عام التخطيط ضد مطالب الشعب

يوميات الاحداث في البحرين

ديسمبر ١٩٩٩ ـ ديسمبر ٢٠٠٠



حركة احرار البحرين الإسلامية

مقدمة «مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث»

تتميز ثورة البحرين بعمق جذورها التاريخية، والتي تمتد لاكثر من قرنين هي تاريخ قدوم عصابة آلخليفة لحكم البحرين بمساندة الإستعمار البريطاني؛ اضافة إلى انها تغطي مساحة شاسعة من المفاهيم والاسباب تتعدى الفساد المستشري في البلاد او انتهاك حقوق العباد، والتي من اجلها كانت ازمة ثقة حادة بين العصابة الحاكمة والشعب، مما ادى لإستجلاب الأول للمرتزقة في كافة اجهزته القمعية.

قِدم المعارضة البحرينية من جهة، وتمتع شعبه باعلى المستويات الاكاديمية من جهة اخرى كانت رافداً لإثراء المكتبة العربية بالكثير من الكتب والمصادر، والتي تُمنع باجمعها في البحرين ضمن سياسة تكميم الافواه وإزهاق الأرواح، ومن أجل هذا يقوم «مركز لؤلؤة البحرين الدراسات والبحوث» المنبثق من «إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير» بنشر نسخة رقمية مصورة من تلك المصادر والتعريف بها وما تحويه اولاً، اضافة لتعاونه مع كافة المراكز المؤسسات المعنية بالأبحاث السياسية والاجتماعية والتاريخية في مجاله لاحقاً.

هذا الكتاب

الكتاب: عام التخطيط ضد مطالب الشعب [يوميات الاحداث في البحرين ديسمبر ١٩٩٩-ديسمبر ٢٠٠٠]

المؤلف: حركة احرار البحرين الإسلامية

الناشر: حركة احرار البحرين الإسلامية سنة النشر: ٢٠٠٠م

تعريف:

لا تختلف الانتفاضة الدستورية في البحرين (١٩٩٤-٢٠٠٠) عن الحراك السياسي قبله منذ ثورة العشرينات، ولا عن سائر المقاومة الشعبية للظلم والاضطهاد الخليفي منذ غزوهم للبحرين، فكل يوم فيه مأساة شعب، ملئٌ للسجون، وانتهاكٌ لكل الحقوق، عبر المرتزقة الأجانب ..

ومثل كل مرة، لم يُعهد من عصابة آل خليفة إلا الغدر والخيانة، والمزيد من مؤمرات إبادة الشعب الذي لا ينتمون إليه، ولا تربطهم به أية علاقة إلا علاقة الغزاة المحتلون بالشعوب .. وبهذا اختتمت الانتفاضة الدستورية بوعودٍ سراب، ومسيرة جديدة من المكائد الشيطانية.

٧٢ ديسمبر

عبر المواطنون الاحرار قبل يومين عن رفضهم المطلق لاستمرار تغييب الدستور والمجلس الوطني، وذلك خلال ندوة نظمها نادي الخريجين بالمنامة. وكان ضيفا الندوة هما الدكتور جمال فخرو والدكتور سمير رجب، وهما عضوان عينهما رئيس الوزراء في مجلس الشورى. وتحدث الاثنان بلغة المديح للحكومة والدفاع عن ذلك المجلس معتقدين ان جهاز القمع الذي يحمي النظام وعملاءه سوف يرهب المواطنين ويكمم افواههم عن الرد عليهما، و لكن شجاعة الحاضرين كانت أقوى من جهاز التعذيب، فانطلقت التعليقات الرافضة لمشروع مجلس الشورى بدون توقف، ووجد المحاضران نفسيهما في زاوية حرجة جدا، فهما لا يريدان ان يغضبا رئيس الوزراء ولا يستطيعان مواجهة الموقف الشعبي الواعي الذي لم يعد يقبل بشيء أقل من المطالب الشعبية العادلة، ويرفض مشاريع الاستبداد الحكومية. فبعد ان عدد المحاضران مزايا مجلسهما وصلاحياته والدعوة الى تطويره، جاء دور الحاضرين للتعبير عن آرائهم ازاء ما قالاه. وهنا تحدث الاستاذ عبد العزيز أبل، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق وسأل عن مدى امكانية تطوير هذا المجلس الى مجلس يصدر التشريعات ويمارس الرقابة ويقر مبدأ فصل السلطات الثلاث التي اختزلها النظام في نفسه، كما تساءل عن امكانية انشاء محكمة دستورية عليا للبت في النزاعات بين السلطات الثلاث. فأجاب المحاضران انهما لا يملكان اي تصور واضح لبرنامج التطوير وان ذلك مرهون بقرارات الحكومة، وامتنعا عن ابداء رأيهما حول امكانية انشاء محكمة دستورية، لعلمهما ان عادل فليفل سوف يعتقلهما اذا وافقا على ذلك.

وبعده تحدث الاستاد محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، وقال ان مجلس الشورى لم يكن ولن يكون محل قبول الشارع البحريني لانه لن يكون بديلا عن المجلس الوطني، وان اعضاء المجلس لا يمثلون الشارع وانما يمثلون من عينهم، وان المجلس مؤسسة غير دستورية لانه يفتقر الى الشرعية، وان اعطاء المرأة حقها لدخول المجلس هو اجحاف لها لانها كانت تمارس هذا الحق منذ اكثر من ٣٠ سنة قبل ان يسلبها النظام هذا الحق. واختتم الاستاذ صباح قوله بان الوضع الحالي لن يتغير الا بالرجوع الى صناديق الاقتراع. وما ان اكمل كلامة حتى امتلأت القاعة تصفيقا حادا الامر الذي أرغم المحاضرين على التعليق بان الحاضرين يؤيدون ما قاله. وشارك في الحوار كذلك المحامي فريد غازي الذي استنكر فيه رأي سمير رجب الذي كان قد قال بان كثيرا من التجارب في الوطن العربي فشلت لانها قفزت فوق واقعها وانها لم تدرس وضعها بجدية قائلا بان التقييم يجب ان لا يكون بعد وأد التجربة ووصفها بالفاشلة، بل كان يجب اعطاء الفرصة كاملة وتقييمها بعد ذلك. وتوالت المداخلات واغلبها يركز على اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني، ومن بين المشاركين المحامي عبدالله هاشم الذي عبر عن قلقه من مقولة تطوير التجربة من دا خلها لان فاقد الشيء لا يعطيه.

وانتهت الندوة بفشل ذريع للطرح الحكومي الرافض لعودة العمل بالدستور، حيث اكد الحاضرون، وهم من جميع الاطياف السياسية والفكرية ان البلاد لن تتطور وتستقر الا بالتخلي عن عقلية الاستبداد والقمع والرضوخ للمطالب الشعبية العادلة. ويخشى البعض ان يكون مصير نادي الخريجين مشابها لمصير جمعية المحامين التي حلت الحكومة قبل اقل من عامين مجلس ادارتها المنتخب بعد ندوة عبر فيها المواطنون عن مطالبهم العادلة. كما أغلقت الحكومة عددا من المساجد والمآتم بسبب تعبير بعض مرتاديها بأسلوب سلمي عن آرائهم ازاء الوضع القائم. وما يزال مسجد الصادق بالقفول مغلقا حتى اليوم للسبب نفسه.

وعلم من جانب آخر ان المعذبين اخبروا المواطنة حليمة سديف، المعتقلة منذ ٦١ ديسمبر بأن جهاز التعذيب قرر ابقاءها في السجن ثلاثة شهور عقابا

لها على رفض التوقيع على اعترافات تدينها، ولجعلها عبرة للاخريات اللاتي يطالبن بالدستور والمجلس الوطني.
وجاء اعتقال هذه المواطنة بعد ساعات فقط من خطاب الامير الذي أمر فيه بالسماح بالتعبير الحر. واعتبر ناشطون في مجال حرية التعبير قضية السيدة حليمة مقياسا لمدى جدية ما جاء في خطاب الامير، حيث انها لم تقم بأي عمل سوى التعبير الحر عن رأيها بأسلوب سلمي متحضر.
وما تزال القضايا التي احتوى عليها خطاب الامير محل تساؤل خصوصا بعد ان مر اكثر من عشرة ايام على ذلك الخطاب بدون ان يفرج عن المعتقلين سوى ٥٤ منهم. بينما قال الامير انه اصدر قرارا بالافراج عن قرابة المائتي سجين. وعلم ان الذين أفرج عنهم كانوا قد أنهوا فترة السجن التي فرضتها عليهم محكمة امن الدولة، وان بعضهم كان موقوفا بدون تهمة او محاكمة. فمثلا قضى السيد محمد التل، قرابة الخمسة اعوام بدون تهمة او محاكمة قبل اطلاق سراحه الاسبوع الماضي.

٩٢ديسمبر

علم ان الشاب محمد سلمان الذي اعتقل الشهر الماضي قد أودع زنزانة انفرادية منذ اعتقاله، و ان وضعه الصحي سيء بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له في مركز التعذيب بالحوض الجاف. وتعرض مؤخرا لتهديدات شديدة بالمزيد من التعذيب اذا ما اخبر اهله بما حدث له. ولم يسمح لعائلته بزيارة مناسبة له، الامر الذي بعث القلق في نفوس الحقوقيين. وقد طلبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة هذا المواطن والتأكد من سلامته خصوصا بعد التهديدات التي وجهها المعذبون له. كما استمر القلق ازاء الوضع الصحي للمواطنة السيدة حليمة سديف التي مضى على اعتقالها حتى الآن ثلاثة عشر يوما، وتؤكد التقارير تعرضها للتعذيب الوحشي المتواصل في سجون الظالمين.
وشهدت البلاد حالة من التوتر في اليومين الماضيين بسبب اصرار قوات القمع على الاستمرار في منع اقامة الشعائر الدينية. وقد اعتاد المواطنون على احياء ذكرى استشهاد الامام علي بن ابي طالب منذ قرون، وتسعى الحكومة لمنع ذلك بكل الوسائل الاستفزازية. واستمرارا لسياسة محاصرة حرية التعبير تطالب الحكومة المواطنين بالحصول على موافقة من جهاز التعذيب لاقامة اية ندوة او محاضرة فكرية او دينية. وعلم ان مآتم المنامة والنعيم والسنابس تعرضت لمضايقات شديدة لتخويف المواطنين من المشاركة في تلك الشعائر. وقد اكدت منظمات حقوقية دولية عديدة الاعتداءات الحكومية على حرية الممارسة الدينية، ووثقت حوادث القمع بالارقام والحقائق. كما قامت عناصر من جهاز المخابرات باساليب استفزازية ضد المواطنين. فقد قامت هذه العناصر بكتابة شعارات تهاجم الشيخ الجمري وتعتدي على مقدسات المواطنين، الامر الذي أثار مشاعر الغضب في نفوس الكثيرين.
ومن جهة اخرى اصيب المواطنون بخيبة امل كبيرة بعد اعلان اسماء لجنة حكومية لاعداد مشروع الانتخابات البلدية. فمن جهة لم يحدد المرسوم الرسمي الفترة الزمنية لعمل تلك اللجنة، وبالتالي فليس معروفا بعد موعد الانتخابات البلدية المزمعة، ويخشى من تمييع القرار الاميري وتأجيل تنفيذ المشروع . ومن جهة اخرى فقد جاءت تركيبة اللجنة لتؤكد غياب التمثيل الحقيقي لابناء البحرين. فليس بين اعضاء هذه اللجنة شخص واحد من مواطني القرى، بينما شملت ثلاثة من الوزراء الخليفيين، ولم تضم اللجنة ممثلين عن العمال او المهنيين.
ومن جهة اخرى رحبت المعارضة بالتقارب بين البحرين وقطر في اثر الزيارة الرسمية التي قام بها امير دولة قطر الى المنامة. وترى المعارضة ان رئيس الوزراء لعب دورا كبيرا على مدى السنوات الماضية لتوتير العلاقات بين البحرين وجيرانها. وذكرت التقارير الرسمية ان الطرفين ناقشا فكرة بناء جسر يربط بين البلدين وتشكيل لجنة لدراسة اوجه التعاون بينهما والنظر في الخلافات الحدودية. وكانت حكومة البحرين

قد رفضت في السابق اقتراحا قطريا ببناء الجسر الذي كان سيوفر اعمالا لعدد كبير من المواطنين البحرينيين. وفي الوقت الذي ذكرت التقارير فيه ان رئيس الوزراء سوف يرأس مجلسا اقتصاديا لوضع استراتيجية اقتصادية للبلاد، اكدت التقارير ان الحكومة ما تزال تمارس ضغوطا كبيرة على دول الخليج الاخرى التي يتواجد فيها موظفون بحرينيون لتشديد الضغوط على اولئك المواطنين ومتابعتهم وعدم دفع رواتب عالية لهم. وتتعرض الكويت على وجه الخصوص لضغوط من حكومة البحرين لتشديد تضييقها على البحرينيين المتواجدين على اراضيها. واستمر رئيس وزراء البحرين بالتلويح بالتقارب مع العراق اذا لم توافق حكومة الكويت على مطالبه. ورأى المراقبون في الخط البحري الذي افتتح يوم امس الاول بين البحرين والعراق استمرارا لسياسات الضغط على الكويت. وكان على ظهر الباخرة الاولى المتوجهة الى العراق احد اعضاء مجلس الشورى المعروف بعلاقته مع العراق والذي يعتبر حلقة الوصل بين رئيس الوزراء وحكومة بغداد.

١٣ ديسمبر
في تطور له دلالاته الخطيرة، ألغت وزارة الداخلية ندوة كان مزمعا عقدها بنادي العروبة يوم امس. وكان من المفترض ان يتحدث سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان بمجلس الشورى المعين، في تلك الندوة التي روج لها كثيرا. وجاء الغاء الندوة في اعلان صغير نشر في الصحف المحلية. وكانت وزارة الداخلية قد ألغت ندوة اخرى كانت مقررة في ٠١ ديسمبر بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان، ومنعت الصحافة المحلية من الاشارة من قريب او بعيد للاعلان العالمي لحقوق الانسان او خطاب كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة بالمناسبة. وليس معروفا سبب الغاء الندوة الاخيرة، ولكن مراقبين حقوقيين قالوا اليوم في اتصال هاتفي ان ذلك كان متوقعا من نظام لا يعترف بحقوق الانسان لشعبه، ويسعى لاخماد الاصوات المعارضة لسياساته بالقمع والتعذيب، ويعتبر ان مناقشة حقوق الانسان »تهديد لامن الدولة«. واكدوا انهم لم يلمسوا حتى الآن جدية لدى النظام في ما يتعلق بحقوق الانسان، خصوصا بعد ان رفض السماح لفريق من مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة بزيارة البحرين في شهر اكتوبر الماضي حسب ما كان متفقا عليه. وكان سمير رجب قد تحدث قبل بضعة ايام في ندوة حول مجلس الشورى عقدت بنادي الخريجين، ولم يكن اداؤه جيدا بعد ان فشل في الاجابة على اسئلة الحاضرين حول الدستور والمجلس الوطني المنتخب. وتحولت تلك الندوة الى محاكمة علنية لحكومة رئيس الوزراء تخللها تصفيق الحاضرين بعد كل مداخلة من قبل الشخصيات المطالبة بالحقوق الدستورية. وكان متوقعا ان تتحول ندوة امس الى محاكمة مفتوحة لجهاز التعذيب وعلى رأسه ايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وغيرهم من مسؤولي التعذيب في البلاد. ولذلك بادر هؤلاء لالغائها بموافقة رئيس الوزراء.
وجاء الغاء الندوة حول حقوق الانسان في الوقت الذي تواصلت فيه الاعتقالات التعسفية. فقد اعتقل الليلة قبل الماضية من منطقة سترة مواطنان هما محمد ناصر الطوق، احد اعضاء ادارة مأتم المنطقة، ويوسف الرومي المعروف بقراءته الاشعار الدينية. وعلم ان الاثنين معتقلان بمركزالتعذيب بالحورة الذي يديره عبد السلام الانصاري. ويخشى عليهما من التعذيب. وفي الليلة قبل الماضي خرجت بالعاصمة، المنامة، مسيرات دينية كبيرة شارك فيها آلاف المواطنين، بينما كانت قوات الشغب الاجنبية تحتل مواقعها بالقرب من طريق المواكب.
وفي كرزكان تشن قوات التعذيب حملة مسعورة للبحث عن صاحب حذاء »سندريللا«. وقصة هذا الحذاء ان تلك القوات قامت قبل بضعة ايام باعتداء وحشي على المنطقة وطاردت ابناءها بشراسة بعد كتابة بعض الشعارات التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وخلال تلك المطاردة، اخلع حذاء احد الشباب، فكان

ذلك ذريعة لقوات القمع لمواصلة العدوان على المنطقة. ويجري الآن البحث عن صاحب هذا الحذاء عن طريق مسح المجمعات السكنية، الواحد تلو الآخر. وخلال هذه العمليات غير الانسانية يوقف المعتقلون في طابور ويسلط عليهم كلب شرس يقوم بشم احذيتهم بحثا عن صاحب حذاء »سندريللا«. وقبل بضعة ايام هاجم كلب الحكومة احد الاشخاص ومزق ثيابه فاعتقد الجلادون انهم عثروا على الشخص الخطير، وبعد وضع الحذاء في قدمه اتضح ان حجمه لا يناسب رجل ذلك الشاب، فشعروا بالغضب الشديد، ثم أقبل بعضهم على بعض يتلاومون.

وبرغم سياسات القمع هذه استمر المواطنون في التعبير السلمي عن مطالبهم. وشوهدت يوم امس شعارات كثيرة على جدران الشارع العام بمنطقة دمستان تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. ورأى مراقبون في استمرار الصمود الشعبي دلالة على تعمق وعي المواطنين وقناعتهم الراسخة بمطالبهم العادلة ورغبتهم في انهاء الفصل المأساوي الذي خيم على البلاد طويلا.

١٣ ديسمبر

اعتقل الليلة الماضية المواطن السيد علوي العلوي أبو غايب ، ٥٤، وهو في طريقه الى مأتم القصاب. وكانت قوات التعذيب تنتظر قدومه طوال اليوم، وعندما وصل في الساعة السابعة والنصف مساء اعتقل فورا. وفي الساعة العاشرة ليلا جيء به الى منزل والدته وقام عناصر وزارة الداخلية بتفتيش المنزل بشكل دقيق ومصادرة بعض ممتلكاته. وبرغم تدخل بعض الجهات ذات العلاقة مع الحكومة فقد رفض جهاز التعذيب الافراج عنه او ارجاع الممتلكات التي صودرت من منزله. وتجدرالاشارة الى ان الحكومة تحاصر المواطنين الناشطين في الفعاليات الدينية بالاعتقال والتعذيب في اطار سياساتها لقمع الحريات الدينية. وفي اطار الاعتداء على المقدسات الدينية ما يزال مسجد الصادق بالقفول مغلقا حتى الآن برغم مرور حوالي ثلاث ةشهور على ذلك. وكانت الحكومة قد سمحت بفتح مسجد مدينة حمد بعد انتشار الخبر الى الجهات الدولية المعنية بالحريات الدينية. ولكنها منعت القائمين على المسجد من القيام بأي نشاط ثقافي وعدم اقامة اية احتفالات دينية ومنعت اقامة صلاة الجماعة فيه. وأصبح واضحا لدى الجهات الحقوقية الدولية ما تمارسه الحكومة من ألاعيب وتضليل للتشويش على حقيقة ما يجري في البلاد، وعرفوا ان العهد الجديد يسير على خطى الماضي التعيس.

وفي اطار منع حرية التعبير استمر اعتقال المواطن يوسف الرومي، ٤٢، من منطقة سترة بعد مشاركته الشعرية في مسيرة دينية سلمية قبل ثلاثة ايام. وما تزال المواطنة الشابة حليمة سديف ترزح في غرف التعذيب منذ اعتقالها قبل اسبوعين. وقد حرمت من ابسط حقوقها القانونية، فلم يسمح لها بمقابلة محام، ولم توجه لها تهمة او يطلق سراحها. ويساور المواطنين غضب شديد بسبب استمرار اعتقال هذه المواطنة التي يريد النظام ان يجعلها »عبرة« لبقية المواطنين الذين يصرون على المطالب الدستورية والدفاع عن الحريات العامة.

وبينما ترزح هذه المواطنة في السجون، صدر قرار بتعيين اثنين رجل وامرأة من ابناء العائلة الخليفية الحاكمة في مناصب رفيعة. واحد هذين الشخصين هند الخليفة التي عينت وكيلة لوزارة العمل في خطوة يتوقع ان يستعملها النظام للتظاهر باحترام حقوق المرأة. وتملك السيدة هند وكالات لمتاجر دولية كبيرة مثل »ماذركير«، سمارت شو، أسرار سارة وغيرها. وترأس والدتها، لولوة الخليفة، جمعية رعاية الطفولة والامومة. وكانت هيا الخليفة قد عينت سفيرة للبحرين في باريس خلفا للدكتور علي فخرو الذي هبط في مناصبه من وزير للصحة ثم التربية والتعليم، الى سفير في باريس حتى عين اخيرا مسؤولا بمعهد البحرين للدراسات السياسية والاستراتيجية. وتساءل المراقبون عن سبب حصر الترقيات والتعيينات النسوية في نساء العائلة الحاكمة بينما هناك من

المواطنات الاخريات من تمتلك اعلى المؤهلات والخبرات.
وبمناسبة العام والقرن الميلاديين الجديدين وجهت المعارضة البحرينية تهانيها وتمنياتها الى الجميع معربة عن أملها في انتشار العدل والسلام والحرية في العالم. وتمنت ان يكون مستقبل بلدنا اكثر امنا واستقرارا وحرية واحتراما لحقوق الانسان، وابتعادا عن الاضطراب السياسي والامني. وناشدت امير البلاد باتخاذ قرار تاريخي يعيد البلاد الى ساحل الامن والاستقرار بعد سنوات الاضطراب بسبب القمع السياسي الرسمي. وتمنت ان يشهد القرن الجديد انتهاء النظم الاستبدادية في العالم وان ينصر المظلومين في كل مكان. وتعهدت ان تبقي شعلة الحرية مشتعلة برغم ارهاب الدولة الذي تمارسه على اوسع نطاق.

٤ يناير
مع بداية القرن الجديد شهدت مناطق البلاد مظاهر عديدة لاستمرار الاحتجاج السياسي السلمي والمطالبة الشعبية باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. ففي ليلة رأس السنة الميلادية مساء الجمعة الماضية استقبل المواطنون القرن الجديد بتفجير اسطوانات غازية في عدد من المناطق، تأكيدا على ان صوت الاحتجاج لن يهدأ ما دامت البلاد محكومة بقوانين الطوارىء وما دامت السجون مكتظة بأبناء البحرين. ففي منطقة الديه سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز بصوت عال سمعه المواطنون في المناطق المجاورة. وفي منطقة السنابس المجاورة سمعت اصوات مماثلة في الليلة نفسها، وكذلك في مناطق اخرى. جاء ذلك في الوقت الذي اشتعلت فيه اطارات السيارات على شارع البديع العام الامر الذي ادى الى ارتباك حركة المرور وتوقف عملية السير. واستمرت الاطارات مشتعلة في الشارع فترة طويلة. ثم جاءت مفرزة من الشرطة وازاحت البقايا من الشارع.
وفي الوقت نفسه استقبل المواطنون العام الجديد بالشعارات الوطنية في مناطق كثيرة. ففي منطقة كرزكان شوهدت جدران المنطقة وهي مزدانة بالشعارات المكتوبة عليها باللغتين العربية والانجليزية. وقد اكدت الشعارات على المطلب الرئيسي وهو المجلس الوطني المنتخب طبقا لمواد الدستور، وعلى اعتقال النساء والتحذير بان الصمت وراءه صرخة آتية. وفي منطقة السنابس انتشرت شعارات مماثلة في الايام القليلة الماضية. كما شوهدت صور كثيرة مرسومة على الحيطان في تلك المنطقة. اما في السنابس فقد شاهد المواطنون صورا كثيرة للرموز القيادية والشهداء والمعتقلين مرسومة على الجدارن. وكانت مشاعر الغضب الشعبية هائجة بسبب استمرار اعتقال المواطنة حليمة حسن سديف التي مضى على اعتقالها قرابة العشرين يوما ويعتقد انها تتعرض للتعذيب الوحشي.
ويسود المواطنين شعور عام بان ايان هندرسون، مهندس التعذيب في البحرين، ما يزال يدير جهاز التعذيب بالرغم من ادعاء الحكومة انه تقاعد قبل عامين. وتقول المصادر المطلعة ان التغيير الذي حصل قبل عامين انما كان من اجل توظيف عدد اكبر من افراد آل خليفة في المواقع الادارية الحساسة في البلاد. ويشير هؤلاء الى التعيينات الاخيرة التي شملت تعيين الدكتورة هيا آل خليفة سفيرة في باريس، وهند آل خليفة وكيلة لوزارة العمل ، وتعيين احمد بن عبد الله بن حمد آل خليفة وكيلا آخر بالوزارة نفسها. ويعتقد ان هذين الشخصين سوف يكونان المديرين الحقيقيين بوزارة العمل وان الوزير عبد النبي الشعلة الذي دافع عن رئيس الوزراء باستماته سوف يجد نفسه موظفا شكليا بدون صلاحيات تذكر. ويعتقد كذلك ان محمد المطوع سوف يكون الشخص الثاني الذي قد يجد نفسه مهمشا بتعيين افراد من آل خليفة لادارة الوزارة التي يرأسها برغم تفانيه في خدمة رئيس الوزراء شخصيا.
وقرع مراقبون دولين نواقيس الخطر مؤخرا ازاء سياسة التغيير الديمغرافي التي ينتهجها رئيس

الوزراء، والتي تم بموجبها اعطاء الجنسية البحرينية لآلاف الاجانب من البدو السوريين وغيرهم. واشار هؤلاء ان رئيس الوزراء يفضل الآن تجنيس افراد قبيلة الدواسر بعد ان انتهى من تجنيس السوريين، ولاحظوا في هذه السياسة تطورا خطيرا في سياسات القمع التي تستهدف ابناء البحرين.

ومن جهة اخرى ان من بين الذين افرج عنهم مؤخرا في اطار العفو الاميري كلا من عبد الغني المسباح الذي أنهى قبل شهر واحد فترة السجن خمس سنوات التي فرضتها محكمة امن الدولة عليه. ولم يعلم بعد ما اذا كان المواطن سلمان النشابة الذي انتهت قبل شهر فترة سجنه كذلك. وتساءل المراقبون عن معنى العفو الذي يشمل مواطنين تجاوز سجنهم مدة الحكم الصادرة بحقهم. واعتبروا ان البحرين تدخل القرن الحادي والعشرين وهي تحمل الى العالم مصطلحات جديدة في مفاهيم السجن والعفو لم يألفها العالم من قبل.

ومن المفارقات في البحرين كذلك ان يعتقل مواطن لانه اطلق كلمات تحرم السلطات استعمالها. فقد علم ان السيد علوي العلوي الذي اعتقل الاسبوع الماضي اطلق سراحه بعد ان اكد لجهاز التعذيب ان استعماله كلمة »الجمر« المجرورة بالكسرة في احدى قصائده الاسبوع الماضي لم يقصد به الشيخ الجمري، بل كان يتحدث في اطار وصف المشاعر الحارة مثل الجمر. ولكون جهاز التعذيب يديره الاجانب وعلى رأسهم ايان هندرسون فان عدم استيعابهم للغة العربية اصبح مصدر خطر على ابناء البحرين.

٥ يناير

فيما استمرت موجة الاعتقالات التي تجتاح البلاد منذ حلول القرن الجديد، علم ان عددا من مواطني منطقة دمستان اعتقلوا في الساعات الاولى من صباح امس. وعرف من بين هؤلاء كل من عون علي ابراهيم، ٢٢، علي أبو الحسن، ٢٠، مهدي عبد الله ابراهيم، ٢٢، خليل ابراهيم كاظم. وقد قام عناصر جهاز التعذيب بعدوان كاسح على منازل هؤلاء وتم تخريب محتوياتها بدون رحمة او انسانية. جاء ذلك في الوقت الذي كان هؤلاء وعوائلهم يتناولون طعام السحور ويستعدون لاداء صلاة الفجر. ورأى المواطنون والمهتمون بقضايا حقوق الانسان في هذه السياسة تكريسا للعهد القمعي الاسود وبداية سيئة للقرن الجديد، وتناقضا واضحا مع ما جاء في خطاب الامير الشهر الماضي.

وتجدرا الاشارة الى ان الحكومة منعت نادي العروبة من اقامة ندوة كان قد أعلن عنها حول حقوق الانسان، وكان مخططا للندوة ان تنعقد في ٩٢ ديسمبر الماضي بمشاركة سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان بمجلس الشورى المعين. ونشر الاعلان عن الغاء الندوة في الصحف المحلية بدون ذكر سبب ذلك الالغاء. وكانت الحكومة قد منعت تلك اللجنة من الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الانسان في العاشر من ديسمبر الماضي، ومنعت الصحافة المحلية من الاشارة من قريب او بعيد الى تلك المناسبة او الى خطاب السيد كوفي عنان حولها.

وبعد هذه التطورات السلبية بدأ المثقفون البحرينيون في دراسة الخطاب الاميري لعلهم يجدون فيه ما يبعث الامل في نفوسهم بعد ان رأوا استمرار الحكومة في سياساتها القمعية. وقال بعضهم ان ما يقوم به الامير من مبادرات يقع في اطار التعاطي مع ذيول الازمة ولا يمس جوهرها. فتزويج ٠٠٠١ أعزب مشروع خيري جيد ولكنه خارج اطار المطالب الشعبية التي تهدف لاقامة دولة القانون المؤسسة على دستور البلاد والمشاركة السياسية عبر انتخاب المجلس الوطني. ويشعر بعض هؤلاء المثقفين ان هناك امورا مبطنة حتى في الامور التي تضمنها الخطاب الاميري. ويشيرون الى مشروع »اعطاء الجنسية البحرينية لمن يستحقها«. ويرون في ذلك محاولة جادة لفرض التغيير الديمغرافي على البلاد تحت غطاء منح الجنسية لمن يستحقها. ومستحقو الجنسية، من وجهة نظر جهاز التعذيب، هم العاملون في جهاز الامن وقوة الدفاع، وليس ابناء البحرين من ذوي الاصول الفارسية المولودين فيها أبا عن جد. وزاد من شكوك هؤلاء ما أعلن قبل يومين

عن منح الجنسية البحرينية ل ٦٢ شخصا. وقد نشرت الصحافة المحلية صور بعض هؤلاء بأحجام صغيرة لاخفاء معالمهم، بدون ذكر اسماء اي منهم. ولكن المواطنين لاحظوا ان عددا منهم موظفون بقوة الدفاع ووزارة الداخلية. وكان راشد بن خليفة آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات قد أعلن ان سياسة »منح الجنسية البحرينية لمستحقيها« سوف تستمر في التنفيذ في الاسابيع المقبلة.

ومن جهة اخرى ذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة قررت منع عدد من دور النشر اللبنانية من المشاركة في معرض الكتاب القادم الذي سوف يقام في البحرين، برغم انها دفعت اجور المشاركة في المعرض. وقالت هذه المصادر ان ذلك الاجراء يهدف لمنع دخول بعض الكتب الدينية التي تتعلق بالعبادات. وكانت السلطات قد منعت مؤخرا دخول بعض الكتب التي اعتاد المواطنون على اقتنائها عبر السنين.

وعلى صعيد آخر علم ان ايان هندرسون قام مؤخرا بزيارة الى بريطانيا لقضاء فترة اعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية. وقد أجرت المحطة الرابعة البريطانية مقابلة معه سوف تبث هذا المساء. وهناك شيء من الاهتمام الاعلامي بقضية هندرسون بسبب ملفه الطويل في مجال انتهاكات حقوق الانسان. ويتم تداول القضية بالتساؤل عما اذا كان يجب اعتقاله كمجرم ضد الانسانية.

٦ يناير

سجل دعاة الحق وناشطو حقوق الانسان انتصارا اعلاميا كبيرا بوضع ايان هندرسون على قائمة المطلوبين للعدالة الدولية بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية. فقد كان الخبر الاول في النشرة الاخبارية الرئيسية للقناة الرابعة البريطانية Channel 4 الليلة الماضية تغطية لقضية ايان هندرسون والتهم الموجهة اليه بادارة جهاز امني يمارس التعذيب كسياسة ثابتة. وجاءت التغطية الاخبارية بعد اكتشاف وجود هندرسون في بريطانيا لقضاء اجازة اعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية. واهتمت الجهات الاعلامية والحقوقية بمتابعة هندرسون وجمع الادلة الكافية لادانته فيما لو تم اعتقاله وقدم الى المحاكمة. وقضى هندرسون اجازته مع زوجته، ماري، بمنزل بمقاطعة »ديفون«. واستطاع فريق عامل بالقناة التلفزيونية المذكورة مقابلة هندرسون بمنزله ومساءلته عن جهاز التعذيب الذي اداره منذ اكثر من ثلاثين عاما. وانكر هندرسون ممارسة التعذيب في سجون البحرين، وقال ان الحديث عن التعذيب »امر مضحك«. واعدت التقرير الصحافية سارة سبيلر التي ذهبت الى البحرين سرا قبل اربعة شهور ضمن فريق اعلامي تابع للقناة الرابعة، وسجل الفريق افادات عدد من ضحايا التعذيب بينهم امرأة وطفل. واشتمل التقرير الذي بثته المحطة المذكورة الليلة الماضية على مقابلة مع كين بيرتشيس، عضو البرلمان البريطاني وصديق حكومة البحرين. وأقر بيرتشيس بضرورة »مساءلة« هندرسون الذي التقى به قبل ثلاث سنوات لمدة ٠٤ دقيقة على حد قوله، ووصفه بانه »عنصري«، ولكنه كرر هجومه على اللورد ايفبوري بسبب نشاطه في مجال حقوق الانسان في العالم. واشتمل التقرير كذلك على مقابلة مع احد اعضاء حركة احرار البحرين، الذي طالب باعتقال ايان هندرسون باعتباره مسؤولا عن جهاز التعذيب في البحرين. وقال انه قبل مجيء هندرسون في ٦٦٩١ ليس هناك ما يؤكد ممارسة التعذيب كسياسة ثابتة في السجون، وانما تكرس بعد ذلك. وتمنى ان تقوم المؤسسات الحقوقية والانسانية بملاحقة مهندس التعذيب في البحرين.

ولاحظ المراقبون نجاح الجهود التي بذلت لملاحقة هندرسون حيث اصبحت قضيته تطرح بجانب قضية بينوشيه والمجرم النازي كونراد كاليجيس الذي تبذل جهود كبيرة لاعتقاله في بريطانيا. وطرحت قضية هندرسون الليلة الماضية في هذا الاطار، الامر الذي يعتبر خطوة كبيرة على طريق الجهود لتقديمه لمحاكمة دولية عادلة. ورأى هؤلاء ان الاوان قد حان لإكمال

ملفات التعذيب الخاصة بالجلادين المعروفين مثل عادل فليفل وخالد المعاودة وخالد الوزان وغيرهم. وقالوا ان معاهدة منع التعذيب تلزم الموقعين عليها باعتقال المعذبين ومحاكمتهم، وان حكومة البحرين، اذا كانت صادقة في توقيعها المعاهدة، ملزمة باعتقال هؤلاء ومحاكمتهم كمجرمين ضد الانسانية. ووجهت المعارضة نداء الى ضحايا التعذيب في البحرين كتابة افاداتهم الكاملة بشكل مفصل خصوصا حول اشكال التعذيب الذي لاقوه في الزنزانات على ايدي هؤلاء.

ونشرت صحيفة »الاندبندنت« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا بعنوان بريطانيا تفشل في اعتقال رئيس التعذيب في البحرين«. وجاء في المقال ان هندرسون قضى اجازة رأس السنة الميلادية في اجازة خاصة في بريطانيا بدون ان يتعرض للاعتقال. واشارت الى ظهور ادلة جديدة على وجود حالات كثيرة من التعذيب ارتكبت على ايدي رجاله بمعرفته. واضافت ان هناك شواهد على ممارسته التعذيب شخصيا بحق مواطنين بحرينيين. ونسبت اليه قوله ان قصص التعذيب من صنع المعارضين البحرينيين وليست حقائق. ولكنه فشل في الاجابة على التساؤلات حول استشهاد ضحاياه مثل نوح خليل آل نوح وسعيد الاسكافي والسيد علي أمين محمد وغيرهم ممن استشهد تحت التعذيب. وفشل هندرسون في تشكيل اية لجنة لتقصي الحقائق في ما يتعلق بدعاوى التعذيب. وقالت الصحيفة »في ضوء خلفية الاختلاف حول معاملة ديكتاتور تشيلي وكونراد كاليجيس فان هذه القضية تكشف حالة التشوش في وزارة الداخلية حول من الذي يمكن اعتقاله في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان«. ونسبت الصحيفة الى منظمة »ريدرس« التي تهتم بضحايا التعذيب قولها »عندما وقعت بريطانيا على معاهدة منع التعذيب الدولية فانها الزمت نفسها بتقديم من يشتبه في ممارسته التعذيب الى المحاكمة عندما تطأ أقدامهم حدودنا«. ومضت الجريدة الى القول ان هناك حركة شعبية دائبة في البحرين لاعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني الذي تم حله في العام ٥٧٩١، وان »جهاز الامن في البحرين تحت ادارة ايان هندرسون لعب دورا محوريا في منع عودة الديمقراطية«. وقالت الصحيفة ان هناك ادعاءات بدور جهاز الامن في قتل المعارضين في السجون واعتقال الاطفال وقد كشف برنامج القناة الرابعة في نوفمبر شيئا من ذلك. ونسب المقال الى زوجة هندرسون قولها ان الحديث عن التعذيب رائج في العالم العربي وان هندرسون عمل على منع التعذيب. ولاحظ المراقبون ان ايان هندرسون ما يزال يفكر بعقلية الاستعمار القديمة التي تنظر الى الآخرين باستعلاء وعنصرية. وبلغ به التمادي في هذا الجانب الى قول ما يلي »عندما يطلب طفل عربي حلاوة من ابيه ويرفض الاب اعطاءه يقول الطفل لقد عذبني أبي«.

٧ يناير

أكد السيد جاك سترو، وزير الداخلية البريطاني، يوم امس ان الشرطة البريطانية تحقق في ملف ايان هندرسون ازاء التهم الموجهة اليه باعتباره مهندس التعذيب في البحرين. وقال الوزير في مقابلة مع القناة الرابعة التلفزيونية ان هندرسون غادر البلاد حسب علمه. غير ان مصادر اخرى قالت ان هندرسون ما يزال في منزله بمقاطعة ديفون الواقعة في جنوب غرب بريطانيا. وكان قد وصل الى البلاد قبل رأس السنة الميلادية لقضاء اجازة خاصة. وقام فريق من القناة التلفزيونية المذكورة بمقابلته وبثت المحطة تقريرا خاصا بهندرسون الليلة قبل الماضية. واستمر الاهتمام الاعلامي بهذه القضية على المستويات السياسية والاعلامية. فقد بث راديو لندن المحلي يوم امس تقريرا خاصا حول القضية نقلا عن القناة الرابعة. وبثت الخدمة الدولية لهيئة الاذاعة البريطانية ضمن برنامجها »العالم هذا اليوم« تقريرا خاصا حول هندرسون ومقابلة مع احد اعضاء حركة احرار البحرين. وفي هذا اليوم نشرت الصحف البريطانية تصريح وزير الداخلية.

وفي عددها الصادر هذا اليوم نشرت صحيفة »التايمز« اللندنية مقالا بعنوان »رئيس الجواسيس البريطاني في تحقيق حول التعذيب« وجاء في المقال ان الاتهامات الموجهة لهندرسون له اصبحت امام المحققين. واكد الوزير ان هندرسون »مواطن بريطاني.. وأعلم ان التهم اصبحت مادة للبحث من قبل قسم الجريمة المنظمة التابعة لشرطة لندن«. وقالت الصحيفة ان منظمات حقوق الانسان رحبت بالتحقيق في قضية هندرسون الذي »اتهم بالاشراف على تعذيب الناشطين من اجل الديمقراطية. ويقول الضحايا ان رجال الكولونيل هندرسون استعملوا اساليب مثل قلع الاظافر وتسليط الكلاب المتوحشة على السجناء والاعتداء الجنسي على المعتقلين«. وذكرت الصحيفة كذلك انه طبقا لقانون ٨٨٩١ فان بريطانيا مسؤولة عن اعتقال ومحاكمة اي شخص متهم بالتورط في التعذيب في اي مكان من العالم. ونسبت الصحيفة الى ناطقة باسم جهاز الشرطة قولها »لقد استلمنا اوراقا تدعي التعذيب وهي تفحص الآن من قبل ضباط من مجموعة الجريمة المنظمة«. كما نشرت صحيفة »الاندبندنت« هذا اليوم خبرا طويلا حول تصريحات وزير الداخلية البريطاني.

ورحبت منظمة العفو الدولية يوم امس بالتحقيق في الاتهامات الموجهة لهندرسون حول التعذيب، وقالت ان ذلك هو اقل ما هو مطلوب في الوقت الحاضر«. واهتمت وسائل الاعلام البريطانية والدولية بهذه القضية بشكل ملفت للنظر. فقد بثت محطات »راديو ٤ » و »راديو ٥» تقارير مفصلة حول الموضوع يوم امس. وبثت وكالات الانباء الدولية الخبر بشيء من التفصيل ومنها وكالة رويتر ووكالة الاسوشيتد برس. و »برس أسوسييشن«. واهتمت الصحافة البريطانية الاخرى بالقضية وهي تتابع ذيولها وتبحث فيها بعمق.

ونشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا طويلا على الصفحة الاولى بعنوان »مطالبة بريطانيا باعتقال رئيس المخابرات البحريني السابق هندرسون، أسوة ببينوشيه«. واحتوى المقال على شيء من التفصيل للاتهامات الموجهة لهندرسون وملخص لما جاء في تقرير القناة الرابعة. وجاء في المقال »تعود علاقة هندرسون بالتعذيب الى سنوات الستينات وعام ٥٧٩١ حينما ألغي البرلمان في البحرين واتخذت الحكومة اجراءات ضد دعاة الديمقراطية. وفي هذه الفترة تحدثت الكثير من التقارير عن تورط الامن الخاص البحرين الذي يترأسه هندرسون بتعذيب المعارضين وأفراد عائلاتهم بمن فيهم الاطفال، وبمنع اية محاولات لعودة الديمقراطية الى البلاد. .» ويعتبر مقالا موثقا وحافلا بالمعلومات القيمة.

٨ يناير

استمرت قضية التحقيق في الجرائم التي ارتكبها ايان هندرسون تحظى باهتمام المراقين والجهات السياسية والاعلامية والقضائية. فقد أصدرت منظمة العفو الدولية امس بيانا رحبت فيه بتلك الخطوة وطالبت الحكومة البريطانية بتقديمه الى المحاكمة اذا توفرت لدى الشرطة ادلة كافية لادانته. وجاء في البيان ما يلي »ان اعلان الحكومة البريطانية بان مواطنا بريطانيا متهما بلعب دور رئيسي في التعذيب في البحرين يجري التحقيق في ملفه خطوة نرحب بها باتجاه العدالة. لقد كان الميجور جنرال رتبة بحرينية ايان هندرسون، ١٧، مسؤولا بجهاز المخابرات البحرينية منذ ٦٦٩١، حيث صعد الى منصب نائب ومدير الجهاز حتى تقاعده الذي اعلن عنه قبل عامين. وكان في اجازة في بريطانيا منذ نهاية ديسمبر ٩٩٩١. ان جهاز الامن SIS وبقية اجهزة الامن في البحرين، ومن بينها دائرة التحقيقات الجنائية مسؤولة منذ سنوات كثيرة عن انتهاكات فظيعة لحقوق الانسان. وقد ذكرت اسماء عدد من موظفي جهاز التحقيقات الجنائية والامن بشكل منتظم في افادات المعتقلين السياسيين السابقين خصوصا في ما يتعلق بالتعذيب خلال التحقيق. وبالرغم من ان التعذيب ممنوع وفقا لدستور البحرين، فقد استعمل بشكل منتظم مع

السجناء السياسيين في الماضي، خصوصا في منتصف التسعينات. واكثر طرق التعذيب استعمالا تشمل الضرب المبرح بالكابلات الكهربائية على الظهر وارجل القدم والتعليق من الاطراف وعصب اعين الضحايا مع ربط ايديهم وراء ظهورهم وابقائهم واقفين ساعات طويلة مع الاعتقال الانفرادي الطويل. وعلى مدى السنوات وثقت منظمة العفو الدولية بشكل واضح انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. واثارت بشكل متكرر قلقها بشأن التعذيب مع السلطات البحرينية ومع الميجور جنرال ايان هندرسون شخصيا منذ ٧٨٩١. وانكرت حكومة البحرين بشكل متكرر استعمال التعذيب في مراكز الاعتقال والسجون ولكن حسب علم المنظمة فانها لم تجر اي تحقيق صحيح في اتهامات التعذيب. ان الحكومة البريطانية ملزمة، طبقا للقانون الدولي باجراء تحقيق في دور هندرسون في استعمال التعذيب في البحرين. فالرئيس الذي يعرف او يجب عليه ان يعرف بان موظفيه يمارسون انتهاكات حقوق الانسان ولم يتخذ اي خطوات للتأكد من معاقبة المسؤولين ووقف الانتهاك، مسؤول كمرتكب للجريمة. وطبقا للقانون الدولي ايضا فان التعذيب جريمة ضد الانسانية عندما ترتكب على نطاق واسع ومنتظم. فاذا وجدت الحكومة البريطانية، بعد التحقيق الاولي، بان لديها ادلة كافية لمحاكمة هندرسون، فعليها ان تطالب بعودته الى المملكة المتحدة للمحاكمة او تتعاون مع اية حكومة مستعدة للقيام بهذه المحاكمة بشكل عادل«.

جاء ذلك في الوقت الذي تصاعد فيه الاهتمام بهذه القضية من قبل وسائل الاعلام العالمية والمنظمات الحقوقية الدولية. وهناك متابعة دقيقة لمجريات التحقيق مع بروز ادلة جديدة تدين هندرسون بصفته مهندس التعذيب في البحرين. وطبقا لبعض الافادات فان ما ارتكب من تعذيب على مدى الثلاثين عاما الماضية يتجاوز التصورات. وتؤكد الادلة المتوفرة ان هندرسون كان على علم كامل بما يجري من تعذيب، وعلى اتصال دائم مع عادل فليفل وخالد الوزان وبقية المعذبين، وانه لم يمنع واحدا منهم قط بالتوقف عن التعذيب. وما يزال التعذيب معمولا به حتى اليوم. وأقر هندرسون بانه ما يزال مرتبطا بوزارة الداخلية بشكل مباشر حيث انه مستشار للوزير. وعندما طرح عليه احد الصحافيين اسئلة حول استشهاد سعيد الاسكافي والسيد علي امين محمد ونوح خليل آل نوح رفض التعليق على ذلك وأنهى المقابلة على الفور. واكد عنصريت هندرسون حتى اصدقاء حكومة البحرين، ومن بينهم كين بيرتشيس الذي تنفق حكومة البحرين على زياراته المتكررة الى البلاد. وكشفت المقالات التي نشرتها الصحافة في اليومين الماضيين حالة نادرة من العنصرية حيث يبدو كرهه للعرب واضحا من خلال تصريحاته وامثلته التي يستعملها. ويتوقع استمرار الاهتمام بقضيته خصوصا انه سوف يبقى في بريطانيا حتى ٠٢ يناير، ما لم يرغم على الفرار منها قبل ذلك. وناشدت المعارضة كل ضحايا التعذيب في البحرين الاستفادة من هذه الفرصة النادرة لاعداد افاداتهم بالتفصيل في أسرع وقت ممكن لتقديمها الى الشرطة البريطانية بالطرق القانونية.

٠١ يناير

نشرت صحيفة »صنداي هيرالد« في عددها الصادر يوم امس الاحد ٩ يناير ٠٠٠٢ مقالا طويلا ومهما بعنوان »جزار البحرين لن يستطيع الاختفاء ابدا«. وجاء في المقال شيء من التفصيل حول الاتهامات الموجهة الى ايان هندرسون بادارة جهاز تعذيب وحشي منذ اكثر من ثلاثين عاما. وقال كاتب المقال السيد نيل ماكاي ان هندرسون نصب امام منزله يافطة مكتوبا عليها »احذروا الكلاب«، واعتبر ذلك »انعكاسا لروح الدعابة القاتمة وغير الانسانية التي يمتلكها اولئك الذين سمحوا لانفسهم بملامسة الشر«. وجاء في المقال المتكون من اكثر من ٠٠٠٢ كلمة ان هندرسون »متهم بالاشراف على القمع الذي تمارسه الدولة بشكل واسع والتعذيب وقتل

دعاة الديمقراطية في المشيخة. وقد ارتكب عملاؤه كما كبيرا من الانتهاكات بحق المعارضين ومن بينها قتل المعتقلين واغتصاب المحتجزين واستعمال الصعق الكهربائي لسحب الاعترافات«. وقال انها ليست المرة الاولى التي يزور فيها بريطانيا ولكن توقيت الزيارة هذه المرة كان سيئا لانها تزامنت مع قضية مجرمي الحرب النازيين المثارة في بريطانيا. وقدم المقال خلفية تاريخية لهندرسون قبل ان يصبح رئيسا لجهاز التعذيب في البحرين. وقال ان لدى الصحيفة وثائق تثبت ان بريطانيا »تواطأت في قمع المعارضين البحرينيين«. وقال ان كلا من انطوني بارسونز، المعتمد السياسي في البحرين في الستينات ومايكل وير، المسؤول بالدائرة العربية بالخارجية البريطانية آنذاك أقنعا الامير بتوظيف هندرسون. وقال ان الحكومة البريطانية زودت البحرين بأسلحة ودربت افراد جهاز الامن وقوة الدفاع والحرس الوطني، وهي الجهات المتهمة باطلاق النار على المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية. وقال كذلك ان الجهاز الحاكم متهم بجرائم القتل خارج القانون وابعاد المعارضين قسرا، والاعتداء الجنسي على المعتقلين والاعتقال التعسفي. وقال انه في يوم الخميس الماضي كان هندرسون يسخر مبتسما ممن يتحدث عن محاكمته بتهم التعذيب، ولكن الابتسامة فارقت شفتيه عندما صرح وزير الداخلية، جاك سترو، بان ملفه بأيدي الشرطة. وعلق على ذلك بقوله »هذا ما أتوقعه من هذه الحكومة«. واكد المقال ان عمليات الامن الداخلية لا تتم الا بموافقته، ويجري تنفيذها تحت اشراف الضباط البريطانيين الذين وظفهم هندرسون في الرتب العليا للقسم الخاص.
وعلى صعيد آخر استمرت العمليات الاحتجاجية في الايام القليلة الماضية في اطار العمل السلمي لتحقيق المطالب الشعبية وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. فقد شوهدت يوم امس اطارات السيارات وهي تحترق على الشارع العام بمنطقة كرزكان، وشوهدت اعمدة الدخان تتصاعد بكثافة منذ الصباح الباكر. كما شوهدت بمنطقة كرانة شعارات دستورية كثيرة خصوصا يوم العيد. وكانت آثار الفرحة بادية على وجوه المواطنين وهم يقرأون هذه الشعارات، خصوصا بعد انتشار أخبار التحقيق في ملف هندرسون من قبل الشرطة البريطانية. واكدت التقارير ان الفرحة كانت بادية على وجوه المواطنين بعد انتشار خبر هندرسون. وتمنى الموطنون ان يستمر التحقيق الدولي في جرائم بقية المعذبين خصوصا دونالد برايان وديفيد داربي وعادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة. وناشدت المعارضة المواطنين الاستمرار في كتابة افاداتهم بشكل مفصل حول معاناتهم في غرف التعذيب للاستفادة منها وفق القانون الدولي. وفي مساء امس الاول شوهد حريق احتجاجي على شارع البديع بالقرب من منطقة السنابس. وكانت هناك حرائق اخرى بالقرب من منطقة جد الحاج على شارع البديع.
وعلم من جهة اخرى ان الحصار المفروض على منطقة بني جمرة استمر في اليومين الماضيين بشكل اكثر كثافة. ولما ذهب وفد من لجنة العريضة الشعبية يوم امس الاول لزيارة الشيخ الجمري بمناسبة العيد منعوا من دخول المنزل واخبرهم احد الضباط بمنعهم من دخول منزل الشيخ والا تعرضوا للاعتقال. وكان الوفد مكونا من السادة علي قاسم ربيعة والشيخ عيسى الجودر والسيد ابراهيم كمال الدين. وعلم ان قوات الشغب قامت ببناء بيوت خشبة لهم في مناطق التفتيش بمنطقة بني جمرة في المنطقة المحيطة بمنزل الشيخ الجمري. وعلم من جهة اخرى ان جهاز التعذيب كثف مؤخرا من الضغط على المعتقلين خصوصا خلال الزيارات العائلية. ويتم تفتيش السجين خمس مرات في كل زيارة وخلع جميع ملابسه ما عدا الازار.

١١ يناير
مع انتشار خبر التحقيق في ملف ايان هندرسون من قبل الشرطة البريطانية بين المواطنين في البحرين سادت موجة من الفرح والاستبشار، وعبر المواطنون عن

ذلك بوسائلهم السلمية المتحضرة. فقد خرج الليلة الماضية عدد من المواطنين في تظاهرة صغيرة بالقرب من الاشارات الضوئية بمنطقة الديه رافعين الشعارات الوطنية. وكان من بين تلك الشعارات »شكرا للقناة الرابعة لكشف هندرسون«. واستمرت التظاهرة فترة محدودة ثم تفرق المشاركون فيها عندما توجهت قوات التعذيب الى المنطقة. وانتشرت الشعارات المنددة بهندرسون في عدد من المناطق، ولوحظ اهتمام شعبي كبير بالقضية. وقالت مصادر مطلعة ان القلق أصبح يسود اجواء وزارة الداخلية خصوصا العاملين من موظفيها في مجال التعذيب مثل عادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعدنان الطاعن وغيرهم. وعلم كذلك ان كلا من دونالد برايان وديفيد داربي، وكلاهما من المعذبين المعروفين، يشعران بقلق شديد خصوصا بعد ان بدأت ملفات التعذيب تتكشف شيئا فشيئا. وذكرت مصادر حقوقية ان اسميهما وردا على لسان عدد من الضحايا. ومن الاوصاف التي عرف بها دونالد برايان انه »يتلذذ بالتعذيب sadist ويمارس تعذيب البحرينيين بأبشع الاساليب«. وقالت المصادر كذلك ان مسؤولي التعذيب منقسمون على انفسهم الى فريقين الاول يرى ضرورة ممارسة المزيد من التعذيب بحق الضحايا الى الدرجة التي تمنعهم من الادلاء بأية شهادة للمحققين البريطانيين، والآخر يتجه لتحسين صورته لدى الضحايا والتقرب اليهم لتفادي التهم الموجهة اليهم كمعذبين. وحذرت جهات قضائية كلا من هندرسون دونالد برايان على وجه الخصوص، من عواقب وخيمة اذا كثفا تعذيبهما لأبناء البحرين. وأصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب نداء عاجلا حول استمرار الاعتقالات في البحرين. وقالت المنظمة ان عددا من الاطفال اعتقل الشهر الماضي من بينهم السيد مرتضى السيد سلمان، ٤١، وحسين عيسى عطية، ٤١، محمد خليل ابراهيم محمد، ٧١. وناشدت المنظمة وقف الاعتقالات التعسفية للاطفال والتحقيق لمعرفة مرتكبي تلك الجريمة. وأصدرت المنظمة كذلك مناشدة عاجلة حول اعتقال المواطنة حليمة سديف التي ما تزال رهن الاعتقال والتي اخبرها المعذبون انها ستبقى في السجن ثلاثة شهور متواصلة عقابا لها على مطالبتها باعادة العمل بدستور البلاد. وقالت ان امرأتين اخريين اعتقلتا يوما واحدا وعذبتا وهما فاطمة سلمان مكي سلمان، ٤٢، وآسية عبد العزيز اسماعيل، ٠٢. وطالبت المنظمة اطلاق سراح حليمة والتحقيق في جريمة اعتقالهم وتعذيبهم.

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا مهمة للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان هندرسون رمز لمرحلة قاتمة في تاريخ البحرين المعاصر«. وجاء في المقال »انه يتحمل مسؤولية كل الانتهاكات الفظة والخطيرة لحقوق الانسان منذ ان تسلم مسؤولية القسم الخاص عام ٦٦٩١في البحرين.. لقد دشن عهده عام ٨٦٩١ بشن حملة كبيرة ضد مناضلي جبهة التحرير الوطني البحرينية، ولم يتردد عن استخدام كل اساليب التعذيب ضد المناضلين... وأتبع ذلك بحملات متكررة ضد مناضلي الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني عام ١٧٩١ و ٢٧٩١و ٤٧٩١ و ٥٧٩١ اثر حل المجلس الوطني«. وواصل كاتب المقال قوله »منذ الانتفاضة الشعبية التي طالبت باعادة العمل بالدستور عام ٤٩٩١ وضع هندرسون على عاتقه مهمة توجيه الضربات الشرسة الى مناضلي الحركة الاسلامية وتمزيق المعارضة بسياسة التمييز الطائفي، واستشهد تحت التعذيب او برصاص الشرطة اكثر من ثلاثين مناضلا واستقبلت السجون عشرات الآلاف من المعتقلين، وكانت الابشع في التاريخ المعاصر للبحرين«. واكد المقال »لا يستطيع هندرسون ان يدعي بانه لم يعذب احدا، او لم يقتل احدا او لم يبعد احدا، فكونه المسؤول الاول عن جهاز الامن في البحرين طيلة الثلاثين عاما ونيف الماضية فانه يتحمل المسؤولية عن كل الجرائم التي ارتكبها كل شخص مارس التعذيب او القتل من موظفي اجهزة الامن واذا لم يكن مسؤولا فاننا نتحداه ان يلقي القبض على مجرمين من امثال عادل فليفل وخالد الوزان«. وطالب الكاتب بقوة »اذا كان العهد الجديد يريد

ان يضع البحرين على عتبة مرحلة جديدة كل الجدة فعليه ان يرمي بالطاقم القديم الى المزبلة وبالتحديد رئيس الوزراء. واذا كان العهد الجديد يريد ان يتبرأ من الجرائم التي ارتكبت في عهد والده تماما كما يقوم بذلك الملك محمد السادس بشجاعة كبيرة فان عليه ان يفتح ملفات القتل والتعذيب والجرائم التي ارتكبت طيلة الثلاثين عاما ونيف من عهد هندرسون، وليساعد العدالة البريطانية في وضع هذا المجرم في المحل الذي يستحقه قفص الاعتقال للمحاكمة العادلة«. وناشد الكاتب ضحايا التعذيب الادلاء بشهاداتهم قبل فوات الاوان.

٢١ يناير
اعتقلت يوم امس المواطنة الشابة حليمة حسن سديف، ٢٠ عاما بعد خمسة ايام من اطلاق سراحها. وكانت قد اعتقلت عشية عيد الشهداء بعد بضع ساعات على خطاب الامير الذي وعد فيه بتحسين الاوضاع السيئة. وجاء اطلاق سراحها الاسبوع الماضي مقابل كفالة قدرها ٥٠٠ دينار ٥٠٠١ دولار ، واعتقلت مجددا بدون مبرر.
واستمرت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية ومعها التعذيب الوحشي. ففي يوم الاحد الماضي ٩ يناير اعتقل من منطقة توبلي كل من السيد اسماعيل السيد علي السيد اسماعيل، ١٢ اعتقل سابقا لمدة ستة شهور وعيسى علي الهندي، ٦١. واعتقل من منطقة اسكان جدحفص في الساعات الاولى من يوم ٧ يناير يناير كل من الطفل احمد منصور المتوج، ١٥ يقبع حاليا في غرف التعذيب بسجن الاحداث ، حسين الشمطوط، ٦١، حسين سعيد الزبيل، ٧١ اعتقل سابقا وتعرض منزله هذه المرة للتفتيش الدقيق. ومن منطقة المصلى اعتقل في ٥ يناير كل من عبد الفتاح احمد حسن البني، ٣٠، واخويه عقيل ونبيل، ٧١ بالاضافة الى شخصين آخرين. وقد أفرج عن عبد الفتاح في اليوم التالي بعد ان تعرض لضرب وحشي جدا مع اخيه عقيل. ولا يزال نبيل رهن الاعتقال. واعتقل من منطقة عالي الشاب حسين الشغل بينما كان يسير في الشارع. وكانت سيارة تابعة لجهاز التعذيب تتحرش به وتصدمه بشكل استفزازي، وعندما استنكر هذا العمل العدواني تم تقييده وسيق به الى احدى غرف التعذيب. وكان ايان هندرسون قد درب عملاءه على استفزاز المواطنين والتصرف في البلاد وكأنهم هم الحكومة. وعلم ان دونالد برايان، المعذب البريطاني الشهير، قد أمر باستدعاء المواطن الشاب علي أكبر من منطقة اسكان عالي، الذي كان معتقلا سابقا ولم يفرج عنه الا مؤخرا بعد ان قضى حكما ظالما بالسجن خمسة اعوام متواصلة. وتم استدعاء هذا الشاب مرتين مؤخرا تعرض للتعذيب الوحشي خلالها وعلق من رجليه ويديه قبل ان يطلق سراحه.
وذكرت مصادر مطلعة ان هذه الاعتقالات جاءت على خلفية فعاليات سلمية في ايام العيد، حيث شوهدت الشعارات الدستورية في مناطق كثيرة وتوجه المواطنون الى قبور الشهداء لقراءة القرآن. ومن بين الشعارات »سلام على الشهداء الذين مزقهم الرصاص الخليفي«، »لن نطلب منكم تزويجنا وانما نطالب بحقوقنا المشروعة«، »عيدنا يوم انتصارنا«، »الى متى الانتظار وكرامة المرء تهان؟«.
وعلم كذلك ان جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف هندرسون يرفض الافراج عن الشاب السيد ياسر السيد مرهون السيد سلمان من منطقة الشاخورة برغم تبرئته من قبل محكمة امن الدولة. وكانت هذه المحكمة السيئة الصيت قد عقدت جلستين لمحاكمة هذا الشاب وأقرت براءته، ولكنه ما يزال معتقلا.
وكانت الجهات الحقوقية الدولية والمعارضة البحرينية قد ناشدت ضحايا التعذيب توثيق معاناتهم وما حدث لهم من تعذيب وتقديمها كإفادات ضد مهندس التعذيب في البحرين، ايان هندرسون، وعملائه وخصوصا دونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعبد السلام الانصاري

وعدنان الظاعن. وتكرر المعارضة مناشدتها هذه للمواطنين في اطار هدفها المعلن وهو تطهير البلاد من التعذيب ومرتكبيه بالوسائل القانونية واقامة دولة القانون. وتتصاعد الحملة على حكومة البحرين للعمل وفق معاهدة منع التعذيب التي تلزمها باعتقال المتهمين بالتعذيب ومحاكمتهم. وما تزال الشرطة البريطانية تحقق في ملف التعذيب لايان هندرسون.

أخي المواطن هل اعتقلت وعذبت في الفترة ٦٦٩١ ٠٠٠٢؟ هل تود ان ترى جلاديك امام القضاء الدولي؟ الرجاء تقديم شهادتك التفصيلية حول معاناتك مع ذكر اسماء من عذبوك وأشكال التعذيب عملا بقوله تعالى »ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله«، »ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه«.

٤١ يناير
وقع عدد من ضحايا التعذيب البحرينيين عريضة رفعوها الى صحيفة »اخبار الخليج« موجهة الى رئيس الوزراء يشتكون فيها من إصرار وزارة الداخلية على منعهم من العودة الى اعمالهم. وكان الاعلام المحلي قد ادعى بان رئيس الوزراء امر باعادة جميع المعتقلين الى اعمالهم بعد اطلاق سراحهم، وتبين لاحقا ان ذلك الادعاء ليس له مصاديق عملية. فهناك اعداد كبيرة من المواطنين الممنوعين من العودة الى اعمالهم، وان جهاز التعذيب يمارس سياسة الانتقام من الناشطين في مجال العمل لاعادة العمل بدستور البلاد بمحاربتهم في ارزاقهم. وتجدر الاشارة الى ان جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون يتبع مباشرة لرئيس الوزراء. وعلم من جهة اخرى ان شركة طيران الخليج قامت بفصل تعسفي ل ٤٦٢ مهندسا وفنيا وعاملا من دائرة الصيانة بالشركة. وجاء ذلك القرار ضمن اتفاق بين الشركة وشركة الخليج لصيانة الطائرات جامكو ومقرها دولة الامارات العربية المتحدة. وتملك الامارات ٠٦ بالمائة من اسهمها وطيران الخليج ٠٤ بالمائة. وسيتم انشاء شركة جديدة اسمها جامكو البحرين من اجل تشغيل الصيانة في مطار البحرين، وستملك البحرين ١٥ بالمائة من اسهمها والامارات ٩٤ بالمائة. وجاء ذلك في اطار سياسة خصخصة الشركات. وتم سابقا خصخصة دائرة الحاسوب الآلي في الشركة الى شركة »سيبر« الامريكية، وتم فصل ٠٤٢ عاملا. وسيتم حاليا خصخصة كثير من القطاعات في الدولة مثل ميناء سلمان والنقل العام والكهرباء ودمج شركة بابكو وبنوكو في شركة واحدة، وسوف يتم الاستغناء عن ٠٠٣ عامل بهما. اما بخصوص قضية شركة الخليج فما تزال متفاعلة في الشارع، وتم من قبل وزارة العمل والداخلية منع اجتماع العمال المفصولين في مقر اللجنة العامة يوم الثلاثاء ٤ يناير ٠٠٠٢، حيث يطالب العمال بحقوقهم وتعويضاتهم عن سنوات خدمتهم، والقضية حاليا مرفوعة للمحكمة. وهناك تدخل من قبل الحكومة لسرعة حل القضية لصالح الشركة، وسوف يتم اجتماع موسع للعمال بمقر اللجنة العامة يوم الاحد ٨١ ١ ٠٠٠٢. وتقوم وزارة الاعلام بمنع اي بيان للعمال في الصحافة المحلية وتفرض تعتيما اعلاميا على قضيتهم. وعلى صعيد آخر أصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين بيانا رحبت فيه بقرار الشرطة البريطانية بالتحقيق في جرائم ايان هندرسون. وجاء في البيان »لقد كانت ممارسة التعذيب في البحرين منذ مدة طويلة موضع قلق بالغ لدى منظمات حقوق الانسان في البحرين والعديد من المنظمات الوطنية والدولية مثل منظمة العفو الدولية ولجنة حقوق الانسان والبرلمان البريطاني، ومنظمة مراقبة حقوق الانسان الامريكية والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب«. وذكرت المنظمة في بيانها الموقع باسم امينها العام، عبد الهادي الخواجة، اسماء عدد من ضحايا التعذيب في السجون.
وفي هذا المجال علم ان الشرطة البريطانية ما تزال تحقق في ملف هندرسون وانها تستلم بشكل متواصل

افادات من ضحايا التعذيب. وقالت مصادر مطلعة ان الكثير من هذه الافادات لا يدع مجالا للشك في ممارسة التعذيب كسياسة ثابتة أقرها هندرسون شخصيا وشجع موظفيه على ممارستها. وهناك قصص مروعة لأشكال التعذيب التي مورست بحق ابناء البحرين بمعرفة هندرسون واطلاعه وموافقته ومن بينها قلع الاظافر والكي بالمكاوي الكهربائية والضرب المبرح والاعتداءات الجنسية والتعليق من اليدين او الرجلين والحرمان من النوم وتسليط الكلاب المتوحشة على الضحايا.

الى كل مواطن ومواطنة هل اعتقلت وعذبت في الفترة ١٩٦٦ ٢٠٠٠؟ هل تود ان ترى جلاديك امام القضاء؟ الرجاء تقديم شهادتك التفصيلية حول معاناتك، مع ذكر أسماء من عذبوك وأشكال التعذيب عملا بقوله تعالى »ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمهافانه آثم قلبه«.

٧١ يناير
أكد وزير الداخلية البريطاني في رسالة بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٢ الى اللورد ايفبوري ان اوراق ايان هندرسون أصبحت بأيدي جهاز الشرطة البريطاني. وجاء في الرسالة ما يلي »شكرا على رسالتك التي بعثها لي بالفاكس في ٢ يناير حول الاتهامات الموجهة الى ايان هندرسون. وأستطيع التأكيد بان هناك نقطة مركزية ضمن جهاز الشرطة يمكن فيها اجراء التحقيق حول الاتهامات الموجهة الى بعض الاشخاص بارتكاب جرائم خارج المملكة المتحدة في المجالات التي تمتد اليها سلطتنا القضائية. وعلمت ان مجموعة الجريمة المنظمة في جهاز شرطة لندن استلمت معلومات حول هندرسون من جهاز شرطة لندن، وهي تبحث القضية«. ووقع الرسالة وزير الداخلية، السيد جاك سترو، شخصيا. وبهذا يتأكد ان بامكان ضحايا التعذيب التظلم الى الشرطة البريطانية ضد معذبيهم.

واستمرت الادلة والافادات الشخصية ضد جهاز التعذيب الذي يشرف عليه ايان هندرسون تتقاطر على تلك المجموعة من الجهات المعنية. وقال بعض من اطلع على تلك الادلة ان ما احتوت عليه من حقائق اثارت مشاعر الغضب لديه وانه يفوق ما كان يتصور وجوده من تعذيب وانتهاك لحقوق الانسان في بلد صغير مثل البحرين. ولوحظ ان اوامر التعذيب تنحدر من هندرسون او دونالد برايان الى عدد من ضباط التعذيب ومن بينهم عادل فليفل أبو حسن الذي يستعمل الغرفة ٩٤ المعروفة بأنها غرفة التعذيب الاكبر، وعدنان الظاعن أبو يوسف الذي يمارس تعذيبه في الغرفة ٧٤. وهاتان الغرفتان صغيرتان بكل منهما طاولة صغيرة يعلق المعتقل بين الكرسي العادي وطرف الطاولة وهو التعذيب المعروف بالفلقة ، والرائد خالد العريفي، والرائد عيسى النعيمي، والنقيب احمد ابوزيد، والنقيب رشيد، وخالد الوزان وخالد المعاودة.
ومن جهة اخرى مارست الحكومة في الاسابيع الاخيرة سياسة جديدة لاذلال ابناء البحرين واهانتهم. فقد عرضت على بعض المعتقلين الذين خرجوا من السجن بعد ان انهوا فترات سجنهم بعض الاعمال الوضيعة التي لا تتناسب مع اوضاعهم الشخصية سواء من حيث الكفاءة او الراتب او مكان العمل، ولما رفض بعضهم ذلك »العرض السخي« طلبت الحكومة منهم التوقيع على افادات بانهم رفضوا العمل الذي عرضته عليهم الحكومة.
وفي اطار سياسة قمع الحريات الدينية منعت الحكومة مؤخرا تداول كتابي »مفاتيح الجنان« و »ضياء الصالحين« وهما كتابان خاصان بالادعية التي اعتاد المواطنون قراءتها منذ قرون بدون اي تدخل من احد. وقد قرر رئيس الوزراء منع تداول هذين الكتابين في اطار سياسة الاعتداء على حريات ابناء البحرين. واصبحت مشاعر المواطنين تغلي بسبب هذا الاجراء الذي يأتي في اطار تكريس القمع كسياسة ثابتة للحكومة.

وعلم كذلك ان الضغط الذي مارسته المعارضة على جهاز التعذيب مؤخرا ادى الى ارغامه على اطلاق سراح المواطنة حليمة حسن سديف التي اعتقلت بعد بضع ساعات من خطاب الامير في ٦١ ديسمبر الماضي. وبعد تعذيب استمر ثلاثة اسابيع افرج عنها بكفالة كبيرة بمناسبة العيد واعيد اعتقالها وتقديمها الى محكمة امن الدولة بتهمة المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وأفرج عنها قبل يومين بعد صدور بيان من المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب. وكانت منظمة العفو الدولية قد بعثت رسالة خاصة الى الحكومة الاسبوع الماضي تطلب منها تفسيرا لاعتقال هذه الشابة. ولما اتضح ان استمرار اعتقال حليمة سوف يفضح »العهد الجديد« صدر قرار من أعلى الجهات الرسمية باطلاق سراحها. وقد لاقت من التعذيب أبشع الاصناف.

٩١ يناير

في تحد صارخ للرأي العام الدولي والمحلي واصلت محكمة امن الدولة السيئة الصيت اعتداءاتها على حقوق انباء البحرين وحرياتهم. ففي يوم امس الاول اقتيد عدد من ابناء البلاد الى هذه المحكمة الجائرة بتهم ملفقة صاغها جهاز التعذيب، ومن بينها تهديد امن الدولة والسعى لقلب نظام الحكم. وتكونت المجموعة من كل من علي مهدي، حسين حيدر، السيد جابر السيد عدنان، عبد الامير العرادي، محمود محسن، عقيل جعفر، ويوسف فولاذ. وكان افراد المجموعة قد اعتقلوا في نوفمبر ٨٩٩١، وبقوا في غرف التعذيب بدون تهمة او محاكمة طوال تلك الفترة. وخلال فترة التوقيف تعرض هؤلاء لأقسى أشكال التعذيب لاجبارهم على توقيع اعترافات مزيفة. وأجل القاضي الخليفي المحاكمة حتى ١٣ يناير. وتعتبر محكمة امن الدولة تجسيدا حقيقيا لعقلية النظام القهري الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد منذ ان حل المجلس الوطني وعلق العمل بالدستور في ٥٧٩١. ووجهت انتقادات دولية كثيرة لها بسبب افتقارها للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فهي تعتمد اساسا على »الاعترافات« التي تسحب من المتهمين تحت التعذيب، وترفض تقديم شهود للدفاع، وتعقد جلساتها بصورة سرية وتمنع المتهمين من حق الاستئناف. وتكون احكامها عادة مرتبطة بالظرف السياسي الذي تعيشه البلاد. ويرى الحقوقيون الدوليون ان استمرار هذه المحاكمات يؤكد استمرار نمط الحكم القديم في ما يسمى »العهد الجديد«. وكانت هذه المحكمة قد أنشئت متزامنة مع قانون امن الدولة الذي فرضه ايان هندرسون على البلاد في العام ٤٧٩١ والذي رفضه المجلس الوطني فتم حله من قبل رئيس الوزراء.

وفي اطار الحديث عن ايان هندرسون ، نشرت مجلة The Big Issue البريطانية في عددها الصادر هذا الاسبوع مقالا مهما بعنوان »اجازة الجزار« وجاء في مقدمة المقال الذي كتبه الصحافي أندرو راول »الرئيس السابق للشرطة السرية البحرينية السيئة الصيت الذي يواجه اتهامات خطيرة بالتعذيب، اكتشف انه يعيش في دارتمور، فلماذا لا تعتقله الحكومة؟«. وجاء في المقال »ان هذا الكشف جاء بعد اسبوع واحد فقط من السماح لمجرم الحرب النازي، كونراد كاليش، الذي كان يعيش في بريطانيا بالذهاب الى استراليا بدلا من اعتقاله«. وأشار المقال الى ان البرلمان الاوروبي طالب بريطانيا بمحاكمة هندرسون بالاضافة الى منظمات حقوقية عديدة. . وعزا المقال الى ناطق باسم وزارة الداخلية البريطانية قوله »ليس هناك موقف لدينا تجاه ايان هندرسون في الوقت الحاضر«. اما الشرطة فقد قال ناطق باسمها للمجلة »استطيع التأكيد باننا استلمنا اتهامات بالتعذيب وهي الآن قيد الفحص«. وذكر المقال باعتراف هندرسون شخصيا للمجلة في العام ٨٩٩١ بوجود »تحقيق شديد« مع السجناء في البحرين. وقال ان هندرسون كان يعمل في جهاز الامن الاستعماري البريطاني في كينيا وان آلاف الكينيين قتلوا في انتفاضتهم آنذاك، وان هندرسون أبعد بعد الاستقلال. وقال الكاتب ان »السير أنتوني بارسونز ، المعتمد السياسي في البحرين آنذاك أوكل

اليه مهمة ادارة جهاز الامن ... وعلى مدى اكثر من ثلاثين عاما أدار هندرسون جهاز الامن الذي قمع الديمقراطية ومارس التعذيب والقتل«. وقالت الصحيفة انها تحدثت مع الكولونيل دونالد برايان، وهو الشخص البريطاني الذي يدير جهاز الامن حاليا في البحرين وانه قال »ان الاتهامات الموجهة الى هندرسون تقوم على اساس دعاية المعارضين الذين يميلون الى الارهاب... وفي ضوء التحقيقات التي تجريها شرطة لندن فلا أود ان أقول شيئا غير ان الاتهامات باطلة«. وسردت المجلة قدرا موثقا من الادلة على ممارسة التعذيب من قبل جهاز هندرسون وبرايان. وقالت ان هندرسون اعترف بانه ساعد على صادرات الاسلحة البريطانية الى البحرين. ونسبت في نهاية المقال الى احد جيران هندرسون في دارتمور قوله »انه امر مثير للغضب ان لا تقوم السلطات بعمل شيء ضد هندرسون، حيث يبدو انه قادر على المجيء والذهاب بحرية«.

ومن جهة اخرى حصلت المعارضة على وثيقة من وثائق الخارجية البريطانية حول ابعاد هندرسون من كينيا وهي عبارة عن برقية من نيروبي الى مكتب الكومنولث للعلاقات في لندن بتاريخ ٦ أغسطس ٤٦٩١. وجاء فيها »في ما يلي نص تصريح حكومة كينيا الذي صدر في الساعة ٥١،٥١ بتوقيت غرينتش في ٥ اغسطس ٤٦٩١ لقد صدر الامر للسيد ريتشارد كيش، المراسل الذي حرف خطاب رئيس الوزراء امام حشد يوم الاحد ٢ اغسطس، بمغادرة كينيا وقد ترك البلاد فعلا. وكشفت التحقيقات ان وجود السيد والتر جون ادوارد وايتهيد، موظف مدني بوزارة المصادر الطبيعية، والسيد جوردون توماس بيتر هندر، الموظف بدائرة الهندسة لشركة سكك حديد ومواني شرق أفريقيا، والسيد ايان ستيوارت ماك والتر هندرسون، من دائرة الشرطة، خطر على الامن القومي. وعليه فقد تقرر اعتبارهم مهاجرين ممنوعين وصدرت لهم الاوامر بمغادرة البلاد خلال ٤٢ ساعة، طبقا لأمر موقع من قبل وزير الداخلية، السيد أوجينجا أودينجا«.

٩١ يناير ٠٠٠٢

الى كل مواطن ومواطنة هل اعتقلت وعذبت في الفترة ٦٦٩١ ٠٠٠٢؟ هل تود ان ترى جلاديك امام القضاء؟ الرجاء تقديم شهادتك التفصيلية حول معاناتك، مع ذكر أسماء من عذبوك وأشكال التعذيب عملا بقوله تعالى »ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمهافانه آثم قلبه«.

٠٢ يناير

عقدت يوم امس جلسة في المحكمة العمالية الثانية بالمنامة حضرها محامي العمال عبد الله عبد الرحمن هاشم ومحامية الشركة، وعدد كبير من العمال. وقد طلب المحامي من القاضي شطب القضية وسحبها وذلك بسبب منع الرأي العام والصحافة في البلاد من قبل جهات رسمية من التطرق الى مأساة العمال المفصولين وعدم ايصال قضيتهم العادلة الى الرأي العام باعتبارها قضية مجتمعية تهم الشعب البحرين. وتم شطب القضية لمدة ٠٦ يوما يمكن للمحامي بعدها ارجاعها من جديد وسط. وكان غضب القاضي ومحامية الشركة واضحا. وبعد ذلك تجمهر العمال ومحاميهم وسط ساحة المحاكمة وطلب المحامي من وسائل الاعلام والتلفزيون البحريني تسليط الاضواء على القضية واقامة ندوة تتناول قضية العمال المفصولين. وخرج العمال وأيديهم مشدودة مع بعضها مع أيدي محاميهم الى خارج المحكمة. وقد تجمهر عدد من قوات جهاز التعذيب والضباط لمراقبة ذلك وكانوا يهمون بالانقضاض على العمال للانتقام منهم. وقال شهود عيان ان موقف العمال جسد التلاحم الوطني والشعبي والعمالي العادل. وتطرقت بعض الصحف المحلية هذا اليوم الى جانب من القضية. وكان ممثلو العمال في ٩١ شركة قد أصدروا بيانا تضامنيا مع العمال

المفصولين ولكن منعت الصحافة من نشره.
وقالت المصادر ان هناك اهتماما شعبيا واسعا بالتحقيق الذي تقوم به الشرطة البريطانية في قضية ايان هندرسون وجهاز التعذيب الذي أداره على مدى اكثر من ثلاثين عاما. وما يزال هناك اهتمام اعلامي جيد بهذه القضية حيث اعتبرها المراقبون مؤشرا على مدى جدية المجموعة الدولية تجاه حقوق الانسان. ويتوقع صدور المزيد من التغطيات الاعلامية حولها في الايام القليلة القادمة. وحذرت مصادر قضائية حكومة البحرين ومسؤولي التعذيب التابعين لها من محاولة التدخل للتأثير على مجرى العدالة عبر بعض التصرفات الطائشة مثل التعرض للشهود بالتهديد او الابتزاز، واعتبرت ذلك جريمة ربما تفوق جريمة التعذيب نفسها.
وعلى صعيد آخر علم ان جهاز التعذيب وافق اخيرا على السماح للجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى المعين باظهار قدر من المصداقية بعد ان منعها من عقد ندوتين الشهر الماضي. وكان المراقبون قد اعتبروا ذلك المنع بمثابة الفيتو الحكومي على اي نشاط حقيقي للجنة. ويبدو ان الضغط الدولي الذي تجسد ببدء التحقيق في جرائم ايان هندرسون وجهاز التعذيب التابع له أرغم السلطات البحرينية على اتخاذ خطوات جديدة لوقف الشجب الدولي المتواصل، خصوصا بعد ان اتضح ان اية محاكمة مرتقبة لهندرسون ستكون محاكمة للنظام كله. ففي يوم امس عقدت اللجنة اجتماعا لها ناقشت فيه مستقبلها بعد ان فشلت في التعاطي مع ضحايا التعذيب بشكل جدي منذ تشكيلها. ورشحت معلومات عن ذلك الاجتماع مفادها ان اللجنة سوف تستعرض الاسبوع القادم رسائل المواطنين والجهات الحقوقية حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، وسوف تتم دراسة التشريطات والقوانين ومدى توافقها مع مباديء حقوق الانسان. وبالرغم مما يبدو من ايجابية في هذه الخطوات فقد حذرت المعارضة من ان تكون تلك الخطوات محاولة يائسة لوقف التحقيق الجاري في الجرائم التي ارتكبها ايان هندرسون، وما هو متوقع من قضايا دولية ضد ضباط التعذيب الذين يعملون باشرافه وفي مقدمتهم دونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعدنان الظاعن. كما شكك حقوقيون دوليون في مدى قدرة هذه اللجنة على مساءلة اركان التعذيب المذكورين، خصوصا ان رئيس الوزراء منح الجلادين صلاحيات واسعة لاعتقال من يشاؤون بمن فيهم اعضاء مجلس الشورى.
وعلى صعيد آخر شعر المواطنون في الايام القليلة الماضية بخيبة امل كبيرة عندما فشلت الحكومة في اطلاق سراح الرموز الوطنية المعتقلين منذ اكثر من اربع سنوات بدون تهمة او محاكمة. كان الاستاذ عبد الوهاب حسين قد اعتقل في ٦١ يناير ١٩٩٦ وتبع ذلك اعتقال كل من الاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي والشيخ علي عاشور. واكدت التقارير ان هؤلاء جميعا تعرضوا لتعذيب نفسي وجسدي متواصل وأبقوا فترات طويلة في زنزانات انفرادية. وفشل جهاز التعذيب في اجبارهم على توقيع افادات مزيفة. وكان المواطنون يتوقعون ان يبادر »العهد الجديد« لاطلاق سراح هؤلاء، ولكن ذلك لم يتحقق. وتعهدت المعارضة بمواصلة النضال السلمي حتى تتحقق مطالب شعب البحرين وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين ومحاكمة ضباط التعذيب وتعويض ضحاياهم.

١٢ يناير
كشفت الوثائق الاخيرة التي افرجت عنها وزارة الخارجية البريطانية جانبا من الموقف البريطاني من الوضع في البحرين في الستينات، وهو وضع لم يتغير كثيرا عما هو عليه اليوم. كما كشفت حرص المسؤولين البريطانيين على ابقاء ايان هندرسون على رأس القسم الخاص في البحرين. وطبقا لرسالة بعثها السيد ماكارثي B.J. McCarthy، بالدائرة

العربية في الخارجية البريطانية الى السيد جيبون J. M. Gibbon في اغسطس ١٩٦٩ فقد كان الوضع الامني في البحرين قضية مستفحلة منذ منتصف الستينات وحتى اليوم. وجاء في الرسالة ما يلي »اننا نرى ان مشكلة الامن الداخلي قضية مستفحلة في البحرين. وقد أشرنا الى بعض العوامل في مذكرتنا رقم GPD(69)39. ومن هذه العوامل حقيقة نظام المشيخة، وطبيعة ذلك النظام، وعدد الاميين الذين لا تتوفر لهم الفرص التي يعتبرونها حقا لهم، واحتمال تأثير قضايا خارجية مثل احداث فلسطين على الوضع البحريني بشكل يوفر فرصة للعناصر المتطرفة لاستغلالها. وهذه خلفية عايشتها القوات البريطانية منذ ٥١ عاما على الاقل.... انه وضع نتوقع ان يستمر حتى انسحاب القوات البريطانية في نهاية ١٩٧١. ويعتمد تطويره على عمل سياسي يقوم به الحاكم، الامر الذي نشجع عليه بشكل مستمر. اما احتواء هذا الوضع الامني، في غياب التطوير، فيعتمد على فاعلية القسم الخاص. ان القسم الخاص البحريني انجز الكثير تحت ادارة رئيسه، السيد هندرسون. ولولا التحكم الشديد من قبل ايان هندرسون لما كان ذلك ممكنا. وقد اكد المقيم السياسي بشكل متكرر اهمية مساهمة السيد هندرسون وحريته المتواصلة في الاستمرار في عمله. واذا حدث ان غادر هندرسون، لاي سبب، فان علينا ان نضاعف اهتمامنا للتأكد من قدرة القسم الخاص، وعلينا ان نقوم بكل ما نستطيع للتأكد من ان لدى القسم الخاص صلاحيات كافية من حكومة البحرين ليبقى اداؤه فاعلا«.

وفي البحرين، تواصلت المطالبة الشعبية بالحقوق الدستورية المشروعة عبر الشعارات الحائطية والمنشورات. وشوهدت شعارات جديدة في عدد من المناطق من بينها كرزكان. وبالاضافة للمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين كانت هناك عبارات تؤكد الصمود الشعبي على تلك المطالب، ومن ذلك »لن تكون هذه الجدران خالية حتى نحصل على حقوقنا«. وقد استقبل المواطنون الذكرى الرابعة لاعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته الابطال بمشاعر الغضب وخيبة الامل، حيث فشل المسؤولون في غلق ملف الماضي الاسود وقوانينه القمعية ومحاكمه الصورية.

ومن جهة اخرى اعتقلت السلطات الكويتية يوم امس الاول المواطن البحريني فاضل العجمي، ٥٢ عاما، بدون اي مبرر. وكان جهاز الامن الكويتي قد اتصل به طالبا منه الذهاب الى مبنى المباحث بمنطقة السالمية. وبعد التحقيق معه تمت احالته الى وكيل النائب العام بمحكمة قصر العدل. وهناك وجهت اليه تهم استسخفها الحقوقيون الدوليون الذين اطلعوا عليها واعتبروها تحرشا بأبناء البحرين المظلومين ومساعدة قبيحة لنظام القهر الذي فرضه ايان هندرسون عليهم. ومن التهم التي وجهتها الحكومة الكويتية الى هذا المواطن المظلوم محاولة قلب نظام الحكم في البحرين بالقوة ربما اكتشفوا معه جيشا جرارا وطائرات ومدافع اخذها من قاعدة علي السالم لاسقاط النظام ، التخابر مع دولة اجنبية لغرض قلب نظام الحكم، الانضمام الى منظمة غير مشروعة لقلب النظام وزعزعة الامن. ونفى فاضل العجمي التهم كلها، فصدر الحكم بموافقة دولة الكويت على تسليمه الى جهاز التعذيب في البحرين في غضون الايام القادمة. ويخشى على هذا المواطن من التعذيب الوحشي عندما يصبح بأيدي جهاز هندرسون. وهو الآن موجود بالسجن المركزي في الكويت، ويخضع لضغوط متواصلة من قبل جهاز امن الدولة الكويتي. وهذه ليست المرة الاولى التي يعتقل فيها هذا المواطن. فقد استدعي في شهر سبتمبر الماضي وتم التحقيق معه، ولم يثبت بحقه شيء، ثم اطلق سراحه. ويبدو ان رئيس الوزراء مستمر في ابتزاز الكويت وجرها معه الى المشاكل وسوء السمعة.

٤٢ يناير

كشفت تحقيقات بعض الجهات الحقوقية مؤخرا عن وجود

حالات مروعة من انتهاكات حقوق الانسان ما تزال تمارس على اوسع نطاق من قبل جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. وقالت تلك الجهات ان هذه الانتهاكات ليست تجاوزا للقوانين الدولية فحسب بل حتى لقانون امن الدولة السيء الصيت الذي فرضه هندرسون على البلاد قبل اكثر من ربع قرن. فقد كشفت هذه التحريات عن وجود معتقلين تجاوزت فترات اعتقالهم اربع سنوات متواصلة بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء الشيخ حمزة الحواج، من البلاد القديم، الذي قضى اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة اومحاكمة. وهو يعاني من عدة امراض بسبب سوء الرعاية الصحية في أقبية السجون الخليفية. وخلال هذه الفترة الطويلة قام هذا الشيخ المظلوم باضرابات عديدة ولكن بدون جدوى. وما يزال جهاز التعذيب يصر على اعتقاله برغم براءته من اية تهمة. وهناك الاستاذ ابراهيم البلادي ابوحسن الذي قضى خمسة اعوام في غرف التعذيب. وكان قد اعتقل في ديسمبر ٤٩٩١ واطلق سراحه لمدة اسبوع واحد بعد ثلاثة اعوام ثم أعيد اعتقاله وما يزال يرزح في السجن بدون تهمة او محاكمة. وقالت مصادر مطلعة ان هذا المواطن قد أصبح شعر رأسه ولحيته أبيض من طول السجن والتعذيب. ويماثله كذلك الشيخ حامد من منطقة دار كليب الذي قضى حتى الآن في السجن فترة مماثلة بدون تهمة او محاكمة. اما السيد جابر الشعلة فهو الآخر قضى ثلاثة اعوام حتى الآن ولم يفرج عنه برغم براءته من اية تهمة. وقضى كل من عباس سهوان ومهدي سهوان وعلي محسن التيتون اربعة اعوام متواصلة بدون محاكمة.

يضاف الى هؤلاء المواطنين المظلومين شخصيات مرموقة ما يزالون معتقلين منذ اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء الاستاذ عبد الوهاب حسين، الاستاذ حسن المشيمع، الشيخ حسين الديهي، الشيخ حسن سلطان، السيد ابراهيم السيد عدنان الشيخ علي عاشور، الشيخ محمد الرياش والاستاذ عمران حسين عمران وغيرهم. ويرى الحقوقيون الذين تابعوا قضايا هؤلاء ان رئيس الوزراء يحتفظ بهم كأسرى حرب لكي »يلقنهم درسا« بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. واستسخفوا المقولات التي يرددها الاعلام الرسمي والادعاءات التي يتفوه بها عناصر التعذيب حول تطور حقوق الانسان قائلين ان حقوق الانسان كل لا يتجزأ، وما دام هؤلاء المواطنون يرزحون في أقبية السجون بدون اي ذنب اقترفوه فان من النفاق التحدث عن اي انفتاح. وأشاروا الى ما قام به زعماء آخرون عندما استلموا الحكم من آبائهم، حيث بادروا لاطلاق سراح السجناء السياسيين في غضون ايام من استلامهم مقاليد السلطة.

وعلى صعيد آخر استمر الاهتمام الاعلامي بقضية هندرسون وجرائم التعذيب المتهم بها. ففي عددها الصادر يوم امس الاحد ٣٢ يناير ٠٠٠٢ ، نشرت صحيفة »صنداي هيرالد« الاسكوتلاندية مقالا مهما بعنوان »جزار البحرين يهرب من بريطانيا«. وجاء في المقال »ان ضابط جهاز الامن الاسكوتلاندي الاصل المتهم بادارة نظام التعذيب الرسمي والقمع في البحرين هرب من البلاد وسط تحقيق تقوم به شرطة سكوتلاند يارد في التهم الموجهة اليه«. وقال ان وزير الداخلية البريطاني يواجه انتقادات من اعضاء البرلمان والمنظمات الحقوقية. وأضافت الصحيفة انه بالرغم من ان الجريدة اخبرت وزارة الداخلية وجهاز الشرطة بان هندرسون قال في مقابلة اجرتها معه مؤخرا بانه يخطط لمغادرة بريطانيا في حدود ٠٢ يناير فانه لم يعتقل ولم يصادر جواز سفره لمنعه من المغادرة. ونسبت الصحيفة الى سكوتلاند يارد قولها ان وحدة الجريمة المنظمة ما تزال تحقق في التقارير التي تدعي انتهاكات حقوق الانسان. وعندما اخبرت هذه الوحدة بهرب هندرسون قالت »ان التحقيق ما يزال جاريا«. اما وزارة الداخلية فقد نسبت الصحيفة اليها القول بان قضية هندرسون »مسألة تخص الشرطة ... نحن لا نأمر باجراء تحقيقات ولا نتدخل فيها«. وعبر عدد من السياسيين المهتمين

بالقضية عن امتعاضهم من طريقة ادارة التحقيق في ملف هندرسون، ومن بينهم النائب البرلماني العمالي، جيريمي كوربين، والسيدة روسانا كانينجهام، وزيرة العدل بحكومة الظل التابعة للحزب القومي الاسكوتلاندي، واللورد ايفبوري. وقال الاخير »انني اشعر بالألم وخيبة الامل لهرب هندرسون. واود ان اراه في قفص الاتهام. ويبدو انه لن يعود الى بريطانيا، بل سيقضي بقية حياته في البحرين. وانها لصفعة لمبدأ العدالة ان يتمكن من تحاشي القضاء«. ومع ذلك يرى الحقوقيون المعنيون بالقضية انه ما دام تحقيق الشرطة مستمرا فسوف يأتي الوقت الذي تجد الحكومة البريطانية نفسها فيه مضطرة للمطالبة بتسليم هندرسون. وأشاروا كذلك الى ان بقاء ملف هندرسون مفتوحا سوف يمكنهم من اعادة تصنيف افادات الشهود واعداد قضايا اتهام بحق دونالد برايان وعادل فليفل وبقية المعذبين في البحرين. اما المعارضة فأكدت استمرار جهودها بدون هوادة في هذا المجال وتعاونها مع الجهات الحقوقية الدولية. وأعلنت تصميمها على انهاء عهد التعذيب في البحرين مهما كانت الصعوبات، آملة ان يوفقها الله لتحقيق ذلك.

وعلى صعيد آخر، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية نقلا عن وزير الخارجية الاسرائيلي، ديفيد ليفي، قوله ان البحرين وافقت على اقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الاسرائيلي. ورفضت الحكومة البحرينية التعليق على هذا الخبر. وكانت المعارضة البحرينية قد رصدت تعاونا امنيا بين جهاز الموساد الاسرائيلي وجهاز التعذيب البحريني في الاعوام الاخيرة.

٥٢ يناير

يتوقع عدد كبير من موظفي شركة »طيران الخليج« قرارا بفصلهم عن اعمالهم في اية لحظة. جاء ذلك في اثر تهديد وجهه اليهم يوم امس ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصلات البحرينية، بالفصل اذا لم يقوموا بسحب القضية التي قدموها ضد الشركة بعد قرار تعسفي بتحويل توظيفهم الى شركة »جامكو« في أبوظبي. وقال الحمر في اجتماع عقده يوم امس مع ممثلي جهات عديدة ان الشيخ احمد بن سيف آل نهيان، المدير التنفيذي لشركة طيران الخليج بعث رسالة يوم امس الاول الى الشيخ علي بن خليفة، نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات، مرفقا بها بيانين من حركة احرار البحرين واتحاد عمال البحرين حول محنة عمال طيران الخليج مع رسالة من المكتب الدائم لمنظمة العمل الدولية في جنيف حول القضية. وطلب الرئيس التنفيذي في الرسالة من حكومة البحرين »التدخل للمحافظة على امن طائرات طيران الخليج وسلامتها من عمليات التخريب«. وحضر الاجتماع كل من علي احمدي، ممثلا عن طيران الخليج، والمستشار القانوني لشركة طيران الخليج مصري الجنسية وزهير ايوب وحمد الوزان عن وزارة العمل ومحامي العمال عبد الله هاشم، ورئيس اللجنة العامة لعمال البحرين، عبد الغفار عبد الحسين وفيصل فولاد رئيس ممثلي العمال في اللجنة المشتركة لطيران الخليج وعشرة من ممثلي العمال المفصولين وممثلان آخران من شركة »جامكو«. وفي ضوء تلك الرسالة طلب ابراهيم الحمر من العمال سحب القضية من المحاكم البحرينية وانهاءها والا فسوف يتم اتخاذ اجراءات تضر بمصالح العمال. وقال ان الشيخ احمد بن سيف على وشك اتخاذ قرار الفصل اذا لم يستجب العمال لما تريده الشركة، وسوف يتم جلب طاقم من الاجانب من شركة »جامكو« لتسيير العمل بمطار البحرين. وبرغم هذه التهديدات فقد اعرب العمال عن تمسكهم بمواقفهم المبدئية وحقوقهم المشروعة، وقالوا انهم لن يسحبوا القضية من المحكمة. وبثت وكالة انباء »رويتر« يوم امس تصريحا لمحامي العمال حول ذلك. ولا يستبعد صدور قرار الفصل في اية لحظة. وكانت الشركة قد فرضت على عدد من موظفيها تحويل توظيفهم الى شركة »جامكو« في ابوظبي، الامر الذي رفضوها بشكل قاطع واحتجوا عليه وتقدموا بشكوى بشأنه.

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة Gulf States

Newsletter التي تصدر في لندن في عددها لهذا الشهر يناير ٢٠٠٠... تغطية مختصرة لقضية هندرسون. وقالت الصحيفة انه طبقا لقانون العدالة الجنائية للعام ١٩٩٨ فان الحكومة البريطانية »مخولة باعتقال كل زائر لبريطانيا مرتبط بممارسة التعذيب والتحقيق في امره«. واضافت »اذا استطاع جهاز شرطة لندن اثبات قضية ضد هندرسون فان بريطانيا سوف تطالب باعادة هندرسون الى المملكة المتحدة«. وواصلت الصحيفة قولها »بعد ان رحب هندرسون بالتحقيق في ملفه قال ان التهم الموجهة اليه مصطنعة من قبل حركة احرار البحرين لتحقيق دعاية اعلامية... ان حركة احرار البحرين التي تقود النضال من اجل الديمقراطية هناك تعارض اي وجود بريطاني في الحكومة وتريدنا ان نخرج جميعا. ان الاتهامات بالتعذيب في ما يتعلق بي لا تحتوي على ذرة من الصحة في اي منها، فليس هناك ضابط بريطاني يتكلم العربية، ولا يقوم اي منهم بالتحقيق، فكل ذلك يقوم به العرب المحليون«.

وتجدر الاشارة الى ان جهاز التعذيب الذي أسسه هندرسون ما يزال يحكم البلاد ويصنع القرارات الكبيرة المتعلقة بالمواطنين. فمثلا استطاع هذا الجهاز منع وصول اي مواطن يحمل رسالة مهمة الى الامير. وعندما يعرف جهاز التعذيب بوجود نية لدى شخص او مجموعة بتقديم اية رسالة او عريضة الى الحاكم تتعلق باصلاح الوضع السياسي المتردي تتدخل عناصره لمنع ذلك بتهديد المعنيين بالاعتقال والتعذيب اذا أصروا على الاتصال بالامير من غير طريق رئيس الوزراء. وليس معروفا بعد ما اذا كان الامير يعلم بذلك ام لا. غير ان كل المحاولات التي بذلت للاتصال بالامير بشكل رسمي من قبل مجموعات تمثل الاجماع الوطني باءت بالفشل بسبب تدخل جهاز التعذيب بشكل مباشر لمنعهم من ذلك.

وذكرت مصادر مطلعة ان المسؤولين الامريكيين قالوا لولي العهد الذي زار واشنطن الاسبوع الماضي بشكل واضح بان لا تتوقع حكومة البحرين اي استثمارات امريكية في البحرين ما دام الوضع على ما هو عليه من التوتر الامني والغياب المتواصل للديمقراطية. واشارت تلك المصادر الى ان الامريكيين يعتقدون ان وجود رئيس الوزراء على رأس الحكومة ورفضه اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني من بين المآخذ السلبية المسجلة ضد حكومة البحرين على النطاقين الدولي والاقليمي. وطبقا للمعلومات التي ذكرتها تلك المصادر فقد أوضح الامريكيون لولي العهد ان اصلاح الوضع في البحرين لم يعد يحتمل التأخير وان على رئيس الوزراء ان يغيب عن الساحة السياسية في موعد اقصاه عام واحد لكي لا يزداد الوضع سوءا وتدهورا.

يوميات شهر فبراير ٢٠٠٠

٢٦ فبراير

في تحد صارخ لقيم العدالة أقرت محكمة كويتية صباح اليوم احكاما جائرة ضد مواطنين بحرينيين بسبب امتلاكهم منشورات تطالب بعودة الدستور والبرلمان في البحرين. وكان هؤلاء المظلومون قد تقدموا بطلب الاستئناف ضد القرار الجائر التي اصدرته محكمة سابقة بسجنهم ثلاث سنوات بتلك التهمة الظالمة. واعتقل هؤلاء خلال اعتداء وحشي على اماكن سكنهم بالكويت في ٢٦ مارس ١٩٩٧. وبرغم انهم قضوا فترة السجن التي حكموا بها منقوصا منها فترة المعاف الا انهم لا يزالون مسجونين. وكان عدد من الحقوقيين الدوليين قد وقعوا في ابريل ١٩٩٧في حنيف عريضة ضد اعتقال هؤلاء وطالبوا حكومة الكويت بالافراج عنهم ولكنها لم تستجب لذلك. كما بعث اللورد ايفبوري رسالة الى السفير الكويتي في لندن حول القضية ولكن بدون جدوى. ويعتبر استمرار هؤلاء الرهائن اعتداء على حريتهم وتنكرا لموقف شعب البحرين الذي ساند الكويت خلال الغزو العراقي.

ومن جهة اخرى اجلت محكمة امن الدولة البحرينية حتى ٢٩ فبراير المقبل النظر في قضية تظلم رفعها

محامي الاستاذ عبد الوهاب حسين ضد استمرار اعتقاله برغم ان قانون امن الدولة السيء الصيت يحدد ثلاث سنوات كحد أقصى لاعتقال اي ناشط سياسي. وقد قضى الاستاذ عبد الوهاب حسين اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة، حتى نهاية شهر فبراير المقبل. واتخذ القاضي الخصم الذي ترأس الجلسة وهوعبد الرحمن بن جابر آل خليفة قرار التأجيل خلال الجلسة التي عقدت في ٨١ يناير بدون ذكر اي سبب لذلك التأجيل. ويعتبر استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية طوال هذه الفترة جريمة كبيرة واعتداء ضد الحرية والعدالة.

وعلم كذلك ان عناصر جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون ارتكبت جريمة بشعة في ٩ يناير. فقد قام احد هؤلاء بتعذيب الطفلة سكينة حسن علي هلال، ٣ سنوات، على باب منزلها الكائن بمنطقة المعامير. وخلال جريمة التعذيب قام المعتدي بحرق الطفلة بالسجائر في رقبتها، فأخذت تصرخ من الالم. ولما خرجت والدتها اليها، فما كان من عناصر التعذيب الا ان ركبوا سيارتهم وانصرفوا. ورأى مراقبون في ذلك بداية عمليات انتقامية ضد ابناء البحرين من قبل جهاز التعذيب بعد ان وصلت جرائم الجهاز ورئيسه الى الجهات الدولية.

وفي ٦١ يناير استدعى المعذب المعروف عادل فليفل الشيخ علي بن احمد الجدحفصي الى مركز التعذيب بالقلعة وحقق معه حول الطقوس الدينية التي يمارسها المصلون بمسجد الانوري الذي يصلي الشيخ فيه. وقام فليفل بتهديد الشيخ الذي قضى اكثر من ثلاث سنوات في السجن ظلما وعدوانا. ثم أخلى سبيله بعد ان فشل في الحصول على كلمة واحدة تدين الشيخ.

وعلم من جهة اخرى ان التعذيب الوحشي ما يزال مستمرا. ومن آخر ضحايا التعذيب الشاب محمد خليل ابراهيم، ٧١، من منطقة سند الذي اعتقل في ٥١ ديسمبر الماضي. فعندما ذهبت عائلته لطلب زيارته بعد مضي اكثر من شهر على اعتقاله رفض الطلب. وبدلا من ذلك سلّم الجلادون ملابس الشاب التي كان يرتديها وقت الاعتقال، وكانت ملطخة بالدماء. وفي ٩١ يناير تم نقل الشاب من مركز التعذيب بمدينة عيسى الى مركز التعذيب بالحوض الجاف. وكانت والدة الشاب قد اعتقلت معه يوما واحدا عندما اعترضت على اعتقاله.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ عبد النبي حسن العكري بعنوان »قضية هندرسون تكشف النقاب عن نظام قمعي لا يرحم«. وقدم كاتب المقال نبذة تاريخية حول ظروف توظيف هندرسون على رأس القسم الخاص البحريني في العام ٦٦٩١. وقال الكاتب »اكتسبت البحرين اهمية لدى المخابرات البريطانية العاملة في المنطقة كونها منطقة صراع متأصل بين الشعب والمعارضة التي يفرزها من ناحية والحكم البريطاني والسلطة المحلية التابعة له من ناحية اخرى«. واضاف »عمد هندرسون الى ارسال ضباط روعي في اختيارهم الولاء للحكم والجهاز الى بريطانيا والاردن والتحق العديد منهم بدورات للمخابرات. كما التحق ضباط الامن بكليات للشرطة في بريطانيا ومصر والاردن وباكستان. ومنذ السبعينات اصبح في البلاد مدرسة للشرطة تخرج متدربين في مختلف التخصصات... اما الانجاز الثاني لهندرسون فهو اقامة شبكة متشعبة من رجال المخابرات السريين والعملاء التي وصفها تقرير الخارجية الاميريكة السنوي حول اوضاع حقوق الانسان »بانها شبكة متنوعة في مختلف قطاعات المجتمع والدولة«. وذكر الكاتب عددا من اساليب جهاز هندرسون منها ١ رصد منظمات وشخصيات المعارضة من خلال شبكة العملاء السريين والمخبرين واختراق هذه التنظيمات، ٢ استخدام التعذيب بأساليب متطورة وقاسية لانتزاع المعلومات، ٣ استخدام سلاح الترهيب والترغيب مع المناوئين. واضاف المقال ان دولة البحرين اكتسبت طابعا بوليسيا واستبداديا، ويتمثل ذلك بما يلي ١ تضخيم وزارة الداخلية

ومعها جهاز امن الدولة حيث يبلغ عدد موظفيها اكثر من ٠٢ الفا، ٢ جهاز الامن هو صاحب القرار في البلاد، ٣ وزارة الداخلية تهيمن على كافة انشطة البلاد، ٤ البلاد محكومة بقوانين الطواريء منذ ما قبل الانسحاب البريطاني، ٥ حصيلة العقود الثلاثة الماضية مأساة لشعب مسالم.

٧٢ يناير
وجه جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون في اليومين الماضيين تهديدات خطيرة الى المحامي السيد عبد الله هاشم، بالاعتقال والتعذيب بسبب دفاعه عن العمال المفصولين تعسفا من شركة طيران الخليج. وهُدد المحامي بتلفيق قضايا ضده كما حدث له عندما دافع عن موظفي شركة »بلكسكو« العام الماضي. ومعروف عن جهاز التعذيب البحريني انه لا يتورع عن القيام بأية جريمة لارضاء رئيس الوزراء، خصوصا ان نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات معني بقضية شركة طيران الخليج بسبب منصبه. وكان المحامي عبد الرحمن هاشم قد بعث يوم أمس رسالة الى ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصلات لشؤون الطيران المدني، اكد فيها استمرار العمال الذين يمثلهم في مطالبهم العادلة، وفند فيها المزاعم التي جاءت في رسالة المدير التنفيذي لشركة طيران الخليج لوزير المواصلات البحريني انظر بيان امس لمزيد من التفصيل . وجاء في الرسالة ان اللجنة الاستشارية للمهندسين والفنيين والعمال المفصولين من شركة طيران الخليج ما يلي ١ ان المخاوف التي ابداها المدير التنفيذي ليس لها ما يبررها في الواقع، ٢ ان العمال لم يتصلوا بجهات اجنبية حول قضيتهم بل بعثوا رسالة واحدة فقط الى رؤساء تحرير الصحف الخليجية حول القضية، ٣ ان العمال واصلوا عملهم في اعمال الصيانة حفاظا على سلامة الطائرات والركاب وانهم غير ملزمين بارتداء زي الشركة التي فصلتهم وان الشركة التي يفرض عليهم الالتحاق بها ليس لها زي محدد، ٤ ان للعمال حقوقا لا يمكنهم التنازل عنها لانها ترتبط بأرزاقهم وأرزاق أسرهم. وكان ابراهيم الحمر قد وجه الى العمال تهديدا بالفصل الكامل عن العمل اذا لم يسحبوا القضية من المحاكم البحرينية. وما يزال شبح الفصل ماثلا امام العمال المظلومين، كما لا يزال شبح الاعتقال والتعذيب ماثلا امام المحامي عبد الله هاشم. وقد تم إطلاع الجهات الدولية المعنية بالازمة.
وعلم كذلك ان اتحاد عمال البحرين رفع شكوى الى منظمة العمل الدولية في جنيف بسبب ما جاء من اتهامات باطلة للعمال المفصولين، وطالب بتدخل سريع لوقف المسرحية الهزيلة التي تتحرك السلطات البحرينية وفق نصها المزيف، ومنع اعتقال المحامي عبد الله هاشم من قبل جهاز التعذيب البحريني. وتجدر الاشارة الى ان لدى رئيس الوزراء رغبة في الانتقام من هذا المحامي لكونه احد اعضاء لجنة العريضة الشعبية التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني.
ومن جهة اخرى اهتمت نشرة Middle East Mirror اليومية التي تصدر في لندن باللغة الانجليزية بقضية هندرسون. فبثت لقرائها في عددها الصادر يوم امس تلخيصا للمقال الذي نشرته صحيفة »القدس العربي« اللندنية يوم امس للناشط الحقوقي البحريني، الاستاذ عبد النبي حسن العكري. وكانت النشرة المذكورة قد بثت قبل اسبوعين كذلك ملخصا لمقال حول قضية هندرسون كتبه المعارض البحريني الاستاذ عبد الرحمن النعيمي،نشرته صحيفة »القدس العربي« ايضا.
اما صحيفة Muslim News الشهرية التي تصدر في لندن وتهتم بشؤون المسلمين في بريطانيا والعالم فقد نشرت في عددها رقم ٩٢١ الذي يصدر غدا الجمعة مقالا مهما بعنوان »هندرسون المباديء مقابل المصالح السياسية«. وجاء في المقال الذي احتوى كذلك على صورة لهندرسون امام سيارته في دارتمور »عندما كتب مؤلف كتاب »مطاردة رجل« كتبه قبل اكثر من اربعة

عقود، فمن المؤكد انه لم يعتقد انه سوف يصبح ذلك الرجل المطارد. ان ايان هندرسون الذي قضى سنوات طويلة في شبابه يطارد ديدان كيماثي، اصبح اليوم يطارد شخصيا. واذا كان الاول كيماثي مطلوبا بسبب مطالبته بتحرير بلاده، فان هندرسون مطارد اليوم بتهم لا تقل عن كونها جرائم ضد الانسانية«. واضاف المقال »على مدى ثلث قرن تربع هندرسون على رأس جهاز هو الاكثر تعقيدا وبعدا عن الانسانية في الشرق الاوسط. فقد فقد عدد كبير من الشباب والنساء والرجال والاطفال حياتهم على ايدي رجال هندرسون«. وقال المقال ان هندرسون ربما كان زائرا منتظما لمنزله الذي يبلغ ثمنه ٠٠٠,٥٢ جنيه استرليني في قلب دارتمور بمقاطعة ديفون ولكن زيارته الاخيرة كانت الاقل متعة له ولزوجته بسبب الاهتمام الاعلامي والسياسي بها. ونظرا لشعوره بالجرائم التي ارتكبها فقد رفض التحدث بشكل رسمي لوسائل الاعلام واقتصرت تصريحاته على نفي التهم الموجهة اليه بالتعذيب. وقالت الصحيفة ان الحكومة البريطانية مسؤولة عن توظيفه في العام ٦٦٩١، طبقا لوثائق الخارجية البريطانية والمراسلات بين أنتوني بارسونز، المعتمد السياسي في البحرين آنذاك ومايكل وير، المسؤول بالدائرة العربية لدى الخارجية البريطانية. وبعد ان اشار المقال الى الالتزامات التي تفرضها معاهدة منع التعذيب على بريطانيا، انتهى المقال الى القول »هل ان وايتهول مقر اقامة الحكومة البريطانية، ويستعمل كناية عنها ستبقى وفية لسياستها الخارجية ذات البعد الاخلاقي وتصل بقضية ايان هندرسون الى نهاية عادلة ام ان الاعتبارات السياسية سوف تطغى على المباديء الايديولوجية والاخلاقية التي احتوت عليها وثيقة العمل لوزارة الخارجية البريطانية؟«

١٣ يناير

استقبل اللقاء الذي تم يوم امس الاول بين ولي العهد البحريني ورئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بانزعاج شعبي كبير خصوصا انه جاء عشية القصف الاسرائيلي الوحشي للجنوب اللبناني المحتل. وكان الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة قد التقى شمعون بيريز على هامش الملتقى الاقتصادي العالمي المنعقد حاليا في دافوس بسويسرا. وبعد الاجتماع علم ان الطرفين اتفقا على فتح مكتب تجاري اسرائيلي في المنامة الامر الذي يعتبر تطورا خطيرا جدا. وحسب المصادر فقد سبق هذا اللقاء عدد من الاجتماعات السرية والتعاون خصوصا في مجال الامن. وأشارت تلك المصادر الى وجود تعاون امني بين جهاز الموساد الاسرائيلي وجهاز التعذيب البحريني الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون المتهم بجرائم ضد الانسانية. وبسبب حساسية الموضوع فقد منع الاعلام المحلي من تداول خبر لقاء دافوس او مناقشة ابعاده المحلية والاقليمية.

ومن جهة اخرى اعتقل الاسبوع الماضي اربعة من ابناء منطقة بوري عرف من بينهم كل من علي الحجيري، واخيه محمد الحجيري، والسيد محمود. ويخشى على هؤلاء من التعذيب الوحشي. وفي ٧٢ يناير اعتقل من منطقة توبلي السيد جعفر السيد عبد الله السيد شرف، 19، وذلك في الساعات الاولى من صباح ذلك اليوم. وكان هذا الشاب قد افرج عنه ضمن ما سمي »المكرمة الاميرية« قبل شهر واحد. وفي ٦٢ يناير اعتقل من المنطقة نفسها الشاب موسى منصور خليل، ٠٢، وذلك في الساعة الثانية من صباح ذلك اليوم. وكان هذا الشاب ايضا قد افرج عنه قبل شهر واحد. وفي مساء اليوم نفسه اعتقل السيد حسن السيد شبر السيد حسن، ٠٢، وافرج عنه بعد اربع ساعات تعرض خلالها للتحقيق والتعذيب. وعلم كذلك ان الشاب سامي احمد مكي مفتاح، 19، المطارد من قبل قوات التعذيب ما يزال غير معروف المصير. وقد اضطر والده لترك منزله واستئجار منزل آخر وذلك بسبب استمرار المرتزقة في عدوانهم على المنزل. وفي المرة الاخيرة هدد الجلادون بحرق منزل العائلة اذا لم يسلم سامي نفسه اليهم. واكدت التقارير ايضا ان الطفل

محمد عباس الزاكي، 14، الذي اعتقل من منطقة عالي خلال شهر رمضان الفائت قد تعرض لتعذيب وحشي بمركز التعذيب بالبديع، وذلك بسبب رفضه التوقيع على اعترافات مزورة. ومن اساليب التعذيب التي مورست بحق هذا الطفل تعليقه من يديه ورجليه لمدد طويلة مع الضرب المبرح على جميع انحاء جسده. وتم نقله مؤخرا الى سجن الحوض الجاف. وفي الوقت نفسه استمر المواطنون في كتابة الشعارات في مناطق عديدة من بينها منطقة عالي.

ومن جهة اخرى علم ان حكومة البحرين غاضبة جدا بعد نشر مجلة »المشاهد السياسي« البريطانية في عددها هذا الاسبوع موضوع غلاف بعنوان »وثائق تدين رجل الامن البريطاني هندرسون ٥٣ عاما من القمع في البحرين«. واحتوى المقال على تفصيل واسع لتاريخ القمع في البحرين منذ مجيء ايان هندرسون في العام 1٦٦٩. وتطرق المقال الى تاريخ هندرسون منذ ايامه كرئيس للشرطة في كينيا، ثم طرده منها بعد الاستقلال، وتوظيفه بجهاز التعذيب بالبحرين. وذكر المقال نماذج من حالات التعذيب بحق المواطنين البحرينيين ودور ايان هندرسون في تشكيل اكبر جهاز قمعي في الشرق الاوسط. واستند المقال الى بعض وثائق الخارجية البريطانية التي تؤكد دور الخارجية البريطانية في دعم »القسم الخاص« الذي شكله هندرسون. كما عرض المقال قصة مجيئه الى بريطانيا قبيل رأس السنة الميلادية والاهتمام الصحافي بذلك وصعود قضيته الى الاعلام وبدء التحقيق في ملفه من قبل الشرطة البريطانية. واحتوى المقال كذلك على صور ملونة لضحايا التعذيب واساليبه.

٢ فبراير

بعد ثلاث جلسات مختصرة أجّلت محكمة امن الدولة النطق بالحكم على عدد من المواطنين الابرياء حتى الاول من مارس. وكانت المحكمة قد عقدت يوم امس الاول جلستها الثالثة للنظر في الاتهامات التي وجهها جهاز التعذيب لتسعة مواطنين بالمشاركة في المطالب الشعبية السلمية وهم علي مهدي، ١٢، هشام حسن، ٨١، عبد الامير العرادي، ٩١، حسين حيدر، ٦٣، السيد جابر السيد عدنان، ٨٣، يوسف فولاذ، ١٢، سعيد الشيخ، ٣٣، محمود محسن، ٠٢، سهيل شحادة، ٨٢. وتجدر الاشارة الى ان الاخير مواطن لبناني كان يعمل بأحد الفنادق، وقد تعرض لتعذيب وحشي ولم يسمح بأية زيارة له منذ عام كامل. وعقدت المحكمة جلساتها في سرية تامة، ولم يسمح لمحامي المتهمين بالاتصال بهم الا قبل جلسات المحاكمة بوقت قصير، ومنعت المحكمة محامي الدفاع من تقديم شهود لصالح المتهمين. واذا اصدرت المحكمة احكامها الجائرة فلن تسمح للمتهمين بحق استئناف تلك الاحكام.

ومن جهة اخرى استقبلت المقابلة التي أدلى بها ولي العهد التي نشرتها صحيفة »الحياة« يوم امس بمزيج من الحزن والاستغراب. فلم تقتصر تصريحات المسؤول البحريني على التعبير عن حماس عائلته الحاكمة لاقامة العلاقات مع »اسرائيل«، بل اكد ان هذا الحماس يفوق حماس الاسرائيليين انفسهم للسلام بقوله »اذا هم الاسرائيليون صادقون وأقدموا على السير خطوة فسنسير نحن خطوتين«. وجاءت المقابلة بعد لقاء ولي العهد مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيريز، الذي حدثت مجزرة قانا خلال رئاسته للوزراء. ورأى المراقبون في تلك التصريحات مفارقة واضحة بين موقف آل خليفة من الكيان الاسرائيلي وموقفهم ازاء شعب البحرين. فقد رفضوا حتى الآن اجراء اي حوار مع المعارضة، وتركوا العلاقة مع المواطنين شأنا خاصا لجهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. وتمنّى ابناء البحرين لو ان حكومتهم تعاملهم بالأسلوب اللين والودود نفسه الذي تتعامل به مع المسؤولين الاسرائيليين.

وعلى صعيد آخر ما يزال عمال شركة طيران الخليج المفصولون الذين يبلغ عددهم اكثر من ٠٤٢ موظفا، متمسكين بموقفهم الذي يطالب الشركة بدفع تعويضات مناسبة عن سنوات خدمتهم اذا قررت الاستغناء عن خدماتهم. وكانت الشركة قد أصدرت قرارا بانهاء

عقود هؤلاء وتحويلهم الى شركة »جامكو« في ابوظبي التي اوكلت اليها مهمة صيانة اسطول طائرات شركة طيران الخليج، ولكنها رفضت تعويضهم عن سنوات خدمتهم، كما رفضت شركة جامكو منحهم عقود عمل دائمة ورفضت كذلك مساواتهم في الرواتب مع بقية موظفي الشركة في أبوظبي. وفي اجتماعهم يوم السبت الماضي، اكد العمال رفضهم سحب القضية من المحكمة العمالية برغم التهديدات التي وجهها اليهم ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصلات لشؤون الطيران بفصلهم عن وظائفهم نهائيا اذا لم يسحبوا القضية من المحكمة.

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »القدس العربي« التي تصدر في لندن في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للسيد علي قاسم ربيعة، عضو المجلس الوطني المنتخب الذي حله الامير السابق قبل ربع قرن. وجاء في المقال ان شعب البحرين لن يقبل بمجلس الشورى المعيّن بديلا عن المجلس الوطني المنتخب الذي ينص عليه دستور البلاد. وطالب الامير بـ »ان يبدأ بتفعليل مواد الدستور التي جمدت منذ حل المجلس الوطني في ٦٢ ٨ ٥٧٩١ حتى يتمكن المواطنون وبحرية تامة من ممارسة حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية«. وقال ان الرجوع الى الدستور من اجل المعالجات السياسية السليمة كفيل بالقضاء على الاحتقان السياسي المزمن. واعتبر خطاب المعارضة البحرينية »خطابا عقلانيا ومنطقيا وفي اطار الشرعية الدستورية«. وطالب بتقوية مؤسسات المجتمع المدني وتكثيف الندوات الثقافية للطلبة لزرع الثقافة الديمقراطية في المدارس والجامعة، والسماح بتدريس الدستور ونشر تعاليم حقوق الانسان والسماح باتحاداتهم الطلابية«.

٤ فبراير

مع استمرار اعتقال الرموز السياسيين ظلما وعدوانا تستمر الاحتجاجات الشعبية متمثلة بالشعارات التي تكتب بشكل متواصل على الحيطان. فقد شوهدت يوم امس شعارات كثيرة على جدران منطقة كرزكان تندد بالاتصالات التي تمت مؤخرا بين ولي العهد ورئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، شمعون بيريز في دافوس. ومن بين الشعارات الساخرة »نبارك لحكومة الرفاع عقد القران مع الاسرائيليين«، بالاضافة الى الشعارات الوطنية الاخرى المطالبة بعودة الدستور.

وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات التعسفية في عدد من مناطق البلاد. وعرف من بين الذين اعتقلوا من منطقة توبلي مؤخرا كل من ناصر علي عيسى، ١٢، الذي اعتقل في ٧٢ يناير الماضي، وهو الاعتقال الرابع منذ بداية الانتفاضة المباركة، والسيد احمد السيد هادي السيد شرف، ٩١، الذي اعتقل من المدرسة في ٩٢ يناير مساء. ومع استمرار هذه الاعتقالات التعسفية يزداد الغضب الشعبي تجاه جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. وذكرت مصادر امنية مطلعة ان رئيس الوزراء يرفض اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته برغم مرور اكثر من اربعة اعوام على اعتقالهم. وكان الاستاذ عبد الوهاب قد رفع الشهر الماضي تظلما لدى المحكمة ضد استمرار اعتقاله برغم فشل جهاز التعذيب في تزوير اية تهمة اليه. وأجلت المحكمة النظر في ذلك التظلم حتى مطلع الشهر المقبل.

ولاحظ المراقبون كذلك خواء تصريحات رئيس الوزراء بعد ان رفض جهاز التعذيب السماح للوزارات والشركات باعادة توظيف المواطنين الذين أطلق سراحهم. وكان رئيس الوزراء قد اطلق تصريحات بانه اصدر اوامره لاجهزة الدولة بتوظيف كل من يطلق سراحه من المعتقلين السياسيين. غير ان هناك اعدادا كبيرة من المواطنين الذين رفضت الوزارات الحكومية اعادتهم الى اعمالهم بعد اطلاق سراحهم من السجن. ويتزامن مع التضييق المتواصل على ابناء البحرين في معاشهم تمادي رئيس الوزراء في توسيع امبراطوريته الاقتصادية بشكل متواصل. ويسود اجواء رجال الاعمال شعور بالغضب الشديد بعد انتشار خبر عن مشروع تجاري جديد له باسم »مجمّع السيل« سوف يكلف انشاؤه ملايين الدولارات. هذا بالاضافة الى »مجمّع

السيف« وفندق ريجينسي وغيرها. وتدير هذه المشروعات مجموعة يونيتاك التي يملكها رئيس الوزراء نفسه.
وفي محاولة يائسة لتلميع صورة مجلس الشورى المعيّن ولجانه، نشرت وسائل الاعلام المحلية بعض اللوائح الداخلية التي تنظم عمل لجنة حقوق الانسان التي شكلت بذلك المجلس. وأكدت تلك اللوائح ما قالته المعارضة من ان اللجنة لا تستطيع عمل اي شيء خارج نطاق ما يأمرها به رئيس الوزراء. فقد نصت اللوائح على ان تكون اجتماعات اللجنة سرية ولا يسمح لغير اعضائها حضور اجتماعاتها الا بدعوة خاصة. ونصت أيضا على »ان تتولى اللجنة بحث الامور المختصة بها وما يحال اليها من امير البلاد ورئيس مجلس الوزراء«. ورسمت اللوائح »خطوطا حمراء« لعمل اللجنة فأشارت بوضوح الى »انه في حالة إخلال العضو بالنظام بمخالفته لأحكام هذه اللائحة او إبداء اقوال غير لائقة او فيها إضرار بالمصلحة العليا للبلاد او تعرض بسوء نية لزملائه او اعضاء الحكومة او الهيئات النظامية ناداه الرئيس باسمه ونبهه الى المحافظة على النظام، فان اعترض رجع الرئيس الى اللجنة لتفصل في الامر بدون مناقشة«. واحتوت اللوائح على عقوبات صارمة ضد اعضاء اللجنة تعكس حالة التوتر التي انتابت واضعي تلك اللوائح بسبب تشوش افكارهم ازاء اللجنة واهدافها. هذه الاحكام الصارمة تشير الى وجود نظام عسكري صارم يليق بلجنة عسكرية وليس بلجنة لحقوق الانسان. وقد عبر حقوقيون دوليون بعد اطلاعهم على هذه اللوائح عن شعورهم بخيبة الامل الشديدة من هذه اللجنة التي لن تكون افضل حالا من مجلس الشورى الذي تعمل في اطاره.

٧ فبراير
واصل جهاز التعذيب البحريني اعتداءاته على المواطنين وانتهاكاته لحقوق الانسان. فقد اعتقل في الثاني من فبراير ثلاثة اطفال بشكل تعسفي من الشارع العام بمنطقة الديه توفر اسما اثنين منهم وهما حمزة علي حسن الاصفر، ٣١، وعلي عبد الله سعد، ٣١. وفيما أفرج عن طفلين منهما بقي الثالث حمزة الاصفر لدى جهاز التعذيب. وعلم ان الطفلين تعرضا لتعذيب وحشي خلال احتجازهما التعسفي. وفي الساعات الاولى من اليوم الاول من فبراير اعتقل الشاب السيد احمد السيد سعيد مرزوق، ٧١، بعد عدوان وحشي على منطقة البلاد القديم التي يعيش فيها مع عائلته. وكان الشاب نائما بمنزل الجيران عند بدء العدوان، حيث كان مطلوبا من قبل جهاز التعذيب بسبب نشاطه في اطار المطالبة بالحقوق الدستورية المشروعة. ومنذ شهرين اضطر هذا الشاب للاختفاء بعيدا عن انظار الظالمين، وتعرض منزله لاعتداءات مباغتة مرات عديدة خلال الليل، وروّعت عائلته بشكل رهيب. واضطر الشاب للبقاء بعيدا عن منزله حتى اعتقاله من منزل جيرانه الاسبوع الماضي. ويخشى على هذا الشاب من التعرض للتعذيب الشديد من قبل عناصر التعذيب التابعين لجهاز القمع الذي يديره الكولونيل دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون.
وفي الساعات الاولى من صباح يوم الجمعة الماضية اقام عناصر جهاز التعذيب نقطة تفتيش على شارع البديع بالقرب من مدخل منطقة السنابس الشرقي، وشوهدت شاحنة محملة بالمرتزقة مع سيارات صغيرة اخرى وهي تجوب المنطقة وتوقف سيارات المواطنين لتفتيشها والعبث بمحتوياتها. وفي مساء اليوم نفسه تم حرق اطارات السيارات على الشارع الداخلي بمنطقة السنابس المؤدي الى شارع المعارض. وفي المساء تكرر العمل الاحتجاجي السلمي نفسه بمنطقة الديه بالقرب من مسجد الانوري.
وجاءت هذه الاحتجاجات في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات التعسفية التي طالت عددا ممن افرج عنهم مؤخرا في اطار ما سمي »المكرمة الاميرية«. وعرف من بين الذين اعتقلوا في الاسبوعين الماضيين من منطقة توبلي كل من السيد حسين السيد شبر السيد شرف، ١٢، هاني جعفرعيسى، ١٢، السيد مصطفى السيد عدنان

الموسوي، ٠٢، عبد القادر شملوه، ٩١، وحسن صالح القضائر، ٤٢. وكان هؤلاء جميعا قد افرج عنهم خلال ايام عيد الفطر المبارك، وجاءت الاعتقالات خلال عدوان متواصل على منازل هؤلاء في الساعات الاولى من الصباح.

وعلى صعيد آخر استنكرت الاوساط السياسية والاعلامية تصريحات ولي العهد لصحيفة »الاتحاد« الاماراتية التي اكد فيها ان اي مواطن يعارض الحكومة ويطالب بعودة الدستور واحترام حقوق الانسان لن يسمح له بالعودة الى البلاد. وكانت الصحيفة قد وجهت له السؤال التالي »هذه الخطوات الانفتاحية التي شملت الافراج عن سجناء في الداخل، هل ستشمل في مرحلة لاحقة المعارضة الموجودة خارج البحرين؟ وجاء جواب ولي العهد »اسمح لي ان أدقق مصطلح »المعارضة في الخارج«، حيث اننا لا نعتبر الاشخاص الموجودين في الخارج معارضة، بل نعتبرهم أناسا حادوا عن الطريق، أخلوا بالنظام الموجود في البحرين، ورغم ذلك أنا أدعوك لمراجعة خطابات الامير التي ألقاها في مناسبات عديدة، ولا سيما خطابه الذي ألقاه في العيد الوطني للبحرين في السادس عشر من ديسمبر والذي حدد فيه بعض المباديء التي تخص التعامل مع هذه الفئة، وأعلن عن استعداد البحرين لقبول أي شخص يود العودة الى وطنه، اذا كان مستعدا للالتزام بالقوانين الموجودة في البلاد«. وفشل ولي العهد في الاشارة من قريب او بعيد الى ان هؤلاء المواطنين يطالبون باعادة العمل بدستور البلاد، ويرفضون احكام الطواريء التي تنتهك دستور البلاد بشكل فاضح. وتعتبر المعارضة البحرينية في الخارج، بكل فصائلها، ان من حق كل ابناء البحرين العودة الى وطنهم بدون قيد أو شرط وانهم لا يبحثون عن منة اومكرمة من احد، وان الحكومة ترتكب جريمة كبيرة باصرارها على ابعاد ابناء البحرين واستقدام الاجانب ليحلوا مكانهم. واستنكرت المعارضة المفارقة في موقف ولي العهد الذي اكد انه يخطو نحو »اسرائيل« خطوتين ويرفض ان يخطو خطوة واحدة تجاه ابناء البحرين.

٩ فبراير

شوهدت بمنطقة الدراز في الايام القليلة الماضية شعارات كثيرة مكتوبة على حيطان المنازل خصوصا بالقرب من جامع الصادق. وتطالب الشعارات بالحقوق المشروعة لابناء البحرين ومن بينها المطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وقد هرعت قوات الامن لشطب تلك الشعارات وشنت حملة اعتقالات في صفوف المواطنين في عدد من المناطق. ويسعى جهاز التعذيب بوسائله الهابطة لمنع ابناء البحرين من التعبير عن آرائهم بحرية، ويعتبر ذلك تهديدا لامن الدولة. وقد اعتقل في الآونة الاخيرة عدد من المواطنين من بينهم اطفال لم يتجاوزوا الثالثة عشرة من العمر بتهمة كتابة شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين. وكان الشيخ محمد علي العكري قد تحدث مساء السبت الماضي في مجلس فاتحة لاحد المواطنين بمنطقة الدراز عن الاوضاع السيئة في البلاد وتطرق الى استمرار اغلاق المآتم والمساجد، الامر الذي يعتبر اعتداء صارخا على الحريات الدينية.

وعلى صعيد آخر عبر حقوقيون دوليون عن امتعاضهم الشديد من استمرار اعتقال رموز الحركة الشعبية المعتقلين بدون اي مبرر قانوني او دستوري. وقال هؤلاء في لقاء مع ناشطين بحرينيين في مجال حقوق الانسان ان حكومة البحرين فشلت في التزاماتها الدولية بإصرارها على عدم اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي والشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش. وقد اعتقل اغلب هؤلاء في منتصف شهر يناير ٦٩٩١ طبقا لقانون امن الدولة السيء الصيت، وعوملوا بوحشية شديدة. ولاحظ هؤلاء ان الحكومة فشلت حتى في تطبيق قوانينها القمعية الخاصة بها ومنها القانون المذكور الذي تنص مادته الثانية على وجوب اطلاق

اي معتقل سياسي في اليوم الاخير من السنوات الثلاث بعد اعتقاله ما لم تقدم له تهمة محددة ويقدم الى المحاكمة. وقد فشل جهاز التعذيب في اثبات اية تهمة قانونية لهؤلاء الابطال. وبرغم الحديث عن »العهد الجديد« فما يزال هؤلاء يرزحون في زنزانات التعذيب ظلما وجورا.

وفي الوقت الذي تستمر فيه الشرطة البريطانية في التحقيق بملف ايان هندرسون والتهم الموجهة اليه بممارسة التعذيب ضد ابناء البحرين نشرت صحيفة »التايمز« اللندنية هذا اليوم في صفحة تأبين الموتى معلومات عن احد القادة العسكريين البريطانيين الذين شاركوا في العمل العسكري ضد الماو ماو في كينيا. وقالت الصحيفة في تأبينها للكولونيل مارتين هيستينغ الذي توفي مؤخرا انه قاد عددا من الحملات ضد عناصر الماو ماو في جبل كينيا وانه اصيب برصاصة في احداها. وذكرت الصحيفة ان حرب البريطانيين ضد الماو ماو انتهت لصالح القوات الاستعمارية بعد »عمليات متعبة جدا« اعتمدت على قوة الاستخبارات واستطاعت تقليص الدعم الشعبي للمقاومة بدرجة كبيرة عن طريق توظيف عدد من نشطاء الحركة للعمل ضدها. وتجدر الاشارة الى ان ايان هندرسون كان له دوره كضابط بالشرطة الاستعمارية في كينيا في متابعة العناصر الناشطة في الحركة واستعمالهم ضدها. ولكنه، بحمد الله، فشل في تحقيق نجاح كبير في البحرين.

ومن جهة اخرى يواجه احد موظفي بعثة البحرين لدى الامم المتحدة قضية قضائية تقدمت بها ضده مواطنة بنغلاديشية كانت تعمل خادمة بمنزله. وتدّعي شاملة بيغام انها اتفقت مع عائلة الدبلوماسي البحريني على العمل بأجر قدره ٥١,٥ دولارات للساعة الواحدة ولكن انتهى الامر بها ان تعمل طوال ايام الاسبوع بدون اجازة وبدون ما يكفيها من الاكل مع معاملة قاسية من مخدوميها. وبعد عشرة شهور من الخدمة تقدمت بيغام بدعوى قضائية مدعومة من منظمة في نيويورك تدافع عن حقوق العاملين من جنوب شرقي آسيا. وتدّعي بيغام انها تواجه عقبة التلويح بالحصانة الدبلوماسية من الشخص المذكور. وتجدر الاشارة الى ان ابناء البحرين انفسهم يعاملون من قبل العائلة الحاكمة بهذا النمط، ويشعرون بانهم مسجونون في وطنهم.

٠١ فبراير

في خطوة خطيرة لها دلالاتها السلبية رفض الامير استلام رسالة من لجنة العريضة الشعبية بدون توضيح سبب لذلك. وكانت اللجنة قد بعثت الرسالة الشهر الماضي عبر احد مستشاري الامير، ولكن تم ارجاعها في اليوم نفسه وأخبر أعضاء اللجنة بان الامير »لا يستلم عرائض«. وشعر المعنيون بصدمة شديدة حيث كانوا يتوقعون ان يكون الشيخ حمد مختلفا عن والده في طريقة تعامله مع المواطنين خصوصا في ما يتعلق بمطالب المواطنين. وجاء في رسالة اللجنة اشادة بخطاب الامير حول التطوير والتنمية والانتخابات البلدية، واشارة الى حالة الاحتقان السياسي التي عمت البلاد منذ حل البرلمان وتعليق العمل بالدستور قبل ربع قرن. وجاء في الرسالة »ان المشاركة السياسية يا صاحب السمو هي التي تؤدي الى تعميق الولاء للوطن وتجسيد الوحدة الوطنية التي ركز عليها خطاب سموكم التاريخي. ومن هذا المنطلق فان لجنة العريضة الشعبية ترى ان العلاج الوحيد للازمة السياسية التي عاشتها البحرين منذ عام ٤٩٩١ والحيلولة دون تكرارها هو التقيد بأحكام الدستور وسيادة القانون«. وأضافت الرسالة »ان اعلان سموكم بتشجيع المعارضة والنقد وتأكيدكم بان الخلاف في الرأي ما دام دافعه النوايا الطيبة هو أمر ايجابي ولمصلحة الوطن ونظامه. ان هذه المباديء يا صاحب السمو شجعت لجنة العريضة على طلب الالتقاء بسموكم ن اجل مباركة هذه الخطوات الاصلاحية اولا ولغرض فتح باب الحوار مع سموكم ثانيا لمناقشة القضايا العالقة، والتي على رأسها انهاء الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ عبد الامير الجمري منذ

اصدار العفو الاميري عنه واطلاق سراح عضو لجنة العريضة الاستاذ عبد الوهاب حسبن ورفاقه والغاء القوانين التي تتعارض مع دستور دولة البحرين«. ووقع الرسالة اعضاء لجنة العريضة الشعبية وهم علي قاسم ربيعة، الشيخ عبد الامير الجمري، الاستاذ عبد الوهاب حسين، احمد الشملان، ابراهيم السيد علي كمال الدين، عيسى عبدالله الجودر، عبد الله عبد الرحمن هاشم، سعيد عبد الله العسبول، هشام الشهابي، منيرة احمد فخرو.

ومن جهة اخرى اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا حول اعتقال الاطفال في البحرين. وجاء في البيان ما يلي »طبقا للمعلومات التي استلمت من منظمة حقوق الانسان في البحرين، المنظمة العضو في الشبكة، فقد اعتقل ثلاثة اطفال من بينهم واحد تعرض للتعذيب. وحسب هذه المعلومات ففي ٢ يناير ٢٠٠٢ هاجمت قوات الامن قرية الديه واعتقلت طفلين عمر كل منهما ٣١ عاما هما حمزة علي حسن الاصفر وعلي عبد الله سعد. واطلق سراح الاول بعد تعذيبه بينما بقي الثاني في المعتقل«. وفي قضية اخرى اختطف السيد احمد سعيد مرزوق، ٧١، من منزل جيرانه حيث كان مختفيا منذ شهرين. ولم يعرف عنه شيء بعد ذلك«. وعبرت المنظمة عن قلقها ازاء وضع هؤلاء الاطفال وطالبت بالكتابة الى السلطات البحرينية لحثها على الحفاظ على سلامة الاشخاص المذكورين، اجراء تحقيق في هذه الاعتقالات ومحاكمة المسؤولين عنها، اطلاق سراح الطفلين المعتقلين حالا، وضمان احترام حقوق الانسان الحريات العامة في البلاد.

ومن جهة ثالثة تابع المواطنون تصريحات امير دولة قطر لدى استقباله وزير الاعلام الكويتي والوفد المرافق له، وهي تصريحات متميزة لانها تطرقت لهموم المواطنين الخليجيين وفي مقدمتها المشاركة السياسية والحريات العامة. وقال ان الوضع العالمي الآن لم يعد يحتمل حالة الانغلاق وان وجود الصحافة الحرة ضرورة للنهوض بالمنطقة. واضاف ان محطة »الجزيرة« لا تهدف للهجوم على الكويت او غيرها بل هي جزء من الاعلام الحر الذي يبحث المواطن الخليجي عنه. واثنى على التجربة البرلمانية الكويتية ولكنه قال ان الانتكاسات التي تعرض لها مجلس الامة خلال عمره وعدم السماح بالاحزاب السياسية جعلت دولة قطر تسعى لتطوير تجربتها الديمقراطية التي بدأت بالانتخابات البلدية. وقال انه يولي المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي اهمية قصوى وان التعليم من الوسائل التي تساعد على ذلك.

٤١ فبراير

اعتقلت قوات القمع الاسبوع الماضي عددا من المواطنين عرف من بينهم شابان من منطقة كرزكان هما منير حسين درويش، ٣٢ والسيد حسن السيد عدنان، ٥٢. ولم يعرف شيء عن مصير هذين الشابين اللذين يخشى عليهما من التعذيب الوحشي في زنزانات النظام.

وفي جنيف أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانا حول محكمة امن الدولة السيئة الصيت، وذلك في ضوء محاكمة عدد من المواطنين الابرياء امام هذه المحكمة الجائرة. وجاء في البيان »عقدت جلستان قصيرتان بصورة سرية ولم يستطع المحامون الترافع في القضية«. وذكرت المنظمة اسماء المتهمين وهم علي مهدي، ١٢، هشام حسن، ٨١، عبد الامير العرادي، ٩١، حسين حيدر، ٦٣، السيد جابر عدنان، ٨٣، يوسف فولاذ، ١٢، سعيد الشيخ، ٣٣، محمود محسن، ٩٢، وسهيل شحادة، ٨٢. وتطرق بيان المنظمة الى البيان الحكومي الذي نشر في الصحف المحلية في ٤٢ نوفمبر ٨٩٩١ حول القضية. وجاء في بيان المنظمة »ان الامانة العامة قلقة جدا لان ستة من المتهمين جرى تجريمهم في الصحافة المحلية بعد اعتقالهم بقليل، وذلك يتناقض مع مبدأ اعتبار المتهم بريئا حتى يثبت جرمه«. وقال البيان ان المتهمين لم يقدموا الى المحاكمة الا بعد اكثر من عام كامل، وانهم تعرضوا للتعذيب الوحشي بما في ذلك الضرب والتعليق من اليدين والرجلين لمدد طويلة. واشار الى ان اثنين من المتهمين كانوا اقل من

الثامنة عشرة من العمر وقت الاعتقال ولكنهما عوملا مثل الآخرين، الامر الذي يتناقض مع التزامات حكومة البحرين بموجب معاهدة حقوق الطفل التي وقعت عليها سابقا. وقالت ان الامير السابق اجرى في ٩٩٩١ تعديلا على قانون امتلاك السلاح فأصبح القانون اكثر جورا. وقال البيان ان هؤلاء المظلومين اعتقلوا طبقا لقانون امن الدولة للعام ٤٧٩١ الذي يسمح باعتقال اي شخص بدون تهمة او محاكمة لمدة تصل الى ثلاث سنوات، وان محكمة امن الدولة لا توفر القدر الادنى من المحاكمة العادلة.

ونشرت صحيفة »فايننشال تايمز« اللندنية الاسبوع الماضي مقالا طويلا حول الجيل الجديد من الحكام في البلاد العربية. وتطرق المقال للوضع البحريني بشكل مختصر، قائلا »يبدو ان المسؤولين البحرينيين يؤكدون مخاوف المعارضة بان الاجراءات التي اتخذها الشيخ حمد منذ توليه الحكم لا يتوقع ان تؤدي الى اصلاحات سياسية اكثر«. ونسب الى مسؤول بحريني قوله »في الغرب يعطى المواطنون صوتا ولكن ما ان ينتخب الحكام فانهم يتوقفون عن الاستماع الى الناس، بينما في البحرين لدينا ديمقراطية مختلفة. فما ان ينصّب الحكام، حتى يبدأوا في الانصات الى ما يريده الناس فينفذونه«. وعلق سياسي مطلع على اوضاع البحرين على ذلك بقوله ان شعب البحرين يطالب باعادة العمل بدستور البلاد منذ ربع قرن، ولكن الحكومة لم تستمع الى تلك المطالب حتى الآن.

وعلى صعيد آخر نشرت مجلة Impact International، وهي مجلة اسلامية شهرية تصدر في لندن، مقالا مهما حول ايان هندرسون. وجاء في المقال الذي احتوى كذلك على صورة شخصية لهندرسون، وصف لقضية هندرسون واحتمالات تطورها في ضوء بدء التحقيق بملفه من قبل الشرطة البريطانية. واعتمد المقال على بعض الوثائق البريطانية التي كشف النقاب عنها مؤخرا، وهي وثائق تربط بين هندرسون وتوظيفه من قبل البريطانيين في البحرين آنذاك. وقدم المقال نبذة تاريخية عن توظيف ايان هندرسون على يدي أنتوني بارسونز، المعتمد السياسي البريطاني في البحرين في ذلك الوقت لتشكيل »القسم الخاص«. وذكر المقال ان اساليبه في التعذيب واختراق مجموعات المعارضة حظيت بموافقة مسؤولين بريطانيين. وقال ان هندرسون أسس جهاز التعذيب لمواجهة العناصر الفاعلة في المعارضة. وبعد استعراض شيء من الظروف التي حدثت فيها الضجة حول وجوده في بريطانيا وبدء الشرطة البريطانية التحقيق في ملفه، انتهى المقال الى القول »ان قرار محاكمة »جزار البحرين« كما يسميه بعض الصحافيين او »كلاوس باربي البحرين« حسب البعض الآخر، منوط بقرار الحكومة البريطانية وليس بشرطة لندن. انه يعتمد على قرار من حكومة توني بلير التي يفترض فيها انها اضفت »بعدا اخلاقيا« على السياسة الخارجية«.

٦١ فبراير

اعتقل في الايام القليلة الماضية عدد من المواطنين بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد. وعرف من بين الذين اعتقلوا يوم الاحد الماضي ٢١ فبراير من منطقة الديه كل من حسن السقاي، ٣٢، وزهير الساحر، ٠٢. وجاء الاعتقال تعسفيا وبدون مبرر. واكدت هذه الاعتقالات استمرار سياسات القمع والتنكيل بأبناء البحرين من قبل جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون، وإصرار رئيس الوزراء على مواصلة سياساته القمعية التي فرضها على البلاد منذ اكثر من ربع قرن. وتزامن مع هذه الاعتقالات قرار صادر عن رئيس الوزراء بتكثيف قمع الحريات الدينية. فقد اتصل جهاز التعذيب يوم امس الاولى برؤساء المآتم في المنامة وأخبرهم بصدور قرار عن رئيس الوزراء بتقليص المشاركة الشعبية في الشعائر الدينية، وان عليهم الحضور يوم امس الثلاثاء الى مركز أمن المنامة لاخذ تعهداتهم بالامتثال لاوامر رئيس الوزراء، والا تعرضت مآتمهم ومساجدهم للغلق. جاء ذلك في الوقت الذي وجهت فيه اتهامات دولية

لحكومة البحرين بقمعها الحريات الدينية على نطاق واسع. وتجدر الاشارة الى ان عددا من المآتم والمساجد ما يزال مغلقا بقرار من رئيس الوزراء شخصيا.
وعلم من جهات حكومية ان هناك توجيهات رسمية لبعض الكتاب والصحافيين للافراط في الاشادة بلجنة حقوق الانسان التي شكلت بأمر اميري من اعضاء مجلس الشورى المعينين. وقد نشرت في الصحافة المحلية وغيرها مقالات تسعى لاضفاء شرعية اللجنة النابعة عن مجلس غير شرعي، وذلك بطرح اقتراحات واسعة وتمجيد غير محدود بقرار تشكيلها. هذا في الوقت الذي لم تستطع فيه اللجنة ان تحقق انجازا واحدا منذ تشكيلها. وكانت هناك دعوات موجهة لهذه اللجنة لتحديد موقفها من ايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز عطية الله باعتبارهم معذبين مشهورين. كما كان متوقعا منها ان تلزم رئيس الوزراء لو كانت لجنة حقيقية لحقوق الانسان بالعمل وفق معاهدة منع التعذيب التي وقعت عليها حكومته العام الماضي لمنع صدور قرارات دولية تدينها. وقد فشلت اللجنة في اللجنة في القيام بشيء من ذلك.
ومن جهة اخرى وقعت ثماني منظمات اسلامية عديدة في الدنمارك عريضة تطالب حكومة البحرين بالاصلاح السياسي والدستوري، واطلاق سراح جميع سجناء الرأي والضمير في البحرين. ووقع العريضة ممثلون عن تجمع المسلمين الدنماركيين، منظمة المرأة المسلمة في الدنمارك، ملتقى الحوار بين الاديان، منظمة الشباب المسلم، اتحاد الشبيبة الدنماركية، تجمع الاقليات القومية والعرقية، اللجنة الدنماركية للاقليات العرقية ولجنة الدفاع عن الحريات.
وعلى صعيد آخر كرر وزير العمل البحريني ادعاءه بعدم وجود مشكلة بطالة في البحرين، وقدم نسبة للبطالة تختلف اختلافا كبيرا عن النسب التي تؤكدها جهات دولية مختصة. فقد قال في حوار تلفزيوني بثه تلفزيون البحرين الرسمي ان نسبة البطالة لا تتعدى ٤,٢ بالمائة. بينما تقول وحدة المعلومات بمؤسسة »الايكونوميست« البريطانية ان نسبة البطالة تتجاوز الـ ٥١ بالمائة. وتضيف النشرة في عددها الاخير للفترة ١ ٥١ يناير ٢٠٠٢ »سوف تستمر البحرين في اتخاذ اجراءات اقتصادية أقل صرامة وذلك من اجل جذب المستثمرين. ولكن الجمود السياسي المحلي والخلاف الحدودي مع قطر وتصاعد البطالة ستبقى قضايا خلافية امام حاكم البحرين«. وانتهت الى القول »ان الامير الجديد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، لم يكشف بعد عن برنامجه لعلاج المشاكل السياسية العالقة«.
وفي لندن، نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ محمد جابر صباح بعنوان »ملاحظات على اهداف لجنة حقوق الانسان البحرينية الاندماج في النظام الدولي يقتضي تعزيز حكم القانون في الداخل«. وجاء في المقال ربط بين الاعلان العالمي لحقوق الانسان ودستور دولة البحرين الذي علق العمل بأهم مواده قبل ربع قرن. ابتدأ المقال بالتأكيد على وحدة المعارضة قائلا »ان المعارضة البحرينية على مستوى الوعي والادراك لمسؤولياتها النضالية السلمية تحظى بالاحترام والتقدير امام جماهيها وامام العالم، وانها معارضة موحدة ومتكاملة داخليا وخارجيا، وانها جزء لا يتجزأ من بعضها البعض ازاء المطالب الدستورية المتمثلة في عودة الحياة البرلمانية التي انتهكتها السلطة بحل المجلس الوطني عام ٥٧٩١ ولا زال الانتهاك قائما«. وسعى الكاتب للتقريب بين القيم الاسلامية وقيم حقوق الانسان العالمية قائلا ان مباديء الاسلام تقر عدم قتل النفس المحترمة الا بالحق، لا إكراه في الدين، حرمة البيوت، حق اللجوء السياسي، حق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، وهي جميعا مقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ثم تطرق الاستاذ صباح الى ما يقال عن مفهوم العائلة الواحدة في البحرين قائلا »اني لا أرى فيها الا مجرد شعار دعائي... ان »العائلة الواحدة« لا تلقي بأي فئة من افرادها عرض الشارع ولا في المعتقلات

والسجون وتذيقهم فنون العذاب، ولا تشردهم خارج اوطانهم في شتى بقاع العالم يتسولون لقمة العيش وعلاج انفسهم وافراد عائلاتهم اذا مرضوا«. وانتهى الكاتب الى القول »ان بناء الدولة ذات العائلة الواحدة يقوم على اساس المجتمع المدني المبني على النظام الدستوري والقانوني وبانتخابات حرة شريفة واحترام حقوق الانسان. ولاننا نتطلع الى الاندماج في النظام الدولي، فان هذا يقتضي منا اولا تعزيز حكم القانون في الداخل، والتلاحم مع قوى الشعب وحماية مختلف القوى الاجتماعية وترسيخ الديمقراطية الدستورية وبناء اقتصاد قوي يعتمد على ابناء الشعب بدون تمييز لا على مرتزقة استهلاكية غير منتجين يعملون على تفتيت التركيبة السكانية، وسلب لقمة العيش من افواه ابناء الوطن«.

٨١ فبراير
في تحد متواصل للرأي العام العالمي والمنظمات الحقوقية الدولية يواصل جهاز التعذيب اعتداءاته على ابناء البحرين. فقد اعتقل في الساعات الاولى من يوم امس الاول الاربعاء ٦١ فبراير من منطقة الدراز الشاب السيد جلال السيد علوي السيد احمد، ٩١. وهو طالب بجامعة البحرين. وجاء الاعتقال خلال عدوان وحشي قام به المعتدون من جهاز التعذيب على منزل المواطن المذكور حيث رُوع الاطفال والنساء بوحشية، وعبث المعتدون بمحتويات المنزل وصادروا ممتلكات الشاب ومن بينها جهاز كومبيوترشخصي يملكه الشاب وحسب المعلومات التي توفرت عنه منذ اعتقاله، فقد تعرض لتعذيب وحشي بتهمة المشاركة في الحركة الدستورية وانه يرزح الآن في غرف التعذيب بمركز شرطة مدينة عيسى.
وفي الساعات الاولى من يوم الثلاثاء الماضي اعتقل الشاب حيدر سلمان حيدر من منطقة البلاد القديم، واخذ الى غرف التعذيب بمركزالخميس. وهناك خشية كبيرة على حياته خصوصا ان المركز المذكور يخضع لادارة خالد الوزان، المعروف بوحشيته في التعذيب واعتداءاته على المعتقلين. وهو الذي قتل الشهيد سعيد الاسكافي بتعذيبه حتى الموت.
وتواصلت حملات الشجب والاستنكار ضد استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته بالرغم من مرور اكثر من اربعة اعوام على اعتقالهم بدون تهمة او محاكمة. وذكرت مصادر مطلعة ان النظام سوف يرغم على تحريك قضيتهم قبل توجه وفد الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة الى البلاد في شهر اكتوبر المقبل. فقد انتهك النظام حتى قوانينه القمعية مثل قانون امن الدولة الذي يطالب الحكومة باطلاق سراح اي معتقل في اليوم الاخير من السنوات الثلاث بعد الاعتقال.
وتوفرت لدى المعارضة ادلة دامغة على ان جهاز التعذيب تدخل بشكل غير مشروع لمنع وفد اللجنة الدولية للصليب الاحمر من مقابلة عدد من السجناء، وذلك في محاولة لاخفاء آثار التعذيب. واكد عدد من السجناء ان المعذبين نقلوهم من زنزاناتهم الى اماكن اخرى خلال زيارات وفد الصليب الاحمر الدولي الى السجون، وان ذلك قد حدث مرات عديدة خلال السنوات الاربع الماضية، الامر الذي يعتبر بادرة خطيرة. وطالبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر التحقيق في ذلك، وقالت ان هناك شهودا عديدين في هذا المجال. وحرص المعذبون على اخفاء جرائمهم بمنع وفد منظمة العفو الدولية من مقابلة اي مواطن خلال الزيارة الاولى التي قام بها الوفد الى البلاد في الصيف الماضي.
ومن جهة اخرى اعتبر المراقبون والسياسيون استمرار اعتماد آل خليفة على الاجانب في كل المجالات خصوصا عندما يستهدفون ابناء البحرين مؤشرا على الثقة المفقودة بين العائلة الحاكمة والشعب. وقد صدرت مؤخرا في لندن نشرة من اربع صفحات لتلميع صورة نظام القمع البحريني امام البريطانيين. وتصدر هذه النشرة عن جهات اجنبية لا تعرف شيئا عن البلاد وتكتفي بنشر ما يقدمه جهاز التعذيب لها. ويعتقد

ان لها اتصالا مباشرا مع ذلك الجهاز القمعي الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون ورئيس الوزراء. وجاء صدور هذه النشرة التي ذكرت مصادر مطلعة ان اصدارها يكلف شعب البحرين آلاف الجنيهات بعد فشل نشرة اخرى كانت تصدر تحت اشراف الجهة نفسها. وعلق مراقبون على هذه الاصدارات بالقول انها تعكس ضعف النظام وفشله في الحصول على من يدافع عن ارهابه وقمعه من بين ابناء البحرين. واضاف هؤلاء انه بالرغم من اصدار هذه النشرات الباهضة التكاليف فقد فشلت في منع صدور قرارات الشجب والاستنكار للسياسات القمعية للحكومة، ولم يعبأ بها احد ممن هم في موقع التأثير. يضاف الى ذلك ان جهاز التعذيب وسّع انشطته في العاصمة البريطانية بهدف قمع المعارضة، واصبح يعتمد على جهات اجنبية عديدة من بينها جهاز الموساد الاسرائيلي، ولكنه فشل حتى الآن في اخماد الاصوات المطالبة بالاصلاح والمستنكرة لسياسات القمع والتعذيب.

١٢ فبراير

مع تلاشي الآمال في انفتاح حقيقي من جانب العائلة الخليفية الحاكمة على شعب البحرين ازداد التوتر السياسي في الاوساط الشعبية مؤخرا، ولوحظ عدد من الاعمال الاحتجاجية في عدد من المناطق. فقد شوهد في اليومين الماضيين عدد من الحرائق الاحتجاجية الصغيرة على شارع البديع العام. وانتشرت هذه الحرائق امام مداخل المناطق الواقعة بين كرانة والديه وكذلك بالقرب من السنابس. وتكثفت في الوقت نفسه كتابة الشعارات الوطنية بتلك المناطق. ففي منطقة القدم كان من بين الشعارات »لا نريد صلحا مع اسرائيل«. اما في منطقة كرانة فكان من بين شعاراتها »لا نقبل اي علاقة دبلوماسية مع العدو الصهيوني، حسنوا علاقاتكم معنا اولا وانتبهوا لمطالب الشعب«، »هذه مطالبنا عدل ودستور وحرية«، »لا تنازل مهما كلفنا الصمود، أرواحنا على الأكف«. »لماذا الحكومة تحاور اسرائيل ولا تحاورنا«. جاء ذلك في ضوء تصريحات ولي العهد الذي قال فيها ان عائلته تخطو خطوتين تجاه »اسرائيل« مقابل كل خطوة من جانبها.

وما يزال القلق يساور المواطنين بعد صدور قرار من رئيس الوزراء بتضييق الخناق على اماكن العبادة وتقليص فعالياتها. وكان احمد منصور العالي، رئيس دائرة الاوقاف الجعفرية قد قدم لرؤساء المآتم بالمنامة اوامر رئيس الوزراء ضد المآتم والمساجد وذلك في اجتماع عقده معهم يوم الثلاثاء الماضي، وطلب منهم الالتزام بها. واعتبر المواطنون تلك القرارات انتهاكا لدستور البلاد الذي ينص على حرية ممارسة الشعائر الدينية وفق العادات المرعية. وعرف رئيس الوزراء بسياساته التي تستهدف كل فعالية شعبية يحضرها المواطنون باعداد كبيرة. وتجدر الاشارة الى انه منع عقد ندوة حول حقوق الانسان قبل حوالي شهرين في اعقاب ندوة عقدت بنادي الخريجين حول مجلس الشورى تحولت الى استفتاء شعبي ضد نظام حكمه التعسفي، وأحرجت العائلة الحاكمة كثيرا خصوصا ان عددا من السفراء العرب كان حاضرا في تلك الندوة.

ويساور الجهات الحقوقية قلق كبير بعد ان تأكد ان الحكومة تسعى لتوجيه لجنة حقوق الانسان لممارسة دور سياسي يتمثل بدعم الحكومة والدفاع عن سياسات التعذيب التي تمارسها. وقد علم ان سمير رجب، رئيس اللجنة، امتثل لطلب من جهاز التعذيب بعقد اجتماع للجنة حضره مسؤولون من وزارتي الخارجية وجهاز التعذيب لمناقشة دور اللجنة في الدفاع عن جهاز هندرسون خلال الدورة المقبلة للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي ستبدأ في الاسبوع الاول من الشهر المقبل. وذكرت المصادر ان من بين الذين حضروا الاجتماع كلا من عبد العزيز عطية الله آل خليفة، وغازي القصيبي وسلمان الزياني وغسان شيخوه. وتعهد هؤلاء بان يستغلوا عضوية البحرين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة لاقناع

الاجهزة المعنية بالاعتراف باللجنة كمنظمة غير حكومية. ورأى حقوقيون دوليون ان هذا الاستغلال للمواقع الرسمية يكشف خطط الحكومة لتجاوز الشجب الدولي ليس باصلاح الوضع بل بالالتفاف غير الاخلاقي على ذلك الشجب.
وعلى صعيد آخر لوحظ ان ايان هندرسون ما يزال يمارس دوره بجهاز التعذيب كـ »مستشار« لوزير الداخلية. وشوهد الاسبوع الماضي وهو يقف على يسار وزير الداخلية في حفل تكريم لضباط وزارة الداخلية. وهناك الآن مطالبة دولية لحكومة البحرين ان تترجم توقيعها على معاهدة منع التعذيب بمحاكمة المسؤولين عن ممارسة التعذيب بحق المواطنين، وفي مقدمتهم ايان هندرسون. وفي ضوء التحقيق الذي تجريه الشرطة البريطانية في ملف هندرسون بتهم ممارسة التعذيب، ناشدت المعارضة مجددا وبشكل قوي جميع ضحايا التعذيب تقديم افاداتهم المفصلة عن معاناتهم في السجون. وقالت انها، في ضوء الكم الهائل من الافادات التي استلمتها في الاسابيع الاخيرة، فانها تدرس إمكان اصدار »موسوعة التعذيب في البحرين«، لتبقى معاناة ابناء البحرين على ايدي النظام الظالم وثيقة تاريخية تدين رئيس الوزراء بشكل خاص، لانه هو الذي دشن عهد التعذيب في البلاد واستقدم الاجانب للفتك بأبناء البحرين بوحشية لم تعرفها البلاد من قبل.

٣٢ فبراير
يسود المواطنين شعور بالقلق الكبير على حياة المواطن محمد الملا حسن سهوان اثر تسرب انباء من غرف التعذيب بان حياته في خطر لاسباب غير معروفة. وذكرت الانباء الواردة من السجن ان هذا الشاب الذي أصدرت محكمة امن الدولة الجائرة حكما ظالما بسجنه خمسة عشر عاما اختفى من سجن جو قبل بضعة ايام ولم يعرف احد عن مصيره شيء بعد. وذكرت تقارير مطلعة انه شوهد قبل اختفاء اثره وهو يعاني من كسور في يديه ورجليه وان عناصر جهاز التعذيب كانوا يعاملونه بوحشية متناهية. ووجهت المعارضة نداء الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالبحث عن هذا الشاب في غرف التعذيب والاطمئنان على سلامته، خصوصا ان عائلته تشعر بالقلق الكبير على حياته. واكدت التقارير ان جهاز التعذيب ما يزال يمارس التعذيب على اوسع نطاق برغم توقيع الحكومة على معاهدة منع التعذيب. وتطالب منظمات حقوقية دولية حكومة البحرين بالالتزام ببنود تلك الاتفاقية ومنها التحقيق في حوادث التعذيب واعتقال من يمارسه. وفشلت الحكومة حتى الآن في اتخاذ اية خطوة لاعتقال ايان هندرسون او عادل فليفل على وجه الخصوص برغم تواتر الانباء والتقارير على ممارستهما غير المحدودة للتعذيب بحق ابناء البحرين.
في تطور خطير بدأت قوات القمع في اطلاق النار على من يكتب الشعارات الوطنية على الجدران. ففي الساعات الاولى من صباح يوم الاحد الماضي سمع دوي طلقات نارية بمنطقة إسكان السنابس، وشعر المواطنون بالفزع، وفي الصباح اكتشفوا ان الطلقات النارية استهدفت عددا من المواطنين الناشطين في مجال المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد واحترام حقوق الانسان كانوا يعبرون عن وجهات نظرهم باسلوب سلمي بكتابة الشعارات على الحيطان. وتمنع الحكومة المواطنين الا في بعض الحالات الخاصة جدا ولاغراض دعائية بحتة من التطرق لهذه القضايا مدّعية انها تهدد امن الدولة. وشاهد المواطنون شعارات كثيرة تؤكد المطالب الدستورية.
ومن جهة اخرى عمت حالة من الغضب الشعبي منطقة السنابس بعد ان تعرضت مواطنتان لاعتداء من قبل عناصر قوات الامن كانت تجوب شوارع المنطقة. فعندما كانت المواطنتان في طريقهما من احدى البرادات اوقفتهما سيارة تابعة لجهاز هندرسون وبدأ عملاؤه يتحرشون بهما. فما كان منهما الا ان صرختا بصوت عال، فهرع المواطنون للدفاع عنهما ولاذ عملاء هندرسون بالفرار. وبرغم الاحتجاجات الشعبية فقد رفض رئيس الوزراء اجراء اي تحقيق في هذه الجريمة.

وعلى صعيد آخر ما يزال مصير المواطن فاضل العجمي الذي سلمته حكومة الكويت الى البحرين الشهر الماضي مجهولا، ويخشى من تعرضه للتعذيب الوحشي. ورفضت الحكومة الافصاح عن اسباب اعتقاله او مكان احتجازه وما اذا كان هناك اية تهمة موجهة اليه. وكانت حكومة الكويت قد قامت بتسليم عدد من المواطنين البحرينيين الى جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون بدون اي مبرر.

وكانت منظمة العفو الدولية قد عقدت مؤتمرا صغيرا في الكويت حول حقوق الانسان، وهو اول مؤتمر تعقده المنظمة في دولة خليجية. وناقش المؤتمر مفاهيم حقوق الانسان العالمية بدون ان يتطرق لاوضاع حقوق الانسان في دول الخليج. واقترح المشاركون تنظيم دورات لتدريب الكوادر الخليجية على مفاهيم حقوق الانسان لكي يمكن التعاطي مع هذا الموضوع الحيوي بوعي وادراك. وكان وفد من المنظمة قد زار كلا من الكويت ودولة الامارات العربية لمتابعة اوضاع حقوق الانسان فيهما.

وفي جنيف أعرب حقوقيون دوليون عن قلقهم البليغ بسبب تلكؤ حكومة البحرين السماح لوفد من فريق العمل للاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة بزيارة البلاد في شهر اكتوبر المقبل. وكانت الحكومة قد تعهدت امام اللجنة الفرعية لحقوق الانسان بالسماح للوفد بزيارة غرف التعذيب العام الماضي ولكنها مارست ضغوطا كبيرة على الامم المتحدة لتأجيل الزيارة عاما كاملا. ومع اقتراب ذلك الموعد لاحظ المعنيون بالامم المتحدة تراجعا واضحا من قبل حكومة البحرين ازاء السماح للوفد بزيارة البلاد. واعربت جهات حقوقية عن شكها الكبير في مواقف الحكومة وحقيقة نواياها، ولكنها تعهدت بمواصلة الضغط عليها لانهاء تلكؤها.

٥٢ فبراير
أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT ومقرها جنيف، بيانا حول الاعتقالات التعسفية التي حدثت مؤخرا في البحرين. وجاء في البيان ما يلي »علمت الامانة العامة للمنظمة عن طريق منظمة حقوق الانسان في البحرين بالاعتقال التعسفي كما يبدو لطالب واعتقال سبعة آخرين في البحرين والخشية من تعذيبهم . وهؤلاء هم السيد جلال علوي احمد، حسن السقاي، زهير الساحر، السيد حسين، حسين درويش، والسيد حسن عدنان. وطبقا للمعلومات التي استلمت ففي ٦١ فبراير ٢٠٠٢ اعتقلت قوات الامن السيد جلال علوي احمد، ٩١ سنة، وهو طالب بجامعة البحرين، ونقل ان قوات الامن اعتدت على منزله عند الفجر، واعتقلته واخذت كومبيوتره وممتلكات شخصية اخرى. وعندما استفهمت العائلة عن مصيره لدى مركز شرطة البديع اخبروا بعدم معرفة اي شيء عنه لان مركز شرطة مدينة عيسى هو الذي اعتقله. ولا يعرف شيء عن سبب اعتقاله ...». وفي مناطق اخرى اعتقل في مساء الاثنين ٤١ فبراير ٢٠٠٢ من منطقة الديه كل من حسن السقاي، ٣٢، زهير الساحر، ٢٠، مع شخصين آخرين. واخذ الجميع الى مركز شرطة الخميس، ولم يقدم اي سبب لاعتقالهم. ونقل كذلك ان اعتقالات اخرى تمت في الديه وكرزكان. ومن هؤلاء السيد حسين وحسين درويش، ٣٢، السيد وحسن عدنان، ٥٢. وهناك خوف من تعرضهم للتعذيب والاستفزاز. ان الامانة العامة للمنظمة قلقة جدا بشأن اوضاعهم الجسدية والنفسية«. وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لحثها على المحافظة على سلامة هؤلاء الاشخاص جسديا ونفسيا، واطلاق سراحهم في غياب تهمة قانونية ضدهم، وضمان احترام حقو ق الانسان والحريات الاساسية في البلاد طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية لحقوق الانسان«.

ومن جهة اخرى طالبت بعض الجهات الحقوقية والسياسية وزارة الخارجية البريطانية بطرح عدد من القضايا مع ولي عهد البحرين، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، الذي يزور بريطانيا رسميا الاسبوع المقبل. ومن القضايا التي تشغل بال هذه الجهات

استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب، استمرار المحاكمات الجائرة امام محكمة امن الدولة، تأجيل حكومة البحرين المتواصل وبأساليب ملتوية لزيارة وفد مجموعة العمل للاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة، وعدم استجابة حكومة البحرين لطلبات مقدمة من المقررين الخاصين حول القتل خارج اطار القانون والتعذيب، بزيارة البحرين. ولفت احد المدافعين عن حقوق الانسان في البحرين نظر الحكومة البريطانية الى قرار الاتحاد البرلماني الدولي في ٦٧٩١ بطرد البحرين من عضويته في اثر حل المجلس الوطني، وقال انه طبقا لسياسة وزارة الخارجية بحكومة حزب العمال فان من مهماتها »نشر قيم حقوق الانسان والحريات المدنية والديمقراطية التي نريدها لانفسنا«.

وعلى صعيد آخر فشلت المنظمة التي شكلت بمجلس الشورى لحقوق الانسان في تحقيق اي انجاز منذ تشكيلها قبل اربعة شهور. وفي محاولة لتضليل المواطنين واسكاتهم، اوعزت وزارة الداخلية للصحافة الرسمية بالكتابة حول اللجنة بشكل مستمر والمبالغة في وصف اهميتها ودورها، في الوقت الذي اتضح فيه ان رئيسها، سمير رجب، يستلم التعليمات حول ادارتها وانشطتها من »جهات عليا«، وان على اعضائها تنفيذ تلك التعليمات. ولوحظ انه حتى هذه اللحظة لم يتطرق اي مقال كتب حولها الى اي دور مرتقب لها في المجالات الاساسية المعروفة للمنظمات الحقوقية الدولية. فمثلا لم تكتب كلمة واحدة حول اي دور لها للتعاطي مع اهم هموم ابناء البحرين مثل التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري والقتل خارج اطار القانون. ولم يتطرق اي من مسؤوليها الى الاشارة الى موقف المنظمة من رموز التعذيب مثل ايان هندرسون ودونالد برايان وديفيد داربي وعادل فليفل وعبد العزيز عطية الله. كما فشلت المنظمة في طرح موقف واضح، لو كانت فعلا منظمة حقوقية مستقلة ومحترفة، حول التحقيق الدولي في ملف التعذيب لهندرسون.

بالاضافة لذلك لم تتطرق هذه المنظمة الرسمية حتى الآن لاستمرار اعتقال الرموز السياسيين الذين يقضون عامهم الخامس وراء القضبان بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء الاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ حسن سلطان والاستاذ حسن المشيمع والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش وبقية ابناء البحرين المأسورين لدى جهاز التعذيب.

يوميات مارس ٢٠٠٠

٨٢ فبراير
في تحد خطير للمنظمات الحقوقية الدولية وانتهاك متواصل حتى للقوانين التعسفية المحلية، قرر جهاز التعذيب تقديم الاستاذ عبد الوهاب حسين، ٧٤ عاما، الى محاكمة سرية امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وسوف يمثل غدا امام المحكمة المرفوضة من كل المنظمات الحقوقية الدولية بدون استثناء بسبب اجراءاتها الجائرة، بتهمة المشاركة في المطالب الدستورية المشروعة. واكدت جهات مطلعة ان رئيس الوزراء قرر سلفا الحكم الذي سيصدر عن المحكمة بحق الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته، حيث غضب كثيرا عندما رفضوا التوقيع على افادات تدينهم أعدها جهاز التعذيب، ورفضوا التنازل عن المطالب الدستورية. وكان الاستاذ عبد الوهاب واخوته قد اعتقلوا في منتصف شهر يناير ٦٩٩١، وتعرضوا لتعذيب وحشي متواصل ولم توجه اليهم اية تهمة او محاكمة خلال اكثر من اربعة اعوام متواصلة. وجاء اعتقالهم طبقا لقانون امن الدولة الذي يسمح لوزير الداخلية باعتقال اي مواطن يشتبه في قيامه بنشاط سياسي وايداعه السجن لفترة ثلاثة اعوام. ويلزم هذا القانون القمعي وزير الداخلية باطلاق سراح المعتقل في اليوم الاخير من السنة الثالثة اذا لم توجّه اليه تهمة. ولكن رئيس الوزراء لم يلتزم حتى بقانونه الارهابي هذا. ويعاني الاستاذ عبد الوهاب

من عدد من المشاكل الصحية بسبب الاوضاع السيئة في السجن. ويعتقد خبراء حقوقيون ان محاكمة الاستاذ عبد الوهاب جاءت لمنع احراج ولي العهد الذي يزور بريطانيا حيث يتوقع ان تثار قضية الاعتقال التعسفي معه بشكل قوي. وقد بثت وكالة انباء »رويترز« خبر المحاكمة مؤكدة ذلك من خلال احد المحامين الذين اتصلت بهم، ولم تعط اية تفصيلات. وقد رفضت الحكومة السماح لمراقبين دوليين بحضور المحاكمة.

وقد بدأ الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ، ولي العهد، اليوم زيارة رسمية الى لندن بدعوة من وزارة الدفاع. وسوف يلتقي مع بعض المسؤولين البريطانيين لمناقشة العلاقات العسكرية بين بريطانيا والبحرين، خصوصا ان عددا من اكبر مسؤولي الامن والدفاع في حكومة آل خليفة من البريطانيين وفي مقدمتهم المعذب المعروف ايان هندرسون. ومع انه سوف يلتقي بوزير الدفاع، جيفري هون، وروبين كوك، وزير الخارجية، فقد استغرب المراقبون من لقائه المقرر غدا مع وزير الداخلية، جاك سترو. وسوف يستغرق اللقاء خمس عشرة دقيقة فقط وليس معلوما ما اذا كانت قضية التحقيق في ملف التعذيب في البحرين من قبل الشرطة البريطانية سوف تطرح في هذا اللقاء. وقد استفسرت بعض الجهات الحقوقية البريطانية من وزير الداخلية عن طبيعة اللقاء وحثته على مطالبة ولي العهد بالتعاون في التحقيق الجاري حول الاتهامات الموجهة الى ايان هندرسون حول التعذيب. وقد دعا ولي العهد عددا من البريطانيين الى افطار صباح يوم الاربعاء المقبل باحد الفنادق الفخمة، وذلك في محاولة لتحسين صورة العائلة الخليفية لديهم. وتتزامن الزيارة مع مرور عام كامل على صعود والده الى السلطة بعد وفاة جده، الشيخ عيسى. ويجمع المراقبون على ان الامير الجديد لم يدخل اي تغيير جوهري في النظام خصوصا مع استمرار سياسات التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد وغياب حكم القانون وفرض قوانين الطوارىء بالقوة. وساد شعور بالاحباط عندما رفض الامير الشهر الماضي استلام رسالة من لجنة العريضة الشعبية حول الوضع في البلاد.

وعلى صعيد آخر استقبلت تصريحات عضو لجنة التعذيب عبد العزيز عطية الله آل خليفة التي حث فيها قوات التعذيب على تكثيف نشاطهم بقدر كبير من الاشمئزاز والتقزز. فقد ذهب الاسبوع الماضي الى نادي كرباباد الثقافي الرياضي وهددهم بالاعتقال والتعذيب اذا استمروا في المطالبة بالحقوق الدستورية. جاء ذلك في جوابه على سؤال قدمه احد المواطنين قال فيه »لماذا يضايق رجال الامن المواطنين وخاصة في ادائهم لشعائرهم الدينية في المآتم والمساجد؟«. فجاء الجواب على لسان عضو لجنة التعذيب التي شكلها ايان هندرسون في ١٩٩٥ قائلا »لأول مرة اسمع ان رجال الامن يضايقون الناس، انهم يحمونهم من الذين يستخدمون المآتم والمساجد لاغراض سياسية. وسيتواصل تواجد رجال الامن حول هذه المآتم والمساجد«. جاء ذلك ليؤكد استمرار الطبيعة البوليسية للنظام، حيث يعتبر ان المطالبة باطلاق سراح الاطفال المعتقلين ووقف التعذيب والسماح بعودة ابناء البحرين الى ارضهم، قضايا سياسية يجب على عناصر التعذيب منعها بالقوة. وهو بذلك يبرر رسميا سياسة العقاب الجماعي التي شنتها عائلته على ابناء البحرين بما في ذلك تدمير محتويات المساجد والمآتم وغلق بعضها حتى الآن. وقد خرج المواطنون من ذلك الاجتماع وهم غاضبون لانه فشل في اثبات وجود اي تغير في اسلوب تعامل آل خليفة مع شعب البحرين، وأكد العقلية العدوانية التي يحملها امثال عطية الله. وتجدر الاشارة الى ان هناك ادلة عديدة على ممارسة عبد العزيز عطية الله آل خليفة التعذيب شخصيا بحق ابناء البحرين.

٩٢ فبراير

أدان تقرير دولي كبير الممارسات القمعية لحكومة البحرين. فقد اكد التقرير السنوي الذي أصدرته وزارة الخارجية الامريكية حول حقوق الانسان في

البحرين ان انتهاكات حقوق الانسان في البلاد تمارس على نطاق واسع وان الحكومة لم تفعل شيئا لوقف تلك الانتهاكات. وذكر التقرير المتكون من عشرين صفحة في بضعة سطور ما فعله الشيخ حمد من اطلاق سراح بعض الموقوفين وبعض المحكومين الذين أنهوا فترات حكمهم، لكن التقرير أسهب بشكل واسع في الانتهاكات التي حدثت منذ استلامه الحكم. وعبر سياسيون غربيون عن استسخافهم لسياسة التضليل والتشويش التي يمارسها النظام البحريني خصوصا عندما تطرق الى بضعة السطور المذكورة متجاهلا متن التقرير كله. وقال هؤلاء لم نجد نظاما في العالم يتجاهل الحقائق بهذه الصلافة، ألا يعلم النظام ان الشعوب في عصر الانترنت قادرة على الاطلاع على مثل هذا التقرير واكتشاف الحقيقة؟

احتوى التقرير على جوانب عديدة تتعلق بتلك الانتهاكات ويكفي للتدليل على ما جاء فيه الاشارة الى السطور الاولى منه حيث يقول »البحرين امارة وراثية ليس فيها مؤسسات ديمقراطية ولا احزاب سياسية. وقد حكمت العائلة الخليفية المتوسعة البحرين منذ نهاية القرن الثامن عشر وتهيمن على كل جوانب مجتمعها وحكومتها«. ويضيف »في ٥٧٩١ علقت الحكومة بعض مواد دستور ٣٧٩١ ومن ضمنها تلك المواد المتعلقة بالمجلس الوطني الذي تم حله ولم يُعَد تكوينه«. ويضيف »استمر وجود مشاكل خطيرة في ملف الحكومة حول حقوق الانسان، ولكن الوضع تحسن قليلا خلال العام. واستمرت الحكومة في حرمان المواطنين من حق تغيير حكومتهم، ولكن الوضع تحسن بسبب تراجع الاضطراب السياسي والمدني... واستمرت قوات الامن في ممارسة التعذيب والضرب واساءة معاملة السجناء. وبقيت مشكلة الحماية من القانون، حيث ليس هناك اية حالة عوقب فيها اي موظف بجهاز الامن بسبب انتهاكه حقوق الانسان سواء خلال العام ام في السنوات الماضية«. ويقول حول القتل خارج اطار القانون »لم يكن هناك تحقيق او محاكمة لاي موظف بقوات الامن لتهم القتل خارج القانون التي ارتكبت في ٨٩٩١ او السنوات السابقة«. وحول التعذيب يقول ان هناك تقارير تؤكد استمرار ممارسة التعذيب. وحول الاعتقال التعسفي يقول التقرير ان الحكومة استمرت في العمل وفق قانون محكمة امن الدولة للعام ٤٧٩١ وممارسة الاعتقال التعسفي. وقال حقوقيون دوليون ان التقرير وثيقة دامغة ضد حكومة البحرين وتأكيد لاستمرار نمط انتهاكات حقوق الانسان منذ ان تولى الامير منصبه. ويمكن الحصول على التقرير عبر الانترنت.

وقد اهتمت وسائل الاعلام بجريمة محاكمة الاستاذ عبد الوهاب حسين التي بدأت هذا اليوم، فقد تمت تغطيتها من قبل وكالة انباء رويتر وهيئة الاذاعة البريطانية واذاعة طهران ووكالة الانباء الالمانية واذاعة مونت كارلو وغيرها. ونشرت صحف اليوم ومن بينها صحيفة »القدس العربي« خبر المحاكمة.

وعلم كذلك ان مستعملي جهاز الانترنت في البحرين يواجهون هذه الايام صعوبة تتمثل ببطء استجابة اجهزة الكومبيوتر لاوامرهم. وبعد الفحص اتضح لهم ان ولي العهد استحوذ على اثنين من انظمة الخدمة mother servers الستة التي تملكها شركة البحرين للاتصالات والتي لا يستطيع المواطنون استعمال الشبكة الدولية الا من خلالها. وبهذا اصبح جميع زبائن الشركة من المواطنين يستعملون اربعة فقط بينما خصص الاثنان الآخران لولي العهد، وبالتالي نجمت المشكلة المذكورة.

ولوحظ في الايام الاخيرة تكثف وجود قوات القمع وسيارات جهاز التعذيب في عدد من مناطق البلاد، وذلك تحسبا لاي احتجاج شعبي بعد فشل الامير في اجراء اي اصلاح سياسي ملموس خلال عام كامل من الحكم. ففي منطقة القدم مثلا تجوب سيارات الامن شوارع المنطقة ذهابا وايابا وتشاهد قوات التعذيب وهي تشهر سلاحها في وجوه المواطنين. ويتواجد المخبرون في سيارات خاصة او يقفون عند مواقف باصات النقل العام لمطاردة المواطنين فيما لو قاموا بعمل احتجاجي، او يستعملون الدراجات لمسح الشوارع ومراقبة الجدران

لتعقب المواطنين اذا قاموا بكتابة الشعارات عليها. ولوحظ تكثف الدوريات والجواسيس كذلك بمدينة حمد خصوصا بالقرب من الدوار الـ ٩١. وشوهدت شعارات كثيرة تؤكد المطالب الوطنية بمناطق دار كليب وشهركان ومدينة حمد. كما شوهدت حرائق صغيرة في اطارات مشتعلة في عدد من المناطق. ويسود جو من الكآبة والقنوط بعد ان فشل الامير في ادخال اية اصلاحات في النظام السياسي خلال عام كامل من حكمه.

١ مارس
أجّلت محكمة امن الدولة في جلستها يوم امس لمدة اسبوعين النظر في التظلم الذي رفعه الاستاذ عبد الوهاب حسين ضد استمرار اعتقاله. وكان الاستاذ قد تقدم بالتظلم بعد فشل الحكومة في اطلاق سراحه بالرغم من عدم وجود اي مبرر قانوني لاستمرار اعتقاله الذي بدأ في منتصف يناير ٦٩٩١. وأجلت المحكمة النظر في ذلك التظلم حتى ٤١ مارس بدون تقديم مبرر مقبول. وتجدر الاشارة الى ان هناك اكثر من ٠٢١ معتقلا موقوفين بدون تهمة او محاكمة ظلما وعدوانا، منذ فترات تجاوزت في بعض الحالات اربع سنوات.
ولدى انتشار خبر مثول الاستاذ عبد الوهاب امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت ساد غضب شعبي كبير في عدد من المناطق. ففي مساء امس الاول تجمع مواطنون بمنطقة نويدرات التي كان الاستاذ يعيش فيها قبل اعتقاله في أحد المساجد وصلّوا من اجل حريته. وفي مساء اليوم السابق الاحد الماضي شوهدت حرائق احتجاجية صغيرة في اطارات السيارات عند مدخل منطقة سترة مع شعارات كثيرة تندد بمحكمة امن الدولة وجهاز التعذيب. وقد كثفت وزارة الداخلية دورياتها بمنطقة النويدرات في اليومين الماضيين تحسبا لردة فعل مواطني المنطقة ازاء مثول الاستاذ عبد الوهاب امام المحكمة الجائرة. وكثفت يوم امس الطائرات العمودية طلعاتها في المناطق الساخنة وخصوصا الشمالية من البلاد. وشوهدت وهي تحلق على ارتفاع منخفض وتراقب الشوارع والأزقة. اما في منطقة الديه فقد عم الظلام الليلة قبل الماضية بعد اطفاء الانوار واغلاق المحلات التجارية ابوابها تضامنا مع الاستاذ عبد الوهاب وبقية اخوته المظلومين. وبثت وكالة انباء رويتر يوم امس خبر تأجيل جلسة التظلم.
وعلى صعيد آخر تواصلت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية. ففي الساعات الاولى من صباح يوم الاحد الماضي ٧٢ فبراير شنت قوات التعذيب عدوانا وحشيا على منزل الحاج عبد الله القميش بمنطقة الخارجية في سترة واعتقلت ابناءه الاربعة علي، ٠٣، مرتضي، ٥٢، رضا، ٩١، وصادق، ٨١. وجاء العدوان بعد فرض حصار على المنزل وترويع الآمنين. ومن ضمن الاسئلة التي وجهت الى ساكني المنزل من قبل عناصر التعذيب »لماذا انتم نائمون في خربة؟ هذا دليل على هروبكم عند ملاحقتكم«. وربما نسي او تناسى هؤلاء ان الحالة الاقتصادية الضعيفة لهذه العائلة هي التي اجبرتهم على العيش في ذلك المنزل، بينما يتنعم المرتزقة في المنازل الحكومية.
ومن منطقة توبلي اعتقل في ١٢ فبراير الشاب ميرزا احمد حسن صالح، ٠٢. وفي اليوم التالي اعتقل من المنطقة نفسها كل من علي احمد عبد الله، ٨١، وحسين عبد النبي كاظم، ٨١. وفي ٣٢ فبراير اعتقل الشاب حسين ميرزا رضي، ٩١ الذي كان قد قضى في السجن ثلاث سنوات متواصلة ظلما وجورا. وجاءت هذه الاعتقالات في ساعات متأخرة من الليل امعانا من ارهابيي رئيس الوزراء في ايذاء المواطنين وترويعهم. وفي ٠٢ فبراير اعتقل من منطقة الدير كل من علي احمد العود، ٠٣، ومحمد جعفر جاسم، ٢٢. وكان الاول يقضي شهر العسل بعد زواجه حديثا. اما الثاني فلم يمض على زواجه سوى اسبوعين وسبق ان اعتقل من قبل، وسحب الاثنان من احضان الزوجية بأساليب وحشية. وهذه هي هدية آل خليفة لهما بمناسبة زواجهما. ومن منطقة السنابس اعتقل مؤخرا كل من السيدنادر

السيد عدنان الفلة، ٩١، وماهر عباس، ٩١. واستمر اعتقالهما في البداية يومين، وبعد الافراج عنهم اعتقلا مرة اخرى لمدة خمسة ايام بدون اي مبرر.
ونشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للدكتور سعيد الشهابي بعنوان »بعد عام على حكم الشيخ حمد البحرين بانتظار قرار شجاع للاصلاح«. وجاء في المقال استعراض للوضع السياسي في البلاد مع نبذة تاريخية مختصرة لتطور الاوضاع فيها. وقال الكاتب ان »نداءات المعارضة للحوار لم تلق آذانا صاغية من قبل النظام، ولم تقم الحكومة بخطوة واحدة لبدء حوار يهدف الى الاتفاق على صيغة مقبولة بين الطرفين لاعادة العمل بدستور البلاد«. وقال ان الحكام العقلاء يمنعون حدوث الاضطرابات في بلدانهم بادخال اصلاحات على انظمتهم السياسية بشكل متواصل. واضاف »هكذا يتم تقييم عام كامل من حكم الامير الشيخ حمد بقلق سواء من قبل داعميه ام مناوئيه. فالامن وحده لا يمكن ان يحقق الامن، والتنكر لوجود معارضة ومطالب وتطلعات شعبية لا يمكن ان يلغي وجود ذلك، وفي احسن الاحوال فان سياسة القبضة الحديدية قد تنجح في اخماد اللهيب لكنها لا تقضي على النار المتوارية تحت الرماد«. وانتهى المقال الى القول »ان امام الامير واحدا من خيارين الحوار والانفتاح مع ممثلي الشعب داخل البلاد وخارجها للبحث عن حل سياسي سلمي للازمة السياسية، او الاصرار على الحكم وفق قوانين الطواري وتجاهل مواد الدستور. ففي الخيار الاول يكمن الاستقرار والتنمية والتصالح والتطبيع بين الشعب والعائلة الحاكمة، بينما ليس هناك من أفق للتعايش السلمي بين الطرفين اذا بقيت عقلية التحدي ومبضع الجلاد وقوانين القمع كلمة الفصل. ان امام الامير فرصة مواتية للاصلاح نتمنى من قلوبنا ان لا يفوّتها«.

٢ مارس
في انتهاك خطير لحقوق الانسان قام كل من عادل فليفل ودونالد برايان وشخص بريطاني ثالث لم يتوفر اسمه يوم الاثنين الماضي ٨٢ فبراير باعتداءات خطيرة على حقوق ستة من الرموز السياسية المعتقلين. فقد نقل كل من الاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي عاشور والاستاذ عمران حسين عمران من زنزاناتهم بسجن جو الى غرف التعذيب بالقلعة. وهناك وضع كل منهم في زنزانة انفرادية ثم ادخلوا الواحد بعد الآخر على مكتب الجلاد المعروف عادل فليفل ومعه دونالد برايان وضابط بريطاني آخر ربما يكون ديفيد داربي او ديفيد جامب . وبدأ فليفل بتهديد كل منهم بالمزيد من التعذيب والسجن الانفرادي لمدد طويلة اذا لم يوقع على ورقة جاهزة اعدها جهاز التعذيب. وتحتوي تلك الورقة على اعتذار من الامير وتنازل عن المطالب وتعهد بعدم ممارسة نشاط سياسي في المستقبل. وقال فليفل ان التوقيع على تلك الورقة شرط لاطلاق سراحهم والا فهناك قضايا ملفقة ضدهم سوف تقدم الى محكمة امن الدولة. وقال مصدر مطلع انه سمع صراخ هؤلاء الابطال وهم يرفضون بإباء ما يريده الجلادون الثلاثة وأصروا على عدم التنازل عن الحقوق المشروعة لشعب البحرين. وعندما فشل فليفل في تحقيق ما اراد أعيد هؤلاء الابطال يوم امس الاربعاء الى سجن جو. وبسبب الخشية على سلامة هؤلاء الابطال وتعرضهم للتعذيب الوحشي طلبت المعارضة من المنظمة الدولية للصليب الاحمر القيام بزيارتهم في اقرب فرصة ممكنة ومنع فليفل ودونالد برايان من الاستمرار في تعذيبهم.
ومن جانب آخر رفض عدد من رموز المعارضة في الخارج الدعوة غير الكريمة التي وجهها ولي العهد يوم امس الى المبعدين بالتوجه الى غرف التعذيب في البحرين. وكان يتحدث لمجموعة من الاشخاص دعاهم الى وجبة افطار اقتصرت على الشاي والقهوة. ولم يحضر من المدعوّين سوى سبعة اشخاص. ولدى اجابته على سؤال حول السماح بعودة المبعدين قال ولي العهد ان محكمة

امن الدولة تنتظر من يعود منهم ومن ثم سجنهم وتعذيبهم. ونسبت صحيفة »الحياة« في عددها اليوم الى ولي العهد قوله عن المبعدين »انهم اذا عادوا فانهم سيحاكمون كما حوكم اسلافهم ... نحن نريد ان يعود زعماء هؤلاء ليحاكموا حسب القوانين المعمول بها في البلاد«، أي في اطار قوانين الطوارئ المرفوضة من جميع المنظمات الحقوقية العالمية. ولم يُشر ولي العهد من قريب او بعيد الى محاكمة المجرمين الذين قتلوا كلا من سعيد الاسكافي والسيد علي امين محمد ونوح خليل آل نوح وغيرهم من ابناء البحرين. وفي الاجتماع نفسه أكد ولي العهد عدم استعداد عائلته للممارسة الديمقراطية بحجة ان الحوار مع الجيران يحظى بالاولوية في الوقت الحاضر، وقال »نحن لا نعيش في الخلاء بل اننا محاطون بجيران اقوياء وكبار، ومن هنا فلا بد عندما نريد التقدم بحياتنا الديمقراطية ان تتم هذه الخطوة بعد حوار مع جيراننا وحلفائنا«. وفشل ولي العهد في الاشارة الى تجربة الكويت او الخطوات التي تتخذتها قطر، في الوقت الذي اعترف فيه بايجابية الانتخابات الايرانية.

ومن جهة اخرى عمت البلاد حالة الاحتجاج الشعبي في الايام القليلة الماضية. فقد سمع يوم الجمعة الماضية دوي انفجار قوي جدا بالقرب من القصر القديم بالمنامة يعتقد انه نجم عن اسطوانة غازية وضعت في سيارة. وتزامن مع ذلك انفجار مماثل بالمنطقة الرابعة بمدينة حمد. وفي ٥٢ فبراير شوهدت شعارات كثيرة بمنطقة باربار من بينها »كفاح الاحرار يحقق الانتصار«، »شهداؤنا عظماؤنا، شهداؤنا احبابنا، شهداؤنا امجادنا«، »الحركة ماضية، والمطالب مستمرة«. وفي منطقة توبلي زينت الجدران بشعارات وطنية من بينها »نطالب الامير بتنفيذ وعوده باجراء تعديلات اصلاحية«، وفي ٧٢ فبراير شوهدت شعارات كثيرة بمنطقة المعامير ومعها صور الشهيد عيسى قمبر الذي أقرّ الامير السابق قتله ظلما. وشوهدت شعارات كثيرة بمنطقتي واديان والخارجية بسترة منها »نطالب بالافراج عن الاستاذ عبد الوهاب واخوته«، »مطالبنا مشروعة احياء الحياة البرلمانية، اعادة المبعدين، الافراج عن المعتقلين«.

وفي تطور خطير قام جهاز التعذيب بتصعيد المعاملة الوحشية للمعتقلين . فقد تم نقل عدد من هؤلاء من سجن جو الى زنزانات انفرادية بمركز التعذيب بالقلعة، ومنهم الشيخ علي المتغوي، محمد سهوان،محمد العطار، وعلي درويش. وأمر رئيس الوزراء بتقييدهم بالسلاسل الحديدية وضربهم بصورة وحشية. وحدث الامر نفسه للشاب عبد الزهراء احمدخليفة من منطقة كرباباد حيث تعرض للتعذيب ووضع في زنزانة انفرادية لمدة طويلة بسجن جو. ويقضي هذا الشاب حكما جائرا بالسجن لمدة خمس سنوات. وطلبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة هؤلاء والتدخل لوقف الاعتداءات المتكررة عليهم.

٣ مارس

قام المواطنون بمنطقة الديه مساء امس باعتصام عند مدخل المنطقة ورفعوا شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وكانت المشاركة جيدة حيث كان الحماس واضحا من خلال الهتافات والشعارات. وبعد بدء الاعتصام بوقت قصير هرعت قوات الشغب من مركز الخميس الذي يديره المعذب المعروف خالد الوزان وبدأوا عدوانا وحشيا على المواطنين. كما كان حضور عناصر من جهاز التعذيب ملحوظا. وتأتي هذه الفعاليات الشعبية بعد ان ادرك المواطنون فراغ جعبة الامير من اي اصلاح سياسي برغم الوعود التي قدمها للشعب بعد استلامه الحكم العام الماضي.

وكانت البلاد قد شهدت موجة متواصلة من الاحتجاجات السلمية خلال الشهر الماضي خصوصا بعد اعتداء قوات الشغب على مسجد بمنطقة الكورة وتفتيشه والعبث بمحتوياته. وشوهدت حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمنطقتي بوري 19 فبراير وعراد 18 فبراير . وغطت الشعارات الجدران الواقعة على الشارع العام

بمنطقة القدم. واعتقل من منطقة ابوصيبع في 20 فبراير الشاب علي منصور، 17، بدون اي مبرر. وفي عدوان علي منزل المواطن عباس مفتاح لاعتقال احد ابنائه قام المعتدون من وزارة الداخلية باعتقال الابن الآخر كرهينة حتي يسلم الابن الآخر نفسه. وما تزال قوات التعذيب تضايق المواطن عبد الغني المسباح، من منطقة القدم، منذ اطلاق سراحه العام الماضي بعد سجن دام خمسة اعوام بدون اي مبرر.

وفي تطور خطير أعلنت اللجنة العامة لعمال البحرين وقف مشاركتها في اي اجتماع يعقده المجلس الاعلي للتدريب المهني وعدم حضور اي من مؤتمرات العمل الدولية في الخارج. جاء ذلك خلال اجتماع لمناقشة كيفية مواجهة سياسات وزارة العمل التي تعيق نشاط الجمعية منذ العام 1995. وقالت اللجنة انها ترفض سياسة الوزارة التي حرمت اللجنة من القيام بأي دور حقيقي منذ انتخابها، مؤكدة ان تلك السياسة تسعي لتهميش اللجنة وحرمانها من حضور اجتماعات العمل المشتركة التي يحضرها ممثلو الحكومة واصحاب العمل واعضاء اللجان المشتركة للعمال. كما منعت اللجنة من القيام بزيارات ميدانية لمؤسسات العمل للتحقيق في ظروف علم المرأة.

وعلي صعيد آخر اكد المعذب المعروف عبد العزيز عطية الله في اجتماع مع اعضاء نادي المنامة الرياضي والثقافي ان المخاتير الذين سوف يعينهم في اطار نظام المحافظات الفاشل سوف يكون لهم دور امني. فقد اجاب علي سؤال من احد الحاضرين هل يمكن ان تكون للمختار سلطة امنية؟ فأجاب عطية الله نعم... للمختار وفقا للصلاحيات المتاحة هذا الحق. فهو معني بالتنسيق مع وزارات الدولة الخدمية وهذا شأنه ايضا مع وزارة الداخلية. ان له دورا امنيا في حدود امن المجتمع ككل«. وبهذا التأكيد اصبح واضحا ان نظام المحافظات يهدف لاحكام قبضة العائلة الخليفية الحاكمة علي ابناء البحرين بكافة الوسائل، ويهدف لتوسيع جهاز التعذيب الذي يعتبر عطية الله احد الاشخاص البارزين فيه ليصبح جزءا من خطة تحويل البلاد الي ثكنة امنية. وتجدر الاشارة الي وجود افادات قوية من عدد من ضحايا التعذيب تؤكد ان عبد العزيز عطية الله مارس التعذيب شخصيا من خلال عضويته بلجنة التعذيب التي شكلها ايان هندرسون بعد اندلاع الانتفاضة المباركة قبل اكثر من خمسة اعوام.

وعلي صعيد آخر عبرت الجهات الحقوقية الدولية عن ارتياحها العام ازاء سياسة منع التعذيب في العالم، برغم السماح لبينوشيه بالرحيل الي تشيلي. ويؤكد الحقوقيون والسياسيون ان القضية اكدت ان ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الانسانية مثل التعذيب اصبحت شأنا دوليا وانه لم تعد هناك حصانة لرؤساء الدول التي ترتكب اجهزة بلادهم الامنية انتهاكات لحقوق الانسان كما هو الحال في البحرين. واصبحت الاضواء مسلطة علي مصير ايان هندرسون الذي تنظر الشرطة البريطانية في ملفه بحثا عن ادلة تدينه بارتكاب جرائم التعذيب. ولا يستبعد ان تتم المطالبة البريطانية بتسليمه لكي يمثل امام القضاء البريطاني بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية، خصوصا ان هناك من الادلة علي تورطه في التعذيب ما يكفي لادانته مرارا. واكد الذين اطلعوا علي افادات ابناء البحرين ان هناك افادات دامغة جدا ضد عادل فليفل. وناشدت المعارضة البحرينية المواطنين متابعة تحركات المعذبين خصوصا هندرسون وبرايان وفليفل والوزان وابلاغها فورا حال مغادرة اي منهم البحرين، وحذرت المعارضة حكومة البحرين من اصدار جوازات سفر مزورة للمعذبين لتسهيل سفرهم، وقالت ان هذه ستكون جريمة لا تقل خطورة عن جريمة التعذيب نفسها

٦ مارس

استقبل المواطنون الذكرى الاولى لاستلام الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بمشاعر طغت عليها خيبة الامل من تحقق اصلاح سياسي حقيقي. فبالرغم من الوعود التي اطلقها الامير في بداية الامر فقد ترك الملف

الداخلي بيدي عمه رئيس الوزراء المسؤول عن ملف القمع منذ اكثر من ربع قرن، وهو شخص لا يمكن ان يوافق على اي اصلاح سياسي او حتى الاعتراف بوجود شعب له حقوق مشروعة. ولاحظ المراقبون ان الخطوات التي اتخذت خلال العام الماضي ليست ذات مغزى اصلاحي حقيقي، بل يطغى عليها البعد الدعائي من جهة والتضليلي من جهة اخرى. وبقيت الملفات العالقة قائمة كما كانت عليه، فحتى الآن لم يتحدث الامير او اي مسؤول آخر عن اعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ ربع قرن، ولم يصدر قرار اميري باطلاق غير مشروط عن المعتقلين السياسيين، ولم يسمح بعودة مئات المبعدين قسرا، وما تزال احكام الطوارىء سارية المفعول. كما فشل النظام في تنفيذ التزاماته الدولية بمنع التعذيب ومقاضاة مرتكبيه، وفشل في احترام حقوق الطفل والمرأة، وما يزال الشعب محروما من الحريات العامة.

وعبر المواطنون عن خيبة املهم في الوضع السياسي من خلال احتجاجات سلمية في عدد من المناطق. فقد شوهدت في اليومين الماضيين شعارات مكثفة بمناطق كرزكان والديه وغيرهما. وعلم ان جهاز التعذيب استدعى عددا من اصحاب المحلات التجارية بمنطقة الديه بعد اغلاق محلاتهم في وقت مبكر الاسبوع الماضي، وهددوا بالاعتقال والتعذيب اذا كرروا ذلك في المستقبل.

وبالمناسبة بثت وكالة انباء رويتر يوم امس تقريرا مقتضبا حول الوضع في البحرين قالت فيه ان هناك بعض الخطوات الايجابية، ولكنها اعترفت بان التغيير بطيء جدا. وجاء في التقرير ان البطالة تتجاوز عشرة بالمائة. واكد التقرير ان »الاحزاب السياسية ممنوعة في البحرين التي حلت اول برلمان منتخب في عام ٥٧٩١ بعد عامين من انتخابه«. وقال التقرير ان صحافيا بحرينيا »انتقد في عموده اليومي علنا تعيين مخاتير في البحرين قائلا ان تعيينهم غير ضروري وهدر للاموال العامة... ويقول دبلوماسيون ان عمل المخاتير الذين عينوا حديثا سيرجع في النهاية الى ممثلين في الانتخابات البلدية المزمعة«. واضاف التقرير »لدى البحرين حاليا مجلس للشورى مكون من ٠٤ عضوا تم تعيينهم لتقديم المشورة في مسودات القوانين التي تضعها الحكومة قبل ارسالها الى الامير للموافقة النهائية عليها ولكن المجلس لا يتمتع بسلطات تشريعية«. اما بخصوص لجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى فقال التقرير »ان منتقدين يقولون ان منظمات حقوق الانسان لا يتم عادة تعيينها من قبل السلطات«. ونسب التقرير الى احد المحامين قوله »اللجنة يجب ان تكون مستقلة ولديها القدرة على كشف انتهاكات حقوق الانسان«. واضاف التقرير ان »لجنة حقوق الانسان ومقرها لندن قالت في الآونة الاخيرة انه بالرغم من ان دستور البحرين يحظر التعذيب فانه قد استخدم بانتظام ضد السجناء السياسيين وعلى الاخص في منتصف التسعينات«.

ولاحظ مراقبون ان العهد الجديد يركز على تنصيب افراد من آل خليفة في المناصب الادارية في البلاد بشكل اكبر مما كان معمولا به من قبل. ففي الماضي كان معروفا ان الوزارات السيادية »رئاسة الوزراء، الداخلية، الخارجية، الدفاع، العدل« يخصص كل منها لوزير خليفي ولا يمكن ان تسند الى اي مواطن من غير افراد العائلة الحاكمة. ولكن هذا العرف توسع في السنوات الاخيرة حيث اعطي افراد من العائلة الحاكمة وزارات اخرى مثل المواصلات والاسكان وغيرها، وخلال العام الماضي استحدث عرف جديد يتم بموجبه اسناد السفارات في اهم ثلاث عواصم غربية الى افراد من آل خليفة باعتبارها »سفارات سيادية«. فقد عُينت هيا آل خليفة سفيرة في باريس، ويتوقع ان يصبح الدكتور خالد الخليفة محاضر بجامعة البحرين سفيرا في واشنطن خلفا لمحمد عبد الغفار. ويتوقع ان يستبدل عبد العزيز بن مبارك آل خليفة بشخص خليفي آخر لم يحدد حتى الآن للسفارة في لندن. وفي ابوظبي مصدر تمويل العائلة الحاكمة استلم وزير خارجية الامارات، الشيخ حمدان بن زايد، اوراق اعتماد الشيخ احمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة كسفير للبحرين في الامارات

العربية.

٨ مارس
أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب في جنيف OMCT بيانا مهما حول استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بدون تهمة او محاكمة منذ يناير ٢٠٠١، والتظلم الذي تقدم به الى محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وقالت المنظمة في بيانها ان المحكمة عقدت جلستها في ٢٩ فبراير لاستماع التظلم الذي قال فيه انه قضى اكثر من ثلاث سنوات في الاعتقال بدون تهمة او محاكمة، وهي المدة القصوى للتوقيف حسب قانون امن الدولة القمعي، وان المحكمة أجلت النظر في الطلب حتى ١٤ مارس. وذكرت المنظمة ان الاستاذ عبد الوهاب »تعرض لضغط شديد من قبل ثلاثة ضباط هم عادل فليفل وبريطانيان للتوقيع على افادة بالاعتذار عن افعاله والتعهد بعدم المطالبة بالاصلاحات السياسية او تشجيع الآخرين على ذلك، وعدم المشاركة في اي اجتماع عام ومن بين ذلك التجمعات الدينية والخطب. فاذا وقّع على ذلك فسوف يستحق عفو الامير. وقد رفض الاستاذ عبد الوهاب حسين التوقيع على هذه الافادات المعدة سلفا، وهو الآن يقبع في سجن القلعة«. وقال البيان ان الاستاذ عبد الوهاب وسبعة آخرين من رموز الحركة الشعبية من بينهم الشيخ الجمري اعتقلوا ولم توجه لهم اية تهمة ولم يحاكموا، سوى الشيخ الجمري الذي لفقت له تهم وصدر حكم جائر بسجنه قبل اطلاق سراحه بعفو اميري. وقال البيان ان من الاعمال التي قام بها الاستاذ عبد الوهاب توقيع عريضة شعبية تطالب باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ ١٩٧٥. وقال البيان ان المنظمة قلقة جدا بسبب طول اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين، وانتهاك حتى قانون امن الدولة الذي يحدد فترة التوقيف بثلاث سنوات، وهو قانون »لا يرقى الى المعايير الدولية للعدالة«. وهي قلقة كذلك لعدم وجود ضمانات بمحاكمة عادلة امام محكمة امن الدولة. وان اعتقالهم يتناقض مع المادة ٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على انه »لا يجوز اعتقال احد بشكل تعسفي او احتجازه او ابعاده«. وطالبت المنظمة بالكتابة الى المسؤولين للاحتجاج والمطالبة باطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب وبقية السجناء السياسيين فورا.
ومن جهة اخرى بدأ »المختارون« الذين عينتهم وزارة الداخلية في اطار تكثيف نشاطاتها القمعية ضد المواطنين يشعرون بالقلق الشديد بسبب استعمالهم كموظفين تابعين لوزارة الداخلية، الامر الذي لم يكونوا يتصورونه في بداية الامر. فقد عقد الاجتماع الشهري لهم قبل ثلاثة ايام برئاسة مبارك بن احمد الفاضل، نائب عضو لجنة التعذيب عبد العزيز عطية الله آل خليفة. ونقل الفاضل للمختارين تعليمات وزارة الداخلية التي تطالبهم بـ »المشاركة في كافة المناسبات الرسمية والاهلية والانشطة التي تقام في دائرة المحافظة« كممثلين لوزارة الداخلية وعيون لها على ابناء البحرين. وذكر لهم كنموذج لعملهم الزيارة التي فرضها عطية الله، عضو لجنة التعذيب، على نادي كرباباد قبل اسبوعين. وكان عطية الله قد هدد المواطنين بصلافة واضحة قائلا ان قوات الامن سوف تواصل قمعها للمصلين واعتداءاتها على المساجد والمآتم اذا اعتقدت ان هناك من يطالب بالحقوق المشروعة فيها. ويشعر عدد من المختارين بالندم لموافقتهم على العمل في هذه الوظيفة الدنيئة، خصوصا بعد ان اتضحت آفاق عملها وان عضوا بارزا بلجنة التعذيب هو المسؤول المباشر عنها.
وعلى صعيد آخر اثارت مداخلة ادلى بها المناضل المخضرم، علي دويغر، بنادي العروبة قبل بضعة ايام مشاعر المواطنين. وكان النادي قد دعا الى محاضرة القتها الدكتورة هدى جمال عبد الناصر حول »الهوية القومية في عصر العولمة«. فبعد انتهاء المحاضرة وقف السيد دويغر وتقدم الى المنصة وادلى بتعليق اشاد فيه بمواقف عبد الناصر الداعمة لحركات التحرر في العالم العربي ومن بينها البحرين. ثم اضاف »اني اوافقك تماما في الدعوة

للسماح بحرية التعبير للجماهير والديمقراطية التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم ازاء العولمة نظرا لما لها من تأثير على معيشتهم«. ثم قال بصوت عال »ونحن ايضا في جبهة التحرير نطالب بان تكون هناك حرية تعبير وديمقراطية لانه بدون حرية التعبير لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية والعكس صحيح«. وبعد ان نطق بهذه الكلمات ساد الصمت لحظات قبل ان يتواصل النقاش. وقد تحولت الاجتماعات من هذا النوع الى منابر للتعبير عن رفض نظام القمع والاستبداد، الامر الذي قد يدفع جهاز التعذيب لمنعها.

لكنها في الوقت نفسه عكست عمق المشاعر الوطنية في نفوس ابناء البحرين جميعا.

٩ مارس

ذكرت احدى الشخصيات البريطانية التي التقت ولي العهد خلال زيارته الاخيرة الى لندن ان سبب عدم اعادة العمل بدستور البلاد هو وجود »مجموعة صغيرة من المجتمع تريد اقامة جمهورية البحرين الاسلامية«. وجاء في رسالة من هذه الشخصية ما يلي »اكد الشيخ حمد ان الامير يحقق تقدما في برنامجه الاصلاحي ولكن بالرغم من التزامه القوي شخصيا بالاصلاح فانه لا يتحقق بين ليلة وضحاها. ولكن العائلة الحاكمة قلقة من انه ما يزال هناك مجموعة صغيرة من المجتمع تريد اقامة جمهورية البحرين الاسلامية. وقال ولي العهد ان هذا ليس ما يريده الناس. انهم يريدون نظاما حكوميا يمثل جميع المواطنين البحرينيين وليس نظاما يهيمن عليه السنة او الشيعة«. ورأى المراقبون ان ما نقل عن ولي العهد، اذا كان صحيحا، مناف للحقيقة تماما. فالمعارضة التي تمثل اجماعا وطنيا قلما يحدث مثله في اي بلد آخر، تطالب باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني، وان ترديد اسطوانة اقامة جمهورية اسلامية في البحرين يهدف للتضليل والتشويش على الحقائق. وهناك مؤشرات عديدة تؤكد بطلان هذه الادعاءات مثل لماذا رفض الامير استلام رسالة لجنة العريضة الشعبية في ٣٢ يناير الماضي؟ أليست هذه اللجنة مكونة من رموز تمثل كافة الاتجاهات السياسية والفكرية والدينية في البحرين؟ وهل اعادة العمل بدستور البلاد واقامة دولة القانون يعني قيام جمهورية اسلامية؟ ثم اذا كان ولي العهد يعترف بان الناس »يريدون نظاما حكوميا يمثل جميع المواطنين البحرينيين« فلماذا لا يصدر الامير قرارا حاسما بتحويل النظام الحاكم الى نظام ديمقراطي بدلا من الشكل البائس للنظام القائم؟

وعلم من جانب آخر ان عددا من المواطنين اعتقلوا الاسبوع الماضي عرف من بينهم اثنان اعتقلا من قبل عادل فليفل شخصيا بدون اي مبرر. وهذان المواطنان هما تقي جعفر الحلواجي، ٤٠ عاما، ونادر البردستاني، ٣٦ عاما. وعلم انهما تعرضا لتعذيب وحشي على يدي هذا الجلاد، وانهما ربما يكونان رهينتين في جريمة ابتزاز ذات ابعاد مالية. وذكرت التقارير ان سبب اعتقالهما مرتبط بمصالح شخصية لعادل فليفل الذي تتوسع امبراطوريته المالية بشكل متواصل. فهو يملك ملهى ليليا باحدى ضواحي العاصمة وعددا من العمارات والشقق. وقد استغل موقعه، كضابط تعذيب، لابتزاز الضحايا واهاليهم، وطلب من عائلات كثيرة دفع مبالغ ضخمة مقابل اطلاق سراح ابنائهم. ورفعت قضية فليفل الى الجهات الدولية التي تحقق في الجرائم ضد الانسانية، وطالبت المعارضة ابناء البحرين بمتابعة اسفاره خارج البلاد لكي يمكن اعتقاله وتقديمه الى محاكمة بتهم التعذيب التي تعتبر جرائم ضد الانسانية.

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ احمد الذوادي، وهو مناضل بحريني مخضرم دخل السجون في الستينات والسبعينات ومنع من العودة الى البلاد منذ قرابة ثلاثة عقود. ونشر المقال في اجواء الحديث عن استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته وتظلمه امام محكمة امن الدولة. وجاء في

المقال ان هناك »نهجا ثابتا في سياسة الاجهزة تجاه ابناء البحرين، يفرض على المعارضين لنهجها ان يوقعوا تعهدات بان يفرضوا على انفسهم الامتناع عن القيام باي نشاط سياسي، اجتماعي، ثقافي، مصادرة بذلك حقوقهم الطبيعية والقانونية التي كفلها دستور دولة البحرين وجميع الشرائع والمواثيق الدولية وفي مقدمتها الاعلان العالمي لحقوق الانسان«. واضاف المقال »انها عقلية اللواء هندرسون منذ ايام كينيا وزيمبابوي عندما كان يمارس حقده العنصري ضد ابناء تلك البلدان التي كانت تكافح للخلاص من نير الاستعمار البريطاني«. وذكر كيف ان وزارة الداخلية كانت تجدد جوازات سفر الطلاب لسنة واحدة فقط وذلك لمنعهم من اي نشاط سياسي خلال دراستهم. وانتهى المقال الى القول »المطلوب بإلحاح ان يوضع قول الامير بان »الجميع سواسية امام القانون« موضع التطبيق بان يمنع بحزم اي تجاوز للقوانين والقضاء وان تحترم القوانين واحكام القضاء من قبل الجميع، وخلاف ذلك فستظل التجاوزات وانتهاكات الحقوق والتعدي على الحريات هي السائدة وينأى كثيرا قيام دولة المؤسسات والقانون التي نحن احوج اليها الآن اكثر من أي وقت آخر«.

٣١ مارس

شنت قوات التعذيب الحكومية في الساعات الاولى من صباح الجمعة الماضية عدوانا شرسا على عدد من المنازل بمنطقة دار كليب واعتقلت عددا من الاطفال. وعرف من بين المعتقلين كل من حسن سلمان الليث، ٦١، فاضل عباس يحيي ثامر، ٨١، محمد باقر حسين راشد، ٨١، محمد حسن مكي، ٦١، جعفر محمد عبد الرسول، ٧١، ابراهيم فاضل حبيب الجبوري، ٩١، وشخص آخر لم يتوفر اسمه بعد. وجاءت هذه الاعتقالات في اسبوع الذكرى الاولى لتولي الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حكم البلاد. وهناك خشية كبيرة من تعرض هؤلاء للتعذيب الوحشي على ايدي عناصر جهاز التعذيب. واعتقل في الوقت نفسه الطفل حسين علي حسن العافية، ٦١، من منطقة شهركان. ومن منطقة الديه اعتقل في الوقت نفسه المواطن بدر احمد الجزيري، ٢٣. وخلال جريمة اعتقال هذا المواطن قام عناصر التعذيب بترويع زوجته واطفاله بوحشية بالغة. وعلم لاحقا انه يرزح في احدى غرف التعذيب بسجن البديع.

وقبل ذلك بيومين الاربعاء ٨ مارس اعتقل من منطقة ابوصيبع كل من عبد الله حبيب احمد حبيب، ٣٢، ابراهيم عبد الله زهير، ٣٢، محمد حسين جعفر، ٩١. واعتقل هؤلاء جميعا من منازلهم في الساعات الاولى من الصباح. وفي ٧ مارس اعتقل ثلاثة اطفال من منطقة الدير وافرج عنهم في اليوم نفسه وهم كاظم عبد الله علي، ٤١، حسين احمد عباس، ٤١، وحسين علي، ٤١. وعلم انهم تعرضوا لتعذيب وحشي ووجهت لهم تهديدات بالاعتقال والمزيد من التعذيب. وكان هؤلاء الاطفال الثلاثة قد اعتقلوا من قبل مرتين على الاقل واتهموا بكتابة شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد، وهي جريمة كبيرة في نظر جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. واعتقل من مدينة حمد في الاسبوع الاول من هذا الشهر اربعة من الشباب عرف من بينهم محمد جابر شعلان، ٩١. وعلم كذلك ان الشاب فاضل عباس، من منطقة الدير، اعيد اعتقاله مجددا في ٩٢ فبراير بعد شهور قليلة من الافراج عنه. واعتقل من منطقة الدير كذلك في ٨٢ فبراير كل من الشاب محمد محسن، ٢٢ من مكان عمله والشاب علي المعباد، ٢٢، وافرج عنهما في اليوم التالي بعد تعذيب رهيب. وفي ٢٢ فبراير اعتقل من منطقة ابوصيبع الشاب علي منصور سلمان، ٧١، بينما كان يسير في الشارع. وفي صباح اليوم التالي شن المعذبون عدوانا شرسا على منزله وعاثوا فيه فسادا وتخريبا، وشتموا ساكنيه. وقد تعرض هذا الشاب لاعتقالات عديدة في السابق. واكدت التقارير ان الشاب حيدر سلمان حيدر، ٠٢، من منطقة الديه الذي اعتقل في ٤١ فبراير الماضي يقبع في زنزانة انفرادية بمركز التعذيب بالخميس. وقالت التقارير ان الجلاد المعروف، خالد الوزان الذي قتل

الشهيد سعيد الاسكافي، يمارس التعذيب شخصيا بحق هذا الشاب، وانه يهدده باعتقال بقية اخوته اذا لم يوقع افادات مزيفة اعدت لادانته. وكان هذا المواطن قد قضى ثلاثة اعوام في سجون الظالمين، بينما يقبع شقيقه محمد بمركز التعذيب في الحوض الجاف.
وعلى صعيد آخر انتشرت الشعارات الحائطية في عدد من المناطق في الايام القليلة الماضية. ففي منطقة دار كليب شوهدت قوات الشغب وهي تشطب الشعارات الوطنية التي كتبت على الحيطان ومنها »نحن لسنا جبناء«، »بينما ينتظر الشعب من الحكومة حل الازمة تتواصل المحاكمات الجائرة«. وانتشرت الشعارات الوطنية في مناطق اخرى.
وفي الدنمارك اصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين تقريرا مفصلا يتضمن قضايا جديدة تتعلق بمواطنين تعرضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب في البحرين خلال الشهورالتسعة الماضية. وتضمن التقرير اسماء اكثر من ٠٤٢ شخصا بينهم ثماني نساء واكثر من ستين من الاحداث الذين تتراوح اعمارهم ما بين عشر سنوات وسبعة عشر عاما. وقال التقرير ان الاعتقال تم في معظم الحالات بدون مذكرة اعتقال او تهم محددة، وان سبب الاعتقال في جميع هذه الحالات يتعلق باستمرار اعمال الاحتجاج المتعلقة بمطالب الاصلاح السياسي والافراج عن المعتقلين السياسيين. واكد التقرير استمرار التعذيب خصوصا مع غياب آليات لمنع تلك الممارسة. ويتألف التقرير من ٥٢ صفحة باللغة الانجليزية.
وهناك الآن خشية حقيقية من سعي الحكومة لتمييع الموقف السياسي من خلال التظاهر بالتشاور مع بعض الاشخاص حول القضايا غير السياسية، على امل ان تنزع فتيل الاحتجاج وتقضي على المطالب المشروعة. وفي هذا اليوم عقد الامير اجتماعا مع بعض التجار لمناقشة بعض القضايا ذات الصلة بالوضع الاقتصادي في البلاد. وبعث الديوان الاميري الى المدعوين قائمة من ثمانية محاور للنقاش. ولكن الامير يرفض حتى الآن استقبال وفد من لجنة العريضة الشعبية التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد.

٤١ مارس
عبر حقوقيون دوليون عن تصاعد قلقهم بسبب استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب مؤخرا. واشاروا الى اعتقال الاطفال بشكل خاص والاعتداء على منازل الآمنين. جاء ذلك في الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات الحكومية لمواجهة الموقف الدولي خلال الدورة السنوية للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف التي تبدأ اعمالها الاسبوع المقبل. وفي هذا المجال بذلت الحكومة جهودا كبيرة جدا لتضليل الرأي العام خصوصا الجهات المعنية بحقوق الانسان. وعبر الحقوقيون عن قلقهم ازاء السياسة الحكومية الهادفة لاستغلال لجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى للدفاع عن الحكومة. وكان غازي القصيبي، وكيل وزارة الخارجية قد وعد الدكتور سمير رجب، رئيس اللجنة، بالعمل الحثيث للحصول على صفة رسمية للجنة في الامم المتحدة كمنظمة غير حكومية لتستطيع دعم جهاز التعذيب بشكل افضل. وقد فشلت اللجنة حتى الآن في التحقيق في اية حالة من حالات التعذيب، كما فشلت في المطالبة باعتقال ايان هندرسون وعادل فليفل وبقية المعذبين.
وعلى وجه الخصوص، عبّر هؤلاء الحقوقيون عن امتعاضهم الشديد من الدور الذي تلعبه السيدة حليمة مبارك الورزازي، عضو اللجنة الفرعية لحماية وتطوير حقوق الانسان في جنيف، لتبييض صورة جهازالتعذيب البحريني. وتقوم هذه السيدة في الوقت الحاضر بزيارة الى المنامة بدعوة خاصة من الحكومة لتزويدها بوجهة النظر الحكومية على امل ان تمارس دورا شبيها بالدور الذي لعبته خلال دورة اللجنة الفرعية في صيف ٧٩٩١. فقد أثارت الخبيرة البريطانية آنذاك ضجة كبيرة عندما كشفت ان حكومة البحرين دفعت مبلغ ٠٠١ الف دولار لمنظمة ترأسها السيدة الورزازي، في مقابل معارضة السيدة الورزازي مشروعا يدين انتهاكات حقوق الانسان في البحرين.

واعتبر ذلك ضجة كبيرة ولكن تحركت الاوساط المدافعة عن جهاز التعذيب البحريني لاحتواء الفضيحة. واستكمالا لذلك الدور اطلقت السيدة الورزازي خلال زيارتها الحالية تصريحات داعمة لسياسات حكومة البحرين. وبعد لقائها بالدكتور سمير رجب، رئيس اللجنة، كررت تصريحاتها التي اعتبرت غير لائقة من شخص يحتل موقعا كموقعها، ولا يقدم خدمة حقيقية لحقوق الانسان التي يفترض ان تمثل محور اهتماماتها. ويتوقع الحقوقيون ان تقف السيدة الورزازي ضد اي مشروع لادانة جهاز التعذيب البحريني في جنيف، كما يتوقعون ان تلعب، بالتنسيق مع ممثلين عن لجنة حقوق الانسان البحرينية الرسمية، دورا للتشويش على الحقائق. ولم تشر السيد الورزازي خلال زيارتها الى استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب والابعاد القسري للمواطنين.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر يوم امس مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان »رسالة الى امير البحرين في الذكرى الاولى لتوليه الحكم«. واعتبر المقال وثيقة مهمة نظرا لتطرقه للازمة السياسية في البحرين في سياق تاريخي واضح، ومن خلال تطلعات المواطنين للاصلاح منذ ان استلم الشيخ حمد مقاليد الحكم في البلاد قبل عام. وعبر الكاتب عما كان يدور في اذهان ابناء البحرين عبر المحطات العديدة في مسيرة الحكم الجديد، ولكنه قال ان التشكيلة الوزارية التي حدثت العام الماضي »عززت القناعة بان رئيس الوزراء قد كسب جولة في الصراع ضد الامير الجديد«. واشار الى المطالب المطروحة شعبيا وما تراه المعارضة من آليات لتحقيقها. وطالب باغلاق ملف تداعيات الازمة السياسية قبل الشروع في مناقشة اسباب الازمة. واشار الى خطوات الحكام الآخرين الذين كثيرا ما يأمرون باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بين الحين والآخر، الامر الذي لم يحدث قط في البحرين. وقال ان »الديمقراطية هي الخيار الذي يجب ان تسير عليه البلاد. والديمقراطية تعني الحريات العامة وتعني المشاركة الشعبية في صنع القرار وتعني حرية الناس في التعبير والتنظيم«. وطالب كذلك بالسماح بانشاء احزاب سياسية وهو مطلب مطروح منذ الخمسينات وان هذه الاحزاب موجودة في الواقع من خلال التيارات الفاعلة في الساحة ولا مجال لانكارها. اما عن لجنة حقوق الانسان فقال الكاتب »ماذا عملت هذه اللجنة؟ ولماذا لم تقل رأيها حتى الآن في القوانين الكثيرة المنافية لحقوق الانسان وحريته وخاصة قانون امن الدولة؟ ... ليس من مصلحة البلاد ان يكون دور اللجنة الاساسي هو الذهاب الى جنيف لمواجهة نشطاء حقوق الانسان بتكرار الادعاءات باحترام حقوق الانسان في البحرين«. ولخص الاستاذ النعيمي انجازات عام من حكم الامير قائلا »لا يزال اكثر من ٠٠٨ معتقل يرزحون في سجون البحرين، ولا يزال اكثر من ٠٠٥ مواطن مبعد او مجبر على البقاء في الخارج، ولا تزال الحياة البرلمانية معطلة، والدستور ايضا«.

٥١ مارس

ما زال المواطنون ينتظرون الافراج عن الاستاذ عبد الوهاب حسين، ٧٤ عاما، بعد قرار محكمة امن الدولة يوم امس بإقرار تظلمه وإصدار قرار بالافراج عنه بعد خمسين شهرا من الاعتقال التعسفي الجائر. وحتى كتابة هذه السطور ما يزال هذا الرمز الوطني معتقلا لدى جهاز التعذيب ولم يتأكد بعد متى سيطلق سراحه. وكان الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل منذ ٥١ يناير ٦٩٩١ بقرار شخصي من رئيس الوزراء قد تقدم بتظلمات عديدة منذ اعتقاله ولكن جهاز التعذيب رفض تقديمها الى المحكمة. وسمح له الشهر الماضي بالتظلم امام محكمة امن الدولة التي أجلت النظر في ذلك حتى يوم امس. ونظرا لفشل جهاز التعذيب في تلفيق اية تهمة للاستاذ عبد الوهاب حسين لم يكن امام السلطات سوى اصدار قرار متأخر جدا بالافراج عنه. وكانت الحكومة قد انتهكت حتى قانون امن الدولة السيء الصيت الذي يدعو الى اطلاق سراح اي معتقل سياسي في اليوم الاخير من السنة الثالثة

لاعتقاله اذا لم توجه اليه تهمة. ورفض رئيس الوزراء الامتثال حتى لهذا القانون الذي تعتبره جميع المنظمات الحقوقية الدولية قانونا تعسفيا يجب الغاؤه، وأصر على استمرار سجن الاستاذ عبد الوهاب وبقية اخوته المظلومين. وأكد قرار المحكمة التي أنشأها رئيس الوزراء قبل ربع قرن للانتقام من معارضيه ان اعتقاله لمدة خمسين شهرا متواصلة كان تعسفيا ومناقضا للقوانين الدولية والمحلية ومنها قانون امن الدولة السيء الصيت. وتساءل حقوقيون دوليون عما اذا كانت الحكومة سوف تعوض ضحايا الاعتقال التعسفي عن معاناتهم لدى جهاز التعذيب. وكانت الحكومة قد فشلت في اجراء اي تحقيق في قضايا الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل خارج اطار القانون، وما يزال رئيس الوزراء يرفض اية محاولة لتجريم ضباط التعذيب وفي مقدمتهم ايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وعبدالعزيز عطية الله وغيرهم.

وقال مراقبون سياسيون ان الامير ربما بدأ يشعر بالصورة السلبية التي تكونت في الاذهان بعد مرور عام كامل على حكمه بدون تحقيق تطور ملموس على صعيد حل الازمة السياسية. وحتى هذه اللحظة ما يزال هناك مئات المعتقلين السياسيين الذين قضوا سنوات متواصلة في الاعتقال التعسفي بدون تهمة او محاكمة. كما ان هناك مئات المبعدين الذين ترفض الحكومة السماح لهم بالعودة الى البلاد. وما تزال قوانين الطوارئ هي التي تحكم البلاد مع استمرار رئيس الوزراء في رفض اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. وقال هؤلاء المراقبون ان قضية الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته مثل الشيخ حسن سلطان والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش والاستاذ علي العكري وغيرهم وضعت النظام في موقع حرج خصوصا في ظل محاولاته المتواصلة لمنع صدور قرار دولي عن الامم المتحدة يدين ممارساته القمعية وانتهاكاته المتواصلة لحقوق الانسان. وتمنى هؤلاء ان يتخذ الامير قرارا شجاعا بالتخلص من رئيس الوزراء الذي يجمع المراقبون على انه السبب الاساس لكل المشاكل السياسية في البلاد منذ اكثر من ربع قرن.

وعلى صعيد آخر لم تتوقف الاعتقالات التعسفية في الايام الاخيرة برغم قدوم عيد الاضحى المبارك. وعرف من بين الذين اعتقلوا يوم الجمعة الماضية من منطقة كرزكان الطفل حسين علي حسين العافية، ١٦. وشوهدت في المنطقة شعارات بالمطالب الوطنية على الجدران.

وذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة لم تتخذ حتى الآن خطوات ملموسة باتجاه الانتخابات البلدية التي يكررها المسؤولون كواحدة من انجازات »العهد الجديد«. وقالت ان اللجنة التي شكلت لدراسة الموضوع شبه جامدة، وان هناك توجيهات للاعلام الرسمي بعدم نشر مقالات حول ذلك في الوقت الحاضر. وحسب المعلومات المتوفرة ما تزال الحكومة مترددة حول التقسيمات الادارية للمجلس او المجالس البلدية او حول موعد البدء بتنفيذ القرار. وذكرت كذلك ان الامير يفضل نظام المحافظات بينما يفضل رئيس الوزراء نظام المجالس البلدية ويعتبرها مع مجلس الشورى الذي عيّن اعضاءه بديلا للمجلس الوطني المنتخب.

٧١ مارس

ما يزال الاستاذ عبد الوهاب حسين معتقلا برغم تبرئته من قبل محكمة امن الدولة يوم الثلاثاء الماضي. ويعتقد انه يخضع لضغوط شديدة لاجباره على تقديم تعهدات بالتنازل عن حقوقه الانسانية العادية ومنها حق التعبير والمعارضة السلمية. وبرغم الاعلان عن صدور عفو اميري عن بعض السجناء فقد فشلت الحكومة في اصدار قائمة بمن يشملهم ذلك ولم تتوفر معلومات عن اطلاقات حقيقية. وقد دأبت الحكومة على اطلاق تصريحات من هذا النوع للايحاء بوجود حالة انفراج لكنها لم تلتزم بها، واعتمدت بشكل متواصل اسلوب التشويش والتضليل. وفشلت

الحكومة حتى الآن في اصدار قائمة واحدة بمن شملتهم قرارات العفو، وسبب ذلك ان الذين أطلق سراحهم أقل كثيرا مما تدعيه الحكومة. وبعد تلكؤ دام سنوات في النظر في تظلمات المعتقلين تعسفيا، أرغمت محكمة امن الدولة، بسبب ضغوط الجهات الحقوقية الدولية، على النظر في تظلم الاستاذ عبد الوهاب حسين بعدم شرعية استمرار اعتقاله، وأصدرت قرارا بتبرئته من كل التهم الظالمة التي وجهت اليه، ولكنه ما يزال يقبع في غرف التعذيب الخليفية.

وعلم ان قوات التعذيب تمشط منطقة النويدرات بشكل ارهابي لمنع اي تجمع شعبي لاستقبال الاستاذ عبد الوهاب حسين في حال الافراج عنه. وخلال اليومين الماضيين تواجدت القوات المرتزقة في تلك المنطقة بكثافة ومارست استفزازات واسعة بحق المواطنين، وسمع صوت طلقات مطاطية لتفريق المواطنين. وكانت اعداد كبيرة من المواطنين قد توجهت الى المنطقة استبشارا بحرية الاستاذ عبد الوهاب، ففوجئت بنقاط تفتيش عند مدخل المنطقة حيث قام عناصر جهاز التعذيب بمنع المواطنين من دخولها.

الى ذلك استمرت الممارسات القمعية والاعتقالات التعسفية. فقد كانت هدية رئيس الوزراء الى بعض العائلات البحرينية يوم عيد الاضحى المبارك مزيدا من الاعتقالات والتعذيب. ففي الساعات الاولى من صباح امس شنت قوات جهاز التعذيب عدوانا شرسا على منزل الطفل صادق الكرّاني، ٦١ عاما، الواقع بالقرب من الدوار ١١ بمدينة حمد، واعتقلته بطريقة وحشية. وقام الجلادون بضرب الطفل امام عيني والديه واخوته، واستيقظ الجيران فزعين من الصراخ. وكان حديث اهل المنطقة طوال يوم العيد يدور حول هذه »المكرمة«. وشاركت في العدوان سيارتان من قوات الشغب مع دورية خاصة، وتم العبث بمحتويات المنزل وروع ساكنوه.

وقد احتفل شعب البحرين بعيد الاضحى المبارك بشكل مماثل للسنوات السابقة حيث تمت زيارة قبور الشهداء لقراءة القرآن على ارواحهم الطاهرة، وعبر المواطنون عن تضامنهم مع عائلات الشهداء والمعتقلين، وكتبت شعارات بالمطالب الوطنية في عدد من المناطق. هذا برغم اعلان الحكومة عن قرار اميري باطلاق سراح عدد من المعتقلين تعسفيا والذين انهوا فترات حكمهم.

وعلى صعيد آخر اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانين مهمين حول الاوضاع الاخيرة في البلاد، احدهما بعنوان »اعتقالات واحتجازات«، والآخر بعنوان »قلق حول الاطفال«. وجاء في البيان الاول استلام المنظمة تقارير حول »اعتقال واحتجاز تعسفي لعدد من الاشخاص، من بينهم اطفال خلال شهري فبراير ومارس«. واوردت المنظمة اسماء ٥٢ شخصا اعتقلوا مؤخرا وطالبت بالكتابة الى المسؤولين البحرينيين ومطالبتهم بـ اتخاذ كافة الاجراءات لضمان سلامة هؤلاء الاشخاص، اطلاق سراحهم فورا في غياب اية تهمة قانونية ضدهم، وقف الاعتقال التعسفي والغاء قانون امن الدولة، ضمان احترام حقوق الانسان والحريات العامة.وتطرق البيان الثاني الى اعتقال الاطفال وقال ان المنظمة استلمت تقارير باعتقال عشرة اطفال على الاقل وذكرت اسماءهم واعمارهم. وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات ومطالبتها بـ اتخاذ كافة الاجراءات لضمان سلامة هؤلاء الاطفال، اطلاق سراحهم فورا ووقف الاعتقال التعسفي للاطفال، الغاء قانون امن الدولة، ضمان احترام حقوق الانسان والحريات العامة.

وجاءت هذه التقارير لتشكل ضربة موجعة لجهود الحكومة الهادفة لمنع الشجب الدولي لسياساتها الارهابية. وسببت كذلك حرجا كبيرا لمسؤولة مغربية باللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة تقوم بزيارة رسمية الى البحرين على نفقة الحكومة. ووجهت انتقادات واسعة لهذه المسؤولة بسبب تصريحاتها الداعمة لجهاز التعذيب في البحرين وصمتها غير المبرر ازاء الاعتقالات التعسفية المتواصلة.

٩١ مارس
عم الاوساط الحقوقية والسياسية الدولية اليوم شعور بالغضب الشديد بسبب ما تعتبره »استهتارا بحقوق البشر وتضليلا حكوميا متعمدا للرأي العام« وذلك بعد اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بعد ساعة واحدة من الافراج عنه. وقالت هذه الاوساط ان هذه الجريمة اكدت استمرار نمط عقلية الاستبداد التي حكمت البلاد منذ ربع قرن، وانها سوف تتخذ مواقف أشد صرامة من هذا الاعتداء الصارخ على حقوق الانسان في البحرين. وحتى أصدقاء آل خليفة عبّروا عن سخطهم الشديد ازاء ما حدث واعتبروه مؤشرا لحالة الارتباك التي تتميز بها سياسات رئيس الوزراء واستمرار قبضته الدموية على شؤون البلاد. وذهب بعض السياسيين الى القول ان الوضع البحريني لن يتغير الا بمغادرة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة المسرح السياسي بصورة نهائية.
وكان جهاز التعذيب قد أطلق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين مساء امس الاول الجمعة بعد ان برأته محكمة امن الدولة يوم الثلاثاء الماضي مما نسب اليه وأمرت باطلاق سراحه فورا. وبعد ساعة واحدة فقط من وصوله المنزل جاءت عناصر من جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان باشراف ايان هندرسون، الى المنزل واعتقلته مجددا. وعلم ان جهاز التعذيب يمارس تعذيبا جسديا ونفسيا بحق الاستاذ عبد الوهاب لاجباره على تقديم اعتذار الى الامير ورئيس الوزراء كشرط لاطلاق سراحه او البقاء في السجن ثلاث سنوات اخرى على الاقل طبقا لقانون امن الدولة السيء الصيت. وناشدت المعارضة الجهات السياسية والحقوقية المعنية بالشأن البحريني للتحرك على وجه السرعة لانقاذ حياة الاستاذ عبد الوهاب ووقف هذه المسرحية الهزيلة. كما ناشدت دول الاتحاد الاوروبي الالتزام بقرار البرلمان الاوروبي الذي صدر في صيف ٧٩٩١ والذي طلب من دول الاتحاد التوقف عن بيع الاسلحة الى البحرين حتى تعيد العمل بالدستور المعلق منذ ربع قرن.

ولاحظ المراقبون ان استمرار تغييب الدستور يعني التطبيق البشع لقوانين الطوارىء وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة اللذين ينتهكان ابسط حقوق الانسان. وكانت الحكومة قد مهّدت لهذه الجريمة باستضافتها الاسبوع الماضي احدى الخبيرات باللجنة الفرعية لحقوق الانسان. وأطلقت هذه المسؤولة التي ارتبط اسمها في صيف ٧٩٩١ بفضيحة رشوة قامت بها حكومة البحرين في جنيف، تصريحات تدعم جهاز التعذيب بدون تحفظ، ورفضت التعليق على الاعتقالات التعسفية التي حدثت في الايام القليلة الماضية. كما لم تشجب هذه المسؤولة جريمة اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين.
وقد اهتمت الجهات الاعلامية الدولية بالجريمة التي ارتكبتها العائلة الخليفية بحق هذا المناضل الذي بقي في السجن خمسين شهرا متواصلا بدون تهمة او محاكمة بسبب مطالبته باعادة العمل بدستور البلاد. فقد بثت وكالة انباء رويتر يوم امس خبر الافراج اولا ثم خبر اعادة الاعتقال. ونقلت عن ابراهيم حسين، شقيق الاستاذ عبد الوهاب قوله ان عناصر التعذيب قالوا للعائلة ان »اجراءات الافراج لم تكتمل بعد« قبل سحبه مجددا الى غرف التعذيب. وبثت هيئة الاذاعة البريطانية تقارير حول الافراج واعادة الاعتقال مع مقابلة مع احد رموز المعارضة. كما بثت وكالة الانباء الفرنسية الليلة الماضية خبرا حول تلك الجريمة. وبثت محطة »الجزيرة« القطرية خبر اعادة الاعتقال واجرت حوارا مع احد رموز المعارضة. جاء ذلك بالرغم من محاولة جهاز التعذيب التقليل من اهمية الاستاذ عبد الوهاب حسين، وفوجئت وزارة الاعلام بالاتصالات الدولية للاستفسار عن دوافع جريمة اعادة الاعتقال التعسفي.

١٢ مارس
تواصلت ردود الفعل الغاضبة ازاء جريمة اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين. وتحركت منظمات دولية عديدة لشجب تلك الجريمة وطالبت بالافراج

الفوري عنه. وبعثت منظمة العفو الدولية رسالة الى الحكومة حول القضية. وبعث اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان رسالة الى بيتر هين، وزير الدولة للشؤون الخارجية مستفسرا عن موقف الحكومة البريطانية ازاء تلك الجريمة، وما اذا كانت الحكومة البريطانية سوف تطرحها امام اجتماعات اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة المنعقدة حاليا في جنيف. كما وجه سؤالا مكتوبا الى الحكومة حول القضية. وهناك تحركات اخرى بعضها في الخفاء وبعضها في العلن لارغام رئيس الوزراء على اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين الذي برأته محكمة امن الدولة قبل اسبوع واحد من كل التهم الموجهة اليه. كما ان قضية استمرار اعتقال بقية الرموز مثل الاستاذ حسن المشيمع، الشيخ حسن سلطان، الشيخ حسين الديهي، السيد ابراهيم السيد عدنان، الشيخ محمد الرياش، والشيخ علي عاشور، اصبحت موضع قلق خاص لدى المنظمات الحقوقية الدولية ومؤشرا واضحا على استمرار الاعتقال التعسفي في البحرين.

وكان السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية قد بعث رسالة جوابية الى اللورد ايفبوري حول قضية الابعاد القسري في البحرين وما اذا كانت الحكومة قد تراجعت عن سياستها المتعلقة بإبعاد المواطنين عن بلادهم او منعهم من العودة اليها. وجاء في الرسالة ما يلي »لقد أوضح الامير في خطابه يوم العيد الوطني في ديسمبر ١٩٩٩ بان من يريد العودة الى البحرين من المنفى فسوف يتم الترحيب به. وكما أشرت في رسالتك، فقد تبع ذلك تصريح من ولي العهد خلال زيارته الاخيرة الى المملكة المتحدة. وتقول سفارتنا في البحرين بان السلطات البحرينية لم تنف التصريح المنسوب الى ولي العهد في اخبار الخليج في ٣ مارس. وبالرغم من ان السلطات مترددة في تأكيد ما اذا كان المبعدون المتهمون بكسر القانون سوف يقدمون الى المحاكمة عندما يعودون الى البحرين، فانهم لم يتبنّوا ذلك ونتيجة لذلك فقد بقي الموقف غير واضح. وعلى البحرينيين الذين يفكرون في العودة ان يتأكدوا من وضعهم مع السفارة البحرينية في لندن. وكان السفير البحريني، الشيخ عبد العزيز، قد اخبرنا بان ابوابه مفتوحة لاي بحريني يود العودة«.

وعلقت المعارضة على موضوع العودة محذرة من تشويش الصورة. فما هو مطروح اليوم هو مشروع اصلاحي كامل يتصدره اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وتأتي قضايا السجناء السياسيين والمبعدين مكمّلة لذلك المشروع. وتعتقد المعارضة ان العودة الى الوطن من حق كل مواطن وان الدول المتحضرة لا تفرض شروطا او قيودا على ذلك بل انه لا يمثل مادة للنقاش اساسا. وتؤكد المعارضة ان المطلب الاساسي هو اقامة دولة القانون المؤسسة على دستور البلاد، فاذا تم ذلك فلن تكون هناك ضرورة لطرح قضايا الابعاد والاعتقال التعسفي والتعذيب وغير ذلك لان الدستور يمنعها تماما. ولن يتقدم معارض ناشط واحد بطلب العفو من احد، ولن يعود اي منهم ليعيش تحت طائلة قوانين الطوارىء، او المحاكمة امام محكمة امن الدولة التي رفضها العالم كله.

ومن جهة اخرى، نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها هذا اليوم رسالة من الدكتور عبد الحسين شعبان، رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان، فرع بريطانيا هذا نصها »من هو حسين شعبان عبد الحسين؟ اطلعت على ما نشر في صفحة بريد القراء ليوم الاربعاء ١ آذار مارس الجاري. اذ لفت انتباهي احد الاصدقاء الى رسالة معنونة »ردا على محمد جابر صباح، حقوق الانسان والمعارضة البحرينية، وذيّل كاتبها اسمه بـ »حسين شعبان عبد الحسين لندن«. ويبدو ان هذا الاسم تكرر في صفحة بريد القراء او غيرها اكثرمن مرة، مما اقتضى التنويه دفعا لاي التباس او تأويل. اولا لا أدري ان كان الاسم المذكور صريحا وصاحبه موجودا حقا ام انه اختار اسما مقاربا لاسمي وبخاصة ما له علاقة بحقوق الانسان.

ثانيا بودي لو تحرت ادارة الصحيفة ان كان صاحب الرسالة معروفا لديها ام انها تتسلم رسالة بواسطة البريد او الفاكس، وذلك لغرض تدقيق الموضوع مستقبلا. ثالثا اود ان اؤكد عدم علاقتي بالاسم المذكور وما كتبه. وليس من عادتي تحرير الرسائل او الرد عليها. وتوضيحا للحقيقة كتبت هذا الايضاح». وكانت الجريدة قد نشرت رسائل عديدة كتبها شخص واحد باسماء مختلفة، وجميعها غير معروف المصدر.

٢٢ مارس
سادت البلاد موجة من الغضب بعد صدور قرار اميري بتنصيب افراد من آل خليفة في مناصب جديدة لتكريس قمع ابناء البحرين، وتحويلها الى مناطق امنية تابعة لوزارة الداخلية. فقد صدر القرار الاميري رقم ٧ بتعيين خالد بن محمد بن سلمان آل خليفة وكيلا لوزارة الداخلية لشؤون الامن، وهو منصب جديد استحدث لتوفير وظيفة لهذا الشخص. وكان قد عيّن سابقا مديرا للامن العام بدلا من ايان هندرسون، ولكن تؤكد التقارير ان هندرسون ما يزال يمارس دورا بارزا في جهاز التعذيب من خلال الافراد الذين قام بتدريبهم مثل دونالد برايان وعادل فليفل وغيرهما. كما صدر القرار الاميري رقم ٨ بتعيين عبد الرحمن بن صقر آل خليفة محافظا للمنطقة الشمالية لمدة اربع سنوات. واستقبل نبأ التعيين بغضب واستهجان شعبيين على نطاق واسع لانه يؤكد استمرار فرض افراد آل خليفة على الشعب على نطاق اوسع مما كان الوضع عليه في السابق. كما يعيد الى الاذهان سياسة توزيع البلاد الى مناطق يسيطر عليها شيوخ آل خليفة ويتصرفون فيها وكأنها ملك لهم، تلك السياسة التي كانت سائدة قبل الاصلاحات الادارية في ١٩٢٣. وبهذا تتضح واحدة من معالم »العهد الجديد« المتمثلة بتنصيب آل خليفة في المواقع الادارية في البلاد. وقد صدرت منذ بداية العام الجديد تعيينات عديدة من بينها تعيين هيّا آل خليفة سفيرة في باريس ومحمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة سفيرا في الامارات. وكان عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب، قد عين محافظا للمنامة، وعيّن كذلك عيسى بن احمد آل خليفة، محافظا للمحرق.
وثمة جانب آخر لهذه الهيمنة الخليفية المطلقة على ارض البحرين تتمثل في استغلال امكانات الدولة لخدمة مصالح المسؤولين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء. ففي وزارة الاشغال والزراعة الواقعة بين منطقتي الدراز والبديع يجري التخطيط لبناء مبنى المحافظة. وقد قامت الجرافات بازالة كميات كبيرة من الرمال الزراعية لبناء الاساسات، ونقلت تلك الرمال الى جزيرة »جدة« ذات الطبيعة الصخرية. وتم نقل رمال زراعية من جميع انحاء البحرين لتغطي الجزيرة بارتفاع خمسة امتار. ومن المعروف ان رئيس الوزراء استولى على هذه الجزيرة لنفسه. وكانت في السابق تستعمل سجنا للمواطنين.
ومن جهة اخرى واصل الاعلام الرسمي شن حملاته العدوانية على ابناء البحرين، وذلك بنشر تصريحات مختلقة منسوبة الى ضحايا التعذيب الذين افرج عنهم مؤخرا. وذكر الاعلام الرسمي ان ثلاثين مواطنا اطلق سراحهم، واغلبهم من الموقوفين ظلما بدون تهمة او محاكمة او ممن انهى فترات حكمه في السجن. وواصل الاعلام اسلوب اهانة ابناء البحرين وذلك بتجريمهم برغم عدم ادانتهم، والادعاء بانهم نادمون لمطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد واقامة دولة القانون. وشعر هؤلاء المواطنون بتعذيب نفسي رهيب حيث نسبت اليهم اقوال لم ينطقوا بها. وقال بعضهم اعتقدنا ان اطلاق سراحنا سوف يخلصنا من المعاناة التي واجهناها عندما كان الجلادون مثل عادل فليفل يكتبون الافادات الملفقة بأسمائنا ثم يعذبوننا اذا لم نوقع عليها، ولكننا فوجئنا بان وسائل الاعلام الحكومية تمارس الدور نفسه، فتنشر تصريحات تدينا بأسمائنا، وليس من حقنا الاعتراض على ذلك.
وذكرت مصادر مطلعة ان جهاز التعذيب اتصل مؤخرا

بالمبعدين الذين سمح لهم بالعودة الى البلاد وطلب منهم الحضور لامر مهم. وعندما تجمعوا في احدى القاعات دخل عليهم »صحافيان« من جريدتي »اخبار الخليج« و »الايام« وطلبا منهم الاشادة بـ »المكرمة الاميرية«. وتحدث بعضهم عن معاناتهم منذ عودتهم وكيف ان جهاز التعذيب يرفض اعطاءهم جوازات سفرهم. ورفض اغلب الحاضرين اضفاء المديح على جهاز التعذيب. ولكن الصحيفتين فاجأتهم بنشر صورهم مع »تصريحات« منسوبة اليهم. ولم تشر الصحيفتان من قريب او بعيد الى ما ذكره هؤلاء حول المعاناة التي يلاقونها. وقد منع عدد منهم من القاء الخطب او المشاركة في الندوات والاحتفالات الا باجازة من جهاز التعذيب.

وعلى صعيد آخر يقام غدا مهرجان كبير بالمحرق حول التراث الخليفي حسب ما اكده العقيد احمد بوعلاي. وسوف يتحول الى استعراض للقوة من خلال حشد المسؤولين والموظفين بالحكومة للاشادة بالحقبة التاريخية الممتدة ما بين ٣٨٧١ حتى اليوم وهي فترة الحكم الخليفي. وقد شاركت وزارة الداخلية في تنظيمه، وقدم بوعلاي شكره لوزير الداخلية، محمد بن خليفة آل خليفة ومحافظ المحرق، عيسى بن احمد آل خليفة ووكيل و زارة الداخلية ابراهيم بن خليفة آل خليفة. ولا يستبعد ان يقوم جهاز التعذيب باجبار المواطنين على حضور المهرجان لاظهار دعم شعبي لحكم الاستبداد الخليفي. ولن يحتوي المهرجان على شيء من تاريخ البحرين الممتد ما بين اعتناق البحرين الاسلام حتى احتلالها من قبل احمد الفاتح. ويطلق اسم »الفاتح« على اسم اول حاكم للبحرين من العائلة الخليفية، على اساس انه »فتح« البحرين، وهو مصطلح لم يستعمل في التاريخ الاسلامي الا عندما فتح المسلمون البلدان الاخرى وليس عندما يسيطر حاكم على بلد مسلم بعد اسقاط حاكم آخر.

٣٢ مارس

تعرض عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب، لتحقيق واسع امام لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للامم المتحدة في جنيف. واكدت الانباء انه فشل في الاجابة على عدد من اسئلة مسؤولي اللجنة التي وجهت اتهامات كثيرة لحكومة البحرين بانتهاجها سياسات عنصرية بحق ابناء البحرين. ومن الاسئلة التي فشل عطية الله في الاجابة عليها سؤال حول استحواذ افراد آل خليفة على المناصب القيادية والسياسية في البلاد، وان ذلك يشكل سياسة عنصرية واضحة. وبدا عضو لجنة التعذيب مضطربا ولم يستطع تقديم تبرير مقنع للجنة. وفشل كذلك في الاجابة على تساؤلات اللجنة حول اضطهاد المواطنين البحرينيين الذين حرمتهم العائلة الخليفية من الجنسية والذين تسميهم »فئة البدون«. واكتفى باطلاق تصريحات لم تقنع ايا من المسؤولين. واضطرب كذلك عندما وجهت اليه اسئلة حول اغلاق عدد من المساجد والحسينيات ومنع الكتب الدينية لقطاع واسع من المواطنين، واعتبر اداؤه ضعيفا بشكل كبير برغم اصطحابه وفدا كبيرا من مسؤولي وزارة الداخلية. وفي نهاية الجلسة التي عقدت في مطلع الاسبوع قررت اللجنة اصدار عدد من التوصيات للحكومة تطلب منها احترام الحقوق الدينية لشعب البحرين والتخلي عن سياسات التمييز العنصري التي استمرت برغم الاحتجاجات المتواصلة خلال السنوات الماضية. واستغرب عدد من مسؤولي اللجنة بعد اطلاعهم على ما نشرته وسائل الاعلام الرسمية في المنامة التي رأوا فيها تجنيا على الحقيقة وتضليلا حكوميا خطيرا.

ومن جهة اخرى اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانا مهما حول اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بشكل تعسفي. وجاء في البيان الطويل شرح لظروف الاعتقال وخلفياته وكيف ان وزارة الداخلية سعت لتضليل عائلته بان اعتقاله ليس سوى »من اجل اكمال اجراءات الافراج« بعد تبرئته من قبل محكمة امن الدولة من التهم الملفقة ضده. وقال البيان »ان الامانة العامة لمنظمة

مكافحة التعذيب قلقة جدا من طول اعتقال السيد عبد الوهاب حسين. ويشغل بال المنظمة عدم وجود ضمانات بمحاكمة عادلة وحيادية من قبل محكمة امن الدولة. وان هذا الاعتقال مخالف للمادة ٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على انه »لا يجوز تعريض احد للاعتقال التعسفي او الاحتجاز او الابعاد«. وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لمطالبتها بالافراج الفوري عن الاستاذ عبد الوهاب حسين، التحقيق بشكل حيادي في اعتقاله التعسفي واساءة معاملته وتقديم المسؤولين عن ذلك الى القضاء، منع الاعتقال التعسفي فورا والغاء قانون امن الدولة لعام ٤٧٩١ وكل القوانين التي تقصر عن المعايير الدولية لحقوق الانسان، وضمان احترام حقوق ا لانسان والحريات الاساسية في البلاد طبقا لتلك المعايير.

ومن جهة اخرى، رفض الامير الامتثال للمطالب الدولية بمحاكمة المجرمين المسؤولين عن الملف الاسود لانتهاكات حقوق الانسان. وبدلا من ذلك منح عددا منهم اوسمة واثنى على ادائهم. وفي زيارة لاحد مراكز التعذيب في سافرة، أشاد الامير بوزير الداخلية ووكلائه وضباط التعذيب. وبالرغم من قوله بانه لا يوجد احد فوق القانون فانه لم يأمر باجراء تحقيق في جرائم القتل التي ارتكبتها وزارة الداخلية بحق اكثر من اربعين مواطنا، وجرائم التعذيب التي طالت آلاف المواطنين. وتمنت المعارضة لو تحولت الشعارات الرسمية الى ممارسة يومية بدلا من توجيهها بهدف التضليل والدعاية الاعلامية. وأشار المراقبون الى التطورات الاخيرة في البلاد التي تؤكد استمرار سياسات رئيس الوزراء الهادفة لتحويل البلاد الى دولة بوليسية يتحكم فيها عناصر التعذيب الذين تلطخت ايديهم بدماء ابناء البحرين، وذلك عبر تنصيب عناصر مثل عبد العزيز عطية الله آل خليفة وعبد الرحمن بن صقر آل خليفة وخالد بن محمد بن سلمان آل خليفة وغيرهم في الوظائف المتقدمة في البلاد.

يوميات ابريل ٢٠٠٢

٧٢ مارس

اعتقل في الايام القليلة الماضية عدد من المواطنين بشكل تعسفي ويخشى عليهم من التعذيب الوحشي داخل الزنزانات. فقد اعتقل في الساعات الاولى من يوم امس الاول السبت ٥٢ مارس من منطقة الديه كل من توفيق سعف، ٧٢، وصالح ابراهيم الشيخ، ٤٢. وبعد بضع ساعات من التعذيب افرج عن الاخير. وقبل يومين من ذلك اعتقل من المنطقة نفسها الشاب شاكر مدن، ١٢. وبعد بضع ساعات من التعذيب اطلق سراحه. واعتقل الاسبوع الماضي من منطقة كرزكان عدد من المواطنين في عدوان كاسح، عرف من بينهم كل من باسم ابراهيم يعقوب، ٨١، طه احمد علي الشيخ، ٩١، محمد مهدي عبد الرسول، ٩١، محمد صالح خلف، ٨١، محمد باقر معراج، ٧١، جعفر محمد حسن، ٥٢ اعتقل سابقا. وارتكبت القوات المرتزقة في مساء الاربعاء الماضي جريمة بحق احد المواطنين بمنطقة كرزكان. فبينما كان المواطن عبد الله صالح، ٢٣، متوجها الى منزله باحد شواع المنطقة اذا بتلك القوات تعتدي عليه بوحشية وتشبعه ضربا وركلا بدون رأفة بدون اي سبب.

وجاءت هذه الاعتقالات لاحلال مواطنين ابرياء جدد مكان مواطنين آخرين افرج عنهم بعد اعتقال تعسفي طويل. فبعد اكثر من خمس سنوات في السجن بدون تهمة او محاكمة اطلق سراح المواطن ابراهيم حسن جاسم، من منطقة البلاد القديم. وكان قد اعتقل في نوفمبر ٤٩٩١ وبعد ثلاث سنوات من التوقيف اطلق سراحه يوما واحدا واعيد اعتقاله بموجب قانون امن الدولة السيء الصيت. ولم تقدم له اية تهمة او محاكمة. واطلق سراح كل من الاستاذ عمران حسين عمران من منطقة بني جمرة والشيخ محمد الرياش بعد

ان فشل جهاز التعذيب في توجيه اية تهمة اليهما. واطلق سراح عدد غير معروف من المواطنين الذين اعتقلوا ظلما وعدوانا واودعوا السجن بدون ان يرتكبوا جرما. وجاءت الافراجات في اطار محاولات جهاز التعذيب البحريني تحسين صورته في جنيف حيث تعقد الدورة السادسة والخمسون للجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وبدلا من الحديث عن تعويض هؤلاء الاسرى في مقابل احتجازهم سنوات بشكل تعسفي مارس جهاز التعذيب بحقهم جريمة اضافية وذلك بنشر تصريحات ملفقة على السنتهم في الصحافة الرسمية، ولكن ابناء البحرين استسخفوا هذه الخطوات الدعائية، واصبحوا يطالبون العالم بالتدخل لمنع الحكومة من استعمال شعب البحرين بشكل بشع، وبالقوة، لاغراض دعائية بدون محتوى انساني.

وعلى صعيد آخر عمت اجواء موظفي شركة طيران الخليج اجواء مخيبة الامل بعد صدور قرار حكومي بمنع تعويضهم عن سنوات الخدمة مع الشركة. وكانت شركة »طيران الخليج« قد اصدرت العام الماضي الاستغناء عن خدمات اكثر من ٢٠٠ من عمالها البحرينيين وحوّلتهم بدون ارادتهم الى شركة »جامكو« لصيانة الطائرات بأبوظبي. ورفضت الشركة تعويضهم عن سنوات الخدمة التي قضوها مع الشركة. ورفعوا قضية ضد الشركة امام القضاء البحريني الخاضع لسيطرة رئيس الوزراء. وقضت المحكمة العمالية الثانية يوم السبت الماضي بعدم استحقاقهم اية تعويضات من الشركة، وقضت كذلك بمنع الاعلام الرسمي التعاطي مع القضية بنشر اي وقائع تتعلق بقصص مهندسي وفنيي طيران الخليج حتى يصدر بها حكم نهائي.

جاء ذلك في الوقت الذي عرضت فيه قنوات التلفزيون الرسمية عرضا عسكريا حضره الامير ورئيس الوزراء واشتمل على استعراض حركات بهلوانية لاقتحام المباني والانزال بالطائرات المروحية للايحاء بوجود استعدادات متواصلة لمواجهة الانتفاضات الشعبية. وقرأ شعب البحرين في ذلك رسالة واضحة بعسكرة الوضع وان الايديولوجية العسكرية تقوم بتوجيه كل الامكانات لمواجهة التحركات الشعبية الهادفة للاصلاح السياسي. وقام الامير بتكريم عدد من عناصر التعذيب من بينهم ايان هندرسون.

وفي خطوة تؤكد استمرار سياسة القمع الفكري ومنع حرية التعبير، خضعت الشركات المشاركة في معرض الكتاب المقام حاليا في البحرين لتفتيش دقيق، وتم فحص معظم الكتب التي عرضت في المعرض من قبل عناصر من وزارة الداخلية ومنع عرض كتب كثيرة، وخصوصا الكتب الدينية الخاصة بالشيعة.

وفي جنيف كان لحضور عضو لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، مداولات لجنة التمييز العنصري، اثر سلبي ضد الحكومة حيث اكد للحقوقيين الدوليين اصرار الحكومة على المضي في مسلسل انتهاك حقوق الانسان عبر اشخاص مثل عطية الله. ونشط ناشطو حقوق الانسان البحرينيون الحاضرون في جنيف ومؤيدوهم في نشر ظلامة الشعب وإطلاع الرأي العام على حقيقة الجحيم الذي يعيشه ابناء البحرين في ظل الارهاب الخليفي المتواصل.

٩٢ مارس

اعتقل من منطقة بوري الاسبوع الماضي تسعة مواطنين بشكل تعسفي وذلك في الساعات الاولى من الصباح، وذلك في اطار حملة جديدة يشنها جهاز التعذيب بحق ابناء البحرين. وشملت جريمة الاعتقال التعسفي كلا من السيد هاشم السيد عدنان السيد يوسف، ٥١، حسن عبد الله ابراهيم، ٥١، عباس احمد عيسى، ٦١، يوسف علي محمد العالي، ٦١، محمد حبيب المسحن، ٦١ يعتقل للمرة الثانية ، عمار محمد العالي، ٦١ يعتقل للمرة الثانية محمد علي سلمان، ٧١ يعتقل للمرة الثانية ، عباس سلمان محمد العالي، ٨١ يعتقل للمرة الثانية ، سلمان حسن علي العريبي، ٨١ اعتقل عدة مرات سابقا. وكانت قوات التعذيب قد اعتقلت من المنطقة نفسها في وقت سابق عددا من المواطنين من بينهم علي حسن الجيري، ٢٢،

واخوه محمد، ٧١ يعتقل للمرة الثانية ، السيد احمد السيد علي العلوي، ١٢ اعتقل سابقا لمدة سنتين ، السيد حسن السيد جواد السيد شبر، ٨١. وتزامنت هذه الاعتقالات التي حدثت في منطقتي كرزكان والديه لاعادة ملء غرف التعذيب بعد اطلاق بعض المعتقلين مؤخرا.

وعلم من جهة اخرى ان الشيخ عبد الامير الجمري يرقد حاليا في المستشفى بعد ان تداعت صحته. ومنذ اطلاق سراحه قبل ستة شهور ووضعه تحت الاقامة الجبرية منع رئيس الوزراء مستشفيات البلاد من تقديم العلاج للشيخ اذا كان يتطلب بقاءه في المستشفى. وقبل دخوله المستشفى كان الشيخ يعيش تحت الاقامة الجبرية حيث تحاصر قوات التعذيب منزله على مدار الساعة ويمنع المواطنون من زيارته. وعلم كذلك ان قوات التعذيب تحاصر الغرفة التي يرقد فيها الشيخ الجمري بالمستشفى وتمنع المواطنين من زيارته، تنفيذا لاوامر رئيس الوزراء الذي يستغل سلطته للانتقام من الشيخ. وكان رئيس الوزراء قد أمر باعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بسبب رفضه تقديم اعتذار للعائلة الخليفية. ويصر الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية المعتقلين على المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد والغاء احكام الطواريء واطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

وفي جنيف تواصلت اجتماعات اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين، وكانت قضية البحرين حاضرة في اغلب الجلسات. وبلغ عدد وفد حكومة البحرين ٧١ شخصا مقارنة بشخص او اثنين لكل دولة من دول العالم. ويعكس هذا الرقم حالة الرعب التي تهيمن على رئيس الوزراء وجهاز التعذيب من صدور ادانات دولية تمهد الطريق لمحاكمة رموز النظام بارتكاب جرائم ضد الانسانية. ويترأس الوفد عضو لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة. ويمارس ناشطو حقوق الانسان البحرينيون ومساندوهم من الجهات الحقوقية دورا مشرفا لابراز حقيقة الوضع في البحرين وافشال خطط النظام لتشويش الحقائق وتضليل الجهات الرسمية. وقد أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان عددا من البيانات ووزعتها، وكانت تحمل عناوين من نوع اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بعد ساعات من الافراج عنه، التصريحات الصحفية المنسوبة الى العائدين تعبير عن عودة النهج القمعي القديم. كما اصدرت اللجنة تقريرا حول مداولات لجنة منع القضاء على التمييز العنصري اكدت فيه فشل الحكومة في اقناع اللجنة بعدم وجود التمييز كسياسة ثابتة لديها.

وعلم كذلك ان الحكومة تماطل بشكل غير معقول لمنع زيارة وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي خصوصا مع استمرار حالة التوتر السياسي في البلاد. وتسعى الحكومة في هذا الجانب لتحقيق امرين الاول التعامل بأقسى صورة مع المطالبين بالحقوق المشروعة وانهاء الحركة الشعبية، وفي الوقت نفسه منع الامم المتحدة من اكتشاف جرائمها بحق ابناء البحرين وذلك بتأجيل الزيارة قدر المستطاع. وهناك الآن توتر شديد في العلاقة بين حكومة البحرين ومجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بسبب رفض رئيس الوزراء وايان هندرسون السماح للوفد بزيارة البلاد حسب ما كان متفقا عليه العام الماضي.

٠٣ مارس

استمع الحاضرون في اجتماع اللجنة الدولية لحقوق الانسان في جنيف يوم امس الى مداخلات من منظمات حقوقية بشأن حقوق الانسان في البحرين. وفشل ممثلو جهاز التعذيب البحريني في منع هذه المداخلات برغم نشاطهم المحموم في الايام الماضية للتشويش على الحقائق وتضليل الرأي العام. فقد القى الدكتور تشارلز جريف، باسم منظمة الحوار بين الاديان مداخلة مهمة جاء فيها ما يلي »يظل الوضع في البحرين مبعث قلق لمنظمتنا، وتفيد آخر الاخبار ان وزارة الداخلية اطلقت في ٥٢ مارس سراح ٤٢ مواطنا

كانوا موقوفين في المعتقل بمن فيهم السيد عمران حسين عمران والشيخ محمد الرياش والسيد ابراهيم حسن جاسم، و كانوا جميعا في الاعتقال الاداري لاكثر من اربع سنوات. وتظهر قضية السيد جاسم الاوضاع المحزنة لحقوق الانسان في البحرين. فقد اعتقل في ديسمبر ٤٩٩١ وبقي في المعتقل لمدة ثلاث سنوات اولا ثم اطلق سراحه ليلة واحدة فقط، وأعيد اعتقاله ليبقى في السجن سنتين ونصفا اخريات. اما الشيخ محمد الرياش فقد اعتقل في ديسمبر ٥٩٩١ وتعرض لمختلف صنوف التعذيب، و كان ذنبه الوحيد انه يقيم الصلاة جماعة في مسجد منعت وزارة الداخلية الصلاة فيه لمنع توعية المصلين. وألقى الشيخ خطبة انتقد فيها اجراءات الحكومة ضد اماكن العبادة، ونتيجة لذلك فقد انتهى الى الاعتقال الاداري لاكثر من اربع سنوات. وحسب المعلومات المتوفرة لدى المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، فان معتقلا آخر في البحرين وهو الناشط من اجل الديمقراطية السيد عبد الوهاب حسين قد أطلق سراحه من السجن في ٧١ مارس هذا العام بعد اعتقال دام اكثر من ثلاث سنوات، وذلك بموجب قرار من محكمة الاستئناف العليا. ولكن أعيد اعتقاله بعد ساعات، بموجب قانون امن الدولة لعام ٤٧٩١ الذي يتيح استمرار الاعتقال الاداري حتى ثلاث سنوات. وحسب المعلومات الواردة الى المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب فقد تعرض السيد عبد الوهاب لضغوط من قبل المباحث لاصدار بيان يعتذر فيه عن اعماله والتعهد بعدم تكرار النشاط الداعي للاصلاح السياسي.

السيد الرئيس اننا نلاحظ ان زيارة مجموعة العمل حول الاعتقال الاداري الى البحرين لم تتم في اكتوبر من العام الماضي وجرى تأجيلها مرة اخرى بطلب من البحرين حتى ابريل ٢٠٠٢. في الوقت نفسه فان الاعتقال التعسفي مستمر في البحرين وتدعم منظمتنا زيارة تفصيلية لمجموعة العمل حول الاعتقال الاداري الى البحرين في اسرع وقت ممكن».

وفي كلمته امام اللجنة، تطرق الدكتور محمد فائق، الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان الى الوضع في البحرين بشكل ازعج الوفد الحكومي. فبعد ان رحب بالافراجات عن المعتقلين تعسفا طالب بشكل واضح بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وطالب كذلك بتطبيق القوانين الدولية في ما يخص قضايا حقوق الانسان والديمقراطية.

ولمواجهة هذه الانتقادات المتواصلة عمد جهاز التعذيب الى وسيلة تضليلية اخرى. فقد قام عملاؤه في جنيف بتوزيع كتاب يحتوي على جرائم التخريب التي ارتكبها عملاء وزارة الداخلية ونسبتها ظلما وزورا الى ابناء البحرين. واعتبر الكتاب اعتداء شرسا بحق ابناء البحرين واعتداء على الحقيقة. فقد اشتمل على صور سيارات المواطنين وممتلكاتهم التي دمرها عملاء الحكومة خلال اعتداءاتهم على المناطق السكنية في عدد من القرى. واستسخف من شاهد تلك الصور ممارسات جهاز رئيس الوزراء بحق ابناء البحرين حيث استطاع المدافعون عن شعب البحرين في جنيف عرض الحقيقة باسلوب مقنع، فانقلب السحر على الساحر مرة اخرى.

وعلى صعيد آخر قرر جهاز التعذيب تقديم مجموعة اربعة شباب من ابناء البحرين الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة الجائرة، وذلك يوم السبت المقبل ١ ابريل. وهؤلاء هم مجيد عبد العزيز سلمان عبد الله، ٤٢، واخوه سلمان، ٣٢، وابن عمه سلمان عبد الهادي سلمان عبد الله، ٥٢، ومحمد علي منصور، ٥٢. وجميع هؤلاء المظلومين من منطقة جبلة حبشي وقضوا في غرف التعذيب قرابة ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة. وجاء قرار محاكمتهم في اطار سياسة الظلم والتضليل التي تنتهجها الحكومة لحماية نفسها من غضب الجهات الحقوقية الدولية.

٣ أبريل

في عدوان وحشي شنته قوات التعذيب على منطقة الدراز اعتقل في الساعات الاولى من صباح يوم الخميس الماضي ثلاثة من المواطنين وهم السيد مهدي السيد

مجيد، السيد حسن السيد سعيد، ونظير حسن علي. وقامت اجهزة الامن الخاصة بالجريمة، كما عبثت بمحتويات منازلهم وروعت ساكنيها. وقال شهود عيان ان الضحايا تعرضوا لمعاملة قاسية خلال الجريمة وبدأ التحقيق معهم منذ اللحظة الاولى بعد الاعتقال. واستعملت اساليب بشعة لتعذيب هؤلاء المواطنين. وتم الافراج عن السيد حسن السيد سعيد في وقت لاحق من اليوم نفسه بعد ان عذب بوحشية. وقد اعتقل بعض هؤلاء عدة مرات في السابق

وجاءت تلك الاعتقالات متزامنة مع ما يقوم به الوفد الحكومي في جنيف من دعاية فارغة حول سياسات الحكومة واحترامها لحقوق الانسان. وبسبب شعورها بالضغط الدولي فقد بعث رئيس الوزراء وفدا من سبعة عشر شخصا الى جنيف لممارسة اوسع عملية تضليل وتشويش تشهدها قاعات الامم المتحدة. وقام اعضاء الوفد في اليومين الماضيين بتوزيع كتيبات أعدها جهاز التعذيب بأسماء مختلقة تمجد العائلة الخليفية الحاكمة وتهاجم شعب البحرين وتنعته بأبشع النعوت. ويشرف على ذلك عضو لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة الذي تواجد شخصيا في جنيف هذا العام. وعلم كذلك ان احمد الحداد السفير البحريني في جنيف، اصيب قبل يومين بوعكة صحية مفاجئة نقل على اثرها الى المستشفى. ولم يعرف شيء بعد عن حالته الصحية. وكان السفير قد ألقى خطابا امام اجتماع اللجنة الدولية لحقوق الانسان ذكر فيه قرار الحكومة بتشكيل لجنة تابعة لها لحقوق الانسان، معتبرا ذلك انجازا كبيرا. ولكن المطلعين على الامور يؤكدون ان تشكيل اللجنة جاء في اطار سياسة الحكومة لاسكات الجهات الحقوقية الدولية وتضليلها بشأن ما يجري في البلاد، ولاستعمالها بوقا دعائيا في المحافل الدولية. ويتوقع ان يقوم سمير رجب، رئيس اللجنة، بزيارة الى جنيف للدفاع عن جهاز التعذيب البحريني الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. ويتصرف سمير رجب باوامر من وزارة الداخلية متخطيا اعضاء اللجنة.

ومن جهة اخرى قرر الديوان الأميري توزيع مجموعة من الأغنام والهبات للمآتم الحسينية بمناسبة قدوم موسم العاشوراء، الا ان الأغنام التي تقرر توزيعها وعددها حوالي ٢٠٠٠ خروف مصابة بامراض تؤثر على صحة المواطنين. فبعد اجراء فحوص طبية عليها تبين اصابتها بمرض البرسيلا. وهذه الأغنام محجوزة في الحجر الصحي، عند قرية بوري القريبة من مركز شركة البحرين للاتصالات بتلكو. وقد وزع منها ٥٠ رأسا. وهذا المرض البروسيلا تنتقل عدواه للإنسان فيصاب بالحمى المالطية ويسبب العقم للإنسان. وكان الديوان الأميري قد وزع العام الماضي مجموعة من الأغنام على المآتم الحسينية وكانت مصابة بمرض الجدري. وقام بعض أصحاب المآتم بتصوير الإصابات وإحضارها الى مركز البيطرة بإدارة الثروة الحيوانية، وانتشرت بواسطتها أمراض الجدري في كثير من الأغنام. وليس معلوما بعد ما اذا كان ذلك متعمدا ام صدفة محضة.

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة، بتوجيه من بعض الجهات الاستشارية، تمارس حاليا سياسة »اقناع« الشيعة البحرينيين بانها لا تستهدف وجودهم بل انها تعمل من اجل صالحهم، بالرغم من ابقاء بعض مآتمهم ومساجدهم وجمعياتهم مغلقة وسجن علمائهم. وحتى عندما قررت فتح سفارتها في بغداد مؤخرا بررت ذلك بانه من اجل تسهيل الخدمات للمواطنين الشيعة الذين يزورون الاماكن الدينية في العراق. واستسخف المواطنون هذه الادعاءات، وطالبوا الحكومة بالكف عن هذه الالاعيب السياسية الرخيصة، وقالوا انهم يطالبون بحقوقهم المشروعة كمواطنين في اطار ما يضمنه دستور البلاد لهم، ولا يبحثون عن منن من العائلة الخليفية التي تستهدف جميع ابناء البحرين وتسعى للتفريق بينهم على اسس مذهبية وسياسية. ودعوا الحكومة الى الكف عن ممارساتها الهادفة لاهانة العلماء والمفكرين الذين تشترط عليهم تقديم اعتذارات مهينة لاخراجهم من غرف التعذيب. وتحدّوا العائلة الحاكمة ان تطلق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين فورا اذا كانت جادة

في ما تقول، او الكف عن هذه الاكاذيب والافتراءات.

٦ أبريل
قامت حكومة البحرين هذا اليوم بإبعاد المواطن الشيخ حسين علي احمد الطويل، ٩٢، من البلاد بعد ٤٢ ساعة من عودته اليها. وكان هذا المواطن قد وصل الى المطار يوم امس قادما من العاصمة القطرية، الدوحة. وبعد تحقيق استمر طوال أمس تم إبعاده صباح اليوم من البلاد. وقد قضى الشيخ الطويل ستة اعوام طالبا للعلوم الدينية بمدينة قم الايرانية. واكدت جريمة إبعاد هذا المواطن خواء الادعاءات الحكومية حول الاصلاح السياسي في البلاد واستمرار سياسة القمع وانتهاك القوانين والاعراف الدولية. وتصر العائلة الخليفية على اهانة ابناء البحرين وذلك باشتراط تقدمهم باعتذارات للرموز الخليفية للخروج من السجن التعسفي او العودة الى البلاد، الامر الذي يرفضه الاحرار وتحرّمه القوانين الدولية. وترفض العائلة الحاكمة العمل وفق قوانين البلاد وتصر على ابقاء الدستور معلقا. وتمارس الابعاد القسري كعقوبة للمواطنين الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة.
ومن جهة اخرى ما يزال الغموض يلف قضية المواطنين المتهمين زورا بجريمة حرق »مطعم الزيتون « في سترة بعد مرور اكثر من اربعة اعوام على ذلك. فقد اكدت مصادر مطلعة ان جهاز التعذيب يعرف ان مرتكبي الجريمة »جهات معروفة« اخرى غير مجموعة المواطنين الذين أدانتهم محكمة امن الدولة ظلما بالاعتداء، وان هذه الجهات تحظى بحماية النظام. واشارت هذه المصادر الى ان البنغلاديشيين الذين قتلوا في الحادثة كانوا يعملون تحت ادارة الجلاد المخضرم، محمود العكوري، الاردني الجنسية المسؤول عن التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية. ونظرا لتعقيدات الجريمة واحتمال تورط جهات حكومية فيها قرر جهاز التعذيب اتهام مجموعة من المواطنين ظلما وعدوانا. وتعرّض افراد المجموعة التي حكم ثلاثة من افرادها بالاعدام، لتعذيب وحشي على نطاق واسع وذلك لاجبارهم على توقيع »اعترافات« مزورة اعدها جهاز التعذيب. واكد هؤلاء مرارا براءتهم مما نسب اليهم وانهم معتقلون تعسفا وجورا. واضافت المصادر ان جهاز التعذيب طلب من المجموعة مؤخرا كتابة رسائل اعتذار للامير لاطلاق سراحهم برغم براءتهم من التهم الملفقة ضدهم.
وعلى صعيد آخر وقّع اكثر من سبعين شخصية نيوزيلاندية عريضة مهمة موجهة الى امير البحرين يحتجون فيها على استمرار التعذيب في السجون تحت اشراف ضباط بريطانيين يرأسهم ايان هندرسون. وجاء في العريضة ما يلي »لقد فصل عدد من المواطنين من اعمالهم. وقد أصدرت محاكم امن الدولة التي يرأسها افراد من آل خليفة وقضاة من خارج البلاد احكاما جائرة لا يمكن استئنافها. وهناك الآن ثلاثة مواطنين على قائمة الاعدام برغم ان محاميهم سجلوا خمسين شاهدا لصالح المتهمين... اننا نطالب السلطات البحرينية بالاستماع الى الدعوات التي تطالب بالعدالة وانهاء الانتهاكات التي تقوم بها قوات الامن. ونطالب السلطات البحرينية بالعودة غير المشروطة للمعارضين السياسيين. وندعو حكومة البحرين لاعادة المجلس الوطني واحترام القوانين العالمية وقوانين البلاد واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين«. وطالب الموقعون بالكتابة الى السلطات البحرينية للتعبير عن الاستياء.
ونشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا بعنوان »جسر المحبة بين المنامة والدوحة متى يرى النور؟« وجاء في المقال استعراض عام للعلاقات البحرينية القطرية على مدى المائة عام الاخيرة واستمرار غياب العلاقات الدبلوماسية بينهما. وقال المقال ان هناك عقليتين مختلفتين تحكمان البلدين، وانه في الوقت الذي طورت فيه القيادة القطرية نمط حكمها وتعاملها مع شعبها وسمحت بمساحة من الحريات فقد استمر نمط الحكم في البحرين على ما كان عليه، واذا كانت هناك ثمة

اصلاحات فمنطلقاتها الرغبة في التشويش على المعارضة وإسكات الجهات الدولية التي تطالب الحكومة بالاصلاحات. وتمنى المقال ان يجد مشروع بناء جسر بين البلدين طريقه الى التنفيذ ليوفر فرص عمل للبحرينيين في قطر. وكانت صحيفة »المستقلة« التي تصدر في لندن قد نشرت في عددها الاخير مقالين احدهما لشخص مصري يدعى د. حسن عبد ربه المصري أشاد فيها بلجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى، والآخر لشخص اسمه محمد عبد الله احمد يستعرض فيها الوقائع التي تؤكد استمرار القمع والاضطهاد في البحرين. وفيما اكتفى الاول بسرد المديح بدون اي قرائن عملية، اورد الثاني ادلة كثيرة بالارقام والحقائق تؤكد عدم تغير الوضع في البلاد.

٦ أبريل
سجل شعب البحرين يوم امس انتصارات واسعة في جنيف بعد ان عبر العديد من الجهات الحقوقية الدولية عن شجبه لجهاز التعذيب الخليفي بوضوح. وشوهد عناصر جهاز التعذيب في حالة اضطراب واضحة وهم يتلقون الصفعات الواحدة تلو الاخرى. فقد جاء تقرير الاتحاد الاوروبي امام جلسة اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة وثيقة دامغة كشفت ألاعيب الحكومة بشكل لا يقبل النقاش. فقد عبر الاتحاد عن أسفه الشديد لرفض حكومة البحرين استقبال المقرر الخاص حول التعذيب حتى الآن. ورأى المراقبون في ذلك تأكيدا لما تقوله المعارضة حول سياسات التضليل والتلاعب التي تمارسها حكومة رئيس الوزراء ازاء الجهات الحقوقية الدولية، معتقدة بان سياسة الكذب سوف تحميها من الغضب الشعبي والدولي. وكان المقرر الخاص حول التعذيب قد تقدم بطلب لزيارة البحرين ومقابلة ضحايا التعذيب، الامر الذي كان له وقع الصاعقة على الحكومة، خصوصا مع وجود آلاف الضحايا المستعدين لمقابلة المقرر الخاص لاطلاعه على ممارسات جهاز هندرسون ورئيس الوزراء.
وتحدث يوم امس كذلك السيد لويس جوانيت، المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي. وقال ان مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي تقدمت بخمسة نداءات الى حكومة البحرين تطالبها بوقف الاعتقال التعسفي وتحديد موعد لزيارة وفدها الى البحرين. وكانت الحكومة قد رفضت السماح بزيارة الوفد التي كانت مزمعة في اكتوبر الماضي. وساد اجواء مجموعة العمل المذكورة شعور بالاستياء الشديد من تلاعب حكومة البحرين وعدم احترامها الالتزامات التي قدمتها قبل عامين امام اللجنة الفرعية لحقوق الانسان. وقال السيد جوانيت ان حكومة البحرين وافقت اخيرا على السماح بزيارة الوفد في مارس ١٠٠٢. وتأمل الحكومة ان تتمكن من اخلاء السجون من المعتقلين في فترة الزيارة للامعان في تضليل الوفد. وقال المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي ان الزيارة سوف تلغى تماما اذا حاولت الحكومة مرة اخرى تأجيلها بأي عذر.
وشجب السيد جوانيت سياسات الحكومة التي أدت الى تأجيل الزيارة عاما ونصفا على الاقل. وبعد الكلمة تقدم احمد الحداد، السفير البحريني في جنيف، طالبا الرد، ولكن طلب منه مسؤولوه عدم الرد لكي لا يثيروا حفيظة المسؤولين الدوليين ولتقليل الخسائر الناجمة عن فتح ملف الاعتقال التعسفي.
وبعد ذلك شوهد ممثلو جهاز التعذيب وهم يحاولون عبثا التأثير على مواقف مناصري شعب البحرين. فقد تحدثوا الى الدكتور تشارلز جريف، ممثل منظمة الحوار بين الاديان، الذي كان قد تطرق الى الوضع في البحرين وشجب سياسات الحكومة القمعية. وأنكر الوفد امامه اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين، مؤكدين انه افرج عنه. فتحداهم الدكتور جريف قائلا لهم »لديكم لجنة لحقوق الانسان، فاذا اصدرت هذه اللجنة بيانا يؤكد ان الاستاذ عبد الوهاب حسين ليس معتقلا، فسوف أعتبر كلامكم صحيحا«.
وتعرض الوفد الحكومي البحريني يوم امس لاهانة شديدة. فقد انضم عنصران آخران من عناصر جهاز التعذيب الى الوفد المتكون من ٧١ شخصا، ليصبح اكبر وفد حكومي على الاطلاق. ونظرا لان المقاعد المخصصة

لكل دولة محدود، فقد قام اعضاء الوفد باحتلال مقاعد الدول الاخرى داخل قاعة الاجتماعات، فما كان من المنظمين الا ان زجروهم واخرجوهم من القاعة بسبب هذا التجاوز البروتوكولي. وعلم ان البريطاني، ديفيد جامب، هو الذي يصدر الاوامر لاعضاء الوفد، وقد أمرهم بالبقاء في القاعة طوال الوقت وعدم مغادرتها لكي لا تفوتهم مداخلة تنتقد جهاز التعذيب. وتواصلت المداخلات التي تشجب جهاز التعذيب الخليفي يوم امس، ومن ذلك مداخلتان من الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب ننشر نصيهما غدا انشاء الله .

وعلى صعيد آخر علم ان الحكومة رفضت اقامة نقابة مستقلة للصحافيين، وفرضت عليهم تشكيل جمعية تلتزم بعدم التدخل في الشؤون السياسية بأي شكل من الاشكال والا تعرضت للحل كما حدث لجمعية المحامين قبل عامين. وكان محمد المطوع، وزير الاعلام، قد أمر الصحافيين في اجتماع معهم قبل اسبوعين بتشكيل الجمعية، واختير ثلاثة اشخاص لاعداد اللائحة الداخلية لها وهم ابراهيم بشمي من صحيفة الايام وطفلة الخليفة وعبد الله سلمان من اخبار الخليج ، وهؤلاء محسوبون على الحكومة. وقد اجتمعوا يوم الاثنين الماضي بنادي الخريجين وسوف يواصلون اجتماعاتهم لاعداد اللائحة بالتشاور مع وزارتي الاعلام والداخلية. واشترط محمد المطوع على الجمعية ان لا تتعارض لوائحها الداخلية مع قانون الجمعيات والاندية الاجتماعية والثقافية بدولة البحرين، التي تنص بشكل صريح على منع التدخل في السياسة بأي شكل من الاشكال. وعبّر عدد من الصحافيين الشرفاء عن انزعاجهم الشديد من تشكيل جمعية تدار من قبل جهاز التعذيب، وقالوا انهم لن يشاركوا في اية تشكيلة غير قائمة على اساس نصوص دستور دولة البحرين الذي يطالب الحكومة بالسماح بانشاء نقابات مهنية.

وفي الوقت الذي تعاني فيه الغالبية الكبرى من ابناء البحرين من احوال معيشية خانقة، تنظم هذه الايام دورة سباق القدرة الخيل التي اعدت لها ميزانية كبيرة جدا. وقد وفرت وسائل الاعلام الحكومية ضجة كبيرة لهذه الدورة لصرف الانظار عما يحدث لابناء البحرين من تعذيب واعتقال تعسفي بالاضافة الى اوضاعهم المعيشية الخانقة.

٧ أبريل

تواصل الشجب الدولي لسياسات التعسف والقمع الحكومية طوال يوم امس خلال جلسات الدورة الـ ٦٥ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف. وكانت المفاجأة الكبرى ما جاء في كلمة الاتحاد السويسري من تعبير عن الا ستياء من تلك السياسات. فقد جاء في تلك الكلمة التي ألقيت تحت البند ١١ من جدول اعمال الجنة ما يلي »يتمنى الاتحاد السويسري التجديد لمدة ثلاث سنوات لتفويض مجموعة العمل للاعتقال التعسفي، ونأسف لعدم تمكنها من زيارة البحرين. وبالنسبة للمقرر الخاص حول القتل خارج نطاق القانون فانه مع الأسف الشديد لم يتمكن من زيارة البحرين«. وهذه هي المرة الاولى التي يتطرق فيها الاتحاد السويسري لأزمة حقوق الانسان في البحرين. وشوهد وفد العائلة الخليفية الحاكمة مضطربا بسبب ذلك التصريح الذي يحمل دلالات كبيرة من بينها فشل الوفد الحكومي في التشويش على حقائق الواقع برغم سياسات الرشوة التي انتهجها.

وجاءت الصفعة الاخرى لنظام التعذيب البحريني من خلال كلمة المقرر المقرر الخاص حول ممارسة القضاء، السيد بارام كوماتسواني الذي اعيد انتخابه الشهر الماضي. وجاء في كلمته عرض للمعاملة السيئة التي تعرض لها الشيخ الجمري منذ اعتقاله حتى الافراج عنه. وقال ان المقرر الخاص بعث مناشدة عاجلة مشتركة مع المقررين الخاصين حول الاعتقال التعسفي وحرية التعبير. وقال »ان الشيخ الجمري بقي في المعتقل ثلاث سنوات ونصفا قبل تقديمه الى المحاكمة التي ترأسها احد افراد العائلة الحاكمة«. وأضاف

ان الحكومة لم تسمح بحضور مراقبين دوليين وانها عقدت سرا وان محامي الشيخ الجمري لم يلتق به الا قبل وقت قليل من بدء المحاكمة. واضاف »أدين الشيخ الجمري بالمسؤولية عن كل الاضطرابات العامة واعمال التخريب في البحرين منذ ديسمبر ٤٩٩١، برغم انه لم يحرض على العنف قط وانه كان معتقلا خلال اغلب تلك الفترة، وان الجمري نفى التهم الموجهة اليه«. وقال المقرر ان الشيخ الجمري اطلق سراحه في ٨ يوليو ٩٩٩١ ولكنه »ممنوع من مزاولة العمل السياسي ومنزله محاصر بالشرطة وكذلك قريته«. وأبدى المقرر ملاحظته قائلا »في الوقت الذي يثمّن فيه المقرر الخاص اطلاق سراح الشيخ الجمري فانه يعبر عن قلقه من عدم استقلال المحكمة التي حاكمته وادانته«.

وكانت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT قد تطرفت خلال مداخلتها امام الدورة الى الوضع في البحرين، وقالت ما يلي »السيد الرئيس ان وضع حقوق الانسان الحالي في البحرين مصدر قلق كبير. فقد وثّقت المنظمة حالات متواصلة ومنتظمة لانتهاكات حقوق ا لانسان. وعلى وجه الخصوص الاعتقال المنتشر للمواطنين ومن ضمنهم عدد كبير من الاطفال. وهذه الاجراءات تتم طبقا لقانون امن الدولة للعام ٤٧٩١ الذي يسمح بالاحتجاز الاداري لمدة تصل الى ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة. وقضية عبد الوهاب حسين الذي اطلق سراحه مؤخرا بعد اعتقال دام اكثر من ثلاث سنوات ليعاد اعتقاله بعد ساعة واحدة يوضح حالة فقدان الامن والعدالة التي يتعرض لها المواطنون. وتود المنظمة ان تذكر اللجنة بان مجموعة الاعمال حول الاعتقال التعسفي ما تزال تنتظر زيارتها التفقدية للبحرين، التي أجلت حتى ابريل ٢٠٠٢ من قبل وفد البحرين. وفي ضوء الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان في البحرين فاننا نحث الوفد البحريني على السماح بهذه الزيارة قبل الدورة المقبلة للجنة حقوق الانسان وليس في الوقت المذكور، وان يتم تجديد مهمة مجموعة العمل«.

وتطرقت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان في مداخلتها تحت البند ١١ للوضع في البحرين قائلة »برغم اعلان حكومة البحرين فقد بقيت اوضاع حقوق الانسان خطيرة. اذ يتم انتهاك الحقوق المدنية والسياسية بشكل منتظم. وتناشد الفيدرالية الدولية حكومة البحرين السماح لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بزيارة البلاد في اسرع وقت ممكن كما وعدت«. وكان الاتحاد الاوروبي قد عبر في كلمته تحت البند ١١ عن أسفه لرفض حكومة البحرين استقبال المقرر الخاص حول التعذيب.

ومن جهة اخرى استقبل المواطنون موسم العاشوراء بنشاط ملحوظ، وشوهدت شعارات نوعية ومتكررة في عدد من المناطق. ففي منطقة كرانة كانت هناك شعارات كثيرة منها »متى تعود طيورنا المهجّرة؟«، مطلبنا محدد دستور وحرية«، »عاشوراء موسم الحرية والعزة والكرامة«، »البرلمان سبيل لحل مشاكلنا«، »افرجوا عن ابنائنا واخواننا المعتقلين في سجونكم ظلما«. وفي الوقت نفسه يسود المواطنين قلق كبير من خطط جهاز التعذيب خلال هذا الموسم، ولا يستبعد قيامه بالاعتداء على ابناء البحرين وشعائرهم الدينية.

٨ أبريل

طرح السيد لويس جوانيت، المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي في جنيف بشيء من التفصيل قضية رفض حكومة البحرين السماح لوفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بزيارة البلاد. وجاء في كلمته ما يلي »خلال الدورة الخمسين للجنة الفرعية حول ترويج وحماية حقوق الانسان، اعلن الممثل الدائم للبحرين لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف ان حكومته »وافقت ايضا على توجيه دعوة لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي لتقوم بزيارة تمهيدية الى البحرين، سوف يحدد وقتها بالتشاور مع رئيس مجموعة العمل«. وتمت المشاروات بين المجموعة والسلطات البحرينية في الاجتماعات الـ ٢٢ والـ ٣٢ والـ ٤٢ والـ ٥٢ والـ

٦٢ للدورة. وفي البداية، كان مخططا للزيارة ان تتم خلال ٩٩٩١ ولكن لم تتحقق بحجة صعوبة الجدولة من جانب السلطات البحرينية. وفي ٦ يوليو ٩٩٩١ وجّه وكيل وزارة الخارجية البحرينية رسالة الى نائب رئيس المجموعة مطالبا بتأجيل زيارة المجموعة حتى العام ١٠٠٢. وبعد مشاورات خلال الدورة الحادية والخامسين للجنة الفرعية والدورة الخامسة والعشرين لمجموعة العمل، وجّهت المجموعة رسالة الى السلطات البحرينية تطلب منها جدولة الزيارة خلال العام ٠٠٠٢. وفي ٣٠ نوفمبر ٩٩٩١ اتصل مكتب الممثل الدائم لحكومة البحرين لدى الامم المتحدة في جنيف برئيس المجموعة ليخبره بان حكومته ليست مستعدة للامتثال لطلب المجموعة، وكرر القول بان الزيارة لا يمكن ان تتم حتى العام ١٠٠٢. ومع الاخذ بعين الاعتبار بان موقف الحكومة كان قد ادى الى الغاء زيارة من قبل المجموعة في ٩٩٩١ وان تأجيل الزيارة مرة اخرى سوف يؤثر على مصداقية نشاطات المجموعة، قام الرئيس، نيابة عن المجموعة، باخبار السلطات بان المجموعة سوف ترفض زيارة البحرين في ظل هذه الظروف«. واعتبرت هذه الافادة وثيقة دامغة اكدت ما قالته المعارضة باستمرار عن سياسة المراوغة والتضليل التي تمارسها الحكومة على حساب ابناء البحرين. واعتبر ما صدر حتى الآن عن الدورة هزيمة منكرة لجهود جهاز التعذيب وانتصارا لدماء ضحايا التعذيب والشهداء من ابناء البحرين.

وقد استمر الشجب الدولي لحكومة البحرين بوتيرة ازعجت الوفد الحكومي كثيرا لانها اكدت فشله في المهمة التي ابتعث من اجلها. فقد تطرقت المقررة الخاصة حول العنف ضد المرأة، لاوضاع النساء في البحرين. وقالت ان المقررة الخاصة استلمت رسالة من حكومة البحرين في ٧ سبتمبر ٨٩٩١ تنفي فيها استعمال العنف ضد المرأة. وقالت ان الحكومة اشارت الى ان كلا من نعيمة عباس وزهرة عبد علي لم يعتقلا قط، الامر الذي يعتبر كذبا صريحا على الجهات الدولية ومحاولة مفضوحة للتشويش والتضليل. وتطرق التقرير للاعتقالات التي حدثت في صفوف النساء في وقت سابق مشيرا الى انهن اطلقن جميعا بدون تهمة او محاكمة بعد اعتقالات بلغت ستة شهور في بعض الحالات. وقالت ان سبب اعتقال النساء يعود لارتكابهن اعمال عنف، وهو كذب محض، اذ كيف اطلق سراحهن بدون تهمة لو كن قد ارتكبن ما يخالف القانون؟ وادعت الحكومة ان هؤلاء النساء لم يستجوبن الا من قبل شرطيات وانهن لم يستعملن حقهن في التظلم.

وبرغم تواصل الشجب الدولي لانتهاكات حقوق الانسان في البحرين، واصلت الحكومة

الاعتداء على حقوق المواطنين وحرياتهم. وذكرت الانباء ان المواطن الشاب ناجي احمد سلمان، ٨١، من منطقة الكورة، يرقد حاليا بمستشفى السلمانية بعد تداعي صحته في غرف التعذيب الخليفية بسجن الحوض الجاف. وقالت التقارير ان هذا الشاب الذي اعتقل في ٥ يناير ٧٩٩١، تعرض لمعاملة وحشية طوال السنوات الثلاث الماضية ادت الى اصابته بفقدان القدرة على التركيز. وكان عمره عند الاعتقال ٥١ عام. وتدّعي الحكومة ان الشاب سقط داخل الحمام، بينما يؤكد السجناء ان اعراض الاصابة تؤكد تعرضه للتعذيب الوحشي وان رواية الحكومة تهدف للتضليل والتشويش على جريمة جهاز التعذيب. وقد أصيبت عائلته وخصوصا والدته بصدمة نفسية كبيرة لدى سماعها خبر نقله الى المستشفى، وهناك خشية كبيرة على حياته اذ ان حالته غير مستقرة. وتحمل المعارضة الحكومة المسؤولية الكاملة عن سلامة هذا المواطن المظلوم.

وتواصلت الاعتقالات في الايام القليلة الماضية في تحد واضح للرأي العام الدولي. فقد اعتقل الاسبوع الماضي من منطقة البلاد القديم كل من صلاح ميرزا احمد، ٠٢، فاضل الكتّاب، ٢٢، حسن عبد الجبار ميرزا، ٩١، حسين صالح الطوبجي، ٢١ اعتقل سابقا لمدة ثلاث سنوات. وجاءت اعتقالاتهم جميعا في الساعات الاولى من صباح اليوم الاول من هذا الشهر حيث طال الاعتداء ممتلكاتهم وعائلاتهم. كما اعتقل في اليوم نفسه الشاب

علي حسن علي، ٦٣، من منطقة جدحفص. واعتقل قبل اربعة ايام عدد من المواطنين من المنطقة الثالثة من مدينة حمد لم تتوفر اسماؤهم بعد. وفي منطقة المعامير شوهدت الشعارات الدستورية بشكل مكثف بالاضافة الى صور الاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ الجمري والشيخ عيسى قاسم. وشوهدت شعارات مماثلة بمنطقة سترة. وفي ١٢ مارس اعتقل الشاب حسين صالح، ٢٢، على جسر البحرين السعودية لدى عودته الى البلاد. ولم يعرف شيء عنه حتى الآن.

٠١ أبريل
اكد السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في رسالة الى اللورد ايفبوري انه قلق ازاء استمرار احتجاز الاستاذ عبد الوهاب حسين. وجاء في الرسالة »انني ايضا قلق ازاء التقارير حول استمرار احتجاز عبد الوهاب حسين. وبعد تحقيق سفارتنا في البحرين، علمت ان امر الاعتقال الحالي بحق عبد الوهاب حسين، الذي بررته الحكومة في البداية على اساس حفظ الامن العام، قد تم تجديده. وهو الآن محتجز في شقة تابعة لوزارة الداخلية. ويمكنه الاتصال ببعض الزوار ويستطيع مشاركة محل اقامته مع المعتقلين الآخرين، ولكنه اختار البقاء بمفرده. ولم نستطع حتى الآن تحديد ما اذا كانت العناية الصحية متوفرة للسيد حسين. وقد اكد سفيرنا في البحرين للسلطات البحرينية قلقنا الواضح ازاء استمرار اعتقال عبد الوهاب حسين، واننا نتابع قضيته عن كثب، وسوف اطلعك على اية تفصيلات اخرى حال الحصول عليها«. وتطرقت الرسالة الى عدد من القضايا تتعلق برفض الحكومة الحوار مع لجنة العريضة الشعبية وتلكؤها في السماح بزيارة وفد الاعتقال التعسفي والمقررين الخاصين حول التعذيب والقتل خارج القانون. واستغربت المعارضة من تلفيق الحقائق من قبل الحكومة خصوصا في ما يتعلق باعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين وانه في شقة خاصة يستطيع استقبال الزوار فيها وانه اختار السجن الانفرادي، وتمنت اجراء تحقيق دولي في ظروف اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية.
ومن جهة ثانية اجابت الحكومة البريطانية على السؤال التالي من اللورد ايفبوري »ماذا لدى الحكومة من معلومات حول اعادة اعتقال السيد عبد الوهاب حسين، الذي اطلق سراحه في ٧١ مارس بعد سجن استمر اكثر من اربع سنوات في البحرين بدون تهمة او محاكمة، وما اذا كانوا سيطرحون القضية بالاضافة الى المعتقلين الآخرين الذين قضوا مددا طويلة في السجن، وذلك امام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة«. وجاء جواب الحكومة على لسان البارونة اسكوتلاند اوف أسثال كالتالي »لقد طلبنا من سفارتنا في البحرين تفصيلات كاملة حول قضية السيد حسين وخصوصا ظروف اعادة اعتقاله مؤخرا الذي ننظر اليه بقلق«.
وفي جنيف عبر العديد من المنظمات والشخصيات الناشطة في مجال حقوق الانسان عن رفض منطق وفد حكومة البحرين امام الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وقال هؤلاء ان الوفد فشل في اقناع احد بوجود رغبة حقيقية لدى الحكومة لتحسين اوضاع حقوق الانسان، خصوصا ان الوفد التزم باطلاق التصريحات العمومية ولم يرد على الاتهامات الموجهة للحكومة بشكل محدد ومفصل. وكان من بين الذين تطرقوا للوضع في البحرين منظمة Liberation التي طرحت مداخلتها تحت البند ١١ من جدول اعمال اللجنة وعنوانه »انتهاكات حقوق الانسان ومن ضمنها التعذيب والاختفاء والقتل خارج القانون والاحتجاز«. وقالت المنظمة انه بالرغم من توقيع البحرين على اتفاقية منع التعذيب ورفع حظرها عن المادة ٠٢ من تلك الاتفاقية فقد استمرت ممارسة التعذيب على نطاق واسع في السجون البحرينية. وحسب ما قالته المنظمة فقد اتضح ان مبادرات الامير في هذا الجانب

اقل مما كان متوقعا منه.
وبرغم الشجب الدولي المتواصل لاجراءات محكمة امن الدولة السيئة الصيت فقد أمعنت العائلة الحاكمة في قمع ابناء البحرين من خلالها. وقام جهاز التعذيب يوم السبت الماضي بسحب ثلاث مواطنات الى قاعة تلك المحكمة التي يرأسها قاض خليفي ووجهت لهن اتهامات باطلة بسبب مطالبتهن باعادة العمل بدستور البلاد. وهؤلاء النساء هن ليدا احمد عيسى العريبي، ٧٢ من منطقة توبلي، حنان سلمان احمد حيدر، ١٢ من المنامة وسلوى حسن احمد حيدر، ٥٣ من منطقة الديه. وعقدت المحكمة بصورة سرية. وكانت المواطنات قد اعتقلن في العام ٨٩٩١ وعذبن بأساليب وحشية قبل اطلاق سراحهن بسبب الضغوط الداخلية والخارجية على آل خليفة.
وفي اليوم نفسه قدم جهاز التعذيب مجموعة من المواطنين المسجونين ظلما وعدوانا الى المحكمة السيئة الصيت وهم صادق قاسم، ٣٢، محمد الديهي، ٢٢، قاسم علي الديهي، ٣٢ وهما شقيقا الشيخ حسين الديهي المعتقل منذ اكثر من اربع سنوات بدون تهمة او محاكمة ، محمد الجسر، ٣٣، سعيد الشيخ، ٢٣. وقدمت لهم جميعا تهم ملفقة اعدها جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. ولم يعرف شيء بعد عن نتيجة المحاكمة التي عقدت كذلك بشكل سري.

١١ أبريل
استمرت المناقشات في جنيف حول قضايا حقوق الانسان وذلك في الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. واستسخف حقوقيون دوليون ما قاله الممثل الدائم لحكومة البحرين عندما اعترض على مداخلة منظمة ليبريشن Liberation التي اتهمت فيها الحكومة بممارسة التعذيب بحق ابناء البحرين. واستعمل ممثل البحرين حقه في الرد بشن هجوم شرس على المنظمة المذكورة قائلا ان هدفها تشويه صورة الحكومة، ولكنه فشل في تفنيد ما قالته المنظمة. وادعى ان ممارسة التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون. وتحداه حقوقيون دوليون ان يعاقب مجرمي التعذيب ابتداء بهندرسون مرورا بدونالد برايان وصولا الى عادل فليفل. وما يزال هذا التحدي قائما حتى الآن. وكانت راديكا كوماراسوامي، الخبيرة حول شؤون المرأة قد تطرقت الى اساءة معاملة المرأة في عدد من بلدان العالم من بينها البحرين وافغانستان. اما ممثل الحكومة السويسرية، جين دانيال فيغني فقد عبر عن ارتياحه من عمل مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي وأمله بأن تتعاون الدول مع هذه المجموعة. وقال ان مجموعة العمل استطاعت زيارة اندونيسيا وتيمور الشرقية وقامت باتصالات عديدة مع الحكومة الاسرائيلية حول سجن الخيام في جنوب لبنان، و »لكنها مع الاسف لم تستطع زيارة البحرين«.
وفي المحرق، وجّه السيد طالب شويطر، خطيب مسجد الغاوي بمدينة المحرق يوم الجمعة الماضية انتقادا شديدا ضد ممارسات الحكومة المتمثلة بالقيام بأنشطة »لا تعود بالنفع والفائدة على الشعب« حسب تعبيره. وخص بالذكر فعاليات مهرجان السينما وبطولة البحرين الاولى لسباق السيارات وبطولة البحرين الدولية الاولى لسباق القدرة سباق الخيل. وقال السيد شويطر ان هذه الفعاليات جاءت باوامر من زعماء العهد الجديد. وذكر الخطيب ان الشعب يناضل من اجل لقمة العيش في حين ينتشر الاسراف والبذخ في امور لا تعود بالفائدة على الشعب.
وعلى صعيد آخر اصدر الامير القرار رقم ٠١ باعادة تنظيم وزارة العدل والشؤون الاسلامية بدون ان ينص القرار على اية خطوة لتأمين استقلال القضاء. وأبقى القرار الاميري شؤون القضاء ومركز احمد الفاتح تابعين لوزير العدل والشؤون ا لاسلامية، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة.. وقد رفضت الحكومة حتى الآن السماح باستقلال القضاء، وأبقته طوال العقود الماضية بيد احد افراد العائلة الحاكمة.

نشرت صحيفة »القدس العربي« اليومية الصادرة في لندن في عددها يوم امس مقالا مهما للاستاذ احمد الذوادي بعنوان »ماذا يعني منح هذا الرجل أعلى وسام في الدولة؟ الخدمة الجليلة التي قدمها هندرسون للبحرين هي الفجوة الواسعة بين الحكم والشعب«. وجاء في المقال في البداية وصف للدور الذي لعبه هندرسون في بداية عهده وانتهاجه سياسة القمع التي راح ضحيها عشرات المواطنين وآلاف المعتقلين والمبعدين. وقال ان »هندرسون شخصيا وراء كل ما هو معاد للانسان وحقوقه وهو المهندس المباشر لكل التشريعات والقوانين التعسفية والخارقة للدستور والمنتهكة لحقوق الانسان بدءا بقانون امن الدولة سيء الصيت مرورا بقانون العقوبات وتعديلاته وقانون الاندية والجمعيات وقانون المطبوعات والنشر«. اما الهدوء الحالي فقد وصفه الكاتب بانه »هدوء هش ومصطنع يخفي وراءه حقائق الاوضاع المرة، انه هدوء شبيه بالجمر الكامن تحت الرماد تشعله نسمة الهواء من جديد«. واعتبر الكاتب تكريم هندرسون »امعانا في هذا النهج المقيت والمرفوض ضمن مجتمع البحرين والمجتمع الدولي... وما نخشاه ان يكون اعلانا او رسالة بان اجهزة القمع مستمرة في اداء مهامها« واعتبر ذلك »نذير شؤم .. ليس فقط بتفريغ توجهات الامير من محتواها وانما بطيها والعودة الى السيرة الاولى«.

٢١ أبريل

تعرض الشيخ علي بن احمد الجدحفصي في الايام القليلة الماضية للاعتقال التعسفي مرات عديدة وتهديدات متواصلة لم تتوقف من قبل جهاز التعذيب. فقد اعتقل صباح يوم الاحد الماضي ٢١ أبريل وأفرج عنه في وقت متأخر من ذلك اليوم. واعتقل يوم امس الاول ولم يفرج عنه الا في ساعة متأخرة من الليل. وخلال فترات الاعتقال تعرض الشيخ لتهديدات باعادة الاعتقال والتعذيب اذا لم يتوقف عن انشطته الاجتماعية والدينية. وكان الشيخ قد اعتقل في يناير ١٩٩٦ ولم يفرج عنه الا العام الماضي اي بعد اكثر من ثلاث سنوات متواصلة بدون تهمة او محاكمة. وهناك خشية كبيرة من اعادة اعتقاله بشكل دائم كما حدث للاستاذ عبد الوهاب حسين. وناشدت المعارضة الجهات الحقوقية والشخصيات السياسية النافذة التدخل لوقف ملاحقة الشيخ علي بن احمد الجدحفصي واحترام حقوقه المدنية والسياسية. كما طالبت باطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور المعتقلين جميعا منذ اكثر من اربع سنوات بدون تهمة او محاكمة.

وفي جنيف قام الناشطون الحقوقيون البحرينيون باطلاع الجهات المعنية على ما يجري من قمع متواصل في البلاد من اعتقالات وتعذيب وابعاد. وبرزت جريمة الابعاد القسري للمواطن الشيخ حسين الطويل الذي أبعد الاسبوع الماضي من البلاد لدى عودته اليها. وقد عومل بطرق غير لائقة على مدى الـ ٤٢ ساعة التي قضاها في المطار. وعلم ان البريطاني ديفيد داربي، مسؤول جهاز التعذيب بمنطقة المطار، مسؤول بشكل مباشر عن جرائم ابعاد المواطنين من بلادهم بالتنسيق مع دونالد برايان وايان هندرسون ورئيس الوزراء.

ومن جهة اخرى استقبلت تصريحات الامير في حفل توزيع جوائز سباق القدرة الاسبوع الماضي بانزعاج شديد عندما أعاد الى الاذهان قصة الاحتلال الخليفي لجزر البحرين. ففي معرض حديثه عن الخيول العربية قال لضيوفه »مرحبا بكم جميعا في جزر اللؤلؤ الأصيل التي هي ايضا موطن الدانات الاصيلة من فصائل الخيل العربية التي حافظنا على نقاء سلالتها العربية على مدى ثلاثمائة عام منذ ان قامت هذه المملكة الخليفية العربية في هذه الربوع والجزر«. وينظر شعب البحرين بتشاؤم الى مثل هذه التصريحات التي تستفز مشاعرهم خصوصا مع استمرار قمع هذه العائلة لشعب البحرين بجميع فئاته. وقد شهدت البلاد خلال الاثني عشر شهرا الماضية عودة الى نمط

الحكم الخليفي القديم حيث وزعت البلاد الى مناطق يقتسم السيطرة عليها افراد آل خليفة. كما وزعت المناصب القيادية في البلاد على أبناء العائلة الحاكمة بينما تم تجاهل ابناء البحرين.
وبعد يوم واحد من صدور المرسوم الاميري بقانون باعادة تنظيم وزارة العدل والشؤون الاسلامية أقر مجلس الشورى الذي عيّن رئيس الوزراء جميع اعضائه قرارا حكوميا بانشاء المجلس الاعلى للقضاء. ويكرس هذان التطوران سلطة القضاء بيدي وزير العدل ويجعل القضاء تابعا بشكل مباشر لرئيس الوزراء. وهذا انتهاك واضح للدستور الذي ينص على مبدأ فصل السلطات. وجاء المرسوم الاميري في ظل غياب العمل بدستور البلاد وغياب السلطة التشريعية، حيث استمرت البلاد على مدى ربع القرن الماضي محكومة بالمراسيم الاميرية من جهة وقرارات رئيس الوزراء من جهة اخرى.
ويسود البلاد هذه الايام جو من الترقب مع اقتراب يوم العاشوراء الذي يتم احياؤه في البلاد منذ مئات السنين تعبيرا عن رفض الاستبداد والظلم. وكثيرا ما تدخل جهاز التعذيب لاستفزاز المشاركين في هذه الممارسة الدينية، منتهكا بذلك دستور البلاد الذي يسمح للمواطنين بممارسة شعائرهم الدينية وفق العادات المرعية.

٤١ أبريل
يسود البلاد حالة من الترقب عشية يوم العاشوراء الذي يصادف غدا وذلك بسبب الخوف من قيام قوات الشغب والتعذيب الاجنبية باعتداء على المسيرات الدينية التقليدية. وقد تواجدت هذه القوات بالقرب من مسارات المواكب الدينية في الليالي السابقة وكثفت تواجدها في شوارع العاصمة بانتظار ذروة هذه المسيرات غدا. وبسبب استمرار التوتر السياسي في البلاد ومشاعر الغضب في نفوس المواطنين بسبب تغييب ابنائهم في غياهب السجون، فان احتمالات انفجار الغضب الشعبي في حالة حدوث اي عدوان حكومي على المواطنين واردة.
ومن جانب آخر علم ان محاكمة النساء الثلاث التي عقدت الاسبوع الماضي تأجلت حتى ٣١ مايو المقبل. وكانت الحكومة قد وجهت للنساء تهما جنائية بسبب مطالبتهن باعادة ا لعمل بدستور البلاد، بينما نفت النساء امام المحكمة التي يرأسها قاض خليفي تلك التهم. وعلى الفور اعلن القاضي تأجيل المحاكمة التي عقدت بصورة سرية.
وفي تطور خطير تواجدت قوات الامن المدنية والعسكرية بمجسد الغاوي بالمحرق خلال صلاة الجمعة هذا اليوم لمراقبة خطيب المسجد السيد طالب شويطر. فبعد خطبته الاسبوع الماضي التي شجب فيها ظاهرة البذخ والانفاق على فعاليات ذات طابع ترفي مع استمرار ظاهرة الفقر في البلاد قام جهاز التعذيب باستدعائه عن طريق وزارة العدل والمحافظ الخليفي للمحرق ووجهت له تهديدات بالاعتقال والتعذيب اذا كرر انتقاداته لرموز الحكم. وفي الوقت نفسه تطرق الخطيب صلاح الجودر في خطبته هذا اليوم بمسجد عثمان بن عفان بالمحرق الى القرارات الحكومية الاخيرة بشأن جهاز القضاء. وانتقد الخطيب الذي هو عضو كذلك بجمعية التربية الاسلامية وخطيب الجمعة بالمسجد المذكور تدخل الحكومة في شؤون القضاء ومنعها استقلاليته وابقاءه طوال العقود الماضية بأيدي العائلة الحاكمة. وانتقد بشكل خاص المرسوم الاميري الاخير رقم ٠١ باعادة تنظيم وزارة العدل حيث ستسلم المناصب المتقدمة فيها الى افراد من آل خليفة.

ونشرت صحيفة »القدس العربي« التي تصدر يوميا في لندن مقالا في عددها هذا اليوم بعنوان »المطلب الدستوري ليس جريمة تتطلب الاستغفار وابداء الندم في وسائل الاعلام«. وتركز المقال حول اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بعد ساعة واحدة من اطلاق سراحه، الامر الذي اعتبره الكاتب »لغزا محيرا«، خصوصا انه جاء »بعد ما يزيد على اربع سنوات من الاعتقال التعسفي بموجب قانون امن الدولة لمخالفته

مواد الدستور وانتهاكاته الفاضحة والمستنكرة محليا ودوليا لحقوق الانسان«. واضاف »انه بعد مدة التوقيف تلك اتضح لمحكمة امن الدولة وهي محكمة غير دستورية ومستنكرة محليا ودوليا شأنها شأن القانون الذي تطبقه، ومنه تستمد اسمها ان ملفه خال من اية تهم تستدعي من حيث المبدأ اعتقاله«. واشار الى ظروف تشكيل تلك المحكمة بعد صدور القرار الاميري في ٥٧٩١ بتعليق حوالي ٣٢ مادة من مواد من الدستور واعتبر ان ذلك القرار ادى الى »افراغ الدستور من مضمومنه حتي اصبح هيكلا مكانه المتحف«. واستمر الكاتب في توصيف هزال مسرحية اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين، وقال »من المعروف عن وزارة الداخلية انها لا تقيم وزنا للاحكام القضائية ولا تمتثل لها في حالة تبرئة اي متهم سياسي، وهي حالة طالما اشتكى منها المحامون وتحدثوا عنها، وترفض بتحد على مسمع ومرأى من القضاة والمحامين في ساحة المحكمة ووضح النهار، وتصر على مواصلة اعتقال المتهم رغم تبرئة المحكمة له، وهو تصرف لا شك انه يسيء اساءة بالغة الى كرامة القضاة ومهنة القضاء«. واختتم المقال بالقول »ان نشر الف صورة لمستغفرين وتائبين ان طوعا وان كرها لا يؤثر بقليل او كثير على المطلب الدستوري الذي سيظل مشتعلا ومتوهجا في قلوب الجماهير، ذلك ان المطلب الدستوري شرف يعلو فوق كل مطلب ويجب الدفاع عنه بكل الوسائل الديمقراطية السلمية المتحضرة، وانه مطلب ترعاه وتسنده كل الحكومات الديمقراطية التي تحترم حقوق الانسان وهيئات دولية في الامم المتحدة وليس جريمة تتطلب الاستغفار وابداء الندم على صفحات الصحف.

ومن جهة اخرى أصدر الدكتور عبد الهادي خلف كتابا مهما باللغة الانجليزية بعنوان المهمة التي لم تكتمل سياسة شائكة تواجه بناء الدولة الحديثة في البحرين« ويبحث الكتاب عملية بناء الدولة الحديثة في البحرين ودور القوى الاجتماعية في مراحل البناء. ويعتمد المؤلف على تحليل الحوادث الموثقة بدون الدخول في تفصيلات طويلة. ويؤكد ان دور العائلة الحاكمة يواجه ويدمر محاولات تشكيل الدولة الوطنية على اساس يشمل مختلف مكونات المجتمع البحريني. ويفتح المؤلف بابا جديدا في البحث العلمي حول البحرين عندما يخالف وجهة النظر القائلة بان الخلاف المذهبي كان احد عوامل عدم تكوين الدولة الحديثة القائمة على المؤسسات التمثيلية، ويطرح انه في فئة اجتماعية هناك تركيبات وطبقات وعقيدات قائمة على الوجاهة والثروة، والوراثة وغيرها. وهي التي تساهم في اعاقة تكوين الدولة الحديثة، والعائلة الحاكمة تستفيد وتعزز هذه التركيبة المعقدة داخل جميع الفئات الاجتماعية لمواجهة تكوين الدولة الوطنية.

٧١ أبريل

شارك عشرات الآلاف من المواطنين في الايام القليلة الماضية في مسيرات دينية عملاقة بمناسبة موسم العاشوراء الذي يعتبرونه محطة تاريخية تتكرر سنويا على طريق النضال ضد الظلم والاستبداد. وشهدت المنامة يوم امس الاول مسيرات كبيرة شارك فيها المواطنون رافعين هتافاتهم المعتادة التي تنطوي على رفض الظلم. وخرجت في وقت لاحق من اليوم نفسه مسيرات في السنابس والدراز حاول المشاركون فيها التعبير عن مشاعرهم بالاشارة بدلا من الافصاح وذلك لعدم اعطاء المبرر لجهاز التعذيب لشن عدوان على تلك الفعاليات. ولكن شوهدت استعدادات كبيرة للتعبير الواضح عن مشاعر المواطنين في عدد من المناطق. ففي الديه غطت صور الرموز الشعبية جدران المنطقة. وكان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته هم الحاضرين الغائبين من خلال صورهم والشعارات الكثيفة التي تطالب باطلاق سراحهم من غرف التعذيب الخليفية. كان ذلك واضحا بمنطقة الديه التي انتشرت على جدرانها كذلك صور الشهداء الابرار. وأثارت صورة الاستاذ عبد الوهاب حسين وهو مغلل بالقيود خلف القضبان مشاعر المواطنين الذين

يشعرون باستمرار الظلامة على ايدي النظام القمعي. اما في منطقة المالكية فقد علقت صور للرموز الشعبية وكتبت شعارات وطنية تطالب بالاصلاح السياسي. وهناك خشية من حملة اعتقالات في صفوف المواطنين انتقاما للمظاهر العامة التي صاحبت المسيرات والتي توحي برفض شعبي مطلق لنظام التعذيب والارهاب.

ومن جهة اخرى اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانين مهمين حول الاعتقالات التعسفية. وتطرق الاول لاعتقال ٣٢ شخصا بشكل تعسفي. وجاء في البيان »في ٢٢ مارس ٢٠٠٢ هاجمت مجموعة من المرتزقة منطقة كرزكان واعتقلت بشكل تعسفي ستة اشخاص من بينهم طفل جعفر محمد حسن، ٥٢، باسم ابراهيم يعقوب، ٨١، طه جاسم مكي، ٨١، محمد مهدي، ٨١، ومحمد صالح خلف، ٨١. وذكرت اسماء الاشخاص الآخرين الذين اعتقلوا في تلك الفترة بمناطق الديه وبوري والدراز. وقالت كذلك ان مواطنا آخر من كرزكان وهو عبد الله صالح، ٢٣، تعرض لاعتداء وحشي من قبل قوات الامن بدون مبرر. وطالب البيان بمناشدة السلطات البحرينية بضمان سلامة هؤلاء واطلاق سراحهم في غياب اية تهمة قانونية والتحقيق في هذه الحوادث ووقف الاعتقال التعسفي واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

وفي بيان آخر قالت المنظمة ان عددا من الاطفال اعتقل الشهر الماضي، قائلة »في ٢٢ مارس ٢٠٠٢ هاجمت قوات الامن منطقة كرزكان واعتقلت بشكل تعسفي ستة اشخاص من بينهم محمد باقر المعراج، ٧١. ومن منطقة بوري اعتقلت في الفترة نفسها كلا من آلسيد هاشم عدنان يوسف، ٥١، حسن عبد الله ابراهيم، ٥١، عباس احمد عيسى، ٦١، يوسف محمد العالي، ٦١، محمد علي سلمان، ٧١. و من منطقة بوري اعتقل كل من محمد الحجيري، ٧١، محمد حبيب. ٦١. وكررت المنظمة مطالبتها حكومة البحرين باطلاق سراح هؤلاء الاطفال ووقف الاعتقال التعسفي واحترام حقوق الانسان.

وفي جنيف استمرت المناقشات حول اوضاع حقوق الانسان في العالم وذلك في اطار الدورة الـ ٦٥ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. ومارس الناشطون الحقوقيون البحرينيون دفاعهم عن ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي في البحرين. ومنذ ابتداء الدورة كان هناك وفد من لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين قدّم أدلة دامغة للجهات الحقوقية الدولية حول استمرار القمع السلطوي بحق المواطنين والانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان. وقام السيد عبد النبي العكري، ممثل اللجنة، بالاتصال بالجهات الحقوقية وتقديم التقارير الموثقة لها. وكان وجود عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب الحكومية، قد أثار حفيظة الكثيرين خصوصا بعد ان اتضح دوره في تعذيب مواطنين ومشاركته الشخصية في الاشراف على جلسات تعذيب كثيرة. وشجب حقوقيون دوليون حضوره في اجتماع دولي حول حقوق الانسان.

٨١ أبريل

وجّه الاعلام الحر صفعة قوية لجهاز التعذيب الخليفي عندما نشرت صحيفة »لا كورير« Le Courier السويسرية في عددها الصادر في ٥١ أبريل مقالا بعنوان معذب يشارك في لجنة حقوق الانسان«. وجاء في المقال »برغم كل الجهود التي قام بها لاخفاء هويته كان حضور الرجل واضحا في المحفل الذي يضم آلاف المبعوثين. اننا نتحدث هنا عن عضو وفد البحرين، الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة، محافظ العاصمة المنامة وقريب الامير الحاكم«. ووصفته بـ »الرئيس السابق للجنة الامنية في الدولة ومعروف انه معذب بارز«.وقالت ان لجنة الدفاع عن حقوق الانسان البحرينية تعرفت على عطية الله الذي لم يذكر اسمه علنا ضمن الوفد الحكومي. ونقلت الصحيفة عن السيد جو ستورك، مدير قسم الشرق الاوسط بمنظمة هيومن رايتس ووج لجنة مراقبة حقوق الانسان ومقرها واشنطن قوله بان حضور الشيخ عبد العزيز

عطية الله آل خليفة، ضمن وفد البحرين الرسمي الى لجنة حقوق الانسان هذا العام هو »تعدّ كبير على الامم المتحدة وعلى كل ضحايا انتهاكات حقوق الانسان في العالم أجمع«. ونسب المقال الى احد اعضاء الوفد الامريكي الرسمي لدى لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة قوله ان الوفد الامريكي لدى اللجنة، أعطيت لاعضائه اوامر صارمة بتجنب اي اتصال مع الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة«، واضاف المقال »حتى القوى العظمى مجبرة على التحفظ ولو اثناء دورة اللجنة على الاقل تجاه هذا الشخص«. ونشرت الصحيفة صورة للمعذب عطية الله جالسا في المقعد المخصص لدولة البحرين.

وفي جنيف ايضا تم الكشف عن ممارسة غير شريفة قام بها احمد الحداد، ممثل البحرين الدائم لدى الامم المتحدة في جنيف. وقال شهود عيان انهم رأوا الحداد وهو يسرق نسخا من المقال المذكور كانت معروضة خارج قاعة الاجتماعات. وجاءت جريمة السرقة برغم تحذير وجهه احد المسؤولين الدوليين الى المسؤول البحريني بعدم القيام بذلك. ولم تمض سوى دقائق بعد التحذير حتى اختفت جميع النسخ. وكانت تلك النسخ معروضة على طاولة مخصصة للمنظمات غير الحكومية. وأصيب الحقوقيون الدوليون بدهشة كبيرة لدى اطلاعهم على تلك الجريمة، ورأوا فيها دليلا دامغا على سياسة مصادرة حرية التعبير من قبل نظام الحكم في البحرين.

ومن جهة اخرى شنت قوات التعذيب عدوانا على منطقة الديه في اطار سياسة العقاب الجماعي الذي تمارسه ضد ابناء البحرين. جاء ذلك بعد ظهور شعارات مكثفة في المنطقة تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته. ويخشى الناشطون الحقوقيون من موجة اعتقالات جديدة هذه الايام بعد انتهاء موسم العاشوراء.

وعلى صعيد آخر عبّر العديد من المواطنين البحرينيين المحرومين من الجنسية عن حالتهم المأساوية بشكل أجج المشاعر وأحزن القلوب. جاء ذلك عبر مكالمات هاتفية لمحطة تلفزيون البحرين خلال عرضه الليلة الماضية برنامجا بعنوان »المواطنة والهجرة« نوقشت فيه مسألة التجنيس وحق المواطنين في الحصول على الجنسية وجواز السفر. وتلقى المخرجون عشرات المكالمات من ضحايا التمييز العنصري الذي مارسته الحكومة ضد فئة واسعة من المواطنين مضى على وجودهم مع أسلافهم في البحرين عشرات السنين. هذا في الوقت الذي يتم فيه تجنيس المرتزقة الاجانب الذين يستقدمهم رئيس الوزراء للاعتداء على ابناء البحرين. ووجهت المحامية لولوة العوضي لوما لمسؤولي الهجرة والجوازات بعدم امتثالهم لقرارات اعلن عنها لتجنيس ابناء البحرين. ولكن محمد البنعلي، المسؤول بتلك الدائرة طرح اسبابا واهية لذلك التلكؤ. ورأى المراقبون ان الحكومة اطلقت تصريحاتها التي أقرّت فيها بحق ابناء البحرين في الجنسية وذلك قبيل انعقاد اجتماعات لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف وذلك في اطار سياسات التشويش على المجتمع الدولي ومنظماته.

٠٢ أبريل

قالت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في بيان لها أصدرته في العاصمة السويسرية ان اللجنة الحكومية البحرينية لحقوق الانسان »تستخدم لاهداف دعائية«. جاء ذلك بعد ان ألقى سمير رجب، رئيس اللجنة المعين كلمة باسم اللجنة الحكومية في الدورة الحالية للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة اعتبرت دعاية رخيصة لجهاز التعذيب البحريني. وذكر البيان ان سمير رجب »استخدم سابقا من قبل الحكومة للسيطرة على جمعية المحامين حيث كان واحدا من اعضاء الهيئة الادارية المعينة من قبل الحكومة بعد حل الهيئة الادارية المنتخبة في فبراير ٨٩٩١.» وقالت ان الحكومة كافأته »بتعيينه عضوا بمجلس الشورى ولاحقا رئيسا للجنة المذكورة«. واكدت ان اللجنة »تحت السيطرة المباشرة لوزير الاعلام وزير الدولة لشؤون

مجلس الوزراء، محمد المطوع، الذراع اليمني لرئيس الوزراء«. وقال البيان انه في الوقت الذي اتصلت فيه اللجنة المذكورة بالمنظمات العربية والدولية فقد رفضت حتى الرد على رسائل منظمتي حقوق الانسان البحرينيتين المضطرتين للعمل في المنفى. وذكرت اللجنة امثلة على ذلك فقالت »ارسلت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين مذكرة الى اللجنة حول المنفيين البحرينيين لكنها رفضت دراسة المذكرة، وتقدم الكثير من المواطنين الى اللجنة يطلبون منها معالجة مشكلة المعتقلين والمنفيين السياسيين ولكن بدون نتيجة،. وكان رئيس اللجنة قد رفض دعوة نادي العروبة للمشاركة في ندوة حول دور اللجنة بعد عرضه المخيب للآمال في نادي الخريجين«. وأنهت اللجنة بيانها قائلة »ان المحك امام الحكومة هو الترخيص لمنظمات غير حكومية مستقلة لحقوق الانسان«.

وكان سمير رجب قد ألقى كلمة قصيرة استسخفها الحاضرون لانها اقتصرت على المديح والاطراء للحكومة ولم تذكر انجازا واحدا حقيقيا في مجال حقوق الانسان. واكد حقوقيون عديدون انطباعهم بان اللجنة شكلت للدفاع عن الحكومة وليس عن ضحايا التعذيب.

وذكرت مصادر مطلعة ان اجواء العائلة الخليفية تلبدت بالتشاؤم بعد نشر مقالة في صحيفة سويسرية تنتقد السماح لعبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب، بحضور دورة لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف. وعلم ان سفارة البحرين اصيبت بالذهول الشديد حيث تبين فشلها في التأثير على الاعلام السويسري برغم الاموال الهائلة التي تنفقها في مجال التشويش الاعلامي. ويتوقع المراقبون استمرار متابعة تحركات الجلادين الذين يعذبون ابناء البحرين خصوصا بعد ان توفرت ادلة دامغة تدين عددا من هؤلاء بارتكاب جرائم ضد الانسانية. وشعر المواطنون بالارتياح العام للموقف الدولي الداعم لنضال شعب البحرين وخصوصا مداخلات المنظمات غير الحكومية وتقارير المقررين الخاصين ومواقف الاتحاد الاوروبي والاتحاد السويسري ازاء استمرار الحكومة في منع زيارة وفد من مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي.

ومن جهة اخرى تضمن الكتاب السنوي الذي تصدره موسوعة »بريتانيكا« معلومات سريعة حول الوضع في البحرين. وجاء في ذلك خبر وفاة الشيخ عيسى في ٦ مارس ٩٩٩١، واستلام ابنه الشيخ حمد مقاليد الامور. وتضمن العرض اشارة الى ان »الوضع الامني بقي هشا خلال ٩٩٩١ برغم وعود الامير الجديد بالانفراج السياسي والاصلاح«. وجاء فيه ايضا خبر اطلاق بعض المعتقلين ولكنه اكد ان هناك ما يقرب من ٠٠٠١ سجين آخرين. وبرغم اطلاق سراح الشيخ الجمري فقد بقي المواطنون متمسكين بمطلبهم الدستوري. كما اشار الى تحسن العلاقات بين البحرين وايران.

وعلى صعيد آخر تفيد المؤشرات بتصاعد الغضب الشعبي ازاء استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع وبقية السجناء السياسيين. كما تفيد بان الموقف الشعبي قد يتفجر اذا استمرت الحكومة في اعتقال الاستاذ عبد الوهاب، وان تلك الجريمة أقنعت الجميع بضرورة التحرك المتواصل لفرض حالة التغيير المطلوبة. ويتوقع ايضا ان تتحول جريمة الاعتقال هذه الى قضية وطنية خصوصا ان الاستاذ عبد الوهاب عضو بلجنة العريضة الشعبية.

٤٢ أبريل

تواصلت ردود الفعل بعد المقال الذي نشرته صحيفة »لا كوريير« السويسرية الاسبوع الماضي والذي كشفت فيه هوية المعذب المعروف عبد العزيز عطية الله آل خليفة. وذكرت الانباء ان الجهود الدولية لملاحقة المجرمين ضد الانسانية التابعين لنظام الحكم في البحرين سوف تتكثف في الفترة القادمة، وان ملفاتهم سوف توضع امام الجهات الدولية المعنية لاتخاذ ما يلزم من قرارات. وواصل ناشطو حقوق الانسان البحرينيون متابعتهم لملف التعذيب في البحرين وطلبوا من الضحايا الاستمرار في توثيق معاناتهم. وطلبوا على وجه التحديد افادات اضافية من

الضحايا حول دور عطية الله في الاشراف على جلسات التعذيب او اقرار ممارسات التعذيب الذي قامت به لجنة التعذيب التي ترأسها شخصيا في الفترة التي تلت انفجار الانتفاضة الشعبية.

ومن جهة اخرى علم ان مشروع تعيين المخاتير في المناطق المختلفة اصيب بالتعثر بعد كشف هوية »المحافظين« الذين تم تعيينهم وفي مقدمتهم عبد العزيز عطية الله آل خليفة وعبد الرحمن بن صقر آل خليفة، تلك الهوية المرتبطة بجهاز التعذيب مباشرة. وحذرت المعارضة المواطنين من السماح لانفسهم بالانتماء الى جهاز التعذيب عبر وظائف وهمية اصطنعت لتوسيع جهاز التجسس والتعذيب التابع لرئيس الوزراء، وحذرتهم من ان يصبحوا مخبرين لدى جهاز التعذيب ضد ابناء وطنهم. وعلم ان عددا من المواطنين الشرفاء رفض العمل في وظيفة »المختار« لانها مهنة وضيعة تهدف لتمزيق النسيج الاجتماعي في البلاد وذلك بضرب المواطنين بعضهم ببعض. فهذه الوظيفة ليست سوى عمل استخباراتي يخدم الحكومة وحدها ولا يعود بالفائدة على احد. ويعتبر المواطنون هؤلاء المخاتير »نواطير« برواتب مرتفعة.

وعلق احد المراقبين قائلا »اذا كانت لجنة حقوق الانسان التي عينت بمجلس الشورى قد تحولت الى اداة للدفاع عن جهاز التعذيب امام المحافل الدولية كما فعل سمير رجب الاسبوع الماضي، فان نظام المحافظات الاوضح ارتباطا بوزارة الداخلية نظام استخباراتي واضح المعالم والاهداف، وان من يرتبط به سوف يمارس التجسس الاجتماعي على ابناء قومه لخدمة قبيلة مستبدة«.

ومن اطار الرفض الشعبي لنظام الاستعباد الخليفي شوهدت في اليومين الماضيين شعارات وطنية كثيرة بمنطقة كرزكان، وجميعها يدعو الى اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح السجناء السياسيين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي عاشور. كما انتشرت الرسوم الكاريكاتيرية على الحيطان في مناطق عديدة. ومن بين تلك الرسومات كاريكاتير يظهر فيه صبية يكتبون الحل في البرلمان، بينما يقول الامير الحل في الخرفان، وذلك في اشارة الى محاولة النظام اسكات ابناء البحرين بتوزيع بعض اللحوم والرز على بعض المآتم خلال موسم العاشوراء.

وعلم على صعيد آخر ان حالة ارتباك واضحة تسود اوساط العائلة الحاكمة مع اقتراب بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر. وسبب هذا الارتباك فشل الحكومة في الاستعداد الكافي لهذه المرافعات حيث ركزت جهودها في السنوات الخمس الماضية على قمع ابناء البحرين وتمويل جهات وشخصيات اجنبية لمواجهة المعارضة بدلا من جمع الوثائق اللازمة للدفاع القانوني عن حدود البلاد. ويقوم ولي العهد بزيارة الى الدوحة على رأس وفد كبير وذلك في اطار البحث عن صيغة لوقف المرافعات المزمعة في لاهاي. وتجدر الاشارة الى ان العائلة الخليفة احتلت اغلب جزر البحرين وجعلتها ملكا خاصا لافرادها ومن تلك الجزر ام النعسان وجدة وام الصبان. ويمنع على اي مواطن دخول اي من هذه الجزر التي غيرت اسماؤها لتتناغم مع اسماء مالكيها الجدد. وقد بقيت جزر حوار التي هي في جوهر النزاع الحدودي القائم منطقة محظورة على المواطنين حتى وقت قريب عندما انفجرت الازمة مع قطر بشأنها. وفيما تصر حكومة قطر على ابقاء القضية امام محكمة العدل الدولية تصر العائلة الخليفية على »الحل الاخوي« الذي لم يؤد حتى الآن الى نتيجة ملحوظة. وتحمّل المعارضة العائلة الحاكمة مسؤولية التقصير في اعداد الوثائق المطلوبة لضمان الموقف القانوني القوي امام المحكمة الدولية.

يوميات مايو ٢٠٠٠

٦٢ أبريل

أبعدت السلطات البحرينية الاسبوع الماضي عائلة بحرينية مكونة من ام وأربعة اطفال. كانت العائلة عائدة الى بلدها من الدنمارك، فتم ايقافها في مطار البحرين ثلاثة ايام متواصلة في وضع سيء حتى صدر قرار ابعادها قسرا. ولم تعط السلطات اي مبرر لذلك القرار الظالم. وتم التحقيق مع افراد العائلة بأسلوب وحشي، ووضعوا في غرفة ضيقة طوال فترة التوقيف. وفشلت الحكومة في تجديد جوازات سفرهم. ورأى المراقبون في هذه الجريمة تفنيدا لمزاعم النظام بانه يحترم حق كل بحريني في العودة الى وطنه، ويتناقض كذلك مع التصريحات التي ادلى بها الامير بمنح جوازات السفر البحرينية لمن يستحقها. ويحمل جميع افراد هذه العائلة جوازات سفر بحرينية انتهت صلاحيتها في السنوات الاخيرة. وحُرم افراد هذه العائلة من لقاء اهلهم في البلاد ظلما وعدوانا.

ومن جهة اخرى عرض يوم امس باحدى قاعات الامم المتحدة في جنيف الفيلم الذي بثته القناة البريطانية الرابعة Channel 4 مؤخرا. وكانت الصحافية التي اعدت الفيلم قد قامت بزيارة البحرين سرا والتقت بضحايا القمع من المواطنين ممن تعرضوا للتعذيب والاعتقال التعسفي من الرجال و النساء والاطفال. كما صورت مواقع القمع التابعة للقسم الخاص بوزارة الداخلية في مقرها بالقلعة الواقعة في العاصمة. وأجرى مقدم البرنامج حوارا مع سفير دولة البحرين في لندن، الشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، ليرد على ما جاء في الفيلم الوثائقي بما في ذلك دور ايان هندرسون في القمع والتعذيب، وكان الفيلم متوازنا وموضوعيا.

وقد حضر العرض العشرات من مندوبي منظمات حقوق الانسان المشاركين في الدورة الـ ٦٥ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وبعد العرض قام الدكتور تشارلز جريف ممثل منظمة الحوار بين الاديان والسيد عبد النبي العكري ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بالتعقيب على ما جاء في الفيلم والرد على أسئلة الحاضرين. وقد رعى عرض الفيلم أربع منظمات حقوقية دولية هي الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ومنظمة الحوار بين الاديان والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب ومنظمة شمال جنوب.

وعلى صعيد آخر نشرت دورية »المجتمع المدني Civil Society« التي يصدرها مركز ابن خلدون في القاهرة في عددها رقم ٠٠١ الصادر هذا الشهر بحثا مهما للدكتور عبد الهادي خلف، بعنوان »امير البحرين الجديد الحركة الى الجانب«. وجاء في البحث ان تصريحات الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لدى استلامه الحكم العام الماضي بعد وفاة والده لم تخرج عن نطاق الوعود ولم تتطرق للقضايا الجوهرية. واشتمل البحث على خلفية للتطورات في البلاد ولمحة عن التجربة الدستورية في النصف الاول من السبعينات وصولا الى القرار الاميري المشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني في ٥٧٩١. ثم تطرق الباحث الى تطورات الوضع في الفترة التي اعقبت حرب الخليج الثانية وظهور الحركة الدستورية في البلاد وتوقيع العريضتين الشهيرتين المطالبتين باعادة العمل بالدستور. وكان رد فعل الحكومة تشكيل مجلس الشورى. وقال ان وفاة الشيخ عيسى العام الماضي وفرت فرصة للتغيير وان المعارضة دعت الى الهدوء لتوفير مناخ مناسب لذلك، ولكن بدون جدوى. ثم تطرق لاولويات الشيخ حمد ومنها تكريس هيمنة العائلة الخليفية على البلاد والاهتمام بالتشكيلة القبلية والدينية التقليدية في البلاد والتعاطي مع قضايا حقوق الانسان مثل اطلاق بعض السجناء الموقوفين والوعد بمنح جوازات سفر للبحرينيين المحرومين منها وانشاء لجنة لحقوق الانسان والوعد بانتخابات بلدية. واشتمل البحث كذلك على فقرة تساؤلية عن شخصية الامير أهو غير قادر على اتخاذ القرار ام غير راغب ام ضعيف؟ وانتهى البحث بالقول »لقد ركز الامير على الحفاظ على وحدة العائلة الخليفية بالاضافة الى محاولته بناء ارضية للسطة تستطيع منافسة سلطة عمه او

تقلصها تماما. اما رئيس الوزراء... فسوف يرتاح كثيرا لو استطاع تحويل ابن اخيه الى حاكم رمزي فقط. ومن السابق لاوانه الحكم على مدى واقعية التعايش في البحرين بين الامير وعمه او التنبؤ بما سيتمخض عنه«.

٧٢ أبريل
في محاولة لتضليل مواطني منطقة المحرق تتبنى الحكومة في هذه الايام سياسة احتواء مشاعر ابنائها باظهار اهتمام ظاهري بها. ويأتي ذلك بعد بروز ظواهر تململ في اوساط ابناء المحرق عبر عنها عدد من الخطباء في مطلع هذا الشهر، وتعبر عنها كتابات بعض مثقفيها. ويقول المطلعون على الامور ان ابناء البحرين ومن بينهم ابناء المحرق شعروا بالاستياء الشديد في العامين الماضيين بعد استقدام العائلة الخليفية آلاف الاجانب وتجنيسهم وتوطينهم في المناطق السكنية المخصصة لابناء البحرين. وتعمق الشعور بالاستياء بعد استمرار تجاهل المطالب الشعبية التي احتوت عليها العريضة الشعبية. ويسعى رموز النظام الآن لمنع تفاقهم الاستياء، فانتهجوا مؤخرا سياسات للتقرب من ابناء المحرق على امل ان ينجحوا في تضليلهم ومنعهم من المشاركة في الحركة الدستورية التي تطالب بالاصلاحات السياسية في البلاد. وقد قام الامير الشهر الماضي بزيارة الى المنطقة في اطار مهرجان البسيتين، وقام رئيس الوزراء قبل يومين بزيارة مماثلة وزع فيها اوسمة على مائتين من مواطني مناطق الحد وعراد والدير وقلالي وسماهيج والبسيتين. وظهر رئيس الوزراء على رأس وفد ضم افراد العائلة الخليفية في اشارة واضحة الى هيمنة آل خليفة على كل شيء في البلاد. وقال مواطنون من المنطقة انهم شعروا بالاهانة الشديدة من هذه الخطوة التي اتضحت فيها محاولة رئيس الوزراء اظهار الامور في البلاد على غير حقيقتها ومحاولته الرخيصة لاسترضاء مواطني المحرق بأساليب دعائية ليس بها محتوى حقيقي. وقال هؤلاء ان ابناء المحرق، شأنهم شأن جميع ابناء البحرين، يطالبون بحقوقهم الدستورية ويرفضون محاولة استغفالهم بأساليب دعائية رخيصة. وأشاروا على وجه الخصوص الى تصريحات رئيس الوزراء بان المحرق كانت العاصمة الاولى للبلاد، متسائلين اين كانت الحكومة عن هذه المنطقة التي اهملت طوال العقود السابقة ولم يبدأ الاهتمام بها الا بعد ان شعر آل خليفة بالسخط الشعبي ضد سياساتهم الاستبدادية؟
وكان الشعور بالاستياء قويا لدى ابناء المحرق منذ فترة. وقد لاحظوا ان الامير قام الشهر الماضي بمنح اوسمة كثيرة لأفراد العائلة الحاكمة والضباط الاجانب بوزارة الداخلية تكريما لهم على ما ارتكبوه من جرائم بحق ابناء البحرين. ولاحظ هؤلاء ان الامير منح وسام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من الدرجة الاولى الى اللواء ايان هندرسون بالاضافة الى ثلاثة آخرين من آل خليفة، ومن الدرجة الثاني لعدد من ابناء آل خليفة والاجانب مثل العميد ريموند ميشيل ماثير لو، والعقيد ان. سي رافل، والعقيد جيه. ستون والعقيد فيرنون باري وامسلي. ومنح اوسمة من الدرجة الثالثة لعدد من ابناء آل خليفة والى كل من العقيد أ. بي، مكنت، والعقيد دونالد برايان، والعقيد صمويل بي اسحاق والعقيد جيمس هلري وندسور، والعقيد ديفيد داربي. واكدت تلك الخطوة رفض السلطات الحاكمة اتخاذ اي اجراء حقيقي لوقف انتهاكات حقوق الانسان التي استمرت اكثر من ربع قرن.
ومن جهة اخرى تواصلت سياسة »الخلفنة« التي اصبحت سمة للعهد الجديد في البحرين. فقد عين الشيخ عيسى بن راشد آل خليفة رئيسا فخريا لجمعية الصداقة البحرينية الالمانية. وجاء الاهتمام بالعلاقات مع المانيا في اطار تحسين علاقة آل خليفة بالدول الاوروبية بعد تجارب مريرة عبر السنوات الماضية. وكانت وزارة الخارجية الالمانية قد احتجت في ١٩٩٦ لدى حكومة في البحرين بسبب اعتقال الصحافية أوتي ماينيل، مراسلة وكالة الانباء الالمانية بسبب تغطيتها الانتفاضة الشعبية بأسلوب لم يعجب

العائلة الحاكمة. وقد تم ابعاد المراسلة في غضون ٤٢ ساعة بعد اعتقالها، الامر الذي عكر العلاقات بين الحكومتين الالمانية والبحرينية.

١ مايو
اعتقل من منطقة الدراز في ٤٢ أبريل كل من نضال اسماعيل مهدي، ٨١، عمار علي منصور الشهابي، ٥١، عيسى مهدي عبد النبي، ٧١، صادق عبد الله قاسم، ٤١. والاخير هو شقيق الشهيد حميد قاسم الذي استشهد في ٥٩٩١. وتم اعتقال هذا الطفل بطريقة وحشية مع ان احدى رجليه مجبّسة من أعلى الفخذ حتى القدم بعد تعرضه لحادثة في موقع للبناء. ويستعمل العكاز بشكل دائم للمشي. ورفض المعذبون اطلاق سراح هذا الطفل برغم مناشدة والده لهم بذلك قائلا ان ابنه لا يستطيع المشي فلماذا يعتقل. وجاء عناصر جهاز التعذيب بالمجموعة يوم امس الاول الى المنطقة وتم تصويرهم وهم يرتكبون »جريمة كبيرة« وهي كتابة شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وهؤلاء الشباب والاطفال يتعرضون للتعذيب بمركز التحقيقيات الجنائية. وفي منتصف شهر ابريل اعتقل من منطقة الدراز كل من محمود ثابت، ٧١ ومحمود جميل، ٧١. وفي ٣١ ابريل اعتقل من منطقة النبيه صالح كل من عبد الزهراء عيسى محمد، ٢٢، قاسم حسن عبد الله، ٦١، وعلم ان هذين الشابين يقبعان حاليا بمركز التعذيب بالمنطقة المذكورة.
وكان عدد من المواطنين قد اعتقل الشهر الماضي. ومن بينهم الشاب السيد حسين السيد مجيد، ٢٢، من منطقة الديه الذي اعتقل من منزله في الساعات الاولى من ٠٢ ابريل. وتعرض لتعذيب وحشي جدا وافرج عنه في اليوم التالي. وفي ٤١ ابريل اعتقل من منطقة المصلى كل من علي ميرزا، ٠٢، هاني ميرزا، ٩١، عبد الزهراء، ٧١، السيد فاضل المصلي، ٦١، مكي احمد حسن، ٦١، نبيل احمد حسن، ٧١. واعتقل من منطقة إسكان جدحفص الطفل احمد مكي، ٢١. وتم اعتقال هؤلاء جميعا من الشارع بسبب وجود شعارات على الجدران تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وبعد تعذيب استمر يومين متواصلين افرج عنهم وهم في حالة صحية سيئة.
وفي مطلع الشهر الماضي اعتقل من منطقة سفالة بسترة الحاج ابراهيم طواش. وفي اليوم التالي افرج عنه واعتقل ابنه الشاب مهدي ابراهيم طواش، ٤٢، ولا يزال في غرف التعذيب حتى الآن. واعتقل من منطقة الدراز كل من السيد حسين السيد مجيد السيد مهدي، نظير حسن، ٠٢، والسيد حسن السيد سعيد. وافرج عن الاخير بعد تعرضه لتعذيب شديد. وحدثت هذه الاعتقالات في الساعات الاولى من الصباح وتم ترويع عائلاتهم بوحشية.
وعلم ان القوات التي تحاصر منزل الشيخ الجمري يبلغ عددها حوالي ٥٠ من قوات الشغب موزعين على ٨ سيارات »جيب« شرطة وما بين ثلاث واربع سيارات مخابرات بها حوالي ٢١ من جهاز التعذيب. وهذا يكلف خزينة الدولة حوالي ٣٠ الف دينار حوالي ٨٥ الف دولار شهريا. ويعيش الشيخ الجمري تحت حصار جهاز التعذيب منذ اطلاق سراحه من السجن العام الماضي. ويشترط رئيس الوزراء لرفع الحصار عنه قيامه بزيارة اليه للامعان في اهانته.
ومن جهة اخرى وقع عدد من المنظمات غير الحكومية التي شاركت بالدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي عقدت الشهر الماضي في جنيف، عريضة هذا نصها »نحن، المنظمات غير الحكومية المشاركة في الدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، نناشد حكومة البحرين بما يلي ١ اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والمحتجزين بدون شرط، ٢ السماح بعودة المبعدين، ٣ وقف الممارسات القمعية والطائفية، ٤ بدء حوار وطني لاعادة الحكم الدستوري« ووقع على العريضة ممثلون عن منظمات مثل الحوار بين الاديان والفيدرالية الدولية للشباب الديمقراطي ومنظمات من بورما والهند وبعض البلدان العربية والاسلامية.
وعلى صعيد آخر توقف المراقبون عند تصريحات وزير

دفاع النظام البحريني، خليفة بن احمد آل خليفة، التي نشرتها صحيفة »الحياة« هذا اليوم. فقد وضع كلا من ايران والعراق بجانب »اسرائيل« كمصدر لتهديد امن الخليج، حسب ما ذكرته الصحيفة. وقال المراقبون ان هذه التصريحات تهدف لتعبيد الطريق للموافقة على منظومة الدفاع التي عرضتها الولايات المتحدة على دول الخليج مؤخرا. ومع انه قال ان هذه المنظومة مكلفة جدا فقد اعتبر القرار بشأنها قرارا خليجيا ينطلق من مجلس التعاون.

٢ مايو
اكدت الانباء ان الشاب ناجي احمد سلمان، من منطقة الكورة، ما يزال يرقد بمستشفى السلمانية منذ اكثر من شهر، وانه في وضع صحي حرج. وكان هذا الشاب قد تعرض لتعذيب وحشي بمركز التعذيب بالحوض الجاف، ونقل في ١٣ مارس الماضي الى المستشفى بعد ان اشرف على الوفاة. واعتقل ناجي في ٥ يناير ١٩٩٧ عندما كان طفلا في الخامسة عشرة من العمر، وعومل بوحشية منذ اعتقاله، وادعى جهاز التعذيب انه سقط واصيب بجروح الامر الذي تفنده شهادات بقية المعتقلين. وقد فشلت الحكومة في تشكيل لجنة تحقيق في هذه الجريمة برغم المناشدات العديدة. وتكرر المعارضة مناشدتها للجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي التدخل لضمان توفير العلاج المناسب لهذا الشاب. كما ناشدت المنظمات الحقوقية الدولية الضغط على جهاز التعذيب البحريني لاجباره على اطلاق سراح هذا الشاب البريء المحروم من العلاج المناسب، ومحاكمة معذبيه. وحّملت المعارضة العائلة الخليفية المسؤولية الكاملة عما حدث لهذا المواطن البريء.
كما علم ان المواطن السيد محمد حسن محمد جواد، ٢٥، قد قضى حتى الآن اكثر من خمسين يوما في زنزانة انفرادية. وقد تعرض لاشد انواع التعذيب منذ اعتقاله قبل بضعة شهور. ولم توجه لهذا المواطن اية تهمة ولم يقدم الى محاكمة عادلة وذلك بسبب براءته من اي جرم. وهذا المواطن هو خال سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان الحكومية، الذي فشل في القيام بأية خطوة لوقف تعذيبه. وبدلا من ذلك فقد ذهب سمير رجب الى جنيف للدفاع عن النظام الذي يعذب خاله بوحشية، كل ذلك من اجل الحفاظ على منصبه كعضو بمجلس الشورى ورئيس للجنة المذكورة، بينما كان يتوقع منه ان يدافع عن خاله المظلوم الذي يخضع للتعذيب المتواصل والسجن الانفرادي. وعلق مراقبون على هذا الموقف غير النبيل بالقول ان هناك من البشر من هو مستعد لبيع اهله وضميره من اجل المصالح الشخصية.
وذكرت المصادر من جهة اخرى ان محكمة امن الدولة السيئة الصيت سوف تعقد غدا جلسة سرية للاستمرار في محاكمة سبعة مواطنين أبرياء وهم علي مهدي، ٢٢، السيد جابر السيد عدنان الصبار، ٢٤، عبد الامير العرادي، ٢٢، هشام علي حسن، ٩١، محمود محسن، ٢٢، سهيل شحادة، ٧٢، سعيد الشيخ، ٣٣. وعقدت لهذه المجموعة جلسة محاكمة قبل اكثر من شهر، ويخشى ان يصدر القاضي الخليفي، عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، احكاما قاسية بحقهم. وتجدر الاشارة الى ان قضاة محكمة امن الدولة لا يسمحون باستئناف الاحكام التي يصدرونها بحق ابناء البحرين ويعقدون جلسات المحاكمة سرا ولا يسمحون للدفاع بتقديم اي شهود. ونظرا لغياب اي دليل ملموس لتجريم هؤلاء تطالب المعارضة باطلاق سراح هؤلاء الابرياء فورا، وتعتبر استمرار اعتقالهم جريمة اخرى تضاف الى سجل النظام الجائر.

وعلى صعيد آخر اكدت التقارير الواردة من اوساط رجال الاعمال ان السخط يسود اجواء المقاولين الذين يتعاملون مع وزارات الدولة او الشركات الكبرى مثل ألبا وبابكو وبتلكو، وذلك بسبب الفساد المالي لرئيس الوزراء وعصابته. فقد فرض رئيس الوزراء على كل مقاول عمولة بنسبة ٢١ ٥١ بالمائة من قيمة المشروع كضريبة غير معلنة لحسابه. ويقوم عادة بارسال احد عملائه مثل خليفة السعد او محمد زباري

او الدوسري والد احد المعذبين المعروفين الى المقاول بعد فوزه بالمناقصة لاستلام المبلغ نقدا. وذكر مسؤولون بشركة SABRE الامريكية التي تقوم بادارة قسم الكومبيوتر وتقنية المعلومات بشركة طيران الخليج ان هناك استياء عاما لدى ادارة الشركة بسبب إلزام الشركة بدفع نسبة ٠٢ بالمائة من قيمة العقد السري البالغ قيمته ٥٣ مليون دينار ٠٠١ مليون دولار الى الحساب الخاص لعلي بن خليفة، وزير المواصلات. كما فرض على أغلب وزارات الدولة شراء تذاكر سفر موظفيهم اثناء سفرهم في مهمات رسمية من سفريات »الفاتح« التي يملكها علي بن خليفة، نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات. وهناك استياء ايضا في اوساط فنادق الدرجة الاولى مثل فندق الخليج والهلتون بسبب إلزام جميع الوفود القادمين من الخارج لاي من وزارات الدولة بالسكن في الفنادق المملوكة لرئيس الوزراء مثل فندقي الريجنسي والمريديان.
وعلم كذلك ان العمل قد بدأ في واحد من اكبر المجمعات في البحرين وهو مجمع البحرين الذي يملكه رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وقد وقع العقد بمبلغ ستة ملايين دينار حوالي ٦١ مليون دولار للمرحلة الاولى من المشروع. وبدأت شركة المفتاح السعودية في بناء المشروع مع العلم ان ارض الفندق استحوذ عليها رئيس الوزراء مجانا وتم تسويرها بمبلغ ٠٠٣ الف دينار دفعتها وزارة الاسكان.

٣ مايو
أصدرت محكمة امن الدولة صباح اليوم احكاما جائرة بحق عدد من ابناء البحرين، ومنعتهم من استئناف تلك الاحكام. فقد حكمت على كل من علي مهدي، ٢٢، بالسجن سبع سنوات مع دفع ضريبة قدرها ٠٠٥ دينار حوالي ٠٠٤١ دولار ، عقيل الجزيري، ٧٢، سبع سنوات وغرامة قدرها ٠٠٥ دينار، سعيد الشيخ، ٣٣، خمس سنوات وغرامة ٠٠٥ دينار، هشام علي حسن، ٨١، سنتين وغرامة ٠٠٢ دينار. وكان جهاز التعذيب الخليفي قد لفق لهؤلاء تهما سخيفة وعذبهم بوحشية لاجبارهم على توقيع »اعترافات« مزيفة. ولاحظ المراقبون ان جهاز التعذيب زج باسم مواطن لبناني ضمن المجموعة في محاولة يائسة لربط الحركة المطلبية في البحرين بجهات خارجية. ولكنه فشل في اثبات ذلك. وقد برّأت المحكمة كلا من اللبناني سهيل شحادة وحسين حيدر، ٥٣، يوسف فولاذ، ٠٢، عبد الامير العرادي، ٠٢، محمود محسن، ٢٢، و السيد جابر السيد عدنان السيد شبر، ٠٤. وكانت محكمة امن الدولة قد أصدرت العام الماضي حكما بالسجن ستة شهور بحق المواطن الاخير بتهمة حيازته منشورات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. ورفضت المحكمة السماح لمحامي الدفاع بتقديم اي شهود لاثبات بطلان دعاوى المدعي العام، وعقدت المحاكمة بصورة سرية وبشكل مختصر جدا. كما رفضت السماح للمتهمين باستئناف تلك الاحكام الجائرة. وفشلت المحكمة في اصدار اي قرار بتعويض المتهمين الذين تمت تبرئتهم برغم انهم قضوا اكثر من عام ونصف في المعتقل وعذبوا تعذيبا شديدا. وتعتبر المنظمات الحقوقية الدولية محكمة امن الدولة جائرة لانها لا تتوفر على ادنى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.
ومن جهة اخرى نقل الشيخ عبد الامير الجمري يوم امس الاول الى المستشفى بعد تداعي صحته بشكل خطير. وقد تحسنت صحته قليلا يوم امس ولكنها ما تزال خطيرة. وكان الشيخ الجمري يخضع لما يشبه الاقامة الجبرية منذ الافراج عنه من السجن العام الماضي. وتحاصر منزله قوات الشغب الاجنبية والامن، ويمنع المواطنون من زيارته في منزله. وقد تعرض الشيخ الجمري خلال فترة اعتقاله لمعاملة وحشية على ايدى جهاز التعذيب ولم يفرج عنه الا بعد ان اصبح لقضيته بعد دولي. وكانت منظمة العفو الدولية قد تبنت قضيته قبل عامين واصدرت بطاقات خاصة به وزعتها في كافة مناطق العالم.
وفي اجراء استبدادي آخر قررت العائلة الخليفية

سرقة اموال المواطنين لتمويل بناء مكتبة باسم الامير السابق، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، الذي توفي العام الماضي. وذكرت الانباء التي لم تتأكد حتى الآن ان هناك تفكيرا جديا لاجبار المواطنين بدفع مبلغ ٥٠ دينارا كمساهمة في مشروع المكتبة المذكورة. وساد جو من الاستياء في الاوساط الشعبية بعد انتشار الخبر، وعبر الكثيرون عن سخطهم ازاء هذه السياسات المجحفة. واشار المراقبون الى الثروة العملاقة التي تركها الشيخ عيسى بعد وفاته، وهي ثروة قدرت بمليارات الدولار، متسائلين عن الاسباب التي حدت بالعائلة الحاكمة لنهب اموال المواطنين لتمويل بناء المكتبة المذكورة بدلا من استعمال جزء من تلك الثروة الهائلة لذلك

وعلى صعيد آخر رأى حقوقيون دوليون في جنيف ان استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين في ظروف سيئة للغاية وحرمانه من حريته سوف يكون عنوانا للقلق الدولي ازاء انتهاكات حقوق الانسان في البحرين في الفترة القادمة. وقال هؤلاء ان كل المؤشرات تدل على براءة الاستاذ عبد الوهاب حسين وان اعادة اعتقاله بالصورة الوحشية التي تم بها اقنعت المراقبين بعدم جدوى الرهان على العهد الجديد الذي ليس سوى امتداد للعهد الماضي، وهو امر اكده المسؤولون من ابناء العائلة الحاكمة مرارا.

٨ مايو

وجهت حكومة البحرين دعوة رسمية لكل من اللورد جرانفيل جانار واللود نظير احمد لزيارة البلاد. ويتوقع ان يبدأ الاثنان زيارتهما قريبا. ولكن ليس معروفا بعد هدف هذه الزيارة. وبعد تحريات قامت بها المعارضة اتضح ان اللورد جانار سوف يزور تل أبيب قبل زيارته الى المنامة. وكان اللورد احمد قد قام بزيارة الكيان الاسرائيلي مؤخرا. وربط المراقبون بين زيارة الشخصين المذكورين الى البحرين وسعي آل خليفة لتطوير علاقاتهم بالحكومة الاسرائيلية. والمعروف ان اللورد جانار يهودي ويدعم الصهيونية بقوة. وقد وصفته صحيفة Jewish Chrnoicle بانه »يناصر الصهيونية«. ورأى المراقبون في ذلك جانبا من تفسير اهداف الزيارة خصوصا انها تأتي في الوقت الذي تبذل فيه العائلة الحاكمة جهودا كبيرة جدا للقضاء على الحركة الدستورية في البلاد مستعينة بالخبرات الاسرائيلية في قمع انتفاضة اطفال الحجارة. وكانت تقارير عديدة قد أشارت الى استعانة آل خليفة بجهاز الموساد الاسرائيلي لمتابعة رموز المعارضة البحرينية في الخارج وخصوصا في لندن. وكان ولي العهد قد التقى في دافوس قبل ثلاثة شهور مع شمعون بيريز، وصرح بعد اللقاء بان عائلته مستعدة للتقدم خطوتين تجاه »اسرائيل« مقابل كل خطوة تخطوها الاخيرة تجاههم. وذكرت تقارير خاصة ان خبراء امن اسرائيليين قاموا بزيارات سرية الى المنامة خلال العامين الماضيين. ومما يزيد الزيارة غموضا ان اللورد جانار رفض الافصاح عن الجهة التي تقف وراء الزيارة او طبيعتها او موعدها.

وكان وزير الدفاع الخليفي الاسبوع الماضي قد أطلق تصريحات سيئة قال فيها ان دول الخليج تتعرض لتهديد الصواريخ الايرانية والعراقية والاسرائيلية، وذلك لتبرير تطبيع علاقة عائلته بالكيان الاسرائيلي. ولم تنف الحكومة تلك التصريحات التي استفزت مشاعر المواطنين والسياسيين لانها تساوي بين قوات الاحتلال الصهيونية والجيران العرب المسلمين بلغة فظة بعيدة عن الدبلوماسية.

وعلى صعيد آخر تجرى اليوم عملية جراحية للشيخ عبد الامير الجمري بالمستشفى العسكري لعلاج ثلاثة شرايين مسدودة. وكان الشيخ الجمري، ٣٦، قد أصيب الاسبوع الماضي بجلطة قلبية خطيرة نقل على اثرها الى المستشفى الدولي، حيث اكدت الفحوصات انسداد ثلاثة من الشرايين. ثم نقل الى المستشفى العسكري لاجراء العملية المطلوبة. وكان الشيخ يتعرض لضغوط نفسية متواصلة ويخضع للحصار المتواصل في منزله منذ خروجه من المعتقل في الصيف الماضي. كما حرم خلال السنوات

التي قضاها في السجن من العناية الصحية اللازمة. وهناك خشية على الحالة الصحية للرموز الشعبية المعتقلين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين، حيث يعانون من فقدان العناية الصحية اللائقة.
وقد اهتمت وكالات الانباء العالمية بخبر مرض الشيخ، وبثته وكالتا رويتر والفرنسية، وقناة »الجزيرة« القطرية وغيرها. ويتابع المواطنون تطور الوضع الصحي للشيخ الجمري متمنين له الشفاء العاجل. وقد منعت الحكومة المواطنين من زيارته في المستشفى استمرارا لسياسة الحصار التي امر رئيس الوزراء بفرضها منذ العام الماضي.
ومن جهة اخرى استمرت الاعتداءات الخليفية على ابناء البحرين في الايام القليلة الماضية. ففي الساعة الثالثة والنصف من صباح الجمعة الماضية شنت قوات الامن المرتزقة عدوانا على منزل الحاج حسن راشد بمنطقة كرزكان وقامت بتفتيش المنزل وترويع ساكنيه بوحشية. وعبث المعتدون بمحتويات المنزل. وكانت المنطقة قد شهدت نشاطا سلميا قام به المواطنون تخليدا لذكرى استشهاد الشاب فاضل مرهون الذي قتلته القوات الخليفية في ٧٩٩١. وشوهدت صور الشهيد معلقة على جدران المنطقة الامر الذي أثار جهاز التعذيب فقام بجريمة الاعتداء على الآمنين.

٩ مايو
قرر الأطباء تأجيل العملية التي كان مقررا اجراؤها يوم امس للشيخ الجمري. وقالوا ان حالته الصحية لا تسمح باجراء العملية خصوصا مع ارتفاع درجة حرارته. وقد تم تأجيل العملية حتى يوم الجمعة المقبل، حسب المصادر. وهناك شعور عام بالقلق على حياة الشيخ الجمري الذي لم يطلق سراحه من السجن العام الماضي الا بعد تداعي صحته نتيجة سوء معاملة السجانين والتعذيب النفسي الذي تعرض له. واستمر هذا التعذيب بعد اطلاق سراحه بفرض الاقامة الجبرية عليه وتهديده بشكل متواصل باعادة اعتقاله اذا تحدث عن المطالب الدستورية.
ومن جهة اخرى ارتكب جهاز التعذيب في ٥ مايو جريمة فظيعة بحق احد الاطفال. فبينما كان الطفل جاسم حسن النكال، ٦١، يسير في احد شوارع منطقة سترة اذا بعناصر هذا الجهاز الذين يجوبون المنطقة يعتدون عليه بالضرب الوحشي بدون اي مبرر. وبدون رحمة او شفقة او انسانية قام السفاحون بركل الطفل على جميع انحاء جسده وضربوه بالهراوات ومزقوا جسده بأعقاب بنادقهم. وعندما خارت قوى الطفل سقط على الارض فتركوه وانصرفوا. وقام اهالي المنطقة بنقل الطفل الى مستشفى السلمانية لانقاذ حياته. ويرقد الطفل حاليا بالجناح ٤٤ وهو في حالة يرثى لها بين الحياة والموت. وطالبت المعارضة بالتحقيق في هذه الجريمة ومحاكمة مرتكبيها. كما ناشدت المجتمع الدولي التدخل لمنع آل خليفة من الاستمرار في عدوانهم الوحشي على ابناء البحرين.
وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات التعسفية بحق المواطنين. ففي ٦ مايو اعتقل من منطقة إسكان جدحفص الشاب صادق جعفر الشيخ، ٧١، ومن منطقة المصلى كل من سعيد جاسم، ١٢ اعتقل مرتين سابقا ، جميل احمد حسن البني، ١٢ اعتقل عدة مرات سابقا ، واخيه نبيل، ٩١.
وتواصلت اعتداءات جهاز التعذيب الخليفي حيث طالت اماكن العبادة. فقد شنت عناصر النظام في ٢ مايو عدوانا وحشيا على المسجد الغربي بمنطقة البلاد القديم ودمرت محتوياته بحقد وكراهية.
وفي ٦ مايو أصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية بحق اثنين من المواطنين فقد حكمت على الشاب صادق جعفر الشيخ، ٧١، ومهدي عيسى بالسجن لمدة سنة واحدة وغرامة مالية قدرها مائتا دينار لكل منهما. وكان الشابان قد اعتقلا في شهر نوفمبر ٨٩٩١، وهذا يعني انهما قضيا عاما ونصفا في السجن. وبرغم ان هذه الفترة اطول من فترة الحكم التي صدرت بحقهما فانهما ما يزالان في السجن حتى الآن، ويرفض جهاز التعذيب اطلاق سراحهما انتظارا لصدور

»مكرمة اميرية« اخرى بحقهما.
وفي هذا اليوم نشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية مقالا للكاتب البحريني حافظ الشيخ بعنوان »اذا لم ينشئوا تجمعهم على التقوى فسيتأسس على رضا المسؤولين الصحافيون البحرينيون في الطريق لجمعية تضمهم ام نحو فخ يمزق صفوفهم؟«. وجاء في المقال الطويل استعراض لجهود الصحافيين البحرينيين منذ اكثر من ربع قرن لتأسيس جمعية مهنية والرفض الحكومي لذلك. وتطرق الى المشروع الحكومي الجديد الذي تبناه وزير الاعلام وفرضه على الصحافيين الذين اجتمعوا بنادي الخريجين وتقدموا بطلب الترخيص للجمعية على اساس المشروع الحكومي. وقال الكاتب ان الجمعية المقترحة سوف تكون تابعة للحكومة ولن تتمتع بالاستقلال. وذكر ان الصحافيين كان لهم طلبان في البداية ان تكون عضوية الجمعية قصرا وحصرا على الصحافيين الذين هم من اهالي البحرين، والثاني ان تكون العضوية في الجمعية مقصورة على البحرينيين العاملين في القطاع الخاص غير الحكومي لكي لا يكون موقفهم مرتبطا بالحكومة. وبرر حصر العضوية بالبحرينيين بسبب »انعدام قدرتهم غير البحرينين عمليا للتعبير عن استقلالهم عن الدولة التي انما هي التي تمنحهم تأشيرات الدخول واذونات الاقامة وتختمها على جوازاتهم بيدها العليا بعد ان يوافق على اسمائهم في العادة اللواء ايان هندرسون شخصيا المدير العام السابق لمخابرات امن الدولة«. وقال »ان الذي هو طبيعي ان ترتفع اصوات الممانعة والمعارضة لهذه الافكار في اللحظة التي يتبين فيها ان هذه الجمعية لن تكون قديرة البتة على تحقيق استقلال لها عن المؤسسة الرسمية، او انها لن تكون ذات مقدرة على رفع صوتها دفاعا عن حريات التعبير في البلاد«. وانتهى المقال الى القول »انها لحال موجعة حقا ان يبقى الصحافيون البحرينيون طوال ربع القرن الاخير هم الفئة المهنية الوحيدة المحرومة من جمعية باسمهم، بينما كل المهن الاخرى اتيح لها وأبيح ان تشكل لها جمعياتها. ولكن الذي سيكون الآن فاجعا ومضحكا في الوقت نفسه هو ان يفطر الصحافيون على طبق من بصل من بعد كل هذا الصيام والفطام الطويلين، وان تستفزهم العجلة ويستدرجهم الاغراء فيتطوعون اليوم لرفع زينة اضافية مجانا هكذا من جيوبهم ومن جهودهم من اجل غيرهم، بل من اجل غريمهم، في وقت انقلبت فيه أكباد العباد من شدة الغثيان الذي تصنعه كثرة الزينات المبذولة والمملة المالئة العيون من غير معان كبيرة«.

١١ مايو
اجريت هذا اليوم عملية جراحية للشيخ عبد الامير الجمري لزرع ثلاثة شرايين في القلب. وتمت العملية بالمستشفى العسكري. وقالت التقارير الاولية ان العملية تكللت بالنجاح. وكانت قلوب المواطنين تخفق بالدعاء للشيخ بالشفاء العاجل، وعبر المواطنون عن تعاطفهم الكامل مع الشيخ الذي تعرض في السنوات الخمس الماضية للتعذيب الجسدي والنفسي في السجون الخليفية. ويتوقع بقاء الشيخ في المستشفى بضعة ايام.
ومن جهة اخرى تكشفت تفصيلات جديدة عن سياسة التعذيب التي تمارس في السجون الخليفية. واطلع المهتمون بحقوق الانسان على قضية تجسدت في معاناة مواطن وعبرت عن معاناة شعب البحرين في ظل الحكم الخليفي الجائر. فقد تعرض المواطن عباس عبد علي محمد حسين، ٧٢، من اهالي منطقة العكر على مدى السنوات الخمس الماضية لتعذيب وحشي يصعب وصفه. وعلم ان هذا المواطن يعاني الآن من حالة نفسية حادة بسبب معاناته المريرة في غرف التعذيب. فقد اعتقل للمرة الاولى في ٥٩٩١ وتعرض للتعذيب الوحشي لمدة ستة شهور افرج عنه بعدها. واعتقل مرة اخرى في ٦٩٩١ مع مجموعة من الشباب وتعرضوا للتعذيب الوحشي على يدي الجلاد خليل ابراهيم حبيب ومحمود العكوري الاردني الجنسية . اما الاعتقال الثالث فقد حدث بعد مطاردته لمدة ٧١ شهرا من ٠٢ مايو

٦٩٩١ جنى ٤١ اكتوبر ٧٩٩١ . وبعد اعتقاله وجهت له تهم مزورة خطيرة رفض الاعتراف باي منها. ولذلك تعرض لأبشع انواع التعذيب. فقد تشقق جميع اجزاء بدنه نتيجة الضرب بالكابلات البلاستكية، ثم عذب بالفلقة ووضعوا المكواة على ظهره. ولا زالت آثار الحرق والضرب بالكابلات واضحة على جسده. وامعانا في التعذيب والاهانة أجلسوه على قنينة زجاجية. وأخيرا انتزعوا أظافر يديه ورجليه وأجبروه على توقيع الافادة المزورة. وبعد ذلك أرسل الى مركز التحقيقات الجنائية. وعلى اثر ذلك اصيب بصرع وحالة نفسية تنتابه بين الحين والآخر، فبعثوا به الى مستشفى الطب النفسي. وقد تعرض منزل عائلته للتدمير على ايدي قوات الشغب والامن. وسجن اخوه الصغير الذي يبلغ من العمر ٤١ عاما اربع مرات، وحكم على اخيه عبد الشهيد بالسجن لمدة خمس سنوات، وعلى اخيه محمد، ٦١، بالسجن لمدة ٨١ شهرا. وتعرض ابوه الطاعن في السن لضرب مبرح. واعتقلت والدته لمدة اسبوع. وقام الامير في ٩٢ مارس الماضي بتكريم معذبي هذا الشاب.

وعلى صعيد آخر ناشد الحقوقيون البحرينيون ضحايا التعذيب الاتصال بمفوضية حقوق الانسان في جنيف لتقديم الشكاوى ضد جلاديهم. وقالوا انه بعد ان رفعت حكومة البحرين تحفظها عن المادة ٠٢ من معاهدة منع التعذيب فقد أصبح بامكان ضحايا التعذيب تقديم الشكاوى مباشرة الى لجنة التعذيب بالامم المتحدة CAT. ويمكن الاتصال بتلك الجهة عبر الانترنت HCHR@UNORG. CH. وبامكانهم ارسال الرسائل بالفاكس رقم 9179022 004122. وبامكانهم كذلك الاتصال بالسيد كايسر، احد نواب السيدة ماري روبنسون، المفوضة العليا لحقوق الانسان والمسؤول عن التعاون التقني مع البلدان. وكما ان افادات ضحايا التعذيب قد دفعت التحقيق في ملف هندرسون الى الامام وما يزال ذلك التحقيق جاريا فان تقديم الشكاوى الى الامم المتحدة مع وصف التعذيب الذي تعرضوا له بالتفصيل والمطالبة بدفع تعويضات سوف يبقي قضية شعب البحرين ساخنة وموضع اهتمام لدى الجهات الدولية. وقال الناشطون الحقوقيون ان التجاوب مع هذه المناشدة سوف يؤدي في النهاية الى هزيمة المعذبين والجلادين وان التراخي في ذلك سوف يشجعهم على ارتكاب المزيد من جرائم التعذيب.

ونشر الصحافي علي صالح في عموده اليومي في جريدة »اخبار الخليج«يوم الثلاثاء ٩ مايو نص رسالة استلمها من الباحث الاجتماعي محمود حافظ تحدث فيها عن الدستور البحريني وانه شرّع المعارضة وحدود الاختلاف. وقال علي صالح في رده »ان تحقق ما ذكرت والانتقال به من الحيز النظري الى الحيز العملي بتطلب بالضرورة تفعيل الدستور والغاء كل القوانين التي تتعارض مع نصوصه وتشكل حواجز امام ممارسة المواطن المعارضة الشرعية الدستورية. فلا يكفي ان نفتخر بوجود الدستور بل يجب ان نحس بوجوده في حياتنا العملية والاحساس بتأطيره لهذه الحياة وحمايته ودفاعه عن ممارسات المواطنين ومطالبتهم بالحقوق الانسانية والشرعية«.

وكتب اللورد ايفبوري رسالة الى احد الاشخاص حول الوضع في البحرين قال فيها ان هذا العام يصادف مرور ٥٢ عاما على حل المجلس الوطني وتعطيل العمل بمواد الدستور وان التطور في البحرين على صعيد المشاركة الشعبية اقل منه في قطر والكويت مثلا. وتطرق الى العريضة الشعبية ورفض الامير استلامها. كما اشار الى الشجب الدولي لمحكمة امن الدولة. وتطرق الى لجنة حقوق الانسان في البحرين قائلا »ليس هناك ادلة ملموسة على نشاط لهذه اللجنة، ولا أعتقد انها تتمتع بصلاحيات. فرئيس اللجنة، سمير رجب هو ايضا نائب رئيس مجلس الشورى. ويرزح خاله، محمد حسن جواد، ٢٥، في المعتقل بدون تهمة او محاكمة منذ اعتقاله العام الماضي. وكانت ابنته، رملة، قد اعتقلت بضعة اسابيع العام الماضي. فاذا كان رئيس لجنة حقوق الانسان لا يستطيع حماية اقربائه من الاعتقال التعسفي فيبدو لي ان من غير المتوقع انه سيكون قادرا على عمل اي شيء للشعب في مجال حقوق

الانسان«.

٣١ مايو
فيما يتماثل الشيخ الجمري للشفاء بعد العملية الجراحية التي اجريت له يوم امس الاول توجه المواطنون بالشكر للدكتور حبيب طريف والفريق المساعد على الجهد الذي بذلوه اثناء العملية. وشعر المواطنون بالفخر والاعتزاز بالكفاءات الوطنية القادرة، فيما لو اتيحت لها الفرصة بحرية، على العمل المتواصل والبنّاء لخدمة وطنها وشعبها. وانهالت الاتصالات بمنزل الشيخ الجمري للاطمئنان على صحته. ويتوقع خروج الشيخ الجمري من المستشفى في غضون الايام القادمة.
وعلم من جهة اخرى ان السجناء يتعرضون هذه الايام لحملة عدوانية من جهاز التعذيب الخليفي تمثلت بالتعذيب المتواصل. فقد ذكرت التقارير الواردة من السجن ان عددا من السجناء يعانون من معاملة وحشية منذ فترة. وهناك استياء شعبي كبير بعد انتشار خبر هذه المعاملة البربرية. وطلبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر التدخل الفوري لوقف هذا التعذيب الوحشي والتوقف عن معاملة ابناء البحرين بهذه المعاملة التي انقرضت من العالم مع انتهاء عهد الاستعباد.
وذكرت التقارير كذلك ان الاستاذ عبد الوهاب حسين الذي اعيد اعتقاله في مارس الماضي بعد ساعة من اطلاق سراحه واخوته يتعرضون لتعذيب نفسي رهيب لاجبارهم على توقيع افادات مزورة والتقدم باعتذارات الى الامير. وهناك خشية كبيرة على صحة الاستاذ عبد الوهاب وعدد من اخوته بسبب حرمانهم من العناية الصحية المناسبة. وطالبت المعارضة مجددا المنظمات الدولية بالتدخل لوقف تلاعب آل خليفة بحياة هؤلاء المواطنين الاحرار.
وفي كوبنهاجن طرحت قضية البحرين في المؤتمر الدولي حول التمييز والتسامح الذي عقد ما بين السابع والتاسع من هذا الشهر بحضور منسق الامم المتحدة في هذا المجال وعدد كبير من اساتذة الجامعات والخبراء. وأثناء مناقشة موضوع الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على التمييز العنصري وآلية عملها قدم امين عام منظمة حقوق الانسان في البحرين مداخلة قال فيها ان الاتفاقية تبدو اكثر فاعلية في الدول الديمقراطية التي توجد بها مؤسسات مجتمع مدني متطورة ومؤسسات رقابة قوية، بينما هي قليلة الاثر في الدول الاكثر حاجة اليها مثل البحرين. واضاف ان البحرين وقعت على الاتفاقية منذ اكثر من عشر سنوات. وحث مواطني تلك البلدان على تكوين ودعم مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وعمل ما يمكن للاستفادة من هذه الاتفاقية وحمل الحكومات على تطبيقها. وطرح موضوع البحرين مرة اخرى عند مناقشة موضوع المعارضين وحرية الرأي. فقد قال امين عام ا لمنظمة البحرينية ان قانون العقوبات يفرض عقوبة السجن والغرامة على كل من اذاع اخبارا او بيانات تؤدي الى التوتر السياسي وكل من يحرض على كراهية نظام الحكم او ازدرائه او يقوم بعمل يؤدي الى الاساءة لسمعة الدولة اوالى إشاعة الكراهية ضد الحكومة. وجاء الرد من السيدة فرانسوا هامبسون، استاذة القانون بجامعة اسكس البريطانية والخبيرة السابقة باللجنة الفرعية لحقوق الاسنان بالامم المتحدة. فقد قالت بانه لا يجوز مصادرة الآراء المعارضة بحجة احتمال ان تؤدي الى الاضطراب او اعمال العنف. واضافت بان انتهاك حقوق الناس وتقييد حرياتهم سبب رئيسي للاضطراب وان ما تقوم به حكومة البحرين من تعذيب وسجن للمعارضين وابعادهم خارج البلاد، هو انتهاك لحقوقهم في حرية التعبير ولا يساهم ابدا في الاستقرار او استتباب الامن.

٥١ مايو
في تطور خطير اقتيد ثلاث نساء شابات بريئات الى غرف التعذيب لقضاء عام كامل بين ايدي الجلادين. فقد أصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت يوم السبت

الماضي حكما قاسيا بسجن كل من ليدا احمد العريبي، ٧٢، حنان سلمان احمد حيدر، ١٢، وسلوى حسن احمد حيدر، ٥٣، سنة واحدة بسبب مطالبتهن بالحقوق الدستورية. وترأس المحكمة قاض خليفي امر باقتياد النساء من قاعة المحكمة بسجن جو الرهيب الى غرف التعذيب مباشرة. وكانت المواطنات الثلاث قد تعرضن لتعذيب وحشي خلال فترة اعتقالهن في العام ٨٩٩١، ولم يطلق سراحهن آنذاك الا بعد ضغوط محلية ودولية. ويبدو ان رئيس الوزراء قرر الانتقام منهن بسجنهن مجددا. وعقدت المحكمة بصورة سرية ومنعت المتهمات من تقديم شهودهن، كما منعن من استئناف الاحكام الجائرة التي صدرت بحقهن. وحسب قوانين الامم المتحدة فان اعتقالهن الجديد يعتبر اعتقالا تعسفيا نظرا لافتقار محكمة امن الدولة لمعايير المحاكمة العادلة.
وما ان انتشر خبر سجن النساء حتى اهتزت مشاعر المواطنين وخرجوا في احتجاجات سلمية. وشوهدت اطارات السيارات تحترق وسط الشارع العام بالقرب من مجمع الهاشمي بمنطقة الديه. واغلقت بعض المحلات ابوابها في وقت مبكر مساء السبت. وشهدت منطقة السنابس بعض الاحتجاجات كذلك. وشوهدت الشعارات الوطنية على الجدران. وتناقت وكالات الانباء والاذاعات خبر سجن المواطنات الثلاث مثل رويتر والفرنسية وبعض المحطات الاذاعية.
وأجلت المحكمة جلساتها لاصدار احكام جديدة بحق مجموعات اخرى من ابناء البحرين المظلومين. فقد مثل كل من علي مهدي، ٢٢، عقيل الجزيري، حسين حيدر، ٥٣، سعيد الشيخ، ٣٣، رضا درويش، ١٣، فريد عبد الجليل، ٨٢، يوسف فولاذ، ٣٢، يوم السبت الماضي امام محكمة امن الدولة التي اجلت النظر في القضية. كما اجلت النظر في قضية مجموعة اخرى تتكون من سعيد الشيخ، ٣٣، محمد علي الديهي، ٣٢، قاسم علي الديهي، ٤٢، صادق قاسم، ٣٢، محمد الجسر، ٨٣.
وبدأت المحكمة جلساتها لمحاكمة موقوفين تجاوزت فترة اعتقالهم الاربع سنوات، عرف من بينهم جعفر القطري، ٥٣، جاسم الجبل، ٩٣، غازي، بالاضافة الى تسعة اشخاص آخرين مفرج عنهم. ويلاحظ هنا تكرر اسماء بعض الاشخاص في اكثر من قضية، وذلك بناء على قرار جهاز التعذيب الذي يهدف للتشويش من جهة والانتقام منهم بأقسى طريقة ممكنة.
وعلم كذلك ان جهاز التعذيب الخليفي شن في ٩ مايو عدوانا وحشيا على منطقة جدعلي واعتقل عددا من المواطنين عرف من بينهم علي حسن، ٦١، عبد الله سليم، ٢٢، صالح سليم، ٦١، رضا العريبي، ٨١، يونس العظم، ٠٢، مصطفى المختار، ٣٢. وجاءت الاعتقالات خلال عدوان وحشي على منازل هؤلاء في الساعات الاولى من صباح الثلاثاء الماضي، وتم ترويع النساء والاطفال والعبث بالمنازل.
كما علم ايضا ان المواطن الشيخ هاني عبد الله صالح البناء، ٩٢، من منطقة جدحفص أبعد الاسبوع الماضي قسرا الى العاصمة القطرية، الدوحة. وكان المواطن عائدا من دراسته في الخارج حيث يتلقى العلوم الدينية في مدينة قم الايرانية. ورفضت السلطات تقديم اي مبرر لذلك الابعاد القسري الجائر لهذا المواطن في الوقت الذي تستقدم فيه آلاف المرتزقة الاجانب لقمع ابناء البحرين. وتجدر الاشارة الى ان حكومة آل خليفة هي الوحيدة في العالم التي تمنع المواطنين من العودة الى بلادهم متحدية بذلك القوانين الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان.
وتناقلت وكالات الانباء خبر الزيارة التي قام الامير بها يوم امس للشيخ الجمري بالمستشفى العسكري. ونشرت جريدة »الحياة« اللندنية في عدده الصادر هذا اليوم خبر الزيارة نقلا عن وكالة الانباء الفرنسية، وذكرت كذلك ان الشيخ الجمري اعتقل سابقا بسبب مطالبته باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني، وهذه الاشارة تعتبر تطورا في طريقة تعاطي الصحيفة المذكورة مع قضية البحرين.

٨١ مايو
ما يزال الغضب الشعبي يتفاعل في نفوس المواطنين في إثر قرار رئيس الوزراء بسجن ثلاث مواطنات

بريئات. فمنذ يوم السبت الماضي عندما سحبت حنان حيدر وسلوى حيدر وليدا العربي الى غرف التعذيب، تواصلت الاحتجاجات متمثلة بكتابة الشعارات على الحيطان وحرق اطارات السيارات واطفاء الانوار. ففي مساء الاثنين الماضي عم الظلام منطقة الديه احتجاجا على تلك الجريمة. وشوهدت في اليوم التالي الثلاثاء حرائق احتجاجية صغيرة على الشارع العام. ويعتبر استمرار الاعتقال تحديا للمطالبين بالاصلاح السياسي الذي فشلت العائلة الحاكمة في تحقيقه حتى الآن.

وفيما تواصلت جرائم السجن والاعتقال التعسفي، استمرت كذلك جريمة ابعاد المواطنين. وكان من بين الذين أبعدوا عن وطنهم قسرا العالم الكبير السيد عبد الله الغريفي. فقد عاد الى وطنه بعد قضاء موسم الحج الاخير آملا ان يستقر فيه، ولكنه منع من دخول البلاد. وبعد نقاشات طويلة استمرت يومين متواصلين تم ابعاده الى دمشق بعد تجديد جواز سفره لمدة ثلاث سنوات، ولم يقدم المسؤولون اي تبرير لذلك. وكان السيد الغريفي قد أبعد قسرا عن البلاد عدة مرات ولم يسمح له بالعودة الى وطنه أبدا برغم عدم وجود اي دليل لدى جهاز التعذيب على ارتكابه اية مخالفة قانونية.

ويأتي هذا الانتهاك الصريح لأبسط مباديء حقوق الانسان برغم ادعاءات العائلة الخليفية انها اتخذت خطوات لتحسين ملفها الاسود في مجال حقوق الانسان. وبعد فشلها في اقناع الجهات الدولية المعنية بجديتها في هذا المجال بدا المجال مفتوحا امام المزيد من الشجب الدولي لسياساتها خصوصا في مجال الاعتقال التعسفي والابعاد القسري والتعذيب. وترفض حكومة البحرين، ومعها بعض الحكومات الخليجية، التوقيع على اتفاقية بين دول الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي حول التعاون الاقتصادي لانها تحتوي على بند يتعلق بحقوق الانسان. وتصر بعض الدول الخليجية على الغاء هذا البند، الامر الذي لا توافق عليه الدول الاوروبية.

وما يزال الشيخ الجمري يرقد في المستشفى بعد اجراء عملية جراحية في القلب. ويعاني الشيخ من بعض المضاعفات السلبية خصوصا في مجال النظر، الامر الذي يستدعي اجراء عملية اخرى في العين. وقد منع المواطنون من زيارته في المستشفى، وليس معلوما بعد ما اذا كان الحصار الذي فرض عليه قبل دخوله المستشفى سوف يرفع بعد خروجه منه الاسبوع المقبل.

وعلى صعيد آخر قررت الجمعية العمومية للجنة العامة لعمال البحرين في اجتماعها في مطلع هذا الاسبوع مقاطعة مؤتمر منظمة العمل الدولية وكافة الفعاليات الخارجية العربية والدولية اذا لم تستجب وزارة العمل لمطالبهم المشروعة. ومن هذه المطالب سن قانون للعمل النقابي والسماح للمبعدين النقابيين بالعودة ومساواة اللجنة في التمثيل في اللجان التي تتعلق بالقضايا العمالية. وتؤكد التقارير ان وزير العمل منزعج جدا لهذا القرار خصوصا ان هناك شكاوى عديدة ضد حكومة البحرين مقدمة من اتحاد العمال العرب لمنظمة العمل الدولية واتحاد النقابات العمالية واتحاد النقابات الحرة وغيرها من المنظمات النقابية الدولية.

ومن جهة اخرى ذكرت صحيفة »الحياة« اللندنية في عددها اليوم ان اجواء التوتر بدأت تسود العلاقات بين البحرين وقطر بعد فشل اللجنة المشتركة بين البلدين المعنية بالنظر في الخلاف الحدودي في التوصل الى ما تسميه حكومة البحرين »حل ودّي«. وكانت العائلة الخليفية تراهن على التوصل لمثل هذا الحل قبل بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية في نهاية هذا الشهر. وشنت الصحف البحرينية حملة انتقادات للحكومة القطرية لرفضها سحب القضية من المحكمة. هذا برغم تبادل السفراء بين الدوحة والمنامة للمرة الاولى في تاريخ العلاقات بين البلدين.

٠٢ مايو

أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا قويا شجبت فيه سجن ثلاث نساء بحرينيات بعد محاكمة جائرة. وجاء في البيان »ان الامانة العامة للمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب قلقة جدا على الوضع النفسي والجسدي لكل من ليدا احمد عيسى العريبي، ٧٢، حنان سلمان احمد حيدر، ١٢، وسلوى احمد حيدر، ٥٣ اللاتي حكمن بالسجن سنة واحدة في ٣١ مايو ٢٠٠٢. وطبقا لاجراءات محكمة امن الدولة فليس من حقهن استئناف الاحكام«. وقالت المنظمة »في حالة ليدا احمد العريبي، من السنابس، فقد اعتقلت في ٥١ نوفمبر ٨٩٩١ في الساعة ٥٤,٥ صباحا. وقد جاءت قوات الامن الى منزلها بينما كانت نائمة وبالرغم من طلب العائلة الانتظار حتى الصباح فقد اقتحمت قوات الامن المتكونة من عناصر اجنبية كل غرف النوم واخذوا ليدا من فراشها الى مركز شرطة الخميس. وعندما ذهبت عائلتها الى مركز الشرطة للاستفسار عنها قيل لها ان الفتاة ليست لديهم«. اما في حالة حنان سلمان حيدر، ١٢، من الديه فقالت المنظمة »انها اعتقلت في ٤ نوفمبر ٨٩٩١. وقد أسيئت معاملة عائلتها وتم العبث بمحتويات منزلها. وطبقا للمعلومات فقد قاد عادل فليفل الاعتداء على العائلة. وكان شقيقا حنان، ابراهيم وحيدر في المعتقل. واخذت الى مركز شرطة مدينة عيسى حيث تعرضت للتعذيب الجسدي. وبعد اعتقالها اعتقلت كذلك قريبتان لها سلوى ومنى. وقد اعتقلت سلوى حسن حيدر، من الديه في ٤ نوفمبر ٨٩٩١ واخذت الى مركز شرطة مدينة عيسى حيث تعرضت للتعذيب الجسدي«. وذكرت المنظمة في بيانها ان كلا من حنان وسلوى اطلق سراحهما في ٠٣ ديسمبر ٨٩٩١ بعد دفع غرامة ٠٠٥ دينار ٥٣٣١ دولار . وقضتا فترة اعتقالهما في سجن انفرادي بسجن مدينة عيسى وعذبتا. وتبدو آثار التعذيب واضحة عليهما. وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لحثها على ضمان سلامة النساء الثلاث، التحقيق الفوري في ما قيل عن التعذيب والمعاملة السيئة وتقديم المسؤولين عن ذلك الى القضاء، وانهاء الاعتقال التعسفي الذي يتم وفقا لقانون امن الدولة للعام ٤٧٩١ وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.

ومن جهة اخرى استغرب المراقبون من التناقض الواضح في تصريحات ادلت بها الشيخة لولوة آل خليفة، ابنة رئيس الوزراء خلال افتتاح معرض الزواج ٢٠٠٠ بمركز المعارض. فبينما حثت الشباب والشابات على تجنب البذخ في مراسيم الزواج كان هدف المعرض الترويج للبذخ بدون حدود. فقد حدد منظمو المعرض جوائز لافضل مصمم ازياء وافضل صانع كعكة زواج وأفضل عارض للجواهر وأفضل عارض للزهور وافضل مصفف للشعر وافضل مصور زواج. وسوف يكون من بين الجوائز اقامة ليلتين بفندق الميريديان الذي يملكه رئيس الوزراء. وفي الوقت الذي تحدثت فيه الشيخة لولوة عن الزواج تجاهلت تماما مصير النساء الثلاث اللاتي يرزحن في غرف التعذيب بأمر من والدها.

وفي اطار سياسة فرض أفراد العائلة الخليفية الحاكمة على ابناء البحرين قام فواز بن محمد آل خليفة، نجل وزير الداخلية، رئيس المؤسسة العامة للرياضة والشباب، بزيارة مدرسة الحكمة الدولية لمقابلة ابناء العائلة الحاكمة. وتم الترويج لهذه الزيارة في الصحافة الرسمية بشكل أظهر للمراقبين ان العائلة الخليفية وأبناءها يعيشون عالما آخر يختلف عن عالم المستضعفين من ابناء البحرين، وأنهم يشعرون فعلا باختلافهم عن المواطنين.

ومن جهة اخرى تمنى المواطنون النجاح للاجتماع الثقافي الاسبوعي الذي دعت اليه رابطة الادباء والكتاب في البحرين. فقد دعت الرابطة الكتاب والشعراء الذين يبلغون من العمر ٥١ عاما واكثر لحضور اللقاء الاسبوعي الذي سوف يعقد عصر كل يوم أربعاء بمقر الرابطة بحدائق كانو في الصالحية. ويأمل المواطنون ان تؤدي تلك اللقاءات لعطاء أدبي متميز يعبر عن مشاعر المواطنين ومعاناتهم عبر

الادوات الادبية، وان لا يكون الجهد الادبي عملا منفصلا عن واقع الناس.

٢٢ مايو
طالبت المعارضة البحرينية الحكومة القطرية باعطاء الوساطة السعودية فرصة اكبر لتقريب وجهات النظر بين حكومتي البلدين بخصوص الخلاف الحدودي حول جزر حوار البحرينية. كما طالبت حكومة البحرين التحرك السريع على هذا الخط حيث ان امامها ستة اسابيع من الآن وحتى انتهاء المرافعات. جاء ذلك في اثر قرار حكومة البحرين تعليق اعمال اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها في شهر ديسمبر الماضي بعد زيارة امير دولة قطر الى البحرين والتي تضم وليي العهد في البلدين. وقد استقبل قرار حكومة البحرين باستغراب شديد، وقالت السعودية انها فوجئت به. وعرضت دولة الامارات العربية وساطة جديدة، ليس لمنع بدء مرافعات المحكمة الدولية التي سوف تبدأ يوم الاثنين المقبل، بل لاحتواء آثار اي قرار يصدر عن المحكمة بعد انتهاء المرافعات في مطلع شهر يونيو المقبل. وكانت المعارضة قد طالبت الحكومة قبل بضع سنوات باعداد الوثائق اللازمة لاثبات سيادة البحرين على جزر حوار، ولكنها تقاعست في ذلك كثيرا وركزت على قمع المواطنين. والاخطر من ذلك انها أقالت الدكتور حسين البحارنة، الوزير المكلف بملف الجزر، من منصبه الامر الذي أضعف موقفها كثيرا. وبسبب تلكؤها في التعاطي مع محكمة العدل الدولية فقد بدا للآخرين وكأن موقف البحرين ازاء ملكية الجزر ضعيف، بينما الامر ليس كذلك. وبدلا من التركيز على تلك القضية المهمة فقد كثفت الحكومة قمعها للمواطنين على مدى الاعوام الستة الماضية وما تزال تفعل ذلك حتى الآن. وحمّلت المعارضة الحكومة المسؤولية الكاملة ازاء مستقبل الجزر، وطالبتها بفتح الجزر الاخرى مثل ام النعسان وام الصبان وجدة امام المواطنين وعدم حصرها على العائلة الخليفية كما كان الحال عليه مع جزر حوار قبل اندلاع الازمة. وطالبتها بالكشف عن مصير جزيرتي »البينة الكبرى« و »البينة الصغرى« اللتين كانتا موضع نزاع مع السعودية والتي تقول بعض المصادر ان البحرين تنازلت عنهما للسعودية.
وفي الوقت الذي توترت فيه علاقات آل خليفة مع دولة قطر استمرت جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب. فقد اعتقل من منطقة الديه في ٨ مايو الشاب صادق حسن عبد الوهاب، الذي نقل الى مركز التعذيب بالخميس ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. كما اعتقل من من السنابس كل من ميرزا سلمان علي، ٢٢، وياسر عبد الله خميس، ٢٢. وجاءت الاعتقالات في اعتداءات وحشية من قبل جهاز التعذيب على منازل الضحايا في ساعات متأخرة من الليل وذلك امعانا في ارهاب المواطنين. وتم تفتيش منزلي المواطنين الاخيرين والعبث بمحتوياتهما، وأطلق سراحهما في اليوم التالي.
ومن جهة اخرى اكد الشيخ علي بن احمد الجدحفصي تعرضه لمضايقات واستفزازات واعتداءات من قبل عناصر التعذيب. وتم استدعاؤه عدة مرات وتهديده بعدم الخطابة اثناء الصالة. وقبل اسبوعين تقريبا استدعي ووضع في زنزانة لعدة ساعات بعد ان تم تجريده من جميع ملابسه وذلك امعانا في اهانته قبل ان يخلى سبيله. وكان الشيخ الجدحفصي معتقلا اكثر من اربع سنوات مع الشيخ الجمري ولم يطلق سراحه الا العام الماضي. وفي تطور خطير جدا تعرض الشيخ علي لاعتداء وحشي مساء يوم الاثنين الماضي ٥١ مايو ٢٠٠٢ بعد صلاة المغرب. فبينما كان متوجها الى منزله حاصرته سيارتان من نوع نيسان سي و بيك أب ونزل منهما ثلاثة اشخاص ملثمين قاموا بضرب الشيخ علي محاولين اختطافه وادخاله السيارة الثانية. ولكن الشيخ علي قاومهم بكل ما لديه من قوة وعندما خاف المجرمون انكشاف امرهم امام الناس لاذوا بالفرار. وقد أصيب الشيخ بعدة رضوض في جسده بسبب الضرب الذي تعرض اليه. وفي اليوم التالي اتصل المعذبون به وقالوا له »لقد نجوت هذه المرة

ولكن ان استمريت في ما انت عليه فسوف نقتلك انت وزوجتك »ام حسين«، ولدى انتشار هذا الخبر عم المواطنين استياء عام واستنكار لهذا الاسلوب الارهابي في التعامل مع ابناء البحرين. وقد أشار الشيخ الى هذه الحادثة يوم الجمعة الماضية بمسجد الانواري، وناشد لجنة حقوق الانسان الحكومية وجريدتي »الايام« و »اخبار الخليج« التحقيق في القضية ولكنها فشلت في القيام بأي شيء. وقال الشيخ ان هذا نهجه وان كانوا يهددونه بالقتل فهي الشهادة التي ينتظرها. واشار اليها ايضا في جامع كرباباد ليلة الجمعة الماضية واضاف قائلا »برغم التعب النفسي فاني احمل كفني بيدي«.
واستدعي الشيخ الجدحفصي يوم السبت الماضي ٠٢ مايو من قبل جهاز التعذيب ووجهت له تهديدات سيقومون بتنفيذها اذا لم يتوقف عن اداء صلاة الجماعة.
وعلى صعيد آخر علم ان الشيخ الجمري ما يزال محاصرا في منزله بعد خروجه من المستشفى. وكان كل من الامير ورئيس الوزراء قد زاراه في المستشفى، ورغم ذلك فقد أبقي الحصار المفروض على منزله ومنع المواطنون من زيارته.

٥٢ مايو
ذكرت التقارير الواردة من سجن الاحداث بمدينة عيسى ان انتهاكات واسعة لحقوق الانسان ترتكب يوميا بحق المواطنات الثلاث اللاتي أمر رئيس الوزراء بسجنهن. وتؤكد تلك التقارير ان الجلادة موزة سلطان ترتكب جرائم التعذيب بحق النساء الثلاث يوميا، وان من بين دوافعها لذلك حصول احد اوسمة الشيخ عيسى في وقت لاحق. وكان الامير قد وزع قبل شهرين اوسمة شرف على أشرس المعذبين في البحرين وفي مقدمتهم ايان هندرسون وعبد العزيز عطية الله آل خليفة وعادل فليفل. وذكرت كذلك ان عناصر التعذيب حاولت بوحشية نزع حجاب المواطنات الثلاث لولا تشبثهن به وذلك في اعتداء واضح على قيم شعب البحرين واخلاقه. وتجدر الاشارة الى ان محكمة امن الدولة السيئة الصيت أبلغت المواطنات بقرار العائلة الخليفية بسجنهن ولم يسمعنه من القاضي الخليفي مباشرة. وكان رئيس الوزراء قد أمر بسجن النساء الثلاث ومنعهن من استئناف ذلك القرار المشؤوم.
وكانت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT قد أصدرت بيانا يطالب باطلاق سراح النساء الثلاث وانهاء جريمة الاعتقال التعسفي التي تمارس على نطاق واسع في البلاد. كما أصدرت المنظمة بيانا آخر طالبت فيه بالافراج الفوري عن المواطن محمد حسن جواد، ٢٥ عاما، الذي مضى على اعتقاله بضعة شهور بدون تهمة او محاكمة. وطالبت كذلك بالافراج عن الشاب ناجي احمد سلمان، ٨١ عاما، من منطقة الكورة المعتقل منذ ٥ يناير ٧٩٩١. وقد نقل مؤخرا الى مستشفى السلمانية بعد تدهور صحته بشكل خطير نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له. وكان عمره عندما اعتقل لا يتجاوز الخامسة عشرة. وطالبت المنظمة بوقف الاعتداءات على منازل المواطنين كما حدث مؤخرا لمنزل الحاج حسن راشد بمنطقة كرزكان. وقالت المنظمة في بيانها »اعتقل كذلك نضال اسماعيل مهدي، ٨١، من منزله في ٤٢ أبريل ٠٠٠٢». وأضافت »ان الامانة العامة قلقة جدا على الاوضاع النفسية والجسدية لعدد من المواطنين البحرينيين الذين اعتقلوا في ٨٩٩١ وتعرضوا لتعذيب شديد وصدرت بحقهم مؤخرا احكام جائرة بالسجن ومن بينهم علي مهدي احمد يوسف، ٢٢، عقيل الجزيري، ٢٢، سعيد الشيخ، ٣٣، هشام علي حسن احمد، ٨١. وطالبت باطلاق سراح هؤلاء جميعا بسبب الاسلوب الجائر لاعتقالهم وعدم ثبوت اية تهمة جنائية بحقهم.
وفي بروكسيل شن وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، هجوما على المنظمات الدولية التي تدين ممارسات عائلته ضد ابناء البحرين. جاء ذلك في كلمته خلال الاجتماع الاوروبي الخليجي الذي عقد يوم الاثنين الماضي في بروكسيل. واعتبر تلك المنظمات

»مضللة« وأنكر وجود اي انتهاك لحقوق الانسان بينما اعترف بان عائلته اضطرت للتصديق على بعض المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. ولكنه فشل في اقناع مستمعيه بأسباب اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي عاشور. في ختام الاجتماع صدر عن الاجتماع بيان ختامي حول التعاون الاقتصادي بين الطرفين. وجاء في البيان اشارة الى اوضاع حقوق الانسان وان حكومات دول مجلس التعاون توافق على »عالمية« حقوق الانسان وهو الامر الذي يحدث للمرة الاولى. وأشارت مصادر المجلس الاوروبي الى ان الاتحاد لن يوقع اتفاقا مع دول مجلس التعاون الخليجي الا اذا تضمن الاتفاق نصا صريحا على احترام حقوق الانسان في تلك البلدان، وهذا يعني ان ذلك قد يستغرق وقتا طويلا برغم الاجتماعات التي تتكرر بشكل منتظم بين الطرفين.

وفي جنيف أصدرت منظمة العمل الدولية تقريرها السنوى حول اوضاع العمال في العالم. وجاء في التقرير المتكون من ٨٨ صفحة بعنوان »صوتك في العمل« ان حكومة البحرين منعت ان يكون للعمال منظمتهم المستقلة. وهناك الآن شكاوى عديدة ضد حكومة البحرين مقدمة الى المنظمة ويتوقع مناقشتها في وقت لاحق.

٦٢ مايو

عشية بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر، تمنت المعارضة التوصل الى حل يحافظ على حق شعب البحرين في جزر حوار. وناشدت جميع الاطراف المعنية وضع الحقائق التاريخية في الحسبان، وان جزر حوار لم تكن يوما خاضعة للسيطرة القطرية. وناشدتهما ايضا التعاطي بروح ايجابية مع المرافعات وعدم تصعيد المواجهات الكلامية طالما أصبحت القضية امام المحكمة. واعتبرت المعارضة ان الدفاع عن ارض الوطن مسؤولية الجميع بكل الوسائل والامكانات وانه لا يجوز التفريط بشبر منه. وما دامت القضية امام المحكمة فيجب التصدي للجانب القانوني بالوثائق القانونية والتاريخية لتأكيد حق السيادة على جزر حوار. اما منطقة الزبارة فمتروك امرها للعائلة الحاكمة ولا تعني الشعب من قريب او بعيد. وقالت المعارضة ان شعبي البحرين وقطر سوف يحافظان على اخوتهما ولن تؤثر الخلافات الحدودية على تلك العلاقات الوطيدة، ويعتقدان ان بامكانهما تقاسم لقمة العيش بدلا من الاقتتال عليها.

ومن جهة اخرى واصل الامير تعيين افراد العائلة الحاكمة في المناصب المتقدمة للدولة. فقد أصدر المرسوم رقم ٨١ بتعيين محمد بن خليفة بن علي آل خليفة وكيلا مساعدا للخدمات واموال القاصرين بوزارة العدل والشؤون الاسلامية. وكان قبل ذلك وكيلا مساعدا بالوزارة. وكان الامير قد أصدر عدة قرارات سابقة بتعيين أفراد من عائلته في مناصب رفيعة مثل وكلاء وزارات او محافظين او سفراء. ويتم ذلك وفق سياسة تهدف لجعل البلاد كلها في قبضة العائلة الحاكمة بشكل اقوى مما كان الوضع عليه في مطلع القرن الماضي.

وعلى صعيد آخر نفى اللورد نظير احمد، عضو مجلس اللوردات البريطاني ما ذكرته الصحافة المحلية عن اطرائه للنظام. وقال انه شعر بالحرج الشديد وهو يقرأ ما نسب اليه من كلام لم يتفوه به. واستغرب جرأة النظام في هذا الجانب. وقال انه لم يقل مما نسب اليه شيئا. وذكر سياسيون غربيون انهم طرحوا قضية النساء الثلاث على الحكومة البحرينية وطالبوها باطلاق سراحهن، ولكن مسؤولين اجانب يعملون في جهاز التعذيب البحريني رفضوا ذلك وقالوا ان السلطات البحرينية تريد ان تجعل من قضية النساء عبرة لكل من يطالب باعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني.

هذا وقد وجهت المعارضة البحرينية تحياتها للمقاومة الاسلامية الوطنية اللبنانية التي هزمت المحتلين

وأرغمتهم على الفرار من جنوب لبنان. وقدمت لشعب لبنان أحر التهاني والتبريكات بهذا النصر الكبير الذي هو الاول من نوعه منذ تأسيس الكيان الاسرائيلي قبل اكثر من نصف قرن. وقالت ان ما حققته المقاومة الاسلامية بقيادة حزب الله يؤكد قدرة امتنا على التصدي للاعداء بعد فشل الحكومات في القيام بالدور المطلوب منها. وأضافت ان الدول التي هرولت للتطبيع مع الكيان الاسرائيلي تقف اليوم ذليلة وخانعة امام مقاتلي حزب الله الذين حققوا للامة ما فشلت تلك الحكومات في تحقيقه. وتابعت مشيرة الى الصورة التجريمية التي سعت بعض الحكومات العربية للصقها بحزب الله، حتى ان بعضها سعى لخلق تنظيمات وهمية باسم حزب الله ادعى انها ارهابية وانها تستهدف وجوده. وتقف هذه الحكومات اليوم ذليلة امام ما حققه المجاهدون اللبنانيون على طريق الحرية والاستقلال والتحرير. واعتبرت المعارضة البحرينية ان الخامس والعشرين من مايو ٢٠٠٠ سيبقى محطة مهمة على طريق نهضة الامة واستعادة اراضيها المحتلة.

٢٥ مايو

قامت سلطات الامن ا لبحرينية يوم امس بإبعاد المواطن ياسر محمد كمال قسرا لدى عودته الى ارض الوطن. ولم تقدم السلطات اي تفسير لهذا الاجراء الذي يتناقض تماما مع مشروع الاصلاح السياسي الذي طرحه الامير. وكان هذا المواطن قد أبعد قسرا مع عائلته قبل ١٢ عاما الى ايران، وعاد الى البلاد ليعيش مع بقية افراد عائلته على ارض الوطن. ومن المفارقات ان له أخوين وأختين يتمتعان بالجنسية البحرينية، بينما حرم بقية افراد العائلة منها برغم انهم جميعا من ابناء البحرين التي ولدوا فيها وترعرعوا على تربتها. وبقي ياسر في مطار البحرين اكثر من ٤٢ ساعة قبل ابعاده القسري. وكان هذا المواطن يحمل جواز سفر بحرينيا رقمه ٠٩٦٨٦٢. وكان الحرس القديم قد كرّس سياسة الابعاد القسري للمواطنين كعقاب لمواقفهم السياسية، وأبعد الآلاف خلال ربع القرن الماضي.

ومن جهة اخرى يواجه تنفيذ الامر الاميري بتقديم معونة اجتماعية للعاطلين عن العمل عراقيل من الجهات الرسمية. واستمرت وزارة العمل في تقديم التبريرات والاعذار الواهية لحرمان شريحة واسعة من المواطنين من هذه المعونة. وقد اكتشفت الوزارة ان الارقام التي طرحها مسؤولوها حول عدد العاطلين أقل كثيرا من عددهم الحقيقي، فلم يجد مسؤولوها وسيلة للتغطية على تلك المغالطات سوى الادعاء بان من يستحق المعونة الاجتماعية لا يتجاوز عددهم ١١ الف مواطن، بينما العدد الكلّي للذين سجّلوا اسماءهم لدى الوزارة بلغ اكثر من ٣٢ الف شخص، حسب الارقام التي أعلنتها الوزارة نفسها.

ومن جهة اخرى قام المواطنون بتسليم رسالة احتجاجية للسفارة الامريكية وقّعها الآلاف منهم. ففي ضوء الاعتداءات الاسرائيلية الغاشمة ضد المواطنين الفلسطينيين تسود العالم الاسلامي حالة من الغضب تجاه الكيان الاسرائيلي والقوى الداعمة له وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، خصوصا بعد ان استعملت طائرات اف٦١ الامريكية لقصف المواقع المدنية الفلسطينية. وقد وقّع على الرسالة اكثر من عشرة آلاف مواطن. وفي هذا اليوم ندد خطباء المساجد بالارهاب الاسرائيلي ودعوا الحكومات العربية لاتخاذ مواقف أكثر حزما. وعلى وجه الخصوص بامكان حكومة البحرين اتخاذ خطوة احتجاجية تجاه السياسة الامريكية.

ونشرت صحيفة »اخبار الخليج« مقالا للسيد ضياء الموسوي بعنوان »كي لايكون كلاما في الهواء« جاء فيه ما يلي »مهما كانت الديمقراطية سيئة فلن تكون أسوأ من حكم الفرد والحكم المطلق الذي عندما حكم العالم العربي قضى على كل أنواع التنمية وكل صنوف الإبداع والحياة الحقيقية، وكما يقول تشرشل »ان النظام الديمقراطي ليس نظاما جيدا للحكم ولكن الأنظمة الأخرى أسوأ بكثير«. وبعد طرح فكري

للموقف الاسلامي من الممارسة الديمقراطية انتهى المقال الى القول »ليس عيبا أن نختلف ولكن أهم شيء أن نتقن أدبيات الخلاف وكيف نختلف وكيف نرشد الاختلاف. إن أهم مسألة في التعاطي التعددي أن نبتعد عن الأسلوب الاستئصالي الذي يستخدم العصا أو يلوح بالكرباج حتى في السجال الثقافي أو الحوار الفكري لأن الحقيقة هي بنت الحوار« واختتم السيد الموسوي مقاله بالآية الكريمة »قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين«

وهناك شعور عام بالاستياء من استمرار عناصر جهاز التعذيب في مضايقة المواطنين. فبالاضافة لملاحقة بعض الرموز المعروفة شوهدت مجموعة من عناصر وزارة الداخلية المعروفين يوم امس الاول وهم يزيلون اللافتات من شوارع منطقة السنابس. وقد كتب على هذه اللافتات شعارات ضد »اسرائيل« ومع تحرير القدس. حدث ذلك بالقرب من مأتم بن خميس بالمنطقة في وقت متأخر من الليلة قبل الماضية. كما عمدت هذه العناصر لازالة الاعلام عن قبر الشهيد هاني خميس بمقبرة السنابس.

وعلى صعيد آخر تجري الاستعدادات لاحياء ذكرى مولد الرسول الاكرم عليه افضل الصلاة والسلام في الايام المقبلة. ويتوقع ان تكون المناسبة منطلقا لوحدة اسلامية وطنية تقرّب القلوب والافكار وتقلّص مواقع الاختلاف. ومن المتوقع ايضا ان تقام الاحتفالات في جميع مناطق البلاد بمشاركة العلماء والمثقفين من ابناء البحرين المسلمين.

يوميات يونيو ٢٠٠٠

٠٣ مايو

سادت اجواء الحزن اجواء البلاد منذ ان بدأت يوم امس المرافعات بقاعات محكمة العدل الدولية في لاهاي. وبث تلفزيون البحرين وقائع الجلسات وكذلك قناة الجزيرة القطرية. وشعر المواطنون ان القضية اكبر مما حاول النظام اطلاعهم عليه، وان الاعداد البحريني لم يكن بالدرجة المطلوبة. وتساءل المواطنون مجددا عن ثغور البلاد ومن يحميها بعد ان عرفوا ان آل خليفة تنازلوا عن البينة الكبرى والبينة الصغرى لصالح السعودية بدون اطلاع الشعب على ذلك او على شروط ذلك التنازل وماذا كان نصيبهم من كل ذلك. وينطلق الحزن كذلك من الخشية على مستقبل الاراضي التابعة للسيادة البحرينية مثل جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة وربما مناطق اخرى. اما منطقة الزبارة فلم يعرها المواطنون اهتماما نظرا لعدم وجود ما يربطهم بها. وبدأت المرافعات يوم امس بطرح قطر وجهة نظرها بشكل موسع، واستمرت المرافعات هذا اليوم. ولوحظ ان اجواء المحكمة كانت متوترة، خصوصا انها المرة الاولى التي تطرح فيها قضية خليجية امام محكمة العدل الدولية. ومن الصعب التكهن بنتائج المرافعات خصوصا ان المحكمة لن تدلي بحكمها الا بعد بضعة شهور. ولوحظ جدية الحكومة القطرية في طرح وجهة نظرها والاعداد القوي لها، بينما انشغل آل خليفة بقمع ابناء البحرين وتعذيبهم وحرمانهم من ابسط احتياجاتهم. ودعت المعارضة مجددا الى ضبط النفس والتوقف عن اطلاق التصريحات التي تزيد الازمة اشتعالا طالما ان القضية اصبحت امام المحكمة، لكنها حثت الحكومة البحرينية على بذل شيء من الجهد في سبيل تقوية الموقف البحريني وعدم الاقتصار على اطلاق التهديدات جزافا مثل بالانسحاب من مجلس التعاون او ما شابه ذلك.

وقد تعاطى الاعلام البحريني مع بدء المعركة القضائية بتشنج كبير معيدا للاذهان اسلوبه القديم الجديد في التعامل مع شعب البحرين والمعارضة في ذروة الانتفاضة المباركة. وأسهب في وصف منطقة الزبارة. كما تناقلت وكالات الانباء اخبار المرافعات باعتبارها واحدة من اخطر المرافعات العالمية نظرا لما تنطوي عليه من ابعاد لن تقتصر على البلدين المتنازعين وحدهما . ولوحظ غياب الامير

عن البلاد هذه الايام حيث سافر الى اوروبا لاسباب غير معروفة.
كما ناشدت المعارضة الحكومة البحرينية احترام مشاعر المواطنين الغاضبة منذ ان بدأت المحكمة، والتوقف عن القمع ولو خلال فترة المرافعات فحسب، مؤكدة ان استمرار قمع المواطنين واعتقالهم وتعذيبهم خيانة كبرى للارض والوطن والشعب. فقد أكدت التقارير استمرار الاعتداءات على المواطنين وتهديدهم بالمزيد من التعذيب والقمع اذا كشفوا معاناتهم للمعارضة او للجهات الحقوقية الدولية. واستهدفت قوات التعذيب بعض المواطنين في بعض المناطق وهددتهم بالاعتداء على مساكنهم وعائلاتهم اذا نقلوا خبر معاناتهم الى احد.
ومن جهة اخرى علم ان السجين عبد النبي قربان علي خيامي، البالغ من العمر ١٦ عاما نقل الى مستشفى السلمانية من زنزانته بعد تدهور صحته بشكل ملحوظ بسبب المعاملة الوحشية التي تعرض لها في غرف التعذيب. واكدت التقارير ان صحة هذا المواطن في خطر جدا، وان النظام قد رفض اطلاق سراحه لمواصلة العلاج في الخارج. ونقل خيامي الى مستشفى السلمانية حيث تم تشخيص مرضه الذي وصف بانه خطير جدا. وعم الحزن جميع افراد عائلته التي بدت يائسة منه. وتتحمل الحكومة كامل المسؤولية عما يحدث لهذا المواطن الذي تؤكد المعلومات المتوفرة انه تعرض لأبشع انواع التعذيب برغم تقدم سنه. وكان عدد من السجناء قد انتقلوا الى رحمة الله خلال السنوات الماضية بعد تداعي صحتهم بسبب غياب الرعاية الصحية داخل السجن.
وعلم من جهة ثالثة ان الشاب اسماعيل احمد سلمان، ٢٠، من منطقة ابوصيبع اعتقل قبل اسبوعين بمنطقة ابوصيبع، وتعرض للتعذيب الوحشي على، يدي عبد النبي غزوان، قبل الافراج عنه. وكان قد اعتقل لمدة ثلاث سنوات سابقا.
١٣ مايو
أكدت المعارضة هذا اليوم مطالبها المشروعة المتمثلة اساسا في اعادة العمل بدستور البلاد الذي ينص على انتخاب مجلس وطني، واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين والغاء احكام الطوارىء. جاء ذلك في إطار رد فعلها على التصريحات التي اطلقها رئيس الوزراء يوم امس بمناسبة انتهاء دورة الانعقاد الثانية لمجلس الشورى. وقالت المعارضة انه ما لم يتم العمل وفق الدستور فسوف تبقى البلاد محكومة بقوانين الطوارىء والاوامر الاميرية والقرارات الفردية التي يصدرها رئيس الوزراء، وهو امر لا ينسجم مع مباديء المجتمع المدني ومع روح المشاركة الشعبية التي يعيشها العالم في القرن الحادي والعشرين. وقالت المعارضة انها لن تتنازل عن مطالبها العادلة ولن تترك وسيلة سلمية الا وانتهجتها لارغام العائلة الحاكمة عليها. وناشدت المجتمع الدولي الضغط على هذه العائلة ودعم شعب البحرين في نضاله العادل. وجاءت تصريحات رئيس الوزراء، المسؤول شخصيا عن كل الكوارث التي حلت بالبلاد على مدى ربع القرن الماضي بسبب حكمه الفردي الاستبدادي، في خطابه امام مجلس الشورى الذي قرر تشكيله قبل ثماني سنوات لمواجهة المطالب الدستورية العادلة. وتضمنت تلك التصريحات انتخاب اعضاء مجلس الشورى الذي يفتقد الصلاحيات التشريعية والرقابية وذلك في العام ٢٠٠٤. ويرفض رئيس الوزراء منطق الدستور والقانون ويصر على حكم البلاد بعقليته المتخلفة الرافضة لكل ما هو دستوري وقانوني سواء على صعيد الداخل ام الخارج. واعتبرت المعارضة تصريحه امس تحديا للرأي العام المحلي والدولي الذي يطالبه بالعمل وفق نصوص الدستور الذي هو الاساس الوحيد لشرعية الحكم.
وفي لاهاي تواصلت مرافعات قطر امام محكمة العدل الدولية في محاولة لاثبات حقها في جزر حوار، معتمدة على وقائع ووثائق تاريخية. وردت وكالة انباء الخليج البحرينية على أدلة قطر بالقول بان آل خليفة كانوا يمارسون السيطرة على جزر حوار

والزبارة منذ ما قبل ٠٦٧١ بينما قام حكم آل ثاني في ٠٦٨١ اي بعد ذلك بمائة عام. واوردت قطر وثائق ايرانية وبريطانية وتركية لاثبات تابعية حوار لشبه الجزيرة القطرية. وواصل الاعلام البحريني حملته ضد قطر متهما اياها بالتخلي عن »الحل الودي« وان تشكيل اللجنة المشتركة بين البلدين كان بهدف كسب الوقت فقط. واستمعت المحكمة هذا اليوم الى مرافعات محامي قطر. وساد المواطنين شعور بخيبة الامل من اسلوب العائلة الخليفية في التعاطي مع القضية، حيث انطلقت في الدفاع عن الجزر وكأنها ملك عائلي وليس كجزء من الاراضي البحرينية. وانزعجوا ايضا من لغة الخطاب الاعلامي التي تعكس روحا انهزامية بدلا من روح الصمود التي تقتضي الاعداد المناسب والشعور بالقوة القانونية والمنطقية والابتعاد عن اللغة السوقية التي لا تجدي نفعا امام المحكمة الدولية.

وعلى صعيد آخر هددت الحكومة بحل اللجنة العامة لعمال البحرين اذا لم تسحب قرارات الجمعية العمومية بخصوص المطالب التي قدمتها اللجنة. جاء ذلك على لسان كل من وزير الداخلية، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، ووزير العمل عبد النبي الشعلة. وكانت اللجنة قد هددت بمقاطعة مؤتمر العمل الدولي في جنيف اذا لم تلب الحكومة مطالبها المتمثلة بـ السماح لها بالعمل النقابي، عودة النقابيين المبعدين وعائلاتهم، والمشاركة في لجنة تعديلات قانون العمل. وفي اثر تلك الشروط، وجه الوزيران تهديدا بحل اللجنة العامة لعمال البحرين اذا استدعى الامر وتشكيل لجنة عمالية معينة مثل ما حدث لجمعية المحامين. ورفضت الحكومة اجتماع الجمعية العمومية والقرارات الصادرة عنه. وبعد صدور التهديد شاركت اللجنة العامة لعمال البحرين بوفد الى مؤتمر العمل الدولي المنعقد حاليا في جنيف يتكون من عبد الغفار عبد الحسين، رئيس اللجنة العامة، يوسف عبد الله يوسف، امين سر اللجنة العامة، والسيد سلمان السيد جعفر، الامين المالي المساعد.

٢ يونيو

تباينت ردود الفعل على قرار رئيس الوزراء يوم امس الاول برفض اعادة العمل بدستور البلاد واصراره على فرض قراراته الخاصة على الشعب. وفيما اعتبر البعض ان قرار انتخاب مجلس الشورى يعد انجازا آخر من انجازات الانتفاضة الشعبية المباركة ودماء الشهداء الابرار، رأى البعض الآخر في ذلك رفضا خليفيا للاصلاح السياسي المطلوب، واعتبروه غير ذي شأن خصوصا ان القرار ليس مستندا للدستور الذي يعطي المجلس الوطني صلاحيات رقابية وتشريعية. وشعر اعضاء المجلس الوطني الذي حله الامير بخيبة امل كبيرة خصوصا انهم توقعوا ان يبادر الامير لاتخاذ خطوة شجاعة بالغاء القرار المشؤوم الذي اتخذه والده قبل ربع قرن. وحذر دبلوماسيون في المنامة من التفاؤل بحدوث اي اصلاح ما دام الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيسا للوزراء، وقالوا ان عقليته الاستبدادية القمعية لا يمكن ان تقبل مشروعا اصلاحيا على اساس الدستور. واكدت المعارضة استمرار نضالها المشروع لتحقيق قدر أدنى من الاصلاح السياسي، وقالت ان شعب البحرين لن يقبل يوما بقوانين الطوارىء القمعية.

وأصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بيانا حول قرار انتخاب اعضاء مجلس الشورى قالت فيه ان هذا المجلس ليس شرعيا وانه لا يمكن ان يكون بديلا للمجلس الوطني. وقالت ان الحكومة لم تبادر لحل المشكلة الحقوقية اذ ما تزال السجون مكتظة بالمعتقلين السياسيين وما تزال البلاد محكومة بقوانين الطوارىء الجائرة. وأضافت انه ليس هناك بديل عن المجلس الوطني المنتخب على اساس دستور البلاد.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »العرب« اليومية التي تصدر في لندن في عددها يوم امس الاول مقالا للاستاذ هاني الريس بعنوان »منظمات حقوق الانسان المبادرات الجزئية لا تكفي«. وجاء في المقال اشادة بمواقف المنظمات الحقوقية الدولية خلال الدورة

الاخيرة للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف وتأكيد استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب في السجون البحرينية. واضاف المقال »في ظل ا ستمرار قمع الحريات ومنع التعددية السياسية والمشاركة الشعبية المباشرة في صناعة القرار السياسي وفرض ضرورات الامر الواقع على الانظمة الاستبدادية التعسفية الحالية وتضليل وخداع المنظمات الحقوقية الدولية بمبادرات جزئية بسيطة في مجالات حقوق الانسان، من الصعب توقع تغييرات جوهرية في سجل حقوق الانسان في البحرين في الفترة الراهنة على الاقل«. وانتهى المقال الى القول »يقع على عاتق حكومة البحرين بلورة خطوات جوهرية جديدة في شأن التعهدات الملزمة التي قطعتها للجنة الفرعية تجاه تعزيز اوضاع حقوق الانسان في البحرين، ومواصلة وتحقيق التعاون التام مع آليات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان تقوم على احترام هذه التعهدات والتصديق على المعاهدات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان، فهل يمكن لحكومة البحرين ان تتعاطى مع المنظمة الدولية بواقعية ومصداقية؟ هذا هو السؤال المطروح الآن، والذي يتوجب على الحكومة الاجابة عليه بشكل واضح وصريح«.

ونشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان »مطالب عمال البحرين ليست دخيلة والتعاطف معهم ليس حملة ملفقة«. وتطرق المقال في البداية الى كلمة وزير الخارجية البحريني خلال الاجتماع الذي عقد الاسبوع الماضي في بروكسيل بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الا تحاد الاوروبي ووصفه المعارضة البحرينية بانها »مجموعة صغيرة متطرفة«، الامر الذي استسخفه حتى الحاضرين في ذلك الاجتماع. وتطرق البيان الى النشاط العمالي في البحرين منذ الثلاثنيات وصولا الى تشكيل »اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال ومستخدمي واصحاب المهن الحرة في البحرين« في ١٧٩١. وقال المقال »خلال السنوات الماضية وقف الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وعدد من الاتحادات العربية الى جانب حق عمال البحرين في تشكيل نقابات واتحادات مهنية بل واصبحت الساحة الخليجية معتركا بين الحركة النقابية العربية وممثلي الحكومات الخليجية وخصوصا في مؤتمرات منظمة العمل العربية، وكان التركيز على العمال في البحرين نظرا لوجود حركة عمالية نشطة«. وتطرق الى مؤتمرات العمل اللاحقة التي شجبت حكومة البحرين بشدة. وانتهى المقال الى القول »ماذا سيقول وزير الخارجية البحريني امام هذه الظاهرة التي يشارك فيها ملايين العمال من مختلف القارات معبرين عن تضامنهم مع عمال البحرين ومطالبهم العادلة التي تقدموا بها الى وزارة العمل منذ اكثر من سنتين وتكرار تقديم هذه المطالب بدون استجابة من الوزير او حكومته. وهل هي حملة ملفقة من قبل حفنة صغيرة من متطرفين ضللوا هذه المنظمات الدولية؟ هذا ما يجب ان يجيب عليه وزير العمل او وزير الخارجية، اذا أصر الحكم على مواصلة السياسة الخاطئة الرافضة للحريات العامة والمتمسكة بالمواقف التي اثبتت الايام انها عاجزة عن تقديم الحلول ليس للازمة المستفحلة وانما لتداعيات الازمة نفسها«.

٣ يونيو

خرجت الليلة الماضية في العاصمة المنامة مسيرات دينية كبيرة بمناسبة وفاة الرسول الاكرم عليه افضل الصلاة والسلام. وكانت المشاركة الشعبية في تلك المسيرات كبيرة جدا. وقد انعكس الشعور باليأس من النظام على الشعارات التي صاحبت المسيرات. وكان من بينها »لن ننسى الشهداء«، »حقوقنا الدستورية حقوق مشروعة«، »كونوا اقوياء كما كان الحسين«. ولوحظ حماس كبير من جانب المشاركين الامر الذي يشير الى احتمال تفجر الاوضاع مجددا اذا لم توافق العائلة الحاكمة على المطالب الشعبية المشروعة. وخرجت هذا اليوم مسيرات دينية مماثلة في عدد من المناطق.

ومن جهة اخرى اهتمت وسائل الاعلام الدولية بموقف المعارضة من تصريحات رئيس الوزراء التي قال فيها بانه سوف يسمح بانتخاب مجلس الشورى الصوري. فقد بثت وكالة انباء رويتر موقف المعارضة الذي يصر على اعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني المؤسس على ذلك الدستور. كما بثت هيئة الاذاعة البريطانية تقريرا مهما حول ذلك . ونقلت الاذاعة موقف حركة احرار البحرين التي اعتبرت فكرة انتخاب اعضاء مجلس الشورى بعد اربع سنوات أقل من تطلعات المواطنين. وجاء في تقرير الاذاعة »يقول مراسل الـ بي. بي. سي في القاهرة ان البحرين، شأنها شأن اغلب دول الخليج العربية ما تزال خجولة من ادخال مجلس تشريعي منتخب. ويقول ان حاكم البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، قد كرس سيطرة العائلة على البلاد منذ ان خلف والده العام الماضي«.

ونشرت مجلة »الشرق الاوسط »The Middle East التي تصدر شهريا من لندن مقالا للصحافية كارين توماس في عددها لهذا الشهر يونيو بعنوان »رسائل مختلفة من المنامة«. وجاء في المقال ان مجيء الامير الحالي الى الحكم كان موضع أمل بالتغيير، وقد قام ببعض الخطوات ولكن المعارضة ترى انه غير قادر على تحقيق شيء بوجود عمه رئيس الوزراء. وقالت الصحيفة »في خطوة يمكن اما ان توتر العلاقات مع عمه رئيس الوزراء او تقوي موقعه على صعيد الداخل، اعاد الشيخ حمد عمه الشيخ محمد الى الحياة العامة. وكان وزير الداخلية السابق الشيخ محمد قد اختلف مع اخيه الشيخ خليفة علنا وأقصي عن الحياة العامة منذ السبعينات«. وقالت »يقول المعارضون ان الامير الجديد لا يستطيع ان ينفذ الاصلاحات التي وعد بها الا اذا أرضى العناصر القوية في عائلته، وانه اذا أبقى عمه رئيسا للوزراء فانه سوف يحد من تأثيره الخاص على الشؤون المحلية ويواجه عقبات امام اي تغيير ذي معنى«. وتطرق المقال الى التطورات السياسية التي شهدتها البلاد منذ حل الدستور والبرلمان ونشاط الحركات المعارضة خلال تلك الفترة. كما تطرق لموضوع ايان هندرسون الذي تولى ادارة الامن في البلاد واصبح متهما بالتعذيب. وقال المقال ان الشرطة البريطانية تحقق في ملفه في الوقت الحاضر. وتطرق المقال الى الوضع الامني في البلاد مؤكدا انه كان موضع اهتمام المسؤولين البريطانيين منذ اكثر من ثلاثين عاما »تظهر الوثائق السرية للحكومة البريطانية للعام ٩٦٩١ التي كشف عنها النقاب هذا العام ان المسؤولين الاستعماريين توقعوا مشاكل امنية واضطرابات سياسية بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في ١٧٩١. وتشير وثيقة من شهر اغسطس ٩٧٩١ بشكل واضح الى »مشاكل امنية مزمنة في البحرين« متسائلة عما اذا كانت الحكومة قادرة على التعاطي معها«. وتطرق المقال الى انتهاكات حقوق الانسان والاهتمام بها في جنيف. وقال المقال ان مجلس الشورى المقبل سوف يحتوي على بعض النساء من بينهن بهية الجشي.

٥ يونيو

برغم ما يبدو من تصعيد في الخلاف الحدودي مع قطر، فقد كان انشغال جهاز التعذيب بالفتك بأبناء البحرين أوسع مما يتصوره الكثيرون. فبعد بدء المرافعات في لاهاي شنت قوات التعذيب عدوانا وحشيا على المنطقة الثامنة بمدينة عيسى واعتقلت عددا من المواطنين عرف من بينهم كل من جعفر المختار، ٢٢، جلال جعفر زايد، ٠٢، جمال منصور مرهون، ٠٢، علي مكي العرنوط، ٩١، ونايف يوسف، ٩١. واعتقل هؤلاء الشباب من منازلهم في الساعات الاولى من الصباح بعد ترويع عائلاتهم بشكل رهيب. وسبق لهؤلاء المظلومين ان اعتقلوا سابقا بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد.

وسبق ذلك عدوان وحشي على منطقة اسكان جدحفص وذلك في ٥٢ مايو. وخلال العدوان الذي تم في الساعات الاولى من الصباح اعتقل عدد من الاطفال الذين لا تتجاوز اعمارهم الرابعة عشرة. فقد اعتقل الطفل

عبد الله سعيد جاسم ازبيل، ٣١، السيد جعفر السيد حسين، ٣١، محمود منصور الاصمخ، ٣١. واكدت التقارير ان هؤلاء الاطفال تعرضوا للتعذيب الوحشي ويقبعون الآن بمركز التعذيب بمنطقة العدلية. واعتقل في ذلك اليوم كل من علي مكي ٣١، وجواد عبد الله سلمان، ٢٢، واخلي سبيلهما في اليوم نفسه بعد تعذيب رهيب.

وعلم كذلك ان الطفل موسى جعفر، من منطقة اسكان جدحفص وصادق حسن عبد الوهاب قد افرج عنهما بعد ان قضيا فترة في السجن تعرضا خلالها للتعذيب الوحشي. واطلق سراحهما بعد ان دفعا غرامة مالية.

وذكرت التقارير ان الطفل محمد جواد مكي، ٤١، من المنطقة نفسها تعرض لتعذيب وحشي ادى الى كسر رجله اليمنى وذلك بمركز التعذيب بالعدلية. وخشية من وفاته في السجن اخذ الى المستشفى ووضع الجبس على رجله، ويستعمل الآن عكازين للمشي وعلم كذلك ان النساء الثلاث السجينات يعاملن بقسوة معاملة لا تليق بالبشر. فعندما يطلبن الماء للشرب يقدم لهن ماء من الحنفية حيث تصل درجة حرارته الى اكثر من ٥٠ درجة مئوية احيانا. كما علم انه برغم اعطاء بعض المواطنين جوازات سفر في اطار الدعاية الاعلامية الواسعة فانهم لا يستطيعون مغادرة البلاد، اذ يتم توقيفهم في المطار ويطلب منهم العودة الى منازلهم، كما حدث للشيخ حسين الجزيري مؤخرا.

في ظل استمرار هذا القمع غير المحدود يزداد الاحتقان السياسي في البلاد. ولذلك يتواصل التعبير عن ذلك بالوسائل السلمية المتحضرة. وقد شوهدت شعارات كثيرة في مناطق متعددة في الايام القليلة الماضية. ففي منطقة كرانة اخذت الشعارات طابعا جديدا اذ اصبحت لوحات فنية فيها صور القادة والشهداء وعبارات الصمود. ومن هذه الشعارات »لن نتراجع عن حقوقنا«، »الشهادة قلادة على صدورنا«، »لن ننسى من ضحى من أجلنا«، »نريد حقوقنا الدستورية«. وكانت المنامة قد شهدت موجة من الشعارت من بينها »نريد الاصلاح السياسي«، بالاضافة الى صور الشهداء والرموز الشعبيين.

ولوحظ من جهة اخرى تصعيد اعلامي من قبل الاعلام البحريني ضد قطر في الوقت الذي واصلت فيه قطر مرافعتها امام محكمة العدل الدولية. ويفترض ان تكون لدى البحرين ادلة قوية جدا تؤكد سيادتها على جزر حوار، ولكن ما يثير القلق ان الحكومة فشلت في الاعداد الجيد للمرافعات وركزت بدلا من ذلك على قمع المواطنين بدون رحمة. وهناك قلق كبير في المنطقة من هذا التصعيد الاعلامي الذي لا يفيد الوضع بشكل عام. وهناك الآن اتصالات واسعة بين دول الخليج خصوصا السعودية والامارات استعدادا لما يصدر عن المحكمة الدولية من قرارات ستكون اساسا للمزيد من الخلاف ايا كان شكلها. وتمنت المعارضة البحرينية ان تحكم المحكمة بسيادة البحرين على جزر حوار، وناشدت الحكومة التخلي عن سياسة التصعيد الاعلامي الذي يوتر الاجواء بدون ان يكون له اي انعكاس ايجابي على قرارات المحكمة. كما طالبتها بفتح الجزر الاخرى امام المواطنين خصوصا ام النعسان وام الصبان وجدة وعدم ابقائها ملكا خاصا لافراد العائلة الحاكمة.

٨ يونيو

فيما بدأت البحرين هذا اليوم مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية في لاهاي حذر المراقبون من تأزم الوضع السياسي في المنطقة، وأشاروا الى ضرورة تكثيف المبادرات لاحتواء التصعيد المتواصل. وكانت قطر قد أنهت مرافعاتها امام المحكمة التي استمرت طوال خمس جلسات طويلة طرحت خلالها الادلة التي تعتقد انها تثبت أحقيتها بجزر حوار الواقعة تحت السيادة البحرينية. وشنت وسائل الاعلام البحرينية يوم امس هجوما على قطر قائلة ان مرافعاتها كانت »مكررة ومملة«. وتهدف مرافعات البحرين التي يشرف عليها جواد سالم العريّض وزير الدولة للشؤون القانونية، الى اثبات ملكيتها للجزر على اسس تاريخية مدعومة

بالوثائق. وتجدر الاشارة الى ان الطرفين لم يجدا مناصا من اللجوء الى الوثائق البريطانية لاثبات وجهة نظرهما. وسوف تستمر مرافعات البحرين خمسة ايام تعود بعدها قطر للرد ثم تعقبها البحرين.

وفي اجواء التصعيد علم ان المسافرين بين قطر والبحرين يتعرضون لمراقبة شديدة من قبل سلطات الامن البحرينية وكذلك التفتيش والمساءلة في بعض الحالات. كما ان الاعلام البحريني يسعى لاعطاء القضية بعدا شعبيا وذلك بدق طبول الحرب بشكل متواصل واطلاق التهديدات ونقل التصريحات النارية. ويلعب مكتب رئيس الوزراء في تلك الحملة دورا رئيسيا بتوجيه الاعلام المحلي والضغط على المواطنين لارسال برقيات الدعم لرئيس الوزراء ونشر اعلانات لذلك الغرض في وسائل الاعلام المحلية. وتحت الضغوط الرهيبة يستجيب بعض المواطنين خصوصا من قطاع رجال الاعمال ومسؤولي الاندية والمؤسسات الاجتماعية ويلبون طلب مكتب رئيس الوزراء حفاظا على مصالحهم وسلامتهم الشخصية.

الى ذلك تثار تساؤلات كثيرة حول اسباب غياب الامير عن البلاد منذ بدء المرافعات. فقد سافر الامير فجأة الى اوروبا »في زيارة خاصة« وبقي بعيدا عن الساحة. ووجه لرئيس الوزراء لوم شديد لموقفه في قمة الدوحة في ٠٩٩١، فالامير كان يرفض التحكيم ويصر على الاحتفاظ بجزر حوار للعائلة الحاكمة بأي ثمن. وتجدر الاشارة الى ان عددا من جزر البحرين مملوك لافراد العائلة الحاكمة ويمنع المواطنون من دخولها. ويطالب المواطنون بفتحها للجميع وعدم الاستحواذ على تلك الجزر بهذا الشكل.

ومن جهة اخرى اكدت التقارير الواردة من غرف التعذيب ان المعذبين اخترعوا وسيلة اخرى من وسائل التعذيب الجسدي. فبالاضافة الى »الفلقة« هناك الآن اسلوب آخر يعلق فيه المعتقل من مفاصل كتفيه. فأولا تقيد يداه من خلفه ثم يعلق من باب غرفة التعذيب، بحيث يكون الباب بين اليدين المقيدتين من الوراء والظهر، فيبقى المعتقل معلقا في الهواء لان قدميه لا تصلان الى الارض. وهذا تعذيب مؤلم للغاية وقد يؤدي الى عاهات دائمة اذا طالت فترة التعليق.

وعلى صعيد آخر شوهدت بمنطقة الرفاع في الايام الاخيرة شعارات تندد بالوضع العام وتعبر عن استياء عام من الوضع، وتقول الشعارات ان الوضع الآن ازداد سوءا عما كان عليه قبل عامين مثلا. وربما كان من اسباب هذا الشعور في المنطقة التي تعيش فيها غالبية ابناء العائلة الحاكمة ازدياد عدد الاجانب الذين تم تجنيسهم واسكانهم في المجمعات السكنية التي كان يفترض ان تكون لابناء البلاد.

وفي الوقت نفسه تتواصل الضغوط على الحكومة لاطلاق سراح المواطنات الثلاث اللاتي اعتقلن ظلما وعدوانا من قبل العائلة الخليفية. ويعتبر المواطنون هؤلاء المواطنات »سبايا« لديها، حيث سحبن من منازلهن ظلما وعذبن ووضعن في الزنزانات، ويعاملن الآن باساليب مؤذية ومهينة. ويتوقع استمرار الضغوط على الحكومة حتى يتم اطلاق سراح هؤلاء المظلومات.

وذكرت مصادر مطلعة ان العائلة الحاكمة اعدت برنامجا تضليليا واسعا للسيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، الذين يزور البلاد الاسبوع المقبل للمرة الاولى. وذكر ان آل خليفة سوف يطلبون منه مضايقة المنفيين البحرينيين في لندن، وسوف يقدمون له شتى الاعذار لتبرير رفضهم اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. ولا يتوقع ان يؤثر ذلك على موقف الوزير المعروف بتاريخه النضالي ضد النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا. وقد تعلم الكثير من تجربته تلك وسوف يرى مصاديق لها في الوضع البحريني المحكوم بنظام عنصري بغيض.

٠١ يونيو

دعت المعارضة البحرينية الى ضبط النفس وعدم تصعيد الموقف بين البحرين وقطر، وقالت ان من الحكمة احتواء العواطف وعدم تسييس القضية الحدودية بالشكل الذي يخرجها من اطارها لتصبح سببا للمزيد

من التأزم في العلاقات. وقالت انه في الوقت الذي تشعر فيه بأحقية البحرين في جزر حوار التي تطالب قطر بها فان على الحكومة بذل المزيد من الجهود لطرح القضية بقدر كبير من التوثيق القانوني والتاريخي، ثم تترك الامر للمحكمة لتبت في المسألة. وقالت ان ما يربط الشعبين البحريني والقطري اكبر من ان يؤثر عليه اختلاف حول مساحة من الارض او البحر، هذا مع قبولها بمبدأ عدم التفريط بالارض مهما كانت الظروف. وتمنت على الطرفين التحلي بالهدوء وضبط الاعصاب، واعتبرت طرق طبول الحرب امرا غير مقبول ولا يمكن ان يؤدي الى خير. فالقوة وحدها لا تحسم القضايا الخلافية. والدليل على ذلك ان العراق دفع الثمن باهضا عندما قام صدام حسين بغزو الاراضي الكويتية قبل عشرة اعوام.

ونقلت وكالة انباء رويترز ان البحرين قد أبلغت محكمة العدل الدولية يوم امس الاول ان قواتها في حالة تأهب على جزر حوار تحسبا لان تحاول قطر احتلالها. واتهم جواد سالم العريض الذي يمثل البحرين في المحكمة المتعلقة بالنزاع القطري البحريني الحدودي قطر بـ »محاولة اغتصاب ثلث الاراضي البحرينية بزعمها الحق في السيادة على جزر حوار«. واضاف »لو لم نعزز وجودنا في جزر حوار لكانت قطر بدون اي شك احتلتها«. وشكك المراقبون في ان قطر تحاول احتلال الجزر بالقوة خصوصا بعد ان قبلت مبدأ التحكيم. وتناقلت الصحف المحلية والخليجية يوم امس نبأ الاستعدادات العسكرية البحرينية في جزر حوار، وهو اجراء اعاد المنطقة الى اجواء من الترقب والقلق شبيهة باجواء الحرب العراقية الايرانية. ولاحظ المراقبون ان الجرائد الرسمية حملت عناوين حربية غير معهودة في البلاد.

ومن جهة اخرى علم ان زيارة السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية الى الخليج هذا الاسبوع سوف تركز على احتواء الازمة بين البحرين وقطر خصوصا ان هناك اصابع اتهام موجهة الى بريطانيا بان سياساتها في الخليج قبل انسحابها في ١٧٩١ هي التي ادت الى تداخل الحدود بين دول المنطقة حتى اصبحت الغاما متفجرة تهدد امن المنطقة واستقرارها. وعلم كذلك ان جهات حقوقية وسياسية طلبت من الوزير البريطاني الاهتمام بالشأن البحريني الداخلي ومطالبة الحكومة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني.

وفي المنامة ذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة تعتزم نقل الدوائر الحكومية من مواقعها الحالية بشارع الحكومة الى قصر القضيبية لتكون قريبة من الامير الذي لم يتوجه الى مبنى الحكومة منذ ان استلم السلطة العام الماضي. ويقع الموقع الجديد بالقرب من مجلس الشورى الذي عينه رئيس الوزراء. وعلم كذلك ان هناك حالة تشوش لدى صحافيي النظام حيث لم يعودوا قادرين على فهم النوايا الحقيقية للعائلة الخليفية الحاكمة ازاء الوضع السياسي في البلاد، وما اذا كان انتخاب اعضاء مجلس الشورى بعد اربعة اعوام سوف يؤذي الى استقرار الاوضاع خصوصا اذا بقي مجردا من الصلاحيات الرقابية والتشريعية. واصبح هؤلاء الصحافيون عاجزين عن التصفيق مجددا لرئيس الوزراء بعد ان اتضح تخبطه في صنع القرارات ورفضه منطق الاصلاح بشكل قاطع.

وما يزال الغموض يلف قضية سفر الامير الى خارج البلاد، وهل انها زيارة عادية ام ان لها ابعادا اخرى، خصوصا انها جاءت في الوقت الذي توترت فيه العلاقات مع قطر. وفي اجواء التصعيد المحموم يبدو غير منطقي ان يبقى الامير خارج البلاد، وهو لغز محير استعصى حله حتى على المقربين من النظام.

٢١ يونيو

ذكرت التقارير الواردة من غرف التعذيب الخليفية ان كلا من الاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان نقلا الى زنزانات انفرادية ببرج القلعة الواقع وسط العاصمة، المنامة. وذكرت تلك التقارير ان سبب ذلك انهما رفضا التوقيع على افادات اعدها جهاز التعذيب وأصرا على مطالبتهما باعادة العمل

بدستور البلاد. وقالت ايضا ان معتقلين آخرين نقلوا الى زنزانات انفرادية بالسجن رقم ٣ بسجن جو. وعرف من بين هؤلاء مهدي سهوان والشيخ حميد. واضافت ان هؤلاء يتعرضون لمعاملة وحشية داخل الزنزانات، وان المعذبين يواصلون تعذيبهم في محاولة يائسة لاجبارهم على توقيع الافادات الملفقة. وقد تصاعد القلق بشكل مضطرد ازاء الوضع الصحي للاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبيين الذين يرفض رئيس الوزراء اطلاق سراحهم الا اذا تقدموا اليه باستعطاف واسترحام.

ومن جهة اخرى اصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية بحق عدد من المواطنين المطالبين بالحقوق المشروعة. فقد اصدرت يوم السبت الماضي احكامها بسجن عدد من المواطنين لمدد تصل الى ثلاثة اعوام، وحكمت ببراءة عدد من المعتقلين الذين قضوا في السجن قرابة اربعة اعوام. وحكمت بالسجن ثلاث سنوات على كل من سعيد الشيخ، ٣٣، علي العريبي، صادق المدحوب، خليل الحلواجي، حسن الجبل، محمد علي الديهي، ٢٢، قاسم علي الديهي، ٣٢. كما أصدرت حكما بالسجن لمدة خمسة اعوام على المواطن صادق قاسم، ٤٢، والسجن سنة واحدة بحق المواطن محمد الجسر، ٨٣. وبرّأت المحكمة كلا من جعفر القطري، ٧٣ المعتقل منذ مايو ١٩٩٦ ، وغازي محمد محسن، ٦٣ المعتقل منذ ١٩٩٦ ، وحسن محمد محسن، وحسن علي عبد الرسول، وجاسم الجبل، ٨٣. وعقدت جلسات المحكمة بصورة سرية ومنعت المحكمة المتهمين من تقديم شهود نفي لصالحهم، واعتمدت في اصدارها الاحكام على ما تريده العائلة الحاكمة بدون مراعاة ادنى مستلزمات العدالة. كما منع ضحايا المحكمة من استئناف الاحكام التي صدرت بحقهم.

وقد بثت وكالة انباء رويترز خبر المحاكمات الجائرة وقالت في خبر لها بثته يوم امس »اصدرت محكمة امن الدولة البحرينية حكما بسجن خمسة من الناشطين المسلمين الشيعة لمدة ثلاث سنوات بسبب دورهم في الاحتجاجات المناوئة للحكومة والعنف«. واضافت قولها »في ديسمبر ١٩٩٤ اندلعت الاحتجاجات في البحرين وهي جزيرة صغيرة في الخليج، من قبل المواطنين الشيعة المطالبين باصلاحات سياسية واقتصادية... وهدأت الاضطرابات في ١٩٩٨.«

وبعد غياب استمر اكثر من اسبوعين في واحدة من احلك الفترات عاد الامير الى البلاد يوم السبت الماضي. ولم يعرف سبب سفره الى الخارج، لكن ذلك السفر اثارة الاسئلة خصوصا انه تزامن مع بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن النزاع الحدودي بين البحرين وقطر. وقد استمرت المرافعات امام المحكمة الدولية، حيث واصل الجانب البحريني طرح مرافعاته معتمدا على عدد من الوثائق التي تثبت سيادة البحرين على جزر حوار، بالاضافة الى الادلة التاريخية. وكانت قطر قد أعلنت انها لن تلجأ للخيار العسكري لاسترداد الجزر.

٤١ يونيو

ذكرت مصادر صحافية بحرينية ان الحكومة اكدت ان انتخابات مجلس الشورى لا تعني ان المجلس ستكون له صلاحيات تشريعية او رقابية، بل سيبقى مجلسا »استشاريا« فقط. جاء ذلك في عمود للكاتب البحريني علي صالح نشرته صحيفة »اخبار الخليج« في عددها الذي صدر يوم امس. وجاء في العمود »تلقيت يوم امس اتصالا من مصدر حكومي مسؤول يبلغني ان الانتخابات التي ستجري في البحرين بعد اربع سنوات هي لانتخاب اعضاء مجلس الشورى وليس انتخاب اعضاء السلطة التشريعية، مما يعني ان مجلس الشورى الحالي بوضعه وصلاحياته المعروفة سيجري تعيين اعضائه في النصف الثاني من العام الحالي، وفي الفصل الرابع من عمر المجلس، اي في عام ٢٠٠٤ يتم انتخاب اعضاء هذا المجلس بدلا من تعيينهم«. واضاف الكاتب »وبذلك فان المصدر الحكومي المسؤول باتصاله هذا قد حسم الامر ووضع حدا للتكهنات، وأجهض كافة التوقعات والتحليلات التي كانت تقول عكس ذلك، بل انه وربما لا يدري قد قضى على كل الآمال التي علقها

شعب البحرين على تلك الانتخابات منذ لحظة اعلانها، وهي الآمال التي دفعت الكثيرين الى التهليل لتلك الانتخابات من خلال المقابلات والمقالات الصحفية«. ونحن نتفق مع الكاتب في تحليله، ونؤكد ان الشعب سوف يستمر في المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد الذي ينص على انتخاب السلطة التشريعية التي تختلف شكلا وجوهرا عن مجلس الشورى غير الدستوري. ونستنهض همم المواطنين خصوصا الطبقة المثقفة منهم لمواصلة النضال المشروع لاقامة المجتمع المدني الذي يختفي منه استبداد رئيس الورزاء وعصابته.

ومن جهة اخرى انهى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، زيارة الى البحرين التقى خلالها مع كبار المسؤولين بمن فيهم الامير ورئيس الوزراء. ولم يرشح حتى الآن شيء عن تلك الزيارة، كما لم يتضح ما اذا طرح الوزير على مضيفيه قضايا حقوق الانسان والمطالب الديمقراطية. وكانت جهات عديدة قد طلبت من الوزير قبل الزيارة طرح العديد من قضايا انتهاك حقوق الانسان. ومن بين الجهات التي اتصلت بالوزير كل من اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان والسيد جيريمي كوربين، عضو البرلمان البريطاني، ولجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين. وجاء في رسالة السيد كوربين عرض للوضع السياسي في البحرين وتعبير عن الاسف لعدم قيام الامير باعادة العمل بدستور البلاد او اجراء اصلاحات سياسية كبيرة. واضاف قائلا »انني اكتب اليك لاحثك على طرح قضايا حقوق الانسان خلال الاجتماعات مع الوزراء والمسؤولين في النظام البحريني، وان تحث الامير بشكل قوي على الاطلاق الفوري لجميع السجناء السياسيين ووقف الابعاد القسري للمواطنين البحرينيين والسماح بعودة مئات المبعدين. كما احثك على تقديم النصيحة للحكومة البحرينية بان المخرج من الازمة السياسية في البحرين يتم عبر الحوار مع الجهات التي تطاب باعادة دستور البحرين وبرلمانها مثل لجنة العريضة الشعبية«.

وعلى صعيد آخر واصلت حكومة البحرين مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، حيث طرح محامو الطرف البحريني يوم امس ادلتهما على سيادة البحرين على جزر حوار. وقالا ان قبيلة الدواسر التي كانت تدين لحكومة البحرين كانت تعيش في الجزيرة في ٥٤٨١. كما اشارا الى مبدأ »لكل ما في حوزته« الذي استندت عليه محكمة العدل الدولية في حلها الخلاف الحدودي بين بوركينا فاسو ومالي عام ٦٨٩١ وبين هندوراس والسلفادور عام ٢٩٩١. وقال ان البحرين وقطر ملزمتان بالقبول بهذا المبدأ عندما حصلتا على استقلالهما عن بريطانيا في ١٧٩١. ورأى المراقبون في الاشارة الى هذا المبدأ قبولا ضمنيا من جانب حكومة البحرين بالتنازل عن منطقة الزبارة، لانها لم تكون بحوزة البحرين عند الاستقلال.

٩١ يونيو

أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب **OMCT** التي تتخذ من جنيف مقرا لها بيانا بعنوان قلق ازاء الاطفال. وجاء في البيان ما يلي »في ٢٥ مايو ٢٠٠٢ هاجمت قوات الامن عند الفجر منطقة اسكان عالي واعتقلت كلا من عبد الله سعيد جاسم ازبيل، ٣١، السيد جعفر السيد حسين، ٣١، محمود منصور الاصمخ، ٣١. ونقل ان المذكورين نقلوا الى مركز العدلية. وفي اليوم نفسه، نقل ان قوات الامن استدعت الطفل علي مكي، ٣١. وكانت قد استدعت موسى جعفر الشيخ واعتقلته ولم تفرج عنه الا بعد ان دفعت عائلته غرامة تعسفية. وطبقا لمنظمة حقوق الانسان في البحرين فقد اعتقل محمد جواد مكي، ٤١، من المنطقة نفسها وعذب ثم اطلق سراحه واصبح غير قادر على المشي«. واضافت المنظمة في بيانها »ان الامانة العامة تذكر بان البحرين وقعت على معاهدة حقوق الطفل التي تنص المادة ٣٧ب منها على ان »اعتقال واحتجاز وسجن الطفل سيكون طبقا للقانون ولا يتم اللجوء اليه الا كإجراء اخير ولفترة اقصر ما تكون.

وبالاضافة الى ذلك لا يجوز تعريض الطفل للتعذيب او اية معاملة او عقوبة حاطة او غير انسانية«.
وناشدت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لمطالبتها بضمان سلامة الاطفال المذكورين واطلاق سراحهم الفوري واجراء تحقيق في مزاعم التعذيب ووقف الاعتقال التعسفي واحترام حقوق الانسان والحريات العامة في البلاد.
ومن جهة اخرى علم ان لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين كتبت رسالة الى السيد بيتر هين، قبل زيارته الاخيرة الى البحرين. وجاء في الرسالة ما يلي »ان لجنة حقوق الانسان لجمعية المحامين في بريطانيا وويلز قلقة ازاء عدم تطبيق حكم القانون والمعايير الدولية لحقوق الانسان. وقبل ثلاث سنوات اصدرت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين بالاشتراك مع المجموعة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان تحليلا لمحكمة امن الدولة في البحرين نعتقد انك حصلت على نسخة منه. وتعتمد محكمة امن الدولة على الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب وتعقد جلساتها بسرية، وترفض عادة الاستماع الى شهود الدفاع عن المحامين ولا تسمح باستئناف احكامها امام محكمة اعلى. ويمنع المتهمون بشكل عام من الاتصال بمحاميهم الا في اللحظات الاخيرة قبل بدء المحكمة. وعلى مدى الـ ٥٢ عاما الماضية من تاريخ المحكمة تمت ادانة آلاف المواطنين بعد محاكمات جائرة. واحتوى تقريرنا على عدد من التوصيات لحكومة البحرين نرفق لك نسخة منها لتسهيل المراجعة. ولم يتم تنفيذ اي منها كما لم نستلم اي رد من حكومة البحرين حول هذه المسألة والقضايا الاخرى. وسوف نكون شاكرين لك لو استطعت خلال زيارتك القادمة اثارة هذه القضايا مع السلطات هناك واخبرتنا باجابتهم«.
وبمناسبة مرور ٥٢ عاما على تعليق العمل بدستور البلاد يتم الاستعداد حاليا للاحتفاء بتلك المناسبة المشؤومة بوسائل متحضرة في كافة انحاء العالم. وسوف يشارك البرلمانيون الدوليون شعب البحرين في محنته ويطالبون حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وهناك تجاوب كبير من كافة الاطراف مع مطالب الشعب ويتوقع ان يكون هناك اصداء كبيرة للمناسبة.
ومن جهة اخرى انهت حكومة البحرين في لاهاي مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية بتأكيد سيادة البحرين على جزر حوار وبقية المناطق التي تطالب قطر بها. وسوف تبدأ قطر غدا الرد على مرافعات البحرين ويعقبها رد البحرين على قطر.
وفي المنامة تواصل شيء من النقاش المحدود في بعض الصحف حول انتخاب اعضاء مجلس الشورى وذلك بعد ان اكدت الحكومة ان المجلس المنتخب بعد اربع سنوات لن يحظى بصلاحيات تشريعية او رقابية بل سوف يستمر في تقديم المشورة غير الملزمة لرئيس الوزراء. ويواصل بعض الناطقين بلسان السلطة الترويج للمجلس غير الدستوري بعرضه بشكل بعيد عن واقعه وذلك لاسكات الاصوات المطالبة بانتخاب المجلس الوطني ذي الصلاحيات الاوسع.

١٢ يونيو
أبعدت السلطات البحرينية قسرا يوم امس الاول مواطنا بحرينيا كان عائدا الى البلاد من الخارج. فقد رفضت سلطات المطار السماح للمواطن الاستاذ عبد الجليل النعيمي، ٥٥ عاما، بدخول البلاد لدى عودته من دولة الامارات العربية المتحدة. وطلبت منه كتابة رسالة اعتذار الى الامير والتوقيع على تعهدات بعدم الممارسة السياسية، وانها سوف تنظر في طلبه بعد ذلك. ورفض الاستاذ النعيمي تلك الشروط المهينة، فأبعد قسرا الى دولة الامارات. وكان هذا المواطن يعيش خارج الوطن اكثر من عشرين عاما ولم يسمح له بالعودة اليه. والبحرين هي البلد الوحيد في العالم الذي يبعد مواطنيه قسرا عقابا لهم على انشطتهم السياسية.
وعلم من جهة اخرى ان حكومة البحرين تواجه هذه الايام ضغوطا شديدة في جنيف بشأن حقوق العمال،

وذلك في مؤتمر العمل الدولي الذي يعقد في العاصمة السويسرية. وهناك قضايا عديدة مرفوعة ضد حكومة البحرين، بعد ان فشلت في اقناع الرأي العام الدولي بمبررات قمع الحقوق العمالية ورفض السماح لهم بتشكيل نقابة مستقلة. وفي الوقت نفسه ما تزال الضغوط تمارس بقوة على الجمعيات المهنية لارسال رسائل وبرقيات دعم لرئيس الوزراء لاعلان التضامن معه ازاء القضية الحدودية مع قطر التي تنظر فيها محكمة لاهاي.

وعلى صعيد آخر ما يزال القادة الشعبيون المعتقلون يتعرضون لابشع اشكال الضغط النفسي والجسدي لاجبارهم على توقيع افادات مزورة وكتابة تعهدات مهينة بعدم القيام باي نشاط اجتماعي او سياسي. ومن اساليب جهاز التعذيب لتحقيق ذلك فصل هؤلاء عن بعضهم البعض وايهام كل منهم بان الآخرين »تنازلوا« عن مطالبهم المشروعة، وان من الافضل له التنازل عن مطالبه ومواقفه وحريته.

ونشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا مهما للاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي بعنوان »مشكلة الحدود مع قطر يراد منها إبعاد الشعب عن المشاركة السياسية في قرارات بلاده نقد القراءات الخاطئة لخطاب رئيس الوزراء«. وجاء في المقال تحليل لعقلية رئيس الوزراء الذي قرر السماح بانتخاب اعضاء مجلس الشورى بعد اربع سنوات وليس الآن ورأى في ذلك القرار ازدراء لشعب البحرين الذي يعتبره رئيس الوزراء غير مؤهل لخوض التجربة الديمقراطية. وقارن الكاتب الوضع البحريني بما يجري في دول الخليج الاخرى من اجراءات لتطوير الممارسة الديمقراطية، مستنتجا ان رئيس الوزراء ارجع عقارب الساعة الى الوراء وجعل كل بلدان الخليج الاخرى اكثر تقدما من ناحية الممارسة السياسية. وجاء في المقال »لقد رفض شعبنا مجلس الشورى كصيغة للمشاركة الشعبية، ولم يعترض على قرار الحاكم الذي أراد من البعض ان يشير عليه ان يكون ورقة في يده. فقد اعتبر الجميع مجلس الشورى لجنة من اللجان التابعة لمجلس الوزراء يحيل اليها مسودات القوانين لابداء الرأي فيها، وبالتالي فليس بديلا عن المجلس الوطني الذي حدد صلاحياته دستور البحرين بوضوح«. وقال »اننا نرى بان الوعد الذي قطعه رئيس الوزراء على نفسه لا يقدم ولا يؤخر، ويبقى الازمة في مكانها، ولا يعني ان شعب البحرين قد حقق طموحه في المشاركة السياسية في صنع القرار، بغض النظر عن مشاركة البعض في الانتخابات او ترشيح البعض انفسهم لهذا المجلس.... ان الحكم يلف ويدور ويماطل ويزور ارادة الشعب ويثير عواصف لا مبرر لها، طالبا من الناس ارسال برقيات التأييد والمباركة والوقوف الى جانبه في مشكلة الحدود مع قطر«، وانتهى الى القول »اذا كان دهاقنة الاعلام يتوهمون بان فتح جبهات خارجية لالهاء الناس عن الجبهة الداخلية وتقديم مشاريع مضللة لابعاد المطالب الحقيقية سيحقق النصر للحكم فاننا نحيلهم الى الى الحركة العمالية البحرينية التي لم تنطل عليها كل الاسماء واصرت وهي ترخي الحبل بين الفترة والاخرى لوزارة العمل ورئيس الوزراء منذ السبعينات على ضرورة سن قانون للعمل النقابي وضرورة الالتزام بالوقائع المتعارف عليها عربيا ودوليا في المسألة النقابية، وهي عنوان المعركة الراهنة التي وصلت اصداؤها الى مؤتمر العمل الدولي في جنيف في مؤتمره المنعقد هذه الايام«. وقال في النهاية »اننا نملك النفس الطويل في الدفاع عن مصالح شعبنا، واثقين كل الثقة بان المستقبل مع هذا الشعب الذي قدم العشرات من الشهداء في آخر معاركه في التسعينات، والآلاف من المعتقلين والمبعدين، وعلى استعداد ان يواصل المشوار حتى يقتنع علية القوم بان الزمان قد تغير وان عليهم ان يغيروا ما بأنفسهم«.

٦٢ يونيو

أصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية بسجن عدد من المواطنين بتهم ملفقة. ففي

جلستها يوم السبت الماضي ٤٢ يونيو ٠٠٠٢ ، أصدر القاضي الخليفي قرارات بسجن كل من علي مهدي، ٣٢، خمس سنوات بالاضافة الى حكم سابق بالسجن سبع سنوات ، فريد عبد الجليل، ٨٢، خمس سنوات، رضي درويش، ٠٣، ثلاث سنوات، حسين حيدر، ٨٣، ثلاث سنوات، هشام علي حسن، ٩١، سنة واحدة بالاضافة الى قرار سابق بسجنه عامين ، عقيل عيسى، ثلاث سنوات بالاضافة الى قرار سابق بسجنه سبع سنوات ، السيد عباس جعفر شبر، ٣٢، سنة واحدة غيابيا، يوسف فولاذ، ٣٢، سنة واحدة، ويوسف احمد، ٣٢، ثلاث سنوات. وبرّأت المحكمة المواطن سعيد الشيخ، ٥٣، من التهم المنسوبة اليه هذه المرة لكنها كانت اصدرت بحقه مرتين احكاما بالسجن خمس سنوات وثلاث سنوات. وكانت المحكمة المذكورة قد اعتمدت في ادانتها لهؤلاء المواطنين على تهم ملفقة حررها جهاز التعذيب بحق المتهمين، وعقدت جلسة المحاكمة سرا، ومنعت المتهمين من تقديم شهود نفي، ومنعتهم من حق الاستئناف.

وقد اهتمت وكالات الانباء الدولية بخبر سجن ابناء البحرين من قبل العائلة الحاكمة. فبثت وكالة انباء رويترز نبأ المحاكمة وقالت »اندلعت الاضطرابات السياسية في البحرين، المركز المصرفي والمالي في الخليج، في ٤٩٩١. ويطالب المحتجون باصلاحات سياسية واقتصادية، وخفت الاضطرابات في ٨٩٩١.«

وعلم كذلك ان الشيخ علي بن احمد الجدحفصي قد تم استدعاؤه من قبل جهاز التعذيب وذلك في ٢٢ يونيو. وكان هذا الشيخ المظلوم قد تعرض لقمع متواصل منذ اطلاق سراحه العام الماضي. وجاء الاستدعاء الاخير في اثر خطبة القاها بمسجد الانواري بمنطقة جدحفص اعتبرها رئيس الوزراء »تهديدا لامن الدولة«. ومنذ اطلاق سراحه طلب جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان، تحت اشراف ايان هندرسون، من الشيخ الجدحفصي التوقف عن القيام باي نشاط ديني او سياسي لان ذلك »يهدد امن الدولة«. وكان هذا الشيخ قد تعرض الشهر الماضي لاعتداء غاشم من قبل عناصر جهاز التعذيب الذين ضربوه بوحشية وهددوه بالمزيد ان لم يلتزم بما طلبوا منه.

وعلى صعيد آخر نشب يوم السبت الماضي حريق كبير في بعض المحلات التجارية بالعاصمة، المنامة، ادى الى احتراق ٨١ محلا. ونجم عن الحريق اضرار مادية كبيرة، بينما نقل احد الاشخاص الى المستشفى ولكن حالته لم تكن خطيرة. واستمر عمال الاطفاء ساعة ونصفا في اطفاء الحريق. وبثت وكالات الانباء خبر الحريق ونقلت عن البريطاني الكولونيل جيمس وندسور، رئيس ادارة الاطفاء والدفاع المدني قوله ان ٠٨ شخصا من عمال الاطفاء شاركوا في اخماد الحريق الذي نشب عندما كانت المحلات مغلقة وقت الظهر. ولم يعرف بعد سبب الحريق لكن المعارضة طالبت بتشكيل لجنة مستقلة بشكل فوري للتحقيق في اسباب الحريق.

ومن جهة اخرى بدأت هذا اليوم في جنيف اعمال مؤتمر الامم المتحدة حول التنمية البشرية والاقتصادية. وشوهد موظفو حكومة البحرين وهم يوزعون منشوراتهم التي تتحدث عن التنمية البشرية في البحرين، والتي تجاهلت اوضاع آلاف المواطنين الذين يرزحون في السجون او المنافي او الممنوعين من العمل بقرارات من وزارة الداخلية. وسعى ممثلو شعب البحرين لطرح وجهات نظر الشعب من خلال الارقام والحقائق التي توضح السياسة الخليفية الظالمة بحق المواطنين.

٨٢ يونيو

سمع الليلة الماضية بمنطقة سترة دوي انفجارين قويين لاسطوانتي غاز. ويعتقد ان ذلك مرتبط بحالة التململ التي تخيم على البلاد بسبب رفض الحكومة اجراء الاصلاحات السياسية المطلوبة، مع استمرار سياسة القمع ضد المناضلين. ولا يستبعد تواصل المظاهر الاحتجاجية في الاسابيع القادمة خصوصا مع اقتراب الذكرى المشؤومة الـ ٥٢ لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور. وعرف من بين الذين تعرضوا للقمع مؤخرا الطفل محمد علي حسن، ٤١، من منطقة الديه. فقد اعتقل قبل يومين بسجن الاحداث وتعرض لمعاملة مشينة وتم استدعاؤه مجددا صباح امس

للمزيد من التحقيق والقمع. ولهذا المواطن اخ اخر اسمه هشام، يبلغ من العمر ٧١ عاما، محكوم بالسجن ظلما لمدة ثلاث سنوات بسبب مطالبته باعادة العمل بدستور البلاد. كما استدعي الشاب موسى جعفر عدة مرات خصوصا خلال فترة الامتحانات، وعذب نفسيا وجسديا.

وعلم من جهة اخرى ان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته يتعرضون لاشد انواع التعذيب النفسي والجسدي هذه الايام في محاولة من جهاز التعذيب لاجبارهم على توقيع افادات مزورة وكتابة تعهدات بعدم القيام بأي دور سياسي او اجتماعي. وذكرت مصادر مطلعة ان الضغط الدولي على آل خليفة ربما اضطرهم لاتخاذ قرار باطلاق سراحهم قبل السماح لوفد وفد مجموعة العمل للاعتقال التعسفي بزيارة البلاد. وذكرت تلك المصادر ان عملية الافراج لن تتم حتى يوقع المعتقلون على الافادات المزورة والتعهدات. وناشدت المعارضة المواطنين التعبير عن دعم المعتقلين السياسيين بشتى الوسائل السلمية المشروعة.

ومن جهة اخرى شارك وفد من لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في القمة الثانية التي تنظمها الامم المتحدة حول التنمية، وذلك في الفترة ٥٢ ٠٣ يونيو الحالي بالعاصمة السويسرية، جنيف. وتأتي مشاركة اللجنة ضمن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، وقد أعدت تقريرا حول اوضاع التنمية في البحرين في الفترة ما بين القمة التي عقدت في كوبنهاجن في العام ٤٩٩١ والقمة الحالية. وكان وزير العمل البحريني، عبد النبي الشعلة، قد ألقى كلمته امام المؤتمر يوم امس وكانت عبارة عن مجموعة ادعاءات ملفقة لا يدعمها الواقع البحريني الذي يئن تحت وطأة القمع والاضطهاد والسجون والتعذيب والابعاد. وقد استخسف الحاضرون كلمة الوزير واعتبروها دعاية حكومية لم تترك اثرا على سامعيها.

وفي عددها الصادر هذا اليوم، نشرت صحيفة »القدس العربي« البريطانية مقالا للسيد علي قاسم ربيعة، عضو المجلس الوطني في البحرين الذي حله الامير السابق قبل ٥٢ عاما. وكان عنوان المقال »لماذا تمتع الشعب بحريات سياسية في عهد الاستعمار وفقدها في عهد الاستقلال؟ ضرورات الاصلاح السياسي والدستوري للنظام في البحرين«. وجاء في المقال وصف لاوضاع الحريات العامة خلال القرن الماضي ابتداء بالانتخابات البلدية في العام ٦٢٩١ مرورا بحرية الصحافة في منتصف الخمسينات وانتهاء بالاضرابات والاحتجاجات العمالية في ٠٧٩١، اي قبل الانسحاب البريطاني. وقال الكاتب ان الحديث عن حالة الحريات العامة في العهد الاستعماري لا يعني الرغبة في العودة الى ذلك العهد. ويستمر المقال في عرض التطور السياسي في البلاد بعد الانسحاب البريطاني وانتخابات المجلس التأسيسي الذي وضع الدستور ثم المجلس الوطني. وتطرق الكاتب الى القرار الاميري رقم ٤ الذي صدر في ٦٢ اغسطس ٥٧٩١ بحل المجلس الوطني وتعليق المادة ٥٦ من الدستور وغيرها من المواد التي تتعارض مع القرار الاميري بتأجيل الانتخابات البرلمانية. ووصف الكاتب ما حدث في البلاد من اوضاع قمعية في الحقبة اللاحقة وصولا الى العريضة الاولى التي قدمتها لجنة العريضة الشعبية الى الامير السابق في العام ٢٩٩١، ثم رفضه استلام العريضة الثانية في العام ٤٩٩١. وقال ان اللجنة حاولت تقديم العريضة الى الامير الحالي ولكنه رفض تحديد موعد لذلك. واعتبر الكاتب ان مجلس الشورى، مهما ادخل عليه من تعديلات مثل انتخاب اعضائه، يبقى غير دستوري. وقال »يبقى في النهاية رأي المعارضة متمركزا ومتمحورا حول قضية العودة الى العمل بدستور البلاد عن طريق تفعيل مواده المعلقة منذ ٦٢ اغسطس ٥٧٩١ والاعلان عن اجراء انتخابات عامة من اجل عودة المجلس الوطني ا لمنتخب«. وطالب الامير بـ »اصدار مرسوم يتم بموجبه الغاء المرسوم رقم ٤ لسنة ٥٧٩١ الذي جمد العمل بالمادة رقم ٥٦ من الدستور وملحقاتها«. وقال ان ذلك يتطلب »تنقية المناخ السياسي عن طريق الغاء جميع القوانين الاستثنائية وعلى رأسها قانون امن الدولة الذي

رفضه المجلس الوطني«. وانتهى الكاتب الى القول »ان الشرعية الدستورية والمشاركة السياسية هي الطريق الوحيد لفتح آفاق جديدة من التلاحم والتعاون بين الحاكم والمحكوم وهي التي توفر حكم القانون وتؤدي الى تعزيز الوحدة الوطنية وتخلق المواطنة الصالحة وتدعم الامن والاستقرار«.

يوميات يوليو ٢٠٠٠

٠٣ يونيو
انتهت يوم امس المرافعات الاولية التي قدمتها كل من البحرين وقطر امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، واعطت المحكمة الطرفين مهلة اسبوعين كحد أقصى لتلقي ردودها على ثلاثة اسئلة جديدة قبل اغلاق ملف المرافعات في الخلاف الحدودي بين البلدين. والاسئلة الثلاثة هي تحديد حدود الزبارة جغرافيا، وتقديم الادلة التي تدعم ادعاءات كل طرف والموقف القطري من خمس وثائق قدمتها البحرين، لتأكيد سيادتها على الزبارة. واعتبر الجانب البحريني ان قطر »اظهرت نيتها الاستحواذ على ملكيات الغير، وعجزت عن تقديم وثائق تثبت حقوقها او جزءا منها على قطعة جرادة وغيرها من الجزر«. واتهمت قطر بـ »التلاعب بمصطلحات ومفاهيم في طروحاتها الخاصة بالخلاف على الزبارة وجزر حوار وقالت ان »البحرين تعتبر كل الجزر تابعة لها بفعل التكوينات الطبيعية«.
وبانتهاء المرافعات الاولية دخلت القضية مرحلة حاسمة حيث يتوقع ان تصدر المحكمة حكمها النهائي قبل نهاية هذا العام، وعليه سيتحدد مصير المناطق المتنازع عليها بين البلدين. وهناك شعور بان الفترة المقبلة لن تخلو من توتر في العلاقات السياسية بين قطر والبحرين، ولكن لا يتوقع ان تتردى الاوضاع اكثر. ويتمنى ابناء البحرين وقطر ان تنتهي المسألة الخلافية بشكل نهائي وتنفتح الابواب امام فرص اكثر ايجابية للتعاون بين البلدين الجارين والشعبين الشقيقين.

وفي جنيف تنهي القمة التي عقدتها الامم المتحدة حول التنمية اعمالها هذا اليوم بعد مداخلات استمرت على مدى الايام الاربعة الماضية وشارك فيها عدد كبير من القادة والوزراء من مختلف انحاء العالم. وشاركت المنظمات غير الحكومية في فعاليات القمة حيث لفتت الانظار الى المصاعب التي تواجه الدول النامية بسبب تراجع عائداتها مع توسع الهوة بينها وبين الدول الصناعية. وقد ألقى المعارض البحريني، الدكتور عبد الهادي خلف، محاضرة باحدى قاعات الامم المتحدة في جنيف بعنوان »انعكاسات العولمة على انشطة المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية«. ونظمت هذ الندوة الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية.
وعلى صعيد آخر استمرت الاعتقالات في بعض المناطق. وعرف من بين المعتقلين الشاب اسحاق ... من منطقة النويدرات وذكرت المصادر ان هذا الشاب تعرض للاعتقال سابقا وحكم عليه بالسجن خمسة اعوام بسبب مشاركته في المعارضة الدستورية.
كما قالت الحكومة ان الحريق الذي حدث في السوق قبل ثلاثة ايام كان من عمل شخص يدعى قمبر عوض الذي اعتقلته السلطات بينما كان متواجدا بالقرب من مكان الحريق. وذكرت مصادر الحكومة ان قمبر اعترف بانه هو المسؤول عن الحريق وانه قام بذلك بدافع من اليأس في نفسه بعد ان خسر في تجارته كثيرا واصبح على وشك الافلاس. ولم يمكن التأكد من بيان الحكومة خصوصا انها لم تشكل لجنة تحقيق خاصة في ما حدث.
وفي المانيا تطرقت صحيفة Die Zeit الى مسألة التبادل على السلطة في العالم العربي، وقالت ان الزعماء الجدد لم يثبتوا حتى الآن انهم ادوات للتغيير الديمقراطي. وقالت ان الحكام الجدد ومن بينهم الشيخ حمد آل خليفة، امير دولة البحرين »لن يكونوا قادرين على ضمان سلطتهم على المدى البعيد الا من خلال اقناع شعوبهم بآفاق مستقبلية افضل، ولحد الآن لم يبدأ اي منهم باقرار تغييرات جوهرية«.

٣ يوليو
كرّمت العائلة الخليفية الحاكمة يوم امس الاول اللواء ايان هندرسون، مستشار وزير الداخلية لشؤون الامن، وذلك بمناسبة »تقاعده عن العمل« بوزارة الداخلية. ونقلت وكالة الانباء الرسمية ان الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة استقبل وزير الداخلية، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة »الذي قدم لسمو الامير اللواء ايان هندرسون«. وقد امضى هندرسون ٤٣ عاما بوزارة الداخلية بدأها رئيسا لجهاز القسم الخاص وانهاها مستشارا لوزير الداخلية. وقالت الوكالة »اعرب سمو امير البلاد عن عميق الشكر والتقدير على كل ما بذله من جهود طيبة في عمله«. ويعتبر هندرسون مهندس التعذيب وسياسات القمع في البحرين، وانصبت جهوده على قمع ابناء البحرين وتعذيبهم، حيث استشهد على يدي جهازه اكثر من خمسين مواطنا اما بالتعذيب او برصاص الشرطة. وحضر لقاء التكريم الشيخ علي بن عيسى آل خليفة، وزير شؤون الديوان الاميري والشيخ خالد بن احمد آل خليفة وزير الدولة لشؤون الديوان الاميري والشيخ خالد بن محمد بن سلمان آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية لشؤون الامن. وبث تلفزيون البحرين لقطات من تكريم العائلة الحاكمة لمهندس التعذيب، حيث بدا هندرسون جالسا الى جوار الامير مكرّما. وكان الامير قد منح هندرسون في شهر مارس الماضي وسام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من الدرجة الاولى لقاء خدماته في جهاز التعذيب. وعبر المواطنون عن سخطهم وانزعاجهم الشديد لتكريم من عذب ابناءهم بهذه الصورة.
وعلم من جهة اخرى ان الضغط الدولي على الحكومة قد أرغمها على الموافقة على زيارة وفد من لجنة الاعتقال التعسفي في نهاية شهر فبراير المقبل، اي قبل انعقاد الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وكانت الحكومة قد رفضت السماح بزيارة الوفد عدة مرات بسبب اكتظاظ السجون وغرف التعذيب بابناء البحرين. وتعد الحكومة الارضية لتلك الزيارة وذلك بالاسراع في محاكمة الابرياء امام محكمة امن الدولة التي يترأسها عادة احد افراد العائلة الحاكمة. وربط حقوقيون دوليون بين الاعتقال التعسفي والمحاكمات معبّرين عن قلقهم من المحاكمات الجائرة التي تجرى بهدف التخلص من الاعداد الكبيرة من المعتقلين. وطبقا لقوانين الامم المتحدة فان استمرار اعتقال اي مواطن بعد محاكمة جائرة يعتبر اعتقالا تعسفيا.
واكدت التقارير الواردة من السجن ان كل من الا ستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي ومهدي سهوان والشيخ صادق الدرازي معتقلون في زنزانات انفرادية تفتقر الى ادنى مقومات العيش الانساني، وذلك بسجن المنامة. وقد امر رئيس الوزراء بمعاقبتهم بعد رفضهم التوقيع على افادات مزورة او التقدم بطلب عفو من الامير او التنازل عن مطالبهم المشروعة. ونقل الباقون الى سجن جو لتفريقهم عن بعضهم البعض امعانا في تعذيبهم. ومن بين المعتقلين بسجن جو رقم ٣ كل من الشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حامد. وناشدت المعارضة الجهات الدولية المعنية، ومنها لجنة الاعتقال التعسفي التدخل الفوري للحفاظ على سلامة هؤلاء ومنع الاستمرار في تعذيبهم. كما ناشدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي زيارتهم في زنزاناتهم ووقف انتهاك حقوقهم.
واكدت التقارير كذلك ان رئيس الوزراء اصدر قرارا باعادة فرض الحصار الظالم على الشيخ الجمري بعد ان رفض اجراء مقابلة مزيفة مع رئيس تحرير صحيفة »اخبار الخليج«. وقد وضع الشيخ الجمري شروطا للمقابلة منها ايصال نسخة منها الى وكالات الانباء الدولية في المنامة ليتضح اي تحريف تقوم به الجريدة المذكورة. والمعروف ان وسائل الاعلام الحكومية تنشر على السنة المواطنين ما لم يقولوه بتمجيد المسؤولين عن التعذيب في البحرين.
وفي جنيف قام وفد لجنة الدفاع عن حقوق الانسان الذي شارك في القمة الاجتماعية للامم المتحدة بعرض

فيلم وثائقي عن التعذيب في البحرين، وحضر العرض حوالي ٥٠١ شخصا استغربوا من الحالة التي وصلت اليها انتهاكات حقوق الانسان في هذه الجزيرة الصغيرة. ووزعت خلال الدورة ادبيات المعارضة على نطاق واسع، الامر الذي ازعج المسؤولين الحكوميين. وكان تعاطف الناشطين الحقوقيين مع قضية البحرين واضحا، حيث وقع عدد منهم على عريضة تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين.

٤ يوليو
استقبل خبر تقاعد مهندس التعذيب في البحرين بارتياح شعبي واهتمام دولي. فايان هندرسون، الضابط البريطاني الذي أنشأ وأدار جهاز التعذيب في البحرين منذ العام ٦٦٩١، اصبح موضع اهتمام دولي خصوصا منذ ان بدأت ملاحقته كمجرم ضد الانسانية. وقد بثت القناة الرابعة البريطانية الليلة الماضية الخبر مع مقتطفات من الفيلم الوثائقي الذي كانت قد بثته في مطلع العام. ونشرت صحيفة الجارديان البريطانية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا بعنوان استقالة »رئيس التعذيب« البريطاني . وجاء في المقال ما يلي »استقال بشكل مفاجيء يوم امس كولونيل بريطاني متهم بالتعذيب عندما كان يدير جهاز الشرطة السرية في البحرين، من منصبه كمستشار لوزارة الداخلية بالجزيرة. وقال بيان بثته وكالة انباء الخليج ان رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، التقى ايان هندرسون وشكره على »خدمته الطويلة في دائرة الامن«. وقالت الصحيفة »لقد استلم السيد هندرسون، ١٧، مهمة الامن في البحرين في ٦٦٩١، قبل خمس سنوات من حصول البحرين على استقلالها من بريطانيا. وعمل سابقا في كينيا المستعمرة وحارب انتفاضة الماوماو. وقد اشتكت مجموعات المعارضة في البحرين التي يبلغ سكانها ٠٠٠,٠٠٤ من انتهاكات حقوق الانسان. وفي ٥٩٩١ اتهموا هندرسون »بالتخطيط لحملة قاسية من القمع«. وقد نفى هذه التهمة«. وذكرت الصحيفة ان تقاعد هندرسون جاء في الوقت الذي اتخذ فيه الامير خطوات لتحسين الاوضاع. ونسبت الى ناطق باسم منظمة العفو الدولية قوله »لقد اثرنا بشكل مستمر قلقنا ازاء التعذيب مع السلطات البحرينية ومع هندرسون نفسه منذ ٧٨٩١. ونفت حكومة البحرين بشكل مضطرد التعذيب، ولكنها، حسب علمنا، لم تقم باي تحقيق مناسب«. وقالت ان هندرسون »ترك منصبه كرئيس لجهاز الامن قبل عامين ليصبح مستشارا لوزير الداخلية. وفي يناير من هذا العام، اعلن جاك سترو، وزير الداخلية، بان فرع الجريمة المنظمة التابع لشرطة لندن يقوم ببحث انشطة هندرسون.
جاء ذلك بعد ان اكتشف ان هندرسون احتفل برأس السنة الميلادية بمنزله في دارتمور، الذي وضعت عليه علامة كبيرة تقول »احذر الكلاب«. وقال اللورد ايفبوري، نائب رئيس الجموعة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان ان من الممكن اعتقال هندرسون اذا وضع قدميه في بريطانيا مرة اخرى. واكدت سكوتلاند يارد الشرطة البريطانية امس ان الاوراق المتعلقة بالقضية ما تزال قيد البحث«.
في غضون ذلك علم ان جهاز التعذيب البحريني شن الاسبوع الماضي عدوانا على منطقة البلاد القديم واستهدف منازل عدد من المواطنين. وخلال العدوان اعتقل كل من جعفر محمد الحمدي، ٠٣، عبد علي احمد المرهون، ١٣، محمد جعفر جاسم، ٩١، خليل ابراهيم المطوع، ٩١، السيد جابر السيد ابراهيم، ٧١. اما الشاب محمد عبد الجبار ابراهيم الدرازي، ٩١، فقد سقط على الارض من اعلى المنزل عندما كان الجلادون يطاردونه، فكسرت يده واصيب في حوضه. ومع ذلك قام المعتدون بضربه وتعذيبه وهو على تلك الحالة. وبعد يومين من التعذيب الوحشي اطلق سراح المعتقلين ونقل الشاب المصاب الى المستشفى. وقد اتبعت السلطات مؤخرا اسلوب انزال اقصى قدر ممكن من التعذيب بحق المعتقلين في اقصر وقت ممكن ثم اطلاق سراحهم وذلك

تجنبا للاعتقال الطويل الامد خصوصا ان آل خليفة متهمون بالاعتقال التعسفي وينتظرون زيارة من لجنة الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة في شهر فبراير المقبل. وفي ٠٣ يونيو شن مرتزقة النظام اعتداء وحشيا على منزل الشاب سعيد علي حسن خلف، ٢٢، بمنطقة البلاد القديم. وحيث لم يكن موجودا فقد قاموا بمصادرة سيارته واعتقال اخيه، ميرزا، كرهينة. وكان سعيد قد قضى ثلاث سنوات في غرف التعذيب سابقا. واعتقل في ١٢ يونيو الطفل موسى جعفر الشيخ من منطقة الديه، واحتجز لمدة اربعة ايام ثم اخلي سبيله بعد تعذيب وحشي.

وعلم من جهة اخرى ان عددا من المواطنين اعتقلوا في شهر يونيو ٦٩٩١ وافرج عنهم في يونيو ٠٠٠٢ بعد ان حكمت المحكمة بسجنهم سنتين، اي انهم قضوا ضعف المدة المحكومين بها وراء القضبان. وهؤلاء هم جعفر حسن عيسى، عادل ابراهيم محمد عباس، محمد رضا آل عباس، قاسم حمزة عباس العصفور، وقاسم هلال. وجميع هؤلاء من منطقة المعامير.

وقد انتشرت موجة جديدة من الاضطرابات وذلك مع اقتراب الذكرى المشؤومة بمرور ربع قرن على حل البرلمان وتعليق العمل بدستور البلاد. فقد سمعت في الايام القليلة الماضية اصوات انفجار اسطوانات الغاز بمنطقتي البلاد القديم والمعامير. كما شوهدت شعارات وطنية جديدة بمنطقتي اسكان جدحفص والبلاد القديم.

٥ يوليو

اقيمت يوم امس بالنادي الاهلي بالمنامة ندوة حول الديمقراطية حضرها عدد كبير من المواطنين. وتحدث في الندوة كل من السيد عبد العزيز أبل والمحامي ابراهيم عيسى. وشارك في النقاش عدد من المثقفين من بينهم السيد ابراهيم كمال الدين، والمحامي عبد الله هاشم، عضوا لجنة العريضة الشعبية والصحافي عبد الله العباسي، والصحافي علي صالح، حيث ناقشوا اهمية المساءلة الديمقراطية وضرورة عودة الدستور والمجلس الوطني المعطل منذ ٥٧٩١، وبناء مجتمع مدني حقيقي في البحرين. واعتبر المشاركون مجلس الشورى مؤسسة غير دستورية ولن تحل المشكلة السياسية في البلاد.

وذكرت الانباء ان المواطن الشاب ميثم بدر الشيخ نقل يوم امس من غرفة التعذيب الى المستشفى العسكري بعد ان تدهورت صحته بشكل مروع. وقد تعرض هذا الشاب لتعذيب شديد على يدي المدعو بدر الظاعن الذي تواترت التقارير حول ممارسته التعذيب على نطاق واسع. ووصفت حالته بانها خطيرة جدا. ورفضت السلطات اطلاق سراحه برغم تداعي حالته الصحية. وما يزال شقيقه ، محمد، معتقلا لدى جهاز التعذيب منذ فترة طويلة. وناشدت المعارضة الجهات الدولية المعنية بالتدخل الفوري لانقاذ حياة ميثم الشيخ واطلاق سراح اخيه. وهذان المواطنان تربطهما صلة قربى قوية مع سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان التي شكلتها الحكومة للدفاع عنها في المحافل الدولية.

وتواصلت التقارير التي تؤكد تصاعد سياسات القمع والتعذيب في البلاد. فقد اكدت الانباء ان المواطن حسين التتان، من منطقة المنامة، المعتقل منذ ديسمبر ٤٩٩١، يقبع في زنزانة انفرادية بسجن جو وذلك للشهر السابع على التوالي. وتقول الانباء ان الجلاد رياض فزاع اتخذ قرار تعذيب هذا المواطن انتقاما منه بسبب مواقفه المبدئية. وقالت تلك الانباء ان النساء الثلاث المعتقلات بمركز التعذيب بمدينة عيسى يتعرضن لمعاملة سيئة جدا. وقبل اسابيع قليلة قطعت الزيارة المخصصة لهن بعد خمس دقائق فقط من بدئها. وقبل اسبوعين رفضت عائلاتهن الذهاب لزيارتهن احتجاجا على استمرار مسؤولات السجن في مضايقتهم والضغط عليهم اثناء الزيارة. وقالت الانباء كذلك ان عائلة الشيخ علي بن احمد الجدحفصي تعرضت للتحقيق عندما استدعيت معه في ٢٢ يونيو الماضي. وعلم كذلك ان الشاب حسين عيسى الجزيري، ٢٥، ما يزال يقبع في زنزانات التعذيب منذ اعتقاله في مطلع الشهر الماضي بدون اي مبرر.

وبعد اعتقال تعسفي دام اكثر من ثلاثة اعوام متواصلة بدون تهمة او محاكمة اصدرت محكمة امن الدولة احكاما قاسية بحق عدد من المواطنين من مدينة عيسى وتوبلي والكورة وكانوا اطفالا عند اعتقالهم. وكانت الاحكام كالتالي طاهر عباس حسين محفوظ، ٨١ سبع سنوات ، علي الشيخ موسى حسن العريبي، ٨١ سبع سنوات ، نبيل عبد النبي الصفار، ٩١ خمس سنوات ، جواد سلمان عيسى، ٩١ خمس سنوات ، عمار سلمان عيسى، ٨١ خمس سنوات ، محمد بدر الشيخ، ٨١ خمس سنوات ، ناجي احمد سلمان محمد، ٨١ خمس سنوات ، صادق علي الشوفة، ٨١ خمس سنوات ، حميد علي ابراهيم، ٨١ خمس سنوات ، السيد جعفر، ٨١ خمس سنوات . واصدرت محكمة امن الدولة في جلسة اخرى احكاما تعسفية بالسجن لمدة ثلاث سنوات على كل من حسن منصور الطبال، ٨٢، وعبد الجليل الشراح.

وعرف من بين الذين اعتقلوا مؤخرا وافرج عنهم بعد تعذيب وحشي كل من السيد سعيد عدنان الوداعي، نادر يوسف طاهر، يوسف البوسطة، عزيز عبد الحسن عيسى، عبد الحسين سلمان، وفاضل نعمة. واعتقل الطفل موسى جعفر الشيخ من منطقة الديه مرة اخرى لمدة اربعة ايام ثم اخلي سبيله.

وفي لندن طرحت قضية الحرمان من الجنسية في البحرين ضمن مداخلة القيت في الندوة التي عقدتها المنظمة العربية لحقوق الانسان بالتعاون مع منظمتين اخرين يوم السبت الماضي. وجاء في المداخلة وصف لسياسة الحكومة تجاه الجنسية، حيث يحرم ابناء البحرين منها بينما تعطى للمرتزقة الاجانب. وتطرقت المداخلة الى استعمال الجنسية والجواز كسلاح سياسي ضد المعارضين، حيث يحرم المواطنون منها بشكل تعسفي. وتطرق الحديث عن البحرينيين المحرومين من الجنسية بدعوى انهم من اصول فارسية، وقدر عدد هؤلاء باكثر من عشرة آلاف مواطن. واستعرضت المداخلة تاريخ التعسف في اعطاء الجنسية وابعاد المواطنين منذ ثلاثينات القرن الماضي وحتى الاسبوع الماضي عندما منع المواطن عبد الجليل النعيمي من دخول البلاد لدى عودته اليها من الامارات العربية المتحدة.

٦ يوليو

ذكرت بعض الانباء ان ايان هندرسون، مهندس التعذيب في البحرين، سوف يغادر البلاد في وقت لاحق للاقامة في فيلا ضخمة في سنغافورة اشترتها له حكومة البحرين تكريما له. ولم يتضح حتى الآن متى سيغادر البلاد، ولكن يعتقد انه سوف يتردد عليها بشكل منتظم، خصوصا لمتابعة شؤون جهاز التعذيب الذي أنشأه. وكانت العائلة الحاكمة قد قامت بتكريمه رسميا تقديرا لخدماته التي تركزت على قمع ابناء البحرين على مدى ٤٣ عاما.

ومن جهة اخرى اتهمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حكومة البحرين بانها حولت المنامة الى ملاذ آمن للمتهربين من دفع الضرائب في بلدانهم. وهددت المنظمة بانها ستتخذ اجراءات ضد البحرين اذا لم تقم بتغيير انظمة الضرائب المعمول بها حاليا. وكانت البحرين هي الدولة العربية الوحيدة التي وجهت لها تلك الاتهامات من هذه المنظمة الدولية التي تضم جميع الدول ذات الاقتصادات النامية في العالم.

وعلى صعيد آخر هناك الآن ضجة صامتة بوزارة الداخلية بعد قيام احد جلاوزتها بتعذيب ثلاثة مواطنين بوحشية وبدون مبرر. وطبقا للمعلومات المتوفرة فقد رفع نادي المنامة الرياضي قضية ضد مسؤول امني رفيع المستوى ويدعى محمد عبد الله الزايد. ففي ٩٢ يونيو الماضي حدثت مشادة كلامية بين الشرطة وثلاثة من مشجعي نادي المنامة الذي كان يستعد لخوض مباراة مع نادي المحرق . فقام المسؤول المذكور باستدعائهم وضربهم بقسوة، حتى أسال دماءهم قبل ان يرمي بهم خارج الاستاد الرياضي. وكان هناك خوف على حياتهم ولكن تم انقاذهم عن طريق سيارات الاسعاف. واستعمل الزايد كل ما امامه لضربهم مثل الكراسي والادوات الحادة. وقد فاز نادي المنامة

على نادي المحرق، ولكن الكثير من اللاعبين والمشجعين والمسؤولين الرياضيين ذهبوا الى المستشفى على الفور. وبعدها عقد مجلس ادارة النادي اجتماعا طارئا لمناقشة الجريمة وهدد بالاستقالة اذا لم تتخذ اجراءات ضد الزايد. واصبحت القضية الآن امام وزارة الداخلية لاتخاذ القرار بشأنها. وما تزال مشاعر اعضاء نادي المنامة هائجة بسبب تلك الجريمة، وقد كتب الصحافي علي صالح عمودا حولها وطالب بتعويض الضحايا. فقد استعمل المسؤول مكانا عاما لممارسة التعذيب بحق ثلاثة شباب بدون ان يأخذهم الى مركز للشرطة. وتجدر الاشارة الى ان رئيس الوزراء يرفض اتخاذ اي اجراء ضد اي مسؤول امني يمارس التعذيب. وعمدت العائلة الحاكمة الى تكريم المتهمين بالتعذيب وفي مقدمتهم ايان هندرسون الذي تقاعد عن العمل مؤخرا.

وفي المنامة أقر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم امس الاول ٤ يوليو مشروع الحرس الوطني الذي كان الامير الحالي قد قرر انشاءه قبل عامين عندما كان وليا للعهد. وتجدر الاشارة الى ان قرار الانشاء جاء بينما كان رئيس الوزراء خارج البلاد، الامر الذي ادى، حسب ما يبدو، الى اختلاف بينهما، وبقي موقف رئيس الوزراء من المشروع غامضا. ولذلك استغرق اكثر من عامين لاقراره من جانب مجلس الوزراء. وبهذا يصبح الحرس الوطني تابعا للامير، بينما يسيطر رئيس الوزراء على جهاز التعذيب وقوات الشغب.

١١ يوليو

احتجاجا على سوء المعاملة التي يتعرضون لها، رفض القادة الشعبيون المعتقلون استقبال ذويهم في الزيارة المخصصة لهم الاسبوع الماضي. وادى ذلك الى تعمق شعور الحزن في نفوس العائلات التي كانت تواجه العذاب في كل زيارة بسبب الاجراءات التعسفية التي يمارسها جهاز التعذيب خلال المقابلة. وعبر المواطنون عن تضامنهم مع هؤلاء الابطال، وقرروا التعبير عن ذلك التضامن بشتى الوسائل السلمية المتحضرة في الفترة المقبلة، خصوصا مع حلول الذكرى الـ ٥٢ لتعليق العمل بالدستور وحل البرلمان. بالاضافة الى ذلك، كان ذلك الموقف احتجاجا على المعاملة الوحشية التي يلاقيها هؤلاء في غرف التعذيب. فهم يتعرضون لضغوط متواصلة، نفسية وجسدية، للتوقيع على افادات مزورة وتعهدات بالتنازل عن حقوقهم الانسانية المشروعة، ويساومون على حريتهم بأبشع صورة. يأتي ذلك استعدادا لزيارة وفد مجموعة الاعتقال التعسفي في شهر فبراير المقبل. وتسعى الحكومة لاطلاق سراح الرموز الشعبيين قبل زيارة الوفد، ولكن بشروطها المذلة.

من جهة اخرى تأكد اعتقال المواطن شاكر عبد الجليل عباس من منطقة ابوصيبع في مطلع هذا الشهر لدى عودته الى البلاد قادما من الكويت. وكان هذا المواطن يحاول دخول البلاد عبر جسر البحرين السعودية عندما تم توقيفه واعتقاله. ويعمل شاكر عباس مدرسا في الكويت التي ذهب اليها منذ خمس سنوات.

وكانت قوات التعذيب بقيادة فاروق المعاودة قد منعت الاطفال الاسبوع الماضي من مشاهدة فيلم تاريخي حول قصة اهل الكهف. وهذا الفيلم التاريخي الذي ليس له علاقة مباشرة بالسياسة من انتاج ايراني وعليه دبلجة باللغة العربية. وكان الاطفال بمنطقة الدراز قد استعدوا لمشاهدته في احد المآتم عندما شن الجلاوزة عدوانهم على المكان ومنعوا الاطفال من مواصلة برنامجهم الترفيهي.

وعلم كذلك ان مجموعة من الشباب اليافعين قدمت الى محاكمة جائرة وصدرت بحقهم احكام بالسجن ستة شهور بدون اي مبرر. فقد حدثت في ٤ محرم الماضي مشادة كلامية بينهم وبين رجل امن بمدرسة ابن طفيل الاعدادية ادت الى قيام رجل الامن بضرب احد الشباب. وبدلا من اعتقاله قام جهاز التعذيب باعتقال الابرياء وتقديمهم لمحاكمة جائرة اصدرت بحقهم احكاما بالسجن ستة شهور. وهؤلاء الشباب هم السيد هاشم السيد جعفر، ٦١، من منطقة شهركان،

جاسم عبد الله محمد، ٨١، من مدينة حمد الدوار ٢٢، وابراهيم حبيب شبيب، ٧١، من منطقة شهركان. وقد تعرض هؤلاء المواطنون خلال اعتقالهم لتعذيب وحشي على ايدي الجلادين.
واكدت الانباء الواردة من الداخل ان هناك موجة من الحماس بين المواطنين خصوصا المثقفين منهم للعمل المتواصل لاجبار العائلة الحاكمة على اعادة العمل بدستور البلاد. جاء ذلك بعد التظاهرة الشعبية التي حدثت الاسبوع الماضي في النادي الاهلي عندما امتلك المشاركون الشجاعة الكافية للتعبير عن مواقفهم الرافضة بشدة لمشروع مجلس الشورى الذي وصف بانه غير دستوري ومرفوض تماما. وهناك الآن استعدادات لاحياء الذكرى الخامسة والعشرين للقرار المشؤوم الذي اتخذه الامير السابق بالغاء التجربة الديمقراطية وبدء عهد اسود في البلاد. وقد فرضت دماء الشهداء وعذابات المعتقلين والمنفيين على الحكومة اتخاذ بعض الخطوات مثل اطلاق بعض السجناء والسماح لبعض المبعدين بالعودة، ولكنها ترفض حتى الآن اقامة دولة القانون المؤسس على دستور البلاد، وتصر على قوانين الطواريء القمعية وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة.
وذكرت مصادر مطلعة ان رئيس الوزراء يبذل هذه الايام جهودا لفرض نجله كرئيس للوزراء في المستقبل، اي بعد تقاعده الذي يتطلع اليه المواطنون بلهفة. وذكرت تلك المصادر ان الامير يرفض ذلك بقوة في الوقت الحاضر، ولا يستبعد ان يصل الطرفان الى حل وسط. ويعتبر رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، مؤسس نظام القمع الذي هيمن على البلاد خلال ربع القرن الماضي بالحديد والنار، وهو المسؤول المباشر عن حل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور. وتقول المصادر ان قرار تقاعد ايان هندرسون، رفيق درب رئيس الوزراء وشريكه في تأسيس نظام القمع والتعذيب، اصاب رئيس الوزراء بالصدمة والحزن برغم ان هندرسون ترك وراءه تركة قمعية هي الاشرس في المنطقة. ويتطلع المواطنون الى قرارات شجاعة بالتخلي عن تلك التركة وغلق الفصل الاسود من تاريخ البلاد.

٤١ يوليو
اهتمت الصحافة العالمية بقضية العلاقة الغرامية بين احدى بنات العائلة الحاكمة وتدعى مريم عبد الله آل خليفة، ٩١ عاما، واحد جنود البحرية الامريكية. ونشرت وكالات الانباء صورة الفتاة مع عشيقها الامريكي جيسون جونسون الذي تزوجت منه في كنيسة بمدينة لاس فيغاس الامريكية. وقد تمكنت الفتاة من الهرب مع عشيقها من البحرين بعد ان تنكرت في زي امريكي واستطاع عشيقها تهريبها بوثائق سفر امريكية مزورة. والامر المحزن في القضية ان يستطيع هذا الجندي الامريكي التحرك بحرية داخل المطار بدون ان يثير الشك وبدون ان يكون لقوات الامن البحرينية القدرة على مساءلته. بينما الامر ليس كذلك مع المواطنين البحرينيين الذين تحصى تحركاتهم في كل زاوية من البلاد. ومع ان قضية الفتاة ليست سياسية فقد تقدمت الفتاة بطلب اللجوء لدى السلطات الامريكية التي تنظر في طلبها في الوقت الحاضر. وكانت فتاة اخرى من بنات العائلة الحاكمة قد لجأت الى العاصمة البريطانية العام الماضي بعد ارتباطها بمجموعة من الفتيات الشاذات عبر الانترنت. ولم يعرف مصير تلك الفتاة التي ترفض العودة الى البلاد. والغريب في الامر ان الجندي الامريكي كان يعمل ضمن وحدة لمكافحة الارهاب في البحرين. ورأى المراقبون في القضية مدى خطورة الاعتماد على الاجانب لحفظ الامن في البلاد وكيف ان هؤلاء يسيئون استخدام التسهيلات المتاحة لهم لمنافع شخصية حتى لو كان ذلك على حساب البلاد وامنها وسمعتها.
ومن جهة اخرى علم ان هناك استياء كبيرا تجاه ممارسات ضابط التعذيب عادل فليفل الذي استخدم، هو الآخر، منصبه لتحقيق مكاسب شخصية كبيرة. فقد هدد بعض البحرينيين المحرومين من الجنسية وطالبهم

بدفع مبالغ كبيرة وصلت في احدى الحالات الى مائة الف دولار امريكي، والا قام بابعادهم من البلاد. وهناك عشرات الحالات التي قام فيها بابتزاز عائلات السجناء السياسيين وطالبهم بدفع مبالغ كبيرة في مقابل الافراج عن ابنائهم الابرياء. كما يقوم بدفع قروض لبعض المواطنين بأسعار فائدة عالية جدا. فاذا لم يستطع هؤلاء دفع ما يطالبهم به من اقساط قام بمصادرة ممتلكاتهم. ولذلك فقد اصبح يملك عقارات واراضي في عدد من مناطق البلاد. وبانتشار روح الفساد هذه يصبح امن البلاد معرضا للخطر، حيث تصبح الرشوة وسيلة لتوظيف ضعاف النفوس للعمل ضد مصلحة البلاد. المشكلة انه ما دام رئيس الوزراء يمارس الفساد بأقبح صوره، فمن الصعب القضاء على الفساد الا بارادة حديدية تحتاج الى قرار شجاع من رأس السلطة في البلاد.

وعلم من جهة اخرى ان الحكومة ما تزال ترفض معاقبة ضابط التعذيب محمد عبد الله الزايد الذي قام قبل اسبوعين بتعذيب ثلاثة مواطنين علنا بملعب كرة القدم لنادي المنامة. وهناك قضية مقدمة من ادارة النادي لدى وزارة الداخلية ضد هذا الجلاد بعد ان اعتدى بوحشية على ثلاثة من مشجعي النادي في احدى المباريات. وقد رفضت الحكومة حتى الآن تقديم اي من مرتكبي جرائم التعذيب الى محاكمة او حتى اخضاعهم لتحقيق مستقل برغم تواتر التقارير حول ممارستهم التعذيب بشكل متواصل.

وذكرت الانباء كذلك ان هناك استياء شعبيا واسعا بسبب توزيع بلدية المنامة الى ٤١ منطقة بشكل لا يراعي التوزيع السكاني باسلوب علمي. ولوحظ من خلال ذلك التوزيع تركيز حكومي على التمييز الطائفي والعرقي بشكل واضح، ومحاولة التأثير السلبي على التركيبة السكانية للعاصمة. وذكرت مصادر دبلوماسية ان هذه الخطوات اتخذت بهدوء لتهيئة الاوضاع السكانية بشكل يخدم سياسات الحكومة العنصرية عندما تجرى الانتخابات البلدية التي تشير بعض المصادر انها ستجري العام المقبل.

وفي العاصمة البريطانية، قام بعض المواطنين المنفيين هذا اليوم بالاحتجاج ضد استمرار انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، وذلك امام القاعة التي تقيم الحكومة فيها معرضا حول تاريخ البحرين في العصور القديمة. وشارك في الاعتصام عدد من المبعدين حيث رفعوا صورا للشهداء وضحايا التعذيب وكرروا مطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وكان هناك حماس كبير من المواطنين البريطانيين والسياح الاجانب مع مطالب شعب البحرين. فيما تساءل زوار المعرض عن سبب تركيز حكومة البحرين على تاريخ البلاد القديم وتجاهلها تاريخ البلاد في المرحلة ما بين ظهور الاسلام ومجيء آل خليفة الى البحرين قبل اكثر من مائتي عام.

٧١ يوليو

أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT، تقريرها السنوي حول انتهاكات حقوق الطفل في دول العالم بعنوان »جرائم في الخفاء«. وغطى التقرير الفترة ما بين ٥٩٩١ و ٨٩٩١. وعرض قضايا ٣٤٨ طفلا بحرينيا تعرضوا للاعتقال التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب خلال الفترة المذكورة. واظهرت الجداول ان قضايا الاطفال البحرينيين هذه تشكل اكثر من ٨٣ بالمائة من مجموع القضايا التي تابعتها المنظمة في ١٣ دولة مختلفة استعرضها التقرير في اكثر من ٠٠٣ صفحة. وجاء في التقرير ان التعذيب هو اكثر الانتهاكات استخداما في البحرين سواء لاستخلاص الاعترافات او ممارسة الضغط. وعدد التقرير اساليب التعذيب ومنها الاعتداء الجنسي وقلع الاظافر والصعق الكهربائي. وقال التقرير ان الاعتقال التعسفي خصوصا ضد الاطفال والشباب اليافعين قد أصبح من مظاهر الحياة في البحرين، حيث يتم ابقاء القاصرين لمدد طويلة بمعزل عن العالم الخارجي، مع غياب الضمانات القانونية الاساسية او الاجراءات القضائية العادلة. وتقوم الشرطة باعتقال الاطفال اثناء مداهمات لمنازلهم او اثناء تظاهرات سلمية او

مصادمات مع رجال الامن. ويتم الحجز احيانا وفقا لقانون امن الدولة الذي يسمح بالاعتقال اعواما بدون محاكمة لمدة تصل الى ثلاث سنوات. واشار التقرير الى انه في الاعوام ما بين ٤٩٩١ وحتى ٩٩٩١ تعرض اكثر من ٢١ قرية لعقوبات جماعية وتفتيش المنازل وترويع السكان. وتجدر الاشارة الى ان المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب هي اكبر شبكة دولية في هذا المجال، وتتخذ من جنيف مقرا لها، وهي ذات عضوية استشارية بالامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، وقد اهتمت بشؤون البحرين بشكل جيد.

وعلم من جهة اخرى ان شابين بحرينيين يحملان الجنسية الدنماركية تعرضا لمضايقات جهاز التعذيب البحريني لدى عودتهما الى البلاد مؤخرا. فقد تم توقيف الشابين في المطار لمدة اربع وعشرين ساعة. وخلال ذلك قاما بالاتصال بالسفارة الدنماركية في المنامة. وفي الصباح جاء القنصل الدنماركي اليهما واستطاع تخليصهما من قبضة جهاز الامن. ولاحظ الجميع المفارقة في معاملة ابناء البحرين. فالذين يحملون جوازات السفر البحرينية يحرمون من اي دعم قنصلي بل وتقوم الحكومة بالتحريض ضدهم لدى الدول الاخرى، بينما البحرينيون الذين يحملون جوازات سفر اجنبية يحصلون على الدعم القنصلي الذي يشعرهم بقيمتهم وكرامتهم الانسانية.

ولتأكيد ذلك نشرت جريدة »الرأي العام« الكويتية مؤخرا نبأ مفاده ان حكومة البحرين تدخلت لدى حكومة الكويت لحملها على رفض توظيف عدد من المدرسين البحرينيين الذين لم يحصلوا على وظيفة في بلادهم، في المدارس الكويتية. ونشرت صحيفة »الايام« الحكومية البحرينية قبل يومين خبرا يقول ان وزارة التربية والتعليم في البحرين نفت ان تكون سعت لاقناع حكومة الكويت بعدم توظيف المدرسين البحرينيين. لكن ذلك النفي لم يمنع المراقبين من تصديق ما ذكرته الصحيفة الكويتية. فاذا كانت وزارة التربية والتعليم صادقة في ادعائها، فلا يستبعد ان تكون جهات اخرى تابعة لحكومة البحرين هي التي اتصلت بحكومة الكويت لذلك الغرض.

ومن جهة اخرى علم ان الشيخ احمد بن علي آل خليفة قد اعد عريضة لدعم عائلته وتقديم الولاء لها بهدف مطالبة المواطنين بالتوقيع عليها في مهرجان يعقد اليوم بنادي المحرق. وتهدف الورقة لتأجيج الصراع مع قطر وجعل الخلاف الحدودي معها قضية شاملة تحشد لها طاقات ابناء البحرين جميعهم. هذا في الوقت الذي ينتظر فيه الجميع صدور قرار محكمة العدل الدولية حول السيادة على جزر حوار البحرينية. واستسخف المواطنون هذه الخطوة الرخيصة التي لا تحقق شيئا لشعبي البلدين بل تهدف لاجبار المواطنين على تقديم الولاء للجهة المسؤولة عن تعذيب المواطنين وقتلهم وسجنهم. وقال الاستاذ عبد الرحمن النعيمي في تصريح اصدره هذا اليوم »لسنا بحاجة الى تجمع شعبي، بقدر حاجتنا الى تجمع ديمقراطي طال انتظاره، ليحشد الناس حول المطالب الديمقراطية التي وقع عليها ٥٢ الف مواطن يستحقون نصبا يخلد اسماءهم«. واضاف »اذا كان الحكم مهتما برأي الناس، فليستجب للعريضة التي وقعها عشرات الآلاف من المواطنين يطالبون بعودة الحياة البرلمانية والانفراج السياسي، وليبت كل مواطن انه ليس جزءا من قطيع يساق الى المسلخ«. وانتهى الى القول »اننا نستنكر ما يجري، اننا نرفض ما يجري«.

٩١ يوليو

تواصلت الانباء من سجن جو حول تصعيد حالة التضييق على الرموز الشعبيين بسبب رفضهم التوقيع على افادات مزورة من اعداد جهاز التعذيب. وقالت تلك الانباء ان عددا منهم مسجون بزنزانات انفرادية عديمة التكييف، وانهم محرومون من ابسط الخدمات اللازمة وممنوعون من استعمال الماء للاستحمام. وهناك عدد من الاخوة المعتقلين منذ خمس سنوات بدون تهمة او محاكمة. ويسعى جهاز التعذيب لكسر ارادتهم باجبارهم تحت التعذيب على توقيع افادات اعدها جهاز هندرسون. وحثت المعارضة

المواطنين على الصمود وعدم التنازل لجهاز التعذيب خصوصا ان الحكومة مضطرة لاطلاق سراح الموقوفين قبل زيارة وفد الاعتقال التعسفي في شهر فبراير المقبل.
وبسبب التضييق على المعتقلين فقد انتشرت الشعارات الوطنية القوية في عدد من المناطق. ففي منطقة كرانة تطرقت الشعارات للمطالبة بالافراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين. ومن هذه الشعارات »لن ننسى معتقلينا«، »نطالب باصلاح سياسي واقتصادي«، »نهجنا واضح وصريح، الدستور يعني الحل«، »سنعمل حتى تتحقق مطالبنا«.
ولوحظ ان الحكومة سمحت لبعض كتاب الاعمدة بالتطرق لبعض القضايا ومنعتهم عن الاشارة ولو من بعيد للقضايا الجوهرية. فلم يتطرق اي من كتاب الاعمدة الى قضية الاستاذ عبد الوهاب والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور، والسيد ابراهيم السيد عدنان وغيرهم من الموقوفين ظلما. كما لم يتطرقوا الى قوانين الطوارىء وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. ولم يكتب احد منهم كلمة واحدة حول قضايا التعذيب التي نال شعب البحرين نصيبا وافرا منها. فهذه القضايا خاصة برئيس الوزراء الذي يرفض التطرق اليها. وبالرغم من الاشارة الى الديمقراطية فان ايا من كتاب الاعمدة لم يتطرق لقضية الدستور بشكل واضح وصريح، برغم ان الشعب يعيش مشاعر اليمة هذه الايام في الذكرى الخامسة والعشرين للقرار الاميري المشؤوم بتعليق العمل بدستور البلاد.
ولاحظ المراقبون ان هناك توجها حكوميا قويا لفرض ولاء المواطنين للعائلة الخليفية بالقوة والاساليب غير الشريفة، وذلك في محاولة لتطبيع العلاقة بين الطرفين مع ابقاء احكام الطوارىء والتغاضي عن جهاز التعذيب وجلاوزته. وفي محاولة لاعادة البلاد الى ما كانت عليه قبل الاصلاحات الادارية في العشرينات من القرن الماضي، تقوم العائلة الحاكمة بتعبئة القبائل وتشجيع القبلية بشكل لم يسبق له مثيل. وقد استقبل رئيس الوزراء بعض افراد قبيلة الدواسر لاظهار وجود ولاء شخصي له بين افرادها. وفرض على ابناء البحرين توقيع عريضة ولاء للحكم الخليفي، لكن لوحظ ضعف الاقبال على توقيعها. وقد تمت صياغة العريضة بلغة استفزازية تحريضية ضد قطر، حيث يعاهد الموقعون عليها العائلة الخليفية على دعمها في مواجهة قطر حول القضية الحدودية. وكان يفترض السكوت على هذه القضية طالما انها بانتظار قرار محكمة العدل الدولية بدلا من اثارتها بهذه الطريقة. وقال مراقبون انهم استغربوا من طرح هذه العريضة للتوقيع في الوقت الذي يتحدث فيه الامير عن رغبته في الوحدة مع دولة قطر، وهو شعار فيه قدر من الايجابية. وقد رد امير قطر مؤكدا ان تجارب التوحد في العالم العربي غير مشجعة، وعليه فالوحدة الحقيقية هي التي تقوم بين الشعوب وليس الحكومات.
كما رأى المراقبون في تقسيم المنامة وبقية المناطق الى دوائر صغيرة محاولة لطمس الهوية التاريخية والدينية لتلك المناطق، وتكريسا لسياسة التمييز العنصري التي تمارسها الحكومة تحت عناوين مضللة.
وأفادت مصادر مطلعة ان المعذب المعروف عادل فليفل قد قام اجرى عملية تجميل في وجهه وجزء من جسمه في محاول لاخفاء صورته الحقيقية امام المواطنين الغاضبين من ممارساته القمعية، وامام الآخرين عندما يحاول السفر الى اي بلد آخر. وهناك طلب من جهات حقوقية دولية لجميع المواطنين بارسال افاداتهم حول التعذيب على يدي عادل فليفل لاستكمال ملفه لمحاكمته بارتكاب جرائم ضد الانسانية. وتجدر الاشارة الى ان التحقيقات ما تزال متواصلة في ملف ايان هندرسون، مهندس التعذيب في البحرين.

١٢ يوليو
أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانين حول معاناة الاطفال والاعتقالات التعسفية للمواطنين في البحرين. وجاء في بيانها حول الاطفال ان طفلين على الاقل اعتقلا مؤخرا وهما السيد جابر

السيد ابراهيم، ٧١، من منطقة البلاد القديم وموسى جعفر الشيخ، من منطقة الديه. وقالت المنظمة ان الاثنين اطلق سراحهما بعد تعرضهما للتعذيب.
واضافت المنظمة في بيانها ان محكمة امن الدولة اصدرت في شهر يونيو الماضي احكاما قاسية بالسجن بحق عدد من الشباب اليافع منهم طاهر عباس حسين محفوظ، علي الشيخ موسى حسن العريبي، نبيل عبد النبي الصفار، جواد سلمان عيسى، عمار عيسى، محمد بدر الشيخ، ناجي احمد سلمان، صادق علي الشوفة، حميد علي ابراهيم، السيد جعفر. واشارت المنظمة في بيانها الى ضرورة احترام حكومة البحرين لالتزاماتها الدولية خصوصا انها وقعت على معاهدة حماية حقوق الطفل التي تمنعها من اساءة معاملة الاطفال.
وناشدت المنظمة بالكتابة الى المسؤولين البحرينيين ومطالبتهم باطلاق سراح هؤلاء الشباب واجراء تحقيق في جريمة الاعتقال التعسفي لهم، وانهاء الاعتقال التعسفي، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.
وفي بيانها الثاني عبرت المنظمة عن قلقها البالغ ازاء التقارير التي نقلت نبأ اعتقال عدد من المواطنين من منطقة البلاد القديم في بداية هذا الشهر ومن هؤلاء جعفر محمد الحمدي، عبد علي احمد المرهون، محمد جعفر جاسم، خليل ابراهيم المطوع.
ونقلت خبر سقوط الشاب محمد عبد الجبار ابراهيم الدرازي واصابته بكسور في ذراعه ومناطق اخرى من جسده، عندما كانت قوات الامن تطارده. وقالت المنظمة ان قوات الامن داهمت في ٠٣ يونيو الماضي منزل الشاب سعيد علي حسن خلف من منطقة البلاد القديم واعتقلت اخاه، ميرزا كرهينة. كما قالت ان المواطن شاكر عبد الجليل عباس اعتقل على جسر البحرين السعودية لدى عودته من الكويت. وذكرت ايضا ان المواطن ميثم بدر الشيخ نقل في ٤ يوليو الى المستشفى بعد تداعي صحته بسبب سوء المعاملة.
وعبرت كذلك عن قلقها ازاء الاساليب الجديدة التي تمارسها قوات الامن بحق المعتقلين حيث تعتقلهم لفترات قصيرة وتعذبهم بوحشية قبل اطلاق سراحهم، وانها تستعمل وسائل تعذيب لا تترك اثرا واضحا على الجسد. ومن هذه الاساليب حرمانهم من النوم وضربهم على الرأس وعلى المناطق الحساسة ومنعهم من الذهاب الى الحمام وشتمهم وسب معتقداتهم ونزع ملابسهم وتهديدهم بالاعتداءات الجنسية واجبارهم على توقيع تعهدات بعدم ممارسة اي نشاط ضد الحكومة. وناشدت المنظمة بالكتابة الى السلطات ومطالبتها باحترام كرامة المعتقلين واطلاق سراحهم في غياب تهم قانونية محددة، والتقصي في جرائم الاعتقال التعسفي وانهاء الاعتقال التعسفي وضمان احترام حقوق الانسان والحريات العامة الاخرى.
وعلى صعيد آخر تواصلت الاجواء المهرجانية المفروضة على الشعب والهادفة لاجبار المواطنين على دعم العائلة الخليفية الحاكمة والسكوت على جرائم جهاز التعذيب وتناسي مئات المعتقلين السياسيين من ابناء البحرين. وقد سخرت العائلة الحاكمة وسائل الاعلام المحلية لتكريس هذه المظاهر عبر نشر اعلانات الولاء للعائلة الحاكمة واعتبار ذلك الولاء اساس المواطنة الصالحة في غياب دولة القانون. وكان الامير قد دعا الى التوحد مع قطر في الوقت الذي جمعت فيه توقيعات المواطنين لدعم العائلة الخليفية ازاء الخلاف الحدودي مع قطر. وقبل مغادرته طهران، رحب امير قطر بفكرة الوحدة قائلا ان الوحدة بين الحكومات يفترض ان تكون قائمة في اطار مجلس التعاون الخليجي، واضاف »ان الشعبين القطري والبحريني يجب ان يشاركا في مثل هذا الاتحاد، لان مثل هذا الاتحاد يجب ان يبقى ويستمر الى الابد، وان يكون ذا فائدة لشعبي البلدين ولشعوب منطقة الخليج بشكل عام«. واشار الى قرار حكومة البحرين بتجميد عمل اللجنة المشتركة بين البلدين وان استمرار عملها كان سيساعد على تحسين العلاقات بينهما.
ومن جهة اخرى قامت ادارة محافظة المحرق بعرض اسماء ٤٥ شخصا على وزارة الداخلية لتختار من بينها ٨١ مختارا يعملون كمراقبين للاوضاع الامنية في المنطقة.

ويرتبط هؤلاء بوزارة الداخلية بشكل مباشر، وتتركز مهمتهم على مراقبة الاوضاع وتكريس مبدأ الولاء للعائلة الحاكمة بين المواطنين. وقد رفض عدد من الشرفاء العمل في اطار هذا النظام الامني المرتبط بجهاز التعذيب الذي أسسه ايان هندرسون قبل اكثر من ثلاثين عاما. ويطالب المواطنون منذ ربع قرن باعادة العمل بدستور البلاد واقامة دولة القانون والغاء قوانين الطوارئ.

٤٢ يوليو
يقوم امير البلاد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة رسمية الى بريطانيا، ويتوجه منها بعد ثلاثة ايام الى المغرب. ويرافق الامير في هذه الزيارة وفد كبير يضم عددا من الوزراء والمستشارين والاعلاميين. وهذه هي الزيارة الرسمية الثانية الى بريطانيا منذ توليه الحكم قبل اكثر من عام. وادلت وزارة الخارجية البريطانية بتصريحات تدعم تحسين اوضاع حقوق الانسان. وتهدف الزيارة لتعزيز الثقة بين البلدين. ووجهت المعارضة نداءات الى الجهات المعنية تطالبها بطرح موضوع دستورا لبلاد المعلق منذ ربع قرن، واطلاق سراح السجناء السياسيين ومن بينهم الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته، والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. كما ناشدت الامير استغلال هذا الظرف لالغاء القرار المشؤوم الذي أصدره والده قبل ربع قرن بحل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور التي تنظم الحريات العامة والانتخابات البرلمانية. وقالت انها في الوقت الذي تثمن فيه الخطوات التي اتخذها الشيخ حمد منذ توليه الحكم فانها تطالب باقامة الدولة التي يأخذ القانون فيها مجراه، وان الاصلاح السياسي يعني انهاء الوضع الذي لا يحصل فيه المواطن شيئا من حقه الا بالاسترحام والاستعطاف. وتمنت ان يساهم لقاء الامير مع ملك المغرب في نشوء قناعة لديه بالاحتذاء بما قامت به المغرب من خطوات تصالحية. ففي تلك البلاد التي تحتفل بمرور عام واحد على تولي محمد السادس مقاليد الحكم تمت مصالحة وطنية شاملة ويجري الآن تعويض ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري. بينما يحرم ضحايا التعذيب في البحرين من ادنى حقوقهم، ويمنع الاطفال الذين يعتقلون من الالتحاق بالصفوف التعليمية. وهذه الاجراءات ما تزال سارية ويتم التستر عليها بالادعاءات التي تسخر امكانات الدولة لترويجها.
وعلم من جهة اخرى ان الاجواء المهرجانية التي فرضت على البلاد مؤخرا خلقت انزعاجا واسعا في صفوف المواطنين الذين يطالبون باصلاحات حقيقية وليس استعراضات بهلوانية على اجساد الشهداء والمعتقلين. وشهدت مناطق عديدة من البلاد الاسبوع الماضي انشطة احتجاجية محدودة. فقد شوهدت حرائق صغيرة مشتعلة على الشارع الرئيسي بمنطقة الدراز امام مبنى بنك البحرين الوطني سابقا. وشوهدت حرائق اخرى في اطارات السيارات بالقرب من دوار كرّانة على شارع البديع. كما اشعلت النار في اطارات السيارات على شارع الملك فيصل مقابل منطقة كرباباد، بالقرب من الدوار الرئيسي مقابل مجمع السيف. وعلى الشارع العام بمنطقة كرزكان شوهدت شعارات كثيرة تطالب باعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
وذكرت الانباء ان خمسة من المواطنين من منطقة كرزكان قد اطلق سراحهم بعد اعتقال تعسفي استمر خمسة شهور بدون تهمة او محاكمة. وهؤلاء هم جعفر محمد حسن، محمد مهدي، محمد صالح خلف، باسم ابراهيم يعقوب، وطه جاسم الشيخ. وهناك المئات من المواطنين الرازحين في غياهب السجون بدون تهمة او محاكمة، ومن بينهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ علي عاشور والسيد ابراهيم السيد عدنان والاستاذ علي العكري. ويخضع الكثير من هؤلاء الى ضغوط نفسية وجسدية لحملهم على التنازل عن حقوقهم المشروعة.

٦٢ يوليو

بمناسبة زيارة امير البلاد الرسمية الى بريطانيا وجهت جهات عديدة معنية بحقوق الانسان رسائل الى وزارة الخارجية البريطانية تطلب منها طرح قضايا حقوق الانسان والديمقراطية في الاجتماعات الرسمية مع الوفد الزائر. وكان هناك شعور عميق لدى هذه المنظمات بضرورة كشف حقيقة ما يجري في البلاد للمسؤولين البريطانيين ومواجهة سياسة التضليل التي تمارسها الحكومة. وقد وجهت حركة احرار البحرين ومنظمة حقوق الانسان في البحرين رسائل الى الخارجية البريطانية، وكذلك فعلت جهات بريطانية. وأكدت حركة احرار البحرين على ضرورة اقامة حكم القانون المؤسس على دستور البلاد، مؤكدة رفضها حكم البلاد بالاوامر الاميرية بدلا من حكم القانون. وطالبت باطلاق سراح السجناء السياسيين فورا وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته، والغاء قوانين الطوارىء. وطلبت منظمة حقوق الانسان في البحرين في خطابها الى السيد بيتر هين وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط طرح قضايا حقوق الانسان على جدول اللقاءات مع الامير والوفد المرافق له. وعرضت المنظمة موارد قلقها في ما يتصل باستمرار الاعتقال التعسفي والتعذيبو وأرفقت مع الرسالة قضايا اكثر من ٠٢١ شخصا بينهم ٧٣ طفلا تم اعتقالهم بشكل تعسفي خلال الشهور الاربعة الماضية وتعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة. كما اوردت اسماء المعتقلين الذين مضى على اعتقالهم اكثر من اربع سنوات بدون محاكمة. واكدت على الحاجة لاصلاح القوانين وخصوصا قانون امن الدولة الذي يسمح بالاعتقال التعسفي والمحاكمات غير العادلة. واكدت كذلك على ضرورة التحقيق في قضايا التعذيب وقضايا وفاة مواطنين على ايدي رجال الامن. وتطرقت كذلك للمحاكمات الجائرة والابعاد القسري وطالبت الحكومة بـ »الانضمام للمعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية«.

وكان الوفد الاميري قد وقع على اتفاقية تعاون عسكري مع الحكومة البريطانية. كما عقد صفقة لانظمة دفاعية واجهزة عسكرية وتدريبات. جاء ذلك على هامش معرض فانبرة الدولي للطيران. وشجبت منظمة بريطانية هذه الصفقة. فقد طالبت منظمة »عالم آمن Safeworld« الحكومة البريطانية بعدم قيام بريطانيا بتزويد الانظمة القمعية بالاسلحة التي قد تستعمل للقمع الداخلي، خصوصا الانظمة التي لها تاريخ في انتهاك حقوق الانسان مثل البحرين. ويغادر الامير هذا اليوم الى المغرب. وناشدت المعارضة الامير باتخاذ خطوات شبيهة بالخطوات التي اتخذتها حكومة المغرب مؤخرا، ومنها اجراء انتخابات برلمانية وفق دستور البلاد، والقيام بمصالحة وطنية شاملة، وفتح ملف انتهاك حقوق الانسان بشكل كامل، وتعويض ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، ومحاكمة الضباط المسؤولين عن التعذيب. وقالت ان هذه الخطوات كفيلة بتحقيق الامن والاستقرار في البلاد وتقوية حكم الامير، ورأت ان الاستمرار في نمط الحكم القديم مع تكريم المسؤولين عن التعذيب لن يحقق ذلك.

وقد اعترف الاعلام المحلي بفشل الاجراءات الشكلية التي اتخذت لمواجهة الشجب الدولي المتواصل بخصوص انتهاك حقوق الانسان. فقد كشف الكاتب رضي السماك في عموده اليومي ان منظمة حقوق الانسان التي شكلها رئيس الوزراء بمجلس الشورى فشلت في القيام بأية خطوة ايجابية في مجال عملها. واقتصر عمل المنظمة حتى الآن على الدفاع عن الحكومة في المحافل الدولية وليس عن ضحاياها.

ومن جهة اخرى علم ان المواطن البحريني عادل جاسم الحايكي ما يزال معتقلا بسجون الكويت منذ اعتقاله قبل اكثر من ثلاث سنوات. وكانت الحكومة الكويتية قد أطلقت سراح ثلاثة آخرين بقوا في السجن ثلاث سنوات وشهرين، بينما كانت محكمة كويتية جائرة قد اصدرت حكما بسجنهم ثلاث سنوات بسبب امتلاكهم منشورات تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد.

وفي البحرين اطلق سراح المواطن فخري عبد الله راشد

بعد ان قضى عاما كاملا اضافة الى السنوات الثلاث التي حكمته بها محكمة امن الدولة الجائرة. وكان هذا الشاب قد اعتقل في يونيو ٦٩٩١ وحكمت عليه محكمة امن الدولة السيئة الصيت بالسجن ثلاث سنوات.
وأطلق سراح ثلاثة مواطنين آخرين بعد اعتقال تعفسي دام فترة طويلة وهم جاسم عبد الله الجبل، غازي محمد محسن، حسن القطري.

يوميات اغسطس ٢٠٠٢

٧٢ يوليو
اعتقلت قوات جهاز التعذيب يوم السبت الماضي ٢٢ يوليو ثلاثة مواطنين من منطقة كرزكان بدون اي مبرر، وهم صادق جواد، ٥١، احمد ابراهيم الفردان، ٥١، عباس مهدي، ٦١. ولم يعرف شيء عنهم حتى الآن، ويخشى من تعرضهم للتعذيب الوحشي من قبل عناصر جهاز التعذيب. ونتيجة الضغط الدولي على آل خليفة فقد لجأوا في الشهور الاخيرة الى اساليب في التعذيب تلحق اكبر الاذى بالمعتقلين في فترة قصيرة يطلق سراحهم بعدها وهم يعانون من آثار التعذيب.
وتؤكد التقارير الواردة من الزنزانات ان المواطنات الثلاث المعتقلات يعانين من سوء المعاملة غير الانسانية التي يتعرضن لها على ايدي عناصر التعذيب. وقد ذكرت بعض التقارير انهن محتجزات في زنزانات تفتقر الى مقومات الحياة البسيطة. فهي حارة جدا ولا يتوفر لهن ماء الشرب المناسب. ويعتبر استمرار اعتقال كل من حنان حيدر وسلوى حيدر وليدا العربي تحديا للجهات الحقوقية الدولية التي تعتبر اعتقالهن تعسفيا خصوصا ان محكمة امن الدولة تفتقر الى ادنى شروط العدالة، وقد اعتمدت في ادانتهن على ادلة مزيفة وضعها جهاز التعذيب. ويصر رئيس الوزراء على ابقاء هؤلاء النساء الشابات سبايا لديه امعانا في ظلم شعب البحرين.
واكدت تقارير من جهات دبلوماسية مطلعة ان الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل بسجن القلعة يعاني من ضعف شديد في النظر نتيجة المعاملة السيئة التي يلاقيها. وقالت تلك المصادر ان سلطات السجن فرضت عليه سجنا انفراديا. واوضحت تلك التقارير ان حكومة البحرين ما تزال تمارس سياسة التضليل ازاء استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته، مدّعية انه يقابل محاميه بشكل منتظم، الامر الذي يعتبر تجنيا على الحقيقة جملة وتفصيلا. واضافت تلك التقارير »لا نظن ان السلطات قامت بإبلاغ عبد الوهاب حسين بزيارة لجنة العمل حول الاعتقال التعسفي في مطلع ٢٠٠٢، ولكن ربما قام محاموه بابلاغه بذلك، خصوصا ان الزيارة اصبحت معروفة على نطاق واسع في البحرين«. والامر المعروف ان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته ممنوعون من الاتصال بمحاميهم، وانهم محتجزون في زنزانات انفرادية امعانا في التعذيب النفسي والجسدي لاجبارهم على توقيع افادات مزورة والتعهد بالتخلي عن حقوقهم الانسانية المشروعة.
وتجدر الاشارة الى ان هناك عددا كبيرا من المعتقلين تعسفيا بدون تهمة او محاكمة منذ فترة طويلة. ومن بين هؤلاء الحاج محمد حسن جواد، ٢٥ المعتقل منذ اكثر من عام. وهذا المواطن هو خال سمير رجب رئيس لجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى. ويدافع سمير رجب عن آل خليفة في المحافل الدولية ولا يدافع عن خاله المعتقل ظلما وتعسفا. وهناك كل من محمود الحلواجي، ٤٣، و عبد الرضا ...، ٤٣، من منطقة المنامة المعتقلان منذ اكثر من عام بدون تهمة او محاكمة. ومن منطقة الدراز ما يزال كل من فاضل الملا ومعه شقيق الشهيد حميد عبد الله يوسف، معتقلين منذ اكثر من عام بدون تهمة او محاكمة. ومن المنطقة نفسها يرزح كل من السيد ابراهيم السيد مجيد والسيد محسن السيد مهدي في زنزانات النظام منذ اكثر من عام بدون تهمة او محاكمة.
وعلى صعيد آخر علم ان لجنة حقوق الانسان بجمعية المحامين البريطانية كتبت مؤخرا رسالة الى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط،

تحثه فيها على اثارة قضية حقوق الانسان في البحرين خلال زيارة الامير الاخيرة الى لندن. وجاء في الرسالة ما يلي »ترحب اللجنة بالمبادرات الايجابية التي ذكرت انها قام بها حسب قولك صاحب السمو الشيخ حمد. ولكن ما يزال هناك مساحات واسعة تبعث على القلق لم يتطرق اليها. وفي ضوء زيارة امير البحرين الى المملكة المتحدة هذا الاسبوع بودنا ان نثير بعض النقاط. فما نزال قلقين بشأن استعمال محاكم امن الدولة والعدد الكبير من المحتجزين الموقوفين بدون محاكمة، واستمرار استعمال قوانين الطوارىء. وسوف نكون شاكرين لكم اذا اثرتم هذه النقاط مع الامير، واخبارنا بأي رد تحصلونه«. ووقع الرسالة السيد ستيفن سولي، رئيس لجنة حقوق الانسان لجمعية المحامين البريطانية.

١ أغسطس
في الوقت الذي تتدبر فيه محكمة العدل الدولية قضية الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر، استمرت المناكفة الاعلامية بين المنامة والدوحة، وتم تبادل الاتهامات بين البلدين بالتصعيد. وكانت حكومة البحرين قد أعلنت عن مشروع عقاري سياحي في جزر حوار، يشتمل على بناء خمسين مسكنا وشاليهات وممر الى الخليج. وردت صحيفة »الوطن« القطرية على ذلك متهمة البحرين بخرق الاتفاقات التي تمت عبر الوساطة السعودية، والتي تدعو الى عدم اتخاذ اي اجراءات من شأنها ن تغير الوضع القائم في الاراضي المتنازع عليها ومن ضمنها جزر حوار. وناشدت المعارضة الطرفين بالتصرف بحكمة وانتظار حكم المحكمة الدولية وعدم تصعيد الموقف، خصوصا ان الشعبين الشقيقين يرفضان الدخول في نزاع لا طائل فيه.
وعشية الذكرى العاشرة للاجتياح العراقي للكويت الذي حدث في ٢ أغسطس ٠٩٩١، قالت المعارضة البحرينية ان تلك المأساة اثبتت هشاشة الوضع السياسي في المنطقة، خصوصا مع استمرار سياسات الاستبداد والتوسع والغطرسة في المواقف. وطالبت بغلق ملف الغزو وذلك برفع الحصار عن الشعب العراقي واطلاق سراح الاسرى الكويتيين والانفتاح السياسي على صعيد المشاركة السياسية في بلدان المنطقة. واعتبرت ان صفقات الاسلحة العملاقة والاتفاقات العسكرية مع الدول الاخرى ليست حلا حقيقيا للمشاكل القائمة.
وعلى صعيد آخر قام رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين يوم امس بتسليم رسالة الى رئيس الوزراء حول الاوضاع العمالية في البلاد. وتضمنت الرسالة قرار الجمعية العمومية التي عقدت جلستها يوم السبت الماضي ٩٢ يوليو مرفقا بها كل المذكرات التي رفعتها اللجنة العامة منذ العام ٥٩٩١ الى وزير العمل. كما تضمنت مطالبة الحكومة ورئيس الوزراء بتطوير التشريعات النقابية في البلاد وضمان استقلال التنظيم العمالي، وان يكون له دور مستقل وقوي مع اطراف الانتاج الحكومة واصحاب العمل ، وان يمثل اعضاؤه المنتخبون من الجمعية العمومية في المجالس الثلاثية ومشاركة اللجنة العامة في لجنة تعديل قانون العمل وخاصة الباب السابع عشر وحرية العمل النقابي في البلاد. كما تضمنت مطالبة رئيس الوزراء بالتجاوب مع المذكرات المتفرقة للجمعيات العمومية للجنة العامة منذ ٥٩٩١، وكذلك تجاوزات وزير العمل وتهميشه لدور اللجنة العامة واللجان العمالية.
وتعتبر قضية العمال في البحرين واحدة من القضايا الصعبة التي فشلت الحكومة في التعاطي معها بموضوعية وانفتاح. وقد كتب رضي السماك في عموده بصحيفة اخبار الخليج حول المادة ١٤١ من قانون العمل وطالب وزارة العمل بالقيام بدورها في تفعيلها.
وفي محاولة لرفع معنويات اعضاء لجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى، استقبل رئيس الوزراء اعضاء اللجنة وشكرهم على الدور الذي تمارسه اللجنة. وقد سخر رئيس اللجنة، سمير رجب، اللجنة للدفاع عن الحكومة في المحافل الدولية، بدلا من التعاطي مع قضايا حقوق الانسان في البلاد. وفشلت

اللجنة في علاج الاوضاع المتردية لحقوق الانسان في البلاد، ولم تقم بأية خطوة لمواجهة جهاز التعذيب والحد من ارهابه ضد ابناء البحرين. وتطالب جهات سياسية وحقوقية دولية الحكومة بالسماح بقيام لجنة شعبية لحقوق الانسان تعمل بعيدا عن سيطرة رئيس الوزراء وجهاز التعذيب التابع له.

ووجهت المعارضة مجددا نداءها للامير لاعادة العمل بدستور البلاد واجراء انتخابات برلمانية مستقلة واطلاق سراح السجناء السياسيين ومن بينهم الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته. جاء ذلك في إثر استمرار الحكومة في جمع التوقيعات الداعمة لسياساتها. ونقلت وسائل الاعلام المحلية ان الحكومة استطاعت جمع ٢٠٠٠ توقيع من العمال الهنود على عريضة تشيد بالامير وسياساته. وتسعى الحكومة لفرض الولاء للعائلة الحاكمة من خلال عرائض رخيصة تجبر الناس على توقيعها. وقال مراقبون ان الولاء لا يتحقق بالتوقيع على ورقة اعدتها الحكومة واجبرت الناس على توقيعها، وانما هو شعور في النفس يبعثه الرضا تجاه الآخرين. وحتى الآن فقد فشلت العائلة الحاكمة في اثبات اعترافها بوجود شعب البحرين وحقوقه. وقالوا ان الانظمة الديكتاتورية هي التي تمارس هذا النوع من الاستعراض، بينما الانظمة الديمقراطية لا تحتاج الى مثل ذلك. فالمواطنون يعبرون عن مدى ولائهم او رفضهم للنظام عبر صناديق الاقتراع.

٣ اغسطس

رحّبت المعارضة البحرينية بالتصريح الذي ادلى به الامير يوم امس الاول لمحطة الـ سي. ان. ان CNN الامريكية حول عزمه على القيام باصلاحات سياسية. وعبّرت عن املها بان تتحول تلك التصريحات الى واقع ملموس يغير الواقع السيء الذي عمّ البلاد منذ ربع قرن. وكان الامير قد قال للمحطة المذكورة انه سوف يقوم باصلاحات سياسية ديمقراطية في البلاد، وانه سوف يستجيب لما يريده شعب البحرين. ويطالب المواطنون منذ ربع قرن باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني والغاء قوانين الطواريء واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وقالت المعارضة انها تأمل بان يبادر الامير الى اتخاذ قرار تاريخي شجاع بالغاء القانون المشؤوم الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد في ٤٢ اغسطس ٥٧٩١، معتبرة ان قرارا كهذا سوف يوطد الامن والاستقرار في البلاد. وعبّرت عن املها بان تكون زيارات الامير الى الخارج قد كشفت له ضرورة القيام بمثل تلك الاصلاحات التي تأخرت كثيرا. وتمنّت ان يتم اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته وبقية المعتقلين فورا خصوصا انهم سجناء رأي اعتقلوا بسبب آرائهم السياسية ومواقفهم السلمية.

وكانت الحكومة البريطانية قد عبّرت عن استعدادها لمساعدة حكومة البحرين في اصلاح الاجراءات القانونية في البلاد. جاء ذلك في جواب على سؤال قدمه اللورد ايفبوري الى الحكومة قال فيه «ما هي المناقشات التي اجرتها الحكومة البريطانية مع حكومة البحرين حول تقرير لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان حول محاكم امن الدولة، وما نوع المساعدة التي قدمتها لاصلاح الاجراءات القضائية في البحرين». وجاء جواب الحكومة على لسان البارونة سكوتلاند كالتالي »اننا مستعدون للنظر في اي طلب من حكومة البحرين بالمساعدة في اصلاح اجراءاتهم القضائية». ووجه اللورد ايفبوري سؤالا آخر »في ضوء خطط حكومة البحرين لاجراء انتخابات لمجلس الشورى في العام ٤٠٠٢ واعطاء مجلس الشورى صلاحيات تشريعية، هل ستقدم الحكومة البريطانية مساعدة فنية لحكومة البحرين لصياغة قانون الانتخابات وتدريب الموظفين الذين يعملون في السلطة التشريعية؟». وجاء الجواب على لسان البارونة اسكوتلاند كالتالي »اننا مستعدون للنظر في اي طلب من حكومة البحرين للمساعدة الفنية وتدريب الموظفين».

وعلم من جهة اخرى ان الحركة الشعبية المطالبة بالاصلاح السياسي آخذة في التوسع. وسوف تعقد بالنادي الاهلي يوم الثلاثاء المقبل ٨ اغسطس ندوة اخرى لمتابعة النقاش حول الديمقراطية وذلك بمشاركة المحامي حسن رضي. كما يشارك السيد محمود حافظ في الندوة التي ستعقد بالنادي الاهلي في ٢٢ اغسطس بعنوان »الديمقراطية بين النظرية والتطبيق«. اما الدكتور عبد اللطيف المحمود فسوف يشارك في الندوة التي تعقد في ٩٢ اغسطس لمناقشة موضوع ا لشورى في الاسلام. ويأمل المواطنون ان يمتنع جهاز التعذيب عن التدخل لعرقلة هذه الندوات التي تعكس رغبة ابناء البحرين في تحقيق اصلاح سياسي في بلادهم، بأساليب متحضرة.

وذكرت تقارير خاصة ان حكومة البحرين قامت مؤخرا بتجنيس ٠٠٤ شخص من قبيلة بني مرة، وهم من سكنة قطر، واستقدمتهم الى البلاد. وقالت التقارير ان كلا من هؤلاء يستلم راتبا قدره ٠٠٤ دينار شهريا، ويقوم اغلبهم بممارسة هواية القنص ورعاية الصقور لافراد العائلة الحاكمة. ورأى المراقبون في هذه الخطوة استمرارا لسياسة تغيير البنية السكانية في البلاد. وكانت حكومة ابوظبي قد بدأت قبل فترة بتجنيس عدد من افراد قبيلة البوعينين، الامر الذي ازعج حكومة البحرين فطلبت من حكومة ابوظبي التوقف عن ذلك لكي لا يتقلص عدد القبائل الموالية للحكم الخليفي في البلاد.

وعلى صعيد آخر علم ان وزارتي العمل والداخلية منزعجتان جدا من تحديد الجمعية العمومية للجنة العامة لعمال البحرين مواعيد انتخابات اللجان المشتركة ووضع لائحة استرشادية للانتخابات. وفي ضوء خطة الجنة سوف يتولى العمال انفسهم مهمة الاشراف على الانتخابات بدون تدخل من ادارات الشركات او وزارة العمل او الداخلية لغربلة اسماء ا لمرشحين وفق معاييرها. وهناك خشية من تدخل الوزارتين المذكورتين، بدعم من جهاز التعذيب، في اعمال اللجنة للتأثير على سير الانتخابات.

٧ اغسطس

ذكرت التقارير الواردة ان عددا من المواطنين، من بينهم اطفال، اعتقلوا الاسبوع الماضي من منطقة الديه بصورة تعسفية. وعرف من بين هؤلاء كل من احمد رضي العنسي، ٩١، محمد صالح مشيمع، ٩١، احمد عبد الله الخير، ٦١، حسين علي رستم، ٧١، علي عيد سعد ٥١، محمد حسن، ٣١، محمود حسن، ٥١، طالب علي الاصفر، ٣١، حمزة علي الاصفر، ٢١، والاخيران هما شقيقا الشيخ حسين الديهي المعتقل منذ اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وجاءت هذه الاعتقالات الوحشية لتؤكد اطلاق يد جهاز التعذيب في قمع ابناء البحرين. وساد المنطقة شعور عام بالاستياء من هذا الاعتداء على حريات المواطنين وامنهم. وعلم ان هؤلاء المواطنين موقوفون الآن بمركز التعذيب بالخميس. ويخشى عليهم، خصوصا الاطفال منهم، من التعذيب على يدي المعذب المعروف خالد الوزان، الذي قتل الشهيد سعيد الاسكافي قبل خمسة اعوام بالمركز نفسه.

وفي الوقت نفسه استمرت الشعارات التي تطالب بالمطالب الوطنية العادلة. وشوهدت بمنطقة الديه شعارات كثيرة من بينها »دم الشهداء طريق النصر«، »سوف يتكسر قمعكم فوق بركان مطالبنا«، »أين وعودكم الجوفاء باطلاق الحريات؟« »البرلمان هو الحل وليس صفقات السلاح«، في اشارة الى الصفقات العسكرية التي وقعت مع بريطانيا مؤخرا. جاء ذلك في الوقت الذي استمرت فيه المظاهر المهرجانية للحكومة، ونقلت عن بعض المرتزقة الاجانب عبارات تأييد غير محدودة لسياسات التعذيب والقمع. كما تأتي في الوقت الذي استمر فيه رئيس الوزراء في اجبار المواطنين على اطلاق التصريحات ونشر الاعلانات الداعمة لسياساته. ومعروف ان رئيس الوزراء هو الذي قاد الانقلاب المشؤوم على الديمقراطية في مثل هذا الشهر قبل ربع قرن، وبقي على رأس السلطة الاستبدادية منذ ذلك الوقت. ويرفض حتى الآن اجراء

اي اصلاح سياسي في البلاد ويصر على اساليب القمع والتعذيب والاضطهاد والتمييز العنصري.
ومن جهة اخرى، حثت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية خصوصا منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج، والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان وغيرها على الاستجابة لطلب الامير والتقدم بطلب زيارة مراكز التعذيب في البحرين. وكان الامير قد اكد في مقابلته مع محطة سي. ان. ان الامريكية الاسبوع الماضي انه سوف يسمح لكل المنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد. وكان رئيس الوزراء يرفض تلك الزيارات منذ اربعة عشر عاما. وحتى عندما ذهبت منظمة العفو الدولية الى المنامة العام الماضي منع وفدها من مقابلة اي شخص خارج دائرة الموظفين الحكوميين. ومنذ ذلك الوقت تطالب المنظمة حكومة البحرين بالسماح لها بزيارة اخرى تقابل فيها ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي، ولكن بدون جدوى. ولفتت المعارضة نظر هذه المنظمات الى استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب، وألمحت بشكل خاص الى استمرار اعتقال مئات المواطنين الابرياء بموجب قانون امن الدولة السيء الصيت او بقرار من محكمة امن الدولة الجائرة.
ولاحظ المراقبون من جهة اخرى استمرار غياب الضوابط التي تنظم العرض والطلب في ما يتعلق بالمنتجات المستوردة. واشاروا الى حرب الاسعار المتصاعدة بين الشركة البحرينية الدنماركية للألبان مع شركتي المراعي وندا السعوديتين. وهددت الاولى بالاستغناء عن عدد كبير من الموظفين البحرينيين اذا استمرت حرب الاسعار. ورأى المراقبون في هذا التطور مؤشرا سلبيا لسوق العمل البحرينية، خصوصا مع تكريس الحكومة سياستها التي تقوم على اساسها باستقدام العمال الاجانب بأجور رخيصة واحلالهم محل العمالة الوطنية.
وعبر صحافي بحريني عن قلقه من استمرار سياسة الرقابة الصارمة التي تمارسها وزارة الاعلام على كتاب الاعمدة. ففي ما عدا بعض الاسماء المعروفة من كتّاب الاعمدة، يتعرض اغلبية الكتاب للرقابة الصارمة، ويمنعون من التعبير الحر عن آرائهم، وتتعرض كتاباتهم للشطب والتخريب، وتنشر بعد ذلك بدون مشاورتهم. وقال انه كثيرا ما نشرت مقالاتهم مشوهة ومبتورة وغير مفهومة المعنى وذلك بسبب قيام عملاء وزارة الاعلام برقابة صارمة على تلك الكتابات. ويقول هذا الصحافي ان هناك سقفا لما يمكن قوله، معتبرا ان اصحاب الاعمدة ممنوعون من التطرق لقوانين الطوارىء والتعذيب والاعتقال التعسفي والتمييز العنصري والطائفي.

٩ اغسطس
ألغيت بشكل مفاجيء الندوة التي كان مقررا اجراؤها الليلة الماضية بنادي الخريجين والتي كان يفترض ان يشارك فيها المحامي حسن رضي. وذكرت مصادر مطلعة ان الالغاء جاء بقرار من رئيس الوزراء عبر وزارة الداخلية. ونشر الاعلان عن الغاء الندوة في الصحف المحلية يوم امس. وكان النادي الاهلي قد أعلن عن الندوة قبل اكثر من اسبوعين لمناقشة الحقوق الدستورية للمواطنين. وسعت الحكومة في الاسابيع الاخيرة للترويج لبعض المظاهر الانفتاحية في محاولة لتحسين سمعتها التي لطختها سياسات رئيس الوزراء القمعية على مدى ربع قرن. وجاء الغاء الندوة التي روّجت لها وسائل الاعلام المحلية بعد اسبوع واحد فقط من التأكيدات التي اطلقها الامير خلال مقابلته مع محطة الـ سي. ان. ان الامريكية والتي قال فيها انه سوف يقوم باصلاحات سياسية وديمقراطية وانه سوف يلبي مطالب الشعب. وكان النادي الاهلي قد أعلن في البداية عن عزمه على عقد الندوة بمقره ولكن أعلن لاحقا، لاسباب غير معروفة، انها سوف تعقد بنادي الخريجين. وكان متوقعا ان تحظى الندوة بتغطية واسعة في وسائل الاعلام المحلية لاظهار شيء من الانفتاح، ولكن يبدو ان رئيس الوزراء رأى ان فتح الباب لمثل هذه الحوارات

المفتوحة سوف يوفر منبرا للحديث الحر عن دستور البلاد وسوف يكرّس التوجه الشعبي نحو المطالبة بالحقوق المشروعة، ويؤكد خطأ سياسته التي تبناها لمدة ٥٢ عاما ضد الحكم الدستوري. وينتظر المواطنون والرأي العام العالمي حدوث تداعيات لقرار الغاء الندوة. وحثت المعارضة المثقفين من ابناء البحرين على رفع صوتهم بشجب سياسة قمع حرية التعبير المفروضة على المواطنين من قبل جهاز التعذيب الذي يديره الاجانب.

ومن جهة اخرى رفض رئيس الوزراء بشكل قاطع كل مطالب العمال التي تقدمت بها اللجنة العامة لعمال البحرين. وقد أبلغ عبد النبي الشعلة، وزير العمل، يوم الاحد الماضي ممثلي اللجنة العامة بقرار رئيس الوزراء وهددهم بحل اللجنة اذا لم تسحب مطالبها، كما حدث لجمعية المحامين قبل عامين.

وكانت اللجنة قد رفعت في ١٣ يوليو الى رئيس الوزراء مذكرة بالمطالب التالية

١ حرية العمل النقابي في البحرين وتطوير التشريعات العمالية وخاصة الباب السابع عشر من قانون العمل في القطاع الاهلي الى مستوى ما نصت عليه المعايير الدولية والعربية واتفاقيات منظمة العمل الدولية والعربية بخصوص حرية التنظيم النقابي والتفاوض الجماعي، وتحويل اللجان العمالية المشتركة الحالية الى نقابات عمالية مستقلة، واللجنة العامة لعمال البحرين الى اتحاد عمال البحرين، وعضوية كل عمال البحرين فيه، والانضمام الى الاتحادات العمالية العربية والدولية وعودة جميع النقابيين المبعدين مع عوائلهم الى البحرين

٢ حق ممثلي اللجنة العامة لعمال البحرين وجمعيتها العمومية المنتخبين في المشاركة في المجالس الثلاثية وفي المجلس الاعلى للتدريب ومجلس التأمينات الاجتماعية، كما نص عليه قانون العمل والنظام الاساسي للجنة العامة.

٣ حق اعضاء اللجنة العامة دخول الشركات والمصانع التي ليس لها لجان عمالية من اجل تعفق داواضع العمال فيها وحل مشاكلهم.

٤ حق اللجنة العامة والجمعية العمومية في تنظيم وتحديد والاشراف على انتخابات اللجان العمالية المشتركة ومواعيدها ووضع لائحة استرشادية للشركات وذلك للانتخابات القادمة للدورة الثامنة.

٥ حرية التعبير والتصريح للجنة العامة في الصحافة المحلية.

٦ عدم تدخل وزارة الداخلية في انشطة اللجان العمالية واللجنة العامة وعدم قيامها في الانتخابات القادمة بشطب اسماء ممثلي عمال مرشحين للانتخابات.

٧ ازالة العراقيل التي وضعتها و زارة العمل منذ العام ١٩٩٥ امام اللجنة العامة، اي منذ استلام الوزير الحالي منصبه.

وأبلغ وزير العمل اعضاء اللجنة الذين حضروا الاجتماع وهم عبد الغفار عبد الحسين، ونائبه سعيد السماك، وامين سر اللجنة يوسف عبد الله يوسف، ان رئيس الوزراء عقد مساء السبت الماضي ٥ اغسطس اجتماعا بمبنى مجلس الوزراء لمناقشة مطالب اللجنة بحضور وزيري الداخلية والعمل، وتمت مناقشة مذكرة اللجنة العامة. وقد رفض رئيس الوزراء كل المطالب المرفقة في المذكرة وخصوصا حرية العمل النقابي، وقال ان من حق وزارة العمل الاشراف على الانتخابات القادمة وتحديد موعدها في السنة الجديدة وحق وزارة الداخلية في التدخل والاشراف على اسماء العمال المرشحين. ووجه وزير العمل تهديدا الى رئيس اللجنة واعضاء اللجنة العامة وجمعيتها العمومية، وقال انها اذا تجاوزت صلاحياتها فسوف يتم حلها كما حصل لجمعية المحامين. وأصر على سحب المذكرة التي رفعت الى رئيس الوزراء. وسوف تعقد الجمعية العمومية اجتماعا خاصا لمناقشة ذلك. وهناك خشية كبيرة ان يصدر رئيس الوزراء امرا بحل اللجنة.

٠١ أغسطس

ما زالت الانعكاسات السلبية لقرار منع ندوة النادي الاهلي حول الحقوق الدستورية للمواطنين تتفاعل في الشارع البحريني وتكرس الشكوك حول حقيقة ما يقال عن الاصلاحات السياسية في البلاد. وتساءل الكثيرون عن معنى الاصلاح اذا كان النظام يضيق ذرعا حتى بندوة محدودة الحضور تناقش قضايا واضحة ولا تنطوي على ابعاد سياسية تهدد النظام. وعلم ان قرار الالغاء جاء في اجتماع عقد يوم الاثنين الماضي ٧ اغسطس بين الامير ورئيس الوزراء أصر فيه الاخير على الغاء الندوة معتبرا ان السماح بهذا القدر من الحرية »تهديد خطير لامن الدولة«. وطلب من وسائل الاعلام الرسمية نشر الخبر في اليوم التالي، اي قبل بضع ساعات من الموعد الذي كان مقررا للندوة.

وذكرت مصادر مطلعة ان رئيس الوزراء كان يختزن في نفسه كثيرا من الغيظ تجاه اللغة الجديدة التي طرحها الامير برغم انها لم تتحول الى واقع تغييري ملموس. واشارت تلك المصادر الى انه لم يكن راضيا عن تصريحات الامير لمحطة سي. ان. ان الامريكية الاسبوع الماضي التي تعهد فيها بالاصلاح السياسي والاستماع لمطالب الشعب والسماح بزيارة المنظمات الحقوقية الدولية للبلاد، وجميعها امور يرفضها رئيس الوزراء وقد سخر حياته لمحاربتها. وانعكس عدم رضا رئيس الوزراء عن تصريحات الامير من خلال التغطية المتواضعة جدا لها في وسائل الاعلام المحلية.

كما يسود القطاع العمالي حالة من القلق بعد قرار رئيس الوزراء رفض مطالبهم جميعها. وقد أصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين بيانا حول تلك القضية جاء فيه ما يلي »يخشى ان تؤدي الضغوط على اللجنة العامة لعمال البحرين وغياب قنوات التفاوض الجماعي الفعالة، الى تزايد الاستياء العام وخصوصا مع استمرار تدني الاجور بشكل قياسي، وتزايد موجات تسريح الموظفين والعمال بدون تعويضات مناسبة«. واضافت قولها »ان منظمة حقوق الانسان في البحرين تناشد المسؤولين في البحرين التجاوب مع المطالب التي قدمتها اللجنة باعتبارها الحد الادنى للحقوق العمالية التي لا بد من توفيرها واحترامها، واطلاق حرية العمل النقابي وضمان حقوق المواطنين، وخصوصا في ما يتصل بأرزاقهم وحرياتهم الاساسية«.

وعلى صعيد آخر، اكدت الانباء الواردة من السجن ان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته المعتقلين منذ اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة، يتعرضون للمزيد من المضايقات والتعذيب النفسي والجسدي لاجبارهم على توقيع افادات مزورة. ونفت تلك التقارير ما ذكرته مصادر دبلوماسية غربية من انهم على اتصال بمحاميهم، مؤكدة انهم ممنوعون من الاتصال باية جهة خارجية، وان الاستاذ عبد الوهاب حسين لم يتصل بمحاميه الا عندما تقدم بالتظلم لمحكمة امن الدولة السيئة الصيت في فبراير ومارس الماضيين. ويرفض جهاز التعذيب السماح له بالاتصال بمحاميه، كما يرفض ابلاغه بالزيارة المزمعة لوفد الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة في شهر فبراير المقبل. وكانت تلك المصادر الدبلوماسية تفترض ان المعتقلين السياسيين يعرفون بزيارة وفد الاعتقال التعسفي من خلال محاميهم، الامر الذي لا يتطابق مع الواقع.

٤١ أغسطس

أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانا حول اعتقال الاطفال في البحرين . وجاء في البيان ما يلي »في الاسبوع الاول من اغسطس اعتقل الاطفال التالية اسماؤهم من منطقة الديه احمد عبد الله الخير، ٦١، حسين علي رستم، ٧١، علي عيد سعيد، ٥١، محمد حسن، ٣١، محمود حسن، ٥١، طالب علي الاصفر، ٣١، حمزة علي الاصفر، ٧١. وقد نقل هؤلاء المواطنون الى مركز الخميس للتحقيق ونقل انهم يتعرضون لخطر التعذيب. وطبقا للمعلومات المتوفرة فقد اعطيت مراكز الشرطة صلاحية احتجاز المواطنين واساءة معاملتهم، ومن بينهم الاطفال، وذلك في اطار نظام اداري لامركزي يهدف لتخفيف المسؤولية ازاء تعذيب

المواطنين. وجاءت هذه السياسة بعد قرار من الحكومة لتقسيم البلاد الى خمس محافظات وتعيين ضباط الامن الكبار كمحافظين لها. فمثلا، عين عبد العزيز عطية الله آل خليفة محافظا للعاصمة المنامة، وكان رئيسا للجنة خاصة شكلت في ٥٩٩١ للتعاطي مع الاحتجاجات التي كانت جارية آنذاك، وكانت مسؤولة عن تعذيب ووفاة عدد من المواطنين ما بين ٥٩٩١و ٧٩. وعين عبد الرحمن بن صقر آل خليفة محافظا للمنطقة الشمالية، ونقل انه كان مسؤولا عن تعذيب المعتقلين والسجناء عندما كان بدائرة التحقيقات. وكلا المحافظين من عائلة آل خليفة الحاكمة. وتجدر الاشارة الى ان العاصمة والمنطقة الشمالية من البحرين هما اكثر المناطق سكانا وتضمان اكثر القرى التي تشهد اضطرابات واحتجاجات. وتشير الامانة العامة لـ OMCT الى ان البحرين وقعت على معاهدة حقوق الطفل المادة ٣٧ ب التي تنص على ان »اعتقال واحتجاز وسجن اي طفل يجب ان يكون منسجما مع القانون ولا يتم اللجوء اليه الا كوسيلة اخيرة ولاقصر فترة ممكنة. وبالاضافة الى ذلك يجب ان لا يتعرض اي طفل للتعذيب او اية معاملة اخرى قاسية او غير انسانية او مهينة «. وطالبت المنظمة بضمان سلامة الاطفال المذكورين وانهاء ممارسة الاعتقال التعسفي وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.

ومن جهة اخرى، تقدمت مجموعة من ٨١ شخصا من المواطنين الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بطلب ترخيص لتشكيل منظمة مستقلة لحقوق الانسان. وأرفق الطلب بالنظام الاساسي للجمعية المقترحة. جاء ذلك بعد الفشل الذريع للمنظمة التي شكلتها الحكومة لحقوق الانسان في العام الماضي. وتهدف المنظمة الجديدة، للتعاطي الجدي مع موضوع حقوق الانسان بعد ربع قرن من الارهاب الحكومي ضد ابناء البحرين، وبعد ان استشهد العشرات منهم تحت التعذيب الوحشي. وعلى مدى ربع القرن الماضي مارس رئيس الوزراء، بمساعدة الضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون، سياسة القبضة الحديدية ضد المواطنين، وفرضا على البلاد عهدا اسود لم تشهد مثله في تاريخها. وهناك ضغوط دولية كبيرة على العائلة الخليفية لتطوير النظام السياسي والسماح بمنظمات حقوقية مستقلة لمراقبة ما يجري داخل غرف التعذيب.

وبفضل الضغوط الدولية وتضحيات ابناء البحرين، اضطرت الحكومة لاطلاق سراح بعض المعتقلين ظلما. ففي الايام القليلة الماضية اطلق سراح كل من جابر الشعلة ومجيد ميلاد وجعفر الصياح. وكان الشعلة قد قضى في السجن عامين كاملين بعد انقضاء ثلاث سنوات حكمته بها محكمة امن الدولة. اما المواطنان الآخران فقد اعتقلا مرتين ولم يحاكما ابدا، بل قضيا اكثر من خمسة اعوام في غرب التعذيب بدون تهمة او محاكمة. وبدلا من الاعتذار لهما وتعويضهما عن الجرائم التي ارتكبت بحقهما، تعتبر الحكومة اطلاق سراحهما »مكرمة«.

وذكرت المعلومات الواردة من السجن ان المواطنات الثلاث، سلوى حيدر وحنان حيدر وليدا العريبي، تتعرضن لمعاملة وحشية داخل غرف التعذيب. وبرغم ارتفاع درجات الحرارة في البلاد بمعدلات عالية جدا يصر رئيس الوزراء على ابقاء الاسيرات الثلاث في غرف التعذيب ظلما وعدوانا ويحرمهن من ابسط احتياجاتهن، ولا يوفر لهن حتى ماء الشرب البارد. وطالبت المعارضة المنظمة الدولية للصليب الاحمر بالقيام بزيارة فورية لهؤلاء الاسيرات لمراقبة الاوضاع تعيشها.

٥١ أغسطس

دعت المعارضة البحرينية في الذكرى التاسعة والعشرين لاستقلال البلاد الحكومة الى العودة الى الثوابت التي قامت عليها العلاقات بينها وبين الشعب عشية الانسحاب البريطاني من البحرين. وقالت ان ذلك الانسحاب وما تلاه من قيام دولة البحرين الحديثة وتنازل شاه ايران عن مطالبته، ودور

القرار الشعبي الحر في كل ذلك، كان حدثا تاريخيا مهما في تاريخنا المعاصر، يجب ان تستحضره العائلة الخليفية الحاكمة وتنفذ ما التزمت به آنذاك تجاه الشعب. وكانت البحرين قد أعلنت استقلالها في ١٥ أغسطس ١٧٩١ في إثر القرار البريطاني بالانسحاب من المناطق الواقعة شرق السويس بما فيها منطقة الخليج. وقبل الانسحاب البريطاني كانت ايران تصر على تبعية البحرين لها، لكن الشعب قال كلمته الحاسمة لمبعوث الامم المتحدة الذي قام بزيارة استطلاعية للبلاد في ١٧٩٠، ونقل الى الامين العام للامم المتحدة رغبة شعب البحرين في قيام دولة مستقلة على اراضيه تمارس الديمقراطية وتحترم حقوق الانسان. وقد التزمت العائلة الخليفية في بداية الامر بذلك، فوضع اول دستور للبلاد أقره المجلس التأسيس الذي انتخب نصف اعضائه. وعلى اساس ذلك الدستور اجريت اول انتخابات برلمانية في ديسمبر ١٧٩٣. لكن رئيس الوزراء الحالي انقلب على الدستور وألغى البرلمان المنتخب وفرض على البلاد احكام الطواريء المفروضة على البلاد حتى اليوم.
وبالمناسبة اكدت المعارضة البحرينية مطالبتها باعادة العمل بذلك الدستور الذي كان اهم ثمرة من ثمار الاستقلال، وطالبت حكومة البحرين بالاهتمام الرسمي بذكرى الاستقلال في ١٥ اغسطس من كل عام، واعتبارها عيدا وطنيا للبلاد.
وعلى صعيد آخر تدخل رئيس الوزراء شخصيا يوم امس وفرض على اللجنة العامة لعمال البحرين تأجيل انتخابات اللجان العمالية المشتركة التي كان مقررا اجراؤها في نوفمبر المقبل. جاء ذلك في قرار غاضب أبلغ الى اللجنة واشترك فيه بالاضافة الى رئيس الوزراء كل من وزيري الداخلية والعمل. وكانت الجمعية العمومية قد عقدت صباح امس الاجتماع الاستثنائي السابع للدورة السابعة لمناقشة آخر المستجدات. وخرجت الجمعية بقرارات مهمة كالتالي
١ الانسحاب من، ومقاطعة المجلس الاعلى للتدريب المهني ومجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وعدم مشاركة ممثلي اللجنة العامة فيهما حتى الموافقة على مشاركة ممثلي الجمعية العمومية للتنظيم العمالي في هذين المجلسين.
٢ الاصرار على عقد انتخابات اللجان العمالية المشتركة في ٨١ شركة حسب البرنامج الزمني الذي أقرته الجمعية العمومية في اجتماعها في ٩٢ يوليو الماضي وحسب اللائحة الارشادية للانتخابات وذلك في شهر نوفمبر ٢٠٠٢، وعدم السماح بتدخل وزارتي الداخلية والعمل في مسيرة الانتخابات كما جرت عليه العادة في السنوات السابقة، ورفض اوامر وزارتي الداخلية والعمل بعقد الانتخابات في شهر فبراير ٢٠٠٢.
٣ الاصرار على جميع المطالب والقرارات التي رفعها رئيس اللجنة العامة الى رئيس الوزراء وخصوصا تطوير التشريعات العمالية وحق التنظيم النقابي في البحرين وحق التفاوض الجماعي كما نصت عليه اتفاقيات منظمة العمل الدولية والعربية وحقوق الانسان.
٤ حق الجمعية العمومية واللجنة العامة في حرية النشر والتعبير في الصحافة المحلية.
لكن رئيس الوزراء وعصابته أصروا على تأجيل الانتخابات وهددوا بحل اللجنة اذا لم تمتثل بقرارهم، فجاء قرار اللجنة صباح اليوم مفاجئا في محاولة لمنع اي تطور سلبي. ويسود القطاع العمالي شعور عام بالاستياء من تدخل رئيس الوزراء بهذا الشكل السافر وسعي وزارتي الداخلية والعمل لقمع انشطة اللجنة وفرض برنامج عمل مرفوض عليها. وناشدت المعارضة الجهات العمالية الدولية التدخل الفوري للدفاع عن عمال البحرين وحقوقهم وشجب ممارسات الحكومة القمعية.

٢١ أغسطس
مع اقتراب الذكرى الخامسة والعشرين للقرار المشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني تتفاعل الاوضاع المحلية بشكل متصاعد ويضغط الناشطون السياسيون في الداخل والخارج لتحقيق المطالب

الوطنية وفي مقدمتها الغاء ذلك القرار. وقد شوهدت في اليومين الماضيين شعارات مكتوبة على الحيطان في عدد من المناطق من بينها كرزكان. وعبر المواطنون عن مشاعرهم عبر الانترنت والمنشورات التي تصدرها المعارضة. وتكرس الشعور بضرورة اقامة دولة القانون ا لمؤسس على الدستور خصوصا بعد قرار رئيس الوزراء الاسبوع الماضي الغاء ندوة النادي الاهلي التي كانت ستناقش الحقوق الدستورية للمواطنين.

ويزداد الترقب كذلك في اثر تقديم مجموعة من المواطنين رجالا ونساء طلبا الى وزارة العمل بالسماح بتشكيل جمعية مستقلة لحقوق الانسان. وجاء في الرسالة المهذبة تحديد لاهداف تلك الجمعية كالتالي نشر الوعي بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان، رصد انتهاكات حقوق الانسان في البلاد، العمل على وقف تلك الانتهاكات بالوسائل المشروعة، إصدار الادبيات التي تنشر الوعي بمباديء حقوق الانسان، تنظيم الفعاليات المناسبة مع قضية حقوق الانسان، التعاون مع منظمات حقوق الانسان والامم المتحدة لتحقيق اهداف الجمعية، مخاطبة السلطات حول حالات مخالفة لنصوص دستور البلاد، العمل على وضع اسس منهج دراسي في مجال حقوق الانسان. ووقع على الرسالة ثمانية عشر مواطنا ومواطنة هم حصة الخميري، سلمان السيد علي كمال الدين، سبيكة النجار، نبيل احمد رجب، فتحي عبد الله سالم، عبد الله محمد صالح العباسي، د. منذر جعفر عيسى الخور، فاطمة حسن الحواج، عبد الشهيد حسين عمران، محمد جعفر حسن، عيسى ابراهيم محمد، احمد ابراهيم فخرو، علي ابراهيم بوحجي، علي عبد الله فخرو، خالد صالح خميس الزياني، سهام حميد علي سالم صنقور، محمود محمد جواد.

ومن جهة اخرى أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا حول استمرار العمل بقانون امن الدولة السيئة الصيت وطالبت بالغائه. وجاء في البيان ان المنظمة قلقة جدا من الاستعمال المتواصل لقانون امن الدولة لاعتقال المواطنين. واشارت الى قضية اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين في ٧١ مارس الماضي بعد ساعة واحدة من اطلاق سراحه من الاعتقال الذي استمر اكثر من اربع سنوات. وقالت المنظمة »تستعمل قوات الامن الحكومية قانون امن الدولة لاعتقال الاشخاص الذين تعتقد انهم يمارسون انشطة معارضة للحكومة، ومن ضمنهم الاشخاص الذين يحاولون ممارسة حقهم في التعبير الحر والتجمع والتنظيم«. ونسبت المنظمة الى مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة قولها »ان قانون امن الدولة لا يفرق في مواده بين الاشخاص الذين يضطهدون بسبب قيامهم بانشطة سلمية او انشطة ترتبط بحقوقهم الاساسية في حرية التدين والرأي والتعبير والتجمع والانتماء والمشاركة في حكومة بلادهم، وهي الحقوق التي تضمنتها المادتان ٨١ و ١٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواد ٨١، ٩١، ١٢، ٢٢، ٥٢ من الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية، وبين الاشخاص الذين يقومون باعمال تمثل اساءة لممارسة الحقوق المشروعة المذكورة«. واضاف البيان »لقد استمرت الحكومة في سياستها بعدم تقديم اية معلومات للرأي العام بخصوص أعداد او هويات الاشخاص المعتقلين او المحكومين او المفرج عنهم طبقا لقانون امن الدولة او الذين يقدمون للمحاكمة امام محكمة امن الدولة التي لا تتوفر في اجراءاتها معايير العدالة والتي لا يمكن استئناف احكامها«. وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية للمطالبة بوقف الاعتقالات التعسفية، والغاء قانون امن الدولة لعام ٤٧٩١، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

ومن بين المواطنين المعتقلين تعسفيا منذ فترة اطفال وشباب موقوفون من منطقة الديه بمركز التعذيب بالبديع، وهم احمد رضي سلمان العنيسي، ٩١، احمد عبد الله علي ربيع، ٨١، محمد صالح جعفر مشيمع، ٩١، حسين علي رستم حبيب رستم، ٦١، علي عبد الله سعد، ٦١، حسن عبد الرسول، ٩١، هشام علي حسين، ٩١. ومن

معتقلي منطقة العدلية هناك عدد من الاطفال اعتقلوا منذ ثلاثة شهور تقريبا وهم محمود منصور، ٢١ سنة، مرتضى علي العريبي، ٧١، عبد الله زبيل، ٤١، السيد جعفر السيد حسين، ٥١، حسن سعيد زبيل، ٧١، حسين علي شمطوط، ٧١، احمد منصور قمبر، ٧١، نبيل حسن البني، ٦١، عقيل حسن البني، ٧١. ومنذ اعتقالهم حتى الآن لم يسمح لعائلاتهم بزيارتهم على الاطلاق.

١٢ أغسطس
أصدر المركز الدولي للحقوق النقابية مناشدة الى حكومة البحرين يطالبها فيه باحترام حقوق العمال وتحقيق مطالبهم. وجاء في المناشدة ما يلي ان المركز على اطلاع بوضعية اللجان العمالية المشتركة في البحرين، ويحث الحكومة على الاهتمام بمطالب اللجنة لعمال البحرين وغيرها من التنظيمات النقابية التي دعت لرفع الحظر على النقابات العمالية. ويعتبر المركز المذكرة التي سلمتها اللجنة العامة لعمال البحرين الى رئيس الوزراء في ٠٣ يوليو وثيقة متوازنة، ومتماشية تماما مع مباديء منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، وهي مباديء متعارف عليها عموما في أنحاء العالم. وقد خاب امل المركز كثيرا عندما علم بان رئيس الوزراء اكد معارضته للنقابات العمالية وانه يواصل حرمان العمال في البحرين من حقهم في تنظيم انفسهم. وسوف ينشر المركز اخبارا حول العريضة المذكورة في نشرته المحترمة التي تقرأ في أكثرمن ٠٨ بلدا في العالم. وسيكون قراؤنا قلقين عندما يعلمون برفض فرصة للعمل بقوانين ومباديء تتماشى مع قانون العمل الدولي وحقوق الانسان بهذه الطريقة. ان المجتمع الدولي يتوقع اخبار تحسن حقوق العمال في البحرين. وقد قام المركز بمجهودات للتأكد من ان جميع الخطوات الا يجابية التي قامت بها السلطات في البحرين يتم ايضا ايرادها في النشرة. ونأمل بان نتمكن من ابلاغ العالم بمزيد من التطورات الا يجابية للحقو ق المدنية والاجتماعية لعمال البحرين، وانه لمن المؤسف جدا بان تقريرنا القادم سينتقد مجددا الاجراءات الظالمة التي تحظر قوة التطور الاجتماعي وهي نقابات العمال«. ووقع المناشدة السيد دانيا بلاكبيرن، المنسق ومدير البحوث بالمركز. وقالت منظمة حقوق الانسان في البحرين بان الوقت قد حان للسماح بتشكيل نقابات عمالية طبقا للمواثيق الدولية.
وذكرت التقارير ان عددا من مناطق البلاد شهد تصاعدا في الانشطة الوطنية التي تهدف لاعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. ففي مدينة عيسى انتشرت الشعارات على الحيطان بشكل ملفت للنظر، وكذلك الامر في مناطق اخرى مثل كرزكان وغيرها. وأشارت شعارات اخرى الى المعتقلين السياسيين وخصوصا النساء الثلاث المسبيات لدى رئيس الوزراء وهن سلوى حيدر وحنان حيدر وليدا العريبي. وتوجه المواطنون للتعبير عن آرائهم ومواقفهم عبر صفحات الانترنت التي اصبحت منبرا قويا للتعبير عن المواقف والآراء.
وذكرت تقارير اخرى ان العائلة الحاكمة اصبحت في مأزق بعد تقديم طلب شعبي بتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان موقعة من ٨١ مواطنا ومواطنة. وألمحت تلك التقارير الى توجه الحكومة للايعاز الى احد المحامين من ابناء العائلة الحاكمة بالاسراع بتقديم طلب مماثل لكي يمكنها تجاوز الطلب الشعبي ومنح ترخيص الى لجنة يرأسها ذلك المحامي. وهناك دعم لدولي من شخصيات ومنظمات حقوقية لطلب تشكيل لجنة حقوقية مستقلة بعد ان فشلت اللجنة الحكومية لحقوق الانسان في القيام بأي نشاط لرفع المعاناة عن ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب.
وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للقرار المشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني دعا اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان، الى ندوة خاصة بالمناسبة يتحدث فيها عدد من المعنيين بالشأن البحريني. وسوف تعقد الندوة في الساعة الواحدة بعد الظهر يوم الاربعاء

٠٣ أغسطس باحد المباني التابعة لمجلس اللوردات البريطاني على العنوان التالي 1 Abbey Gardens, London SW1.

٢٢ أغسطس
أبعدت السلطات البحرينية قسرا الاسبوع الماضي المواطن محمد الزهيري وعائلته من البلاد. وتم ايقاف العائلة في المطار والتحقيق مع افرادها قبل ابعادهم الى الخارج. وكانت العائلة عائدة من الدراسة في ايران. ولم تعط السلطات البحرينية اي تبرير لهذا الاجراء التعسفي. كما قامت السلطات بابعاد المواطن عبد الحليم الخلواجي قسرا من مطار البحرين. وكان هذا المواطن عائدا الى بلاده من بريطانيا. وبعد التحقيق معه رفض جهاز التعذيب السماح له بدخول البلاد، وأعيد ابعاده الى بريطانيا. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين هي الوحيدة في العالم التي تقوم بابعاد المواطنين قسرا، بينما تستقدم الاجانب لتوطينهم في اراضي البلاد.
واستمرت الاعتقالات التعسفية في الاسابيع الاخيرة. فقد اعتقل في ٧٢ يوليو الماضي عدد من الاطفال من منطقة ابوصيبع هم السيد محمود السيد علوي السيد ابراهيم، ٦١، السيد جواد السيد حسن، ٦١، السيد حسن السيد علي، ٦١، السيد صادق السيد محمد، ٦١، السيد عمار السيد علوي السيد عمران، ٦١. واعتقل في ٤٢ يوليو الطفل حسن داود سلمان، ٦١، من المنطقة نفسها. وبعد تعذيب متواصل لمدة عشرة ايام افرج عتهم بدون توجيه اية تهمة لهم. ويتعرض الاطفال في البحرين الى تنكيل رهيب من قبل جهاز التعذيب الذي أنشأه البريطاني ايان هندرسون. واعتقل في الايام القليلة الماضية اربعة اطفال من مدينة حمد الدوار الرابع تتراوح اعمارهم ما بين ٥١ و ٦١ عاما، وما يزالون يقبعون في غرف التعذيب. وعرف من بين هؤلاء الاطفال حسين علي حسن. واعتقل الاسبوع الماضي المواطن عبد الكريم حسن ابراهيم، ٥٣، من منطقة الدير، وتم التحقيق معه بقسوة قبل الافراج عنه في اليوم نفسه.
وذكرت الانباء الواردة من سجن جو ان سلطات التعذيب وضعت الشيخ عبد الهادي المخوضر في زنزانة انفرادية لمدة اكثر من شهر انتقاما منه لرفضه التوقيع على افادات مزورة اعدها جهاز التعذيب الخليفي. كما احتج المعتقلون بمركز التعذيب بالحوض الجاف على سوء المعاملة واستمرار اعتقالهم برغم براءتهم، وذلك بالاضراب عن الطعام. واستمر الاضراب عن الطعام يومين كاملين. وانتهى الاضراب بوعود من سلطات السجن لم يتحقق منها شيء حتى الآن.
وفي عددها الصادر هذا اليوم، نشرت جريدة »القدس العربي« التي تصدر في لندن مقالا مهما للسيد علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير قبل ربع قرن. وحمل المقال العنوان »هل يمكن معالجة الملفات السياسية والاقتصادية بقوانين لا دستورية؟«. وجاء في المقال استعراض لتدهور الاوضاع في البحرين منذ حل البرلمان في ٦٢ اغسطس ٥٧٩١، وما اعقبه من تحركات شعبية قوبلت بقمع رهيب وفقا لقانون امن الدولة الذي كان رفضه من قبل اعضاء المجلس السبب المباشر لحل ذلك المجلس. وبعد ان استعرض ما قام به الامير الجديد من خطوات تساءل هل يمكن معالجة كافة الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل وجود القوانين اللادستورية؟ وهل بالامكان حدوث انفراج سياسي يسمح بممارسة كافة الحريات المدنية والسياسية التي نص عليها الدستور في ظل غياب تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية؟. وللاجابة على هذين السؤالين استعرض الكاتب بعض المؤشرات مثل لقاء الامير مع عدد من ممثلي الجمعيات والاندية الوطنية قبل شهر واحد وما ذكره في ذلك اللقاء من رغبة في الاصلاح السياسي، وبعض الفعاليات الثقافية التي تؤكد رغبة المواطنين في الاصلاح مثل ندوتي نادي الخريجين والنادي الاهلي. لكنه رأى ان الغاء ندوة اخرى كانت مقررة قبل اسبوعين مؤشر سلبي جدا. واعتبر مثل هذه التصرفات تؤكد »ان الملفات الصعبة هي الاخرى مرشحة للاصطدام بالقوانين التي تقف حجر

عثرة في طريق تنفيذ اي اصلاح سياسي في المستقبل«.
واضاف الكاتب قائلا »من باب الحرص على نجاح المشروع الاصلاحي للامير نود ان نتساءل عن الكيفية التي سيتم بموجبها معالجة ملف المعتقلين والمبعدين السياسيين والمحكومين في ظل القوانين التي تسمح بالاعتقال والحبس والابعاد خارج حكم المحكمة«. ثم انتقل الكاتب الى ملف آخر وهو حقوق الانسان. وقال ان اسلوب التعاطي مع ذلك الملف »اعطى الفرصة لمنظمات حقوق الانسان الحكومية وغير الحكومية لتسجل شتى انواع الانتهاكات في تقاريرها السنوية وعلى مدى ثماني سنوات الامر الذي أدى الى تشويه صورة البحرين في مجال حقوق الانسان«. واعتبر ان تشكيل لجنة حقوق الانسان الحكومية لم يساهم ايجابيا في هذا المجال لانها »لم تباشر اي نشاط حقوقي حتى الآن«.
وانتهى المقال الى القول »بان الواجب الوطني يحتم علينا ان نسجل للامانة والتاريخ وجهة نظرنا القائلة بتعذر معالجة هذه الملفات الصعبة في ظل تعطيل الدستور وغياب السلطة التشريعية والمشاركة الشعبية في صنع القرار«.

٤٢ اغسطس
تلقت المعارضة البحرينية بحزن وأسف شديدين نبأ كارثة سقوط طائرة طيران الخليج يوم امس، ووفاة جميع ركابها. وعبرت المعارضة عن مواساتها لعائلات الضحايا الذين انتقلوا الى ربهم في الحادث الاليم. وكانت الطاشرة على وشك الهبوط في مطار البحرين الدولي قادمة من القاهرة. وحسب المعلومات المتوفرة فقد توفي جميع ركاب الطائرة البالغ عددهم ٣٤١ شخصا بينهم ٤٣ مواطنا بحرينيا، و ٣٦ مصريا، و ٢١ سعوديا و ٩ فلسطينيين، وستة اماراتيين وثلاثة صينيين وبريطانيان ومواطنين من جنسيات اخرى. ولم يعرف بعد سبب الكارثة، لكن الدلائل تشير الى عطل كارثي مفاجيء منع الطيار من الهبوط على مدرج المطار فسقطت بعد المحاولة الثالثة في البحر على مسافة قصيرة من المطار. واستطاعت فرق الانقاذ انتشال الجثث من البحر في خلال ساعات بعد وقوع الحادث. وعم البحرين وجوم كبير لهذا الحادث الاليم. وعبرت المعارضة عن حزنها الشديد وتمنت لعائلات الضحايا الصبر، قائلة ان امر الله لا يرد، وانا لله وانا اليه راجعون.
ومن جهة اخرى قال الاستاذ عبد الرحمن النعيمي ان حادثة الاستاذ عبد الوهاب حسين »تكشف الارباك الشديد الذي يسود الحكم في طريقة تعاطيه مع موضوع المعتقلين ومع مجموع الازمة السياسية«. جاء ذلك في المقابلة التي اجرتها معه مجلة »البلاد« اللبنانية. وقال ان الحكم يمارس رقصة »التانغو« خطوة الى الامام وخطوتان الى الوراء. وأضاف ان الحكم »يتحدث عن ضرورة الحوار والانفتاح وحق المواطنين في ابداء وجهات نظرهم، ويرفض الاستجابة لطلب لجنة العريضة باللقاء مع الامير لتقديم العريضة التاريخية التي وقع عليها قرابة ٥٢ الف مواطن يطالبون باعادة العمل بالدستور واحياء الحياة البرلمانية والسماح لجميع المبعدين بالعودة، واطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين«. وقال النعيمي »ان هذا التخبط السياسي في الداخل والخارج، يعود الى الصراع داخل الاسرة الحاكمة بين الامير وعمه رئيس الوزراء الذي لا يريد مغادرة المسرح السياسي، ويريد ان يضع الامير في جيبه، ويحكم الطوق عليه، ويلتف على كل خطوة ايجابية يقوم بها، والامير لا يملك الحزم المطلوب«. وقال ان الحل يكمن في خطوات جريئة تتلخص في »ان تكون هناك حكومة جديدة للعهد الجديد، وان يكون هناك انفراج سياسي شامل، وان يتخلى الحكم عن قبضته على مؤسسات المجتمع المدني، واحترام ارادة الشعب في المشاركة السياسية والرقابة الشعبية باعادة الحياة البرلمانية وتفعيل الدستور ووقف انتهاكات حقوق الانسان«.
ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر يوم امس مقالا للدكتور سعيد الشهابي بعنوان »البحرين ٥٧٩١ ٢٠٠٢ ربع قرن

خارج الحكم الدستوري«. واستعرض كاتب المقال في البداية خلفية النضال الوطني لاقامة مجتمع مدني منذ الحقبة الاستعمارية التي سبقت العام ١٧٩١. وتطرق الى الاستعدادات الامنية التي صاحبت القرار البريطاني في ٨٦٩١ بالانسحاب من شرق السويس، ومنها استقدام الضابط البريطاني، ايان هندرسون، لادارة »القسم الخاص«. ثم تطرق للتجربة الديمقراطية في النصف الاول من السبعينات التي ألغاها الامير السابق في ٦٢ أغسطس ٥٧٩١، بسبب رفض المجلس الوطني اقرار مشروع قانون امن الدولة الذي قدمه ايان هندرسون ورئيس الوزراء. واضاف« لقد كان نضال شعب البحرين المتواصل صعبا ومتداخلا لكنه لم يهدأ في اية فترة برغم تعدد الاطر السياسية والفكرية لقياداته الشعبية . ولم تخل مراحل النضال تلك من شوائب الصراع الفكري أحيانا والسياسي احيانا اخرى. لكن وتيرة النضال تواصلت عبر العقود، حتى رست على قاعدة صلبة جسدت تلاحما وطنيا قلما يكون له نظير في البلدان الاخرى. وعلى صخرة ذلك التلاحم تكسرت معاول السلطة الهادفة لكسر شوكة المناضلين من جميع الاطراف. وبلغت الواقعية السياسية والنضج العملي ذروتها في الاعوام الاخيرة حيث أصبح هناك خطاب يكاد يكون موحدا للعمل السياسي يهدف لاقامة مجتمع مدني قائم على اساس المواثيق الدولية والمعاهدات التي تنظم حقوق الشعوب وتمنع الاستبداد«. وانتهى الكاتب الى القول »يجدر بالحكم ان يكون اكثر انفتاحا وتطورا، فذلك هو مفتاح الاستقرار والتطور. والتنمية البشرية لا يمكن ان تتحقق في ظل الاستبداد والقهر.... ان امام امير البحرين الشيخ حمد فرصة للتغيير كما فعل بعض الحكام العرب من الجيل الجديد، فذلك هو الطريق لعهد مستقر يعيش المرء فيه مطمئنا على نفسه وعرضه وحريته، ولا ينام خائفا من خفافيش الليل«.

٥٢ أغسطس

ما تزال البلاد تعيش حالة الحزن بعد ان فجعت بوفاة ٤٣ من ابنائها وعدد اكبر من الاخوة العرب وغيرهم، نتيجة تحطم طائرة تابعة لطيران الخليج يوم امس الاول. وقد تم تشييع جميع الضحايا البحرينيين في اجواء من الحزن والاسى، فيما استمرت التساؤلات حول ظروف سقوط الطائرة التي كانت على وشك الهبوط في مطار البحرين الدولي. وبرغم فظاعة الفاجعة فقد جسد ابناء البحرين مثلا عليا من التضامن والتلاحم والتفاني. واكدت التقارير الرسمية وغيرها ان المواطنين هرعوا فور سقوط الطائرة الى المساعدة وقاموا بانتشال عدد كبير من الجثث في قواربهم قبل وصول فرق الانقاذ الرسمية التي أكملت المهمة. بل ان بعضهم استطاع انتشار طفل على قيد الحياة ولكن قضاء الله حل به بعد فترة قصيرة. وقد أعلنت حالة الحداد في البلاد ثلاثة ايام، فيما شيع الضحايا في مواكب شعبية مهيبة، واقيمت مجالس الفاتحة على ارواحهم وما تزال مستمرة. وأبدى المواطنون تضامنا قويا مع عائلات الضحايا، وجسدوا روح العائلة الواحدة.

ومن جهة اخرى وقّعت مجموعة من اعضاء البرلمان البريطاني عريضة مهمة بمناسبة الذكرى ا لخامسة والعشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني. وجاء في العريضة ما يلي ان هذا البرلمان يضع في الاعتبار ان ٦٢ اغسطس ٠٠٠٢ يصادف الذكرى الخامسة والعشرين لحل برلمان البحرين وتعليق العمل بالدستور، ويعترف باهمية ٦٢ اغسطس ٥٧٩١ في تاريخ شعب البحرين في نضالهم من اجل الديمقراطية وحكم القانون، ويعبر عن قلقه الشديد بانه، بعد ٥٢ عاما، ما يزال برلمان البحرين ودستورها معلقين، ويدعم شعب البحرين الذين يطالبون باعادة دستورهم والمجلس المنتخب ديمقراطيا. انه قلق كذلك من استمرار انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، كما هو موثق في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، ويشجب خصوصا اعتقال الاطفال والنساء، والتعذيب المتواصل والمعاملة السيئة للمعتقلين، والابعاد القسري للمواطنين البحرينيين، والمحاكمات

الجائرة التي تمارسها محكمة امن الدولة، ويعبر عن اسفه ازاء رفض حكومة البحرين الدخول في حوار مع اعضاء لجنة العريضة الشعبية من اجل اعادة برلمان البحرين ودستورها، ويدعو حكمة صاحبة الجلالة لحث حكومة البحرين على الدخول في حوار مع اعضاء اللجنة، لوضع نهاية لكل انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، والسماح بحرية التعبير، والصحافة والتنظيم وحرية التجمع«. ووقع على العريضة ٦١ عضوا برلمانيا هم السادة جيريمي كوربين، هاري كوهين، بوب راسل، رودي فيز، بيل ميتشي، فرانك كوك، ألان سيمبسون، تيري ديفيس، هاري بارنز، لين جونز، توني كلارك، مايك هانكوك، كيلفين هوبكينز، جون جانل، كيفين ماكنمارا، وسايمون هيوز.

ونشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر يوم امس مقالا مهما للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان »ربع قرن على تجميد الحياة البرلمانية في البحرين فسروا لنا هذا النظام الذي يصل عدد المعتقلين فيه ٠١ بالمائة من السكان«. وقد استعرض الكاتب مسيرة الـ ٥٢ عاما من القمع ومحاولات الشعب استرداد حقوقه الدستورية. وقال »بعد ربع قرن من تعطيل الحق العام ومن تعطيل الحياة النيابية، من تعطيل أبرز مواد الدستور، من استمرار وتفاقم الازمة السياسية، نرى جازمين ومعنا قطاعات واسعة من شعبنا، بان المخرج الحقيقي هو العودة عن ذلك الامر الاميري المتعلق بتعطيل العمل بالدستور، والعودة عن الخطأ فضيلة«، واضاف قائلا »ان الشعب الذي ردد ملايين المرات بالحناجر وعلى الجدران الشعب يريد البرلمان، لا يمكن ان يقبل بان يكون مجلس الشورى بديلا عن المجلس الوطني... من حق الشعب ان يشارك في القرار السياسي من خلال مجلس وطني منتخب كامل الصلاحيات بموجب الدستور الذي هو العقد بين الحاكم والشعب«. وانتهى الى القول »نقف مع كل شخصية في النظام الحاكم ترى ضرورة الاصلاح وضرورة الانفراج السياسي، وضرورة تطبيع العلاقات بين الشعب والسطة الحاكمة، باستجابة النظام ورموزه الاساسيين لنبض الشارع، ومطالب الناس التي هي مطالب الوطن، التي يكبر الوطن بالاستجابة لها، وتكون البحرين قادرة على ان تفتخر عندها بما تملكه ليس فقط من كفاءات وامكانيات وقدرات بشرية من المواطنين، وانما ايضا بالتناغم المطلوب والتفاعل بين الحاكم والشعب«.

يوميات سبتمبر ٢٠٠٠

٩٢ أغسطس

فيما يستمر حداد شعب البحرين على ضحايا طائرة طيران الخليج المنكوبة يوم الاربعاء الماضي، تتواصل الاشاعات حول ظروف سقوط الطائرة، خصوصا مع الصمت الحكومي على ذلك. وقد انتهت مجالس الفاتحة وسط مشاعر الحزن الشعبية وتجلى التضامن الوطني ازاء الكارثة بشكل منقطع النظير، وعاشت البلاد اياما من التواصل بين المواطنين الذين تنقلوا بين مجالس العزاء ووفروا لعائلات الضحايا قدرا كبيرا من المواساة، حتى شعر الجميع انهم جميعا منكوبون بما حدث. وبرغم ان الضحايا ذهبوا الى ربهم فان هناك رغبة شعبية لمعرفة حقيقة ما حدث خصوصا مع استمرار اللغط والاشاعات التي يصعب تصديقها او تفنيدها، والتي لا تجدي شيئا ما لم تكن موثقة. وناشدت المعارضة الجهات المختصة الاسراع في الكشف عن الحقائق للتخفيف من معاناة عائلات الضحايا ووضع حد للأقاويل المنتشرة في الشارع البحريني.

وعلى صعيد آخر استمر التفاعل الدولي مع الذكرى الـ ٥٢ لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور. فقد أصدرت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان FIDH رسالة مفتوحة الى امير البلاد عرضت فيها تطورات الوضع البحريني منذ ايام الحماية البريطانية. وجاء في الرسالة »ما يزال التعذيب والمعاملة السيئة تمارسان بشكل روتيني في السجون. ومنذ توقيع بلادكم على معاهدة منع التعذيب، لم يتم تطوير قوانين البلاد، وبقيت المعاهدة خارج

اطار التنفيذ. واستمرت المحاكمات الجائرة بحق المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الانسان امام محكمة امن الدولة، وذلك في انتهاك فاضح للحق في محاكمة عادلة، وصدر عن ذلك احكام قاسية ومنها الحكم بالاعدام والسجن مدى الحياة«. وعبرت المنظمة انها، ولجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين، قلقتان من استمرار الاعتقال التعسفي الذي طال الاطفال بشكل مستمر. وطرحت المنظمتان، بمناسبة الذكرى الـ ٥٢ لحل البرلمان، عددا من المطالب امام حكومة البحرين منها اعادة العمل بالدستور، انتخاب المجلس الوطني والسماح للمرأة بالمشاركة فيه، اطلاق سراح السجناء السياسيين بدون شروط، السماح بعودة المبعدين، الغاء احكام الطواريء، التحقيق في حالات التعذيب والوفاة في السجن، ومحاكمة المسؤولين عن التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان«.

وفي الاطار نفسه بعثت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT رسالة الى امير البلاد جاء فيها مايلي »عشية الذكرى الـ ٥٢ لحل البرلمان وفقا للمرسوم الاميري رقم ٤١، واصدار المرسوم الاميري رقم ٤ ٥٧٩١ القاضي بتعليق العمل بالمادة ٥٦ من الدستور ومواد اخرى متعلقة بالحياة البرلمانية، فاننا ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن قلقنا المتواصل في ما يتعلق بوضع حقوق الانسان في البحرين«. وذكرت المنظمة رفضها لاستمرار الاعتقال التعسفي مؤكدة وجود قضايا موثقة لذلك. وقالت المنظمة »اننا نوجه انتباهكم بشكل خاص الى وضع عبد الوهاب حسين، وحسن علي مشيمع، والشيخ حسن سلطان، والشيخ علي عاشور، والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، الذين يستمر احتجازهم منذ يناير ٦٩٩١ بدون تهمة او محاكمة، والذين ورد انهم تعرضوا لسوء المعاملة«. واضافت قائلة »اننا ندعوكم لاعادة العمل بدستور عام ٣٧٩١ والنظام البرلماني، وتعديل قانون امن الدولة لعام ٤٧٩١ غير الدستوري بما يتوافق مع الدستور والمقاييس القانونية الدولية«. وطالبت المنظمة باعادة محاكمة جميع الاشخاص الذين تمت ادانتهم من قبل محكمة امن الدولة وذلك في المحاكم الجنائية وبما يتوافق مع المقاييس الدولية للمحاكمة العادلة، وان يتم ايقاف جميع المحاكمات امام محكمة امن الدولة وتحويل القضايا للمحاكم الجنائية.. ونناشدكم ايضا انهاء ممارسة الابعاد القسري الذي يتناقض مع المادة ٣١ ٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي تم حظره بوضوح وفقا للمادة ٧١ ج من الدستور البحريني... وتقديم جميع الاشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الانسان للعدالة، وان يتم اجراء التحقيق في جميع ادعاءات التعذيب وحالات الوفاة بالسجن، وان يتم تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الانسان وأسرهم بشكل عادل ومناسب«.

وعلى صعيد آخر سوف تعقد غدا بمجلس اللوردات البريطاني ندوة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور، دعا اليها اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان. وسوف تعقد الندوة في الساعة الواحدة بعد الظهر على العنوان التالي1 Abbey Gardens, London SW1

٠٣ اغسطس

عقدت ظهر اليوم ندوة مهمة بمجلس اللوردات البريطاني شارك فيها كل من اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان والدكتور منصور الجمري. وحضرها عدد من السياسيين والمهتمين بالشأن البحريني.

١٣ اغسطس

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور، وجهت شخصيات بحرينية معارضة رسالة مفتوحة الى امير البحرين تطالبه فيها بتحقيق المطالب الشعبية المشروعة. ووقع

الرسالة كل من عبد الهادي خلف، عبد الهادي الخواجة، عبد الرحمن النعيمي، عبد النبي العكري، الشيخ علي سلمان، سعيد الشهابي، محمد عبد الجليل المرباطي، منصور الجمري، هاني الريس. وجاء في الرسالة تقدير تلك الشخصيات للتصريحات الايجابية التي اطلقها الامير لكنها ترى ان من واجبها اعادة طرح المطالب التي احتوتها العريضة الشعبية للعام ٤٩٩١ التي وقعها ٥٢ الف مواطن. ولخصت المطالب بالتالي ١ اعادة العمل بمواد الدستور التي علقت منذ ٥٧٩١، اجراء انتخابات المجلس الوطني طبقا للدستور، اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، السماح غير المشروط بعودة المبعدين، اعطاء المرأة حق المشاركة السياسية، احترام الحريات العامة، تقصي الحقائق في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان ومعاقبة مرتكبيها، معاملة المواطنين بشكل لائق ومنح الجنسية للبحرينيين المحرومين منها. وقد اهتم الاعلام الدولي بهذه الرسالة، فنشرت وكالة رويتر خبرا مفصلا عنها وبثتها لجميع زبائنها، ونشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها هذا اليوم خبرا جيدا عنها.

ومن جهة اخرى اعلن محمد المطوع، وزير الاعلام، يوم امس الاول نبأ تشكيل »جمعية البحرين للصحافيين« ضمن الجمعيات والنوادي التي تعمل تحت اشراف وزارة الاعلام. وقال ان هدف الجمعية »تطوير مستويات الصحافيين المهنية والثقافية«. ونقلت وكالة انباء الخليج ان من اهداف الجمعية ايضا »حماية حقوق الصحافيين والدفاع عن مصالحهم وضمان الحرية اللازمة لاداء مهمتهم«. وعبر المطوع عن دعمه للجمعية. ولكن ساد في الوقت نفسه الاجواء الصحافية استياء شديد من »تأميم« النشاط الصحافي بهذه الصورة المكشوفة، حيث ان الجمعية التي تمثل الاعلاميين تخضع لاشراف وزارة الاعلام مباشرة ولا تتمتع بالاستقلال الذي يتيح لها التحرك بحرية. وقد التزم رئيس الوزراء سياسة تأميم الجمعيات المهنية بشكل كامل، وقبل عامين ونصف أصدر قرارا بحل جمعية المحامين البحرينيين بسبب عقدها ندوة تطرقت للوضع في البحرين. وتواجه اللجنة العامة لعمال البحرين تهديدات متواصلة من قبل وزارتي الداخلية والعمل بالحل اذا لم تخضع للاوامر الرسمية التي تصدر عن رئيس الوزراء. وتم تشكيل لجنة حكومية لحقوق الانسان اقتصر نشاطها حتى الآن على الدفاع عن الحكومة في المحافل الدولية مع التجاهل الكامل لضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب. وكان بعض كتاب الاعمدة اليومية قد انتقد قرار تشكيل جمعية للصحافيين تابعة لوزارة الاعلام.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »العرب« اليومية التي تصدر في لندن في عددها يوم امس مقالا للاستاذ هاني الريس بعنوان »الوعود الديمقراطية تتعرقل والآمال الشعبية تتبدد من يقطع الطريق على التحولات في البحرين؟«. وجاء في المقال استعراض لخلفيات الازمة وفشل الحكومة في التعاطي معها بجدية، واستمرار الوعود المعسولة بدون ان تصل تلك الوعود الى مجال التنفيذ، قائلا »ان الاستعداد لانتخابات مجلس شورى في البحرين بواسطة الاقتراع الشعبي من دون ان تكون هناك انظمة ومواد دستورية وتعددية سياسية، يشكل تعريضا لمفهوم الانتخابات الحقيقية التي تنطلق من برامج سياسية واجتمعية وفكرية وتنظيمية للخطر، الامر الذي يجعلها في نظر غالبية المواطنين خطوة رمزية غير دستورية«. وتطرق لشرح تعقيدات العلاقة بين الامير ورئيس الوزراء، متسائلا عما اذا كان هناك صراع بين الطرفين ام انهما متفقان على تأجيل الحل. وقال ان ما تحقق منذ استلام الشيخ حمد الحكم حتى الآن لا يرقى للتطلعات الشعبية. وطرح كذلك امثلة حول التباين بين ما تطرحه الحكومة وما يريده الشعب، ليؤكد في نهاية المقال ان النضال سوف يستمر حتى تتحقق مطالب الشعب العادلة.

٤ سبتمبر

يسود الاوساط الشعبية استياء كبير من محاولات

الحكومة فرض »الولاء« للعائلة الخليفية على المواطنين بأساليب رخيصة من بينها الابتزاز والايحاء بتعريض مصالح المواطنين للخطر اذا لم يشاركوا في تلك الحملة. فمثلا وزعت على موظفي وزارة المالية اوراق بها خطابات موجهة الى الامير للاعلان عن »تجديد الولاء« وذلك من اجل توقيعها من قبل الموظفين وهو أمر اجباري من قبل الادارة. وكان من المتوقع توزيع مثل هذه الاوراق على الدوائر الحكومية الاخرى ولكن كارثة الطائرة المنكوبة اضطرت السلطات لتأجيل ذلك. وقد خططت الحكومة لعقد »تجمع عمالي« في ٨١ سبتمبر لـ »إعلان الولاء« ودعم الحكومة ضد دولة قطر وذلك بالقاعة ٢ بمركز المعارض. وفرض على عدد من الافراد القاء كلمات بالمناسبة. فمثلا يتوقع ان يلقي عبد الغفار عبد الحسين، او من ينوب عنه، كلمة اللجنة العامة لعمال البحرين، بينما يلقي يوسف صالح الصالح، النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، كلمة الغرفة، ويلقي عبد الحسين علي ميرزا، نائب المدير العام لشركة بابكو، كلمة الشركات. ويتوقع القاء بيان ختامي معد سلفا من قبل الحكومة. ولا يستبعد ان يلقي ولي العهد كلمة في التجمع. وكان كل من د. عبد اللطيف الرميحي، مدير مكتب رئيس الوزراء، ود. حمد النعيمي، السكرتير بديوان ولي العهد قد اتصلا بعبد الغفار عبد الحسين وطلبا منه تنظيم المهرجان، وان الحكومة سوف توفر الدعم وتلزم الشركات بدفع مساهمة مالية قدرها ٠٠٥٢ دينار حوالي ٠٠٧ دولار. وذكرت مصادر مطلعة ان تكلفة المنصة التي ستلقى من عليها الكلمات تبلغ ٠٣ الف دينار. كما علم ان مبارك الفاضل، مساعد عضو لجنة التعذيب عبد العزيز عطية الله آل خليفة، اجتمع مع المنظمين من اجل التنسيق والاعداد، واكد دعم وزارة الداخلية لهم.

وتكرس القهر الحكومي للمواطنين بعد العملية الجراحية التي اجريت لرئيس الوزراء الاسبوع الماضي في فرنسا. فقد طلب من الشركات والتجار نشر اعلانات مدفوعة الثمن للتعبير عن دعمه والدعاء له بالشفاء. هذا في الوقت الذي يعتبره المواطنون المسؤول الاول عن المآسي التي حدثت في البلاد على مدى ربع قرن، والتي راح ضحيتها عشرات الشهداء وآلاف المعذبين والمنفيين.

تأتي هذه التطورات في الوقت الذي ما يزال المواطنون ينعون ضحايا الطائرة المنكوبة التي تتوجه الحكومة لالقاء اللوم بشأنها على الطيار لانه لا يستطيع الدفاع عن نفسه بعد ان لقي ربه. وأكد ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصلات للطيران المدني، هذا التوجه قبل يومين عندما استبق التحقيقات الامريكية في الحادث وقال ان الدلائل تشير الى خطأ بشري ادى الى تحظم الطائرة. وهناك استياء شعبي واسع يتصاعد مع اقتراب موعد التجمع والانفاق غير المبرر على فعاليات لا تهدف لتنمية البلاد بل لتأكيد الهيمنة المطلقة في ظل حكم استبدادي منقطع النظير، خصوصا مع تصاعد البطالة والفصل التعسفي وتدني الاجور. وتمارس وزارة الاعلام قمعا شديدا لحرية الكلمة خصوصا في ما يتعلق بكارثة الطائرة المدنية. وقد منعت الوزارة توزيع صحيفة »القبس« الكويتية يوم الخميس الماضي لانها احتوت مقالا يعطي وجهة نظر حول للحادثة.

وعلى صعيد آخر نشرت مجلة »الكفاح العربي« في عددها الصادر في ٩٢ اغسطس الماضي مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان »ربع قرن على تجميد الحياة البرلمانية«. واستعرض الكاتب ملامح من تاريخ الحركة النضالية البحرينية منذ مطلع القرن الماضي، وجميعها يطالب باصلاح الوضع السياسي واقامة نظام ديمقراطي. ولاحظ فترة ما بعد الانسحاب البريطاني التي شهدت قيام اول تجربة برلمانية محدودة في البلاد، وكيف انقلب عليها رئيس الوزراء في ٥٧٩١ وألغى الحياة البرلمانية بأسلوب شرس. وتطرق الى فعاليات المعارضة في الفترة الاخيرة، وتوجه المواطنين للتعبير عن مطالبهم باساليب متحضرة منذ ذلك الوقت. وقال ان صعود الشيخ حمد الى الحكم وفر فرصة جديدة للاصلاح ولكنه لاحظ عدم ظهور شيء من ذلك حتى الآن.

٦ سبتمبر
في تطور مفاجيء صدر هذا اليوم قرار من العائلة الحاكمة باقالة الدكتور هلال الشايجي من منصبه كرئيس تحرير لصحيفة »اخبار الخليج«. جاء القرار بعد عودة الشايجي من القاهرة بعد قضاء اجازته الصيفية هناك. وعندما اتصل بمحمد المطوع، وزير الاعلام، مستفسرا عن سبب الاستقالة رفض الاخير الدخول معه في التفاصيل، وقال انه لا يملك من الامر شيئا. ولكن عرف الشايجي ان امن اسباب اقالته »نشر بعض الاعمدة في الصحيفة خلال غيابه تتطرق لقضايا حساسة«. وتأتي اقالة الشايجي برغم مواقفه الداعمة للحكومة ومشاركته في مقابلات مع وسائل اعلامية اجنبية للدفاع عنها، وبرغم تسخير الجريدة لدعم سياساتها.
واستمرارا لسياسات القمع اعتقل الاسبوع الماضي عدد من المواطنين من مناطق عديدة. فقد اعتقل من منطقة البلاد القديم الشاب سعيد علي حسن خلف، ٢٢، وحسين علي العرنوط، ٩١. ومن منطقة الديه اعتقل السيد عمران السيد شرف السيد علوي، ٩١. وقد اعتقل هذا الشاب على جسر البحرين السعودية لدى عودته من سوريا. ولهذا الشاب أخ معتقل منذ ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة هو السيد عبد الصمد. وفي ١٢ اغسطس الماضي اعتقل من منطقة باربار الشاب محمد سعيد المقابي، ٢٣، وتعرض لتعذيب وحشي. وخلال التعذيب علق بالفلقة لمدة طويلة، حيث علقه الجلادون من يديه ورجليه وتركوه وانصرفوا عنه فترة طويلة. ولما عادوا اليه وجدوه في حالة غيبوبة، فنقلوه الى المستشفى. وبعد أسبوع واحد أطلق سراحه. وكان هذا الشاب يعمل سائقا بشركة القدس للسفر والسياحة. وقام جهاز التعذيب باغلاق الشركة التي يعمل معها الشاب حتى كتابة هذه السطور.
وتفيد الانباء الواردة من السجن ان كلا من الاستاذ حسن المشيمع والشيخ صادق الدرازي والشاب مهدي سهوان، يرزحون في زنزانات انفرادية بمركز التعذيب بالقلعة. وفي مركز التعذيب بجو يرزح كل من الشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حامد عاشور في زنزانات انفرادية كذلك. وتقول هذه الانباء ان هؤلاء المظلومين قد قضوا شهرين متواصلين حتى الآن في هذه الزنزانات. اما سبب ذلك فهو تمسكهم بحقوقهم ورفضهم التوقيع على افادات مزورة او تعهدات بالتنازل عن حقوقهم الدستورية. وكان رئيس الوزراء قد أصدر اوامر لاجهزة التعذيب بتكثيف ارهابهم بحق هؤلاء الابطال وامرهم بعدم اطلاق سراح اي مواطن حتى يوقع على افادات معدة سلفا. وهناك استياء شعبي كبير من هذه الاساليب الوحشية في معاملة ابناء البحرين. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي القيام بزيارة فورية لهؤلاء نظرا لتداعي صحة بعضهم ولتخفيف معاناتهم في غرف التعذيب الخليفية.
وعلى صعيد آخر شوهدت يوم امس على جدران المنازل الواقعة على الشارع العام بمنطقة كرزكان شعارات كثيفة ومتنوعة تتضمن المطالب الشعبية العادلة. وكانت منطقة »أبوقوة« قد شهدت كذلك شعارات كثيرة تطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين وفك الحصار المفروض على الشيخ الجمري. ومن بين تلك الشعارات »معتقلونا هم محور قضيتنا«، »المبعدون سيعودون يوما بالنصر«. ورسمت كذلك صور كبيرة للمجاهد السيد ابراهيم السيد عدنان العلوي والاستاذ عبد الوهاب حسين. وكانت المنطقة قد شهدت قبل ثلاثة ايام احتجاجا شعبيا باشعال اطارات السيارات امام الشارع العام بالمنطقة.
ومن جهة اخرى نشرت مجلة امباكت Impact الشهرية التي تصدر في لندن في عددها لهذا الشهر مقالا بعنوان »حان الوقت للعودة الى الحالة الطبيعية وتوديع حالة الطوارىء«. وجاء في المقال الموقع باسم احمد مصطفى، تفصيل لتاريخ الازمة في البحرين منذ بدايتها. وتطرق الى كارثة قدوم ايان هندرسون

الى البحرين في الستينات وكيف ان تحالفه مع رئيس الوزراء ادى الى قيام أشرس نظام قمعي في المنطقة. كما تطرق الى استقلال البلاد عن بريطانيا في ١٧٩١ والتجربة الدستورية والبرلمانية اللاحقة. وقال ان هندرسون طرح مشروع قانون امن الدولة في ٤٧٩١، وعندما رفض اعضاء المجلس الوطني اقراره، قرر رئيس الوزراء انهاء التجربة الديمقراطية بشكل نهائي. ومنذ ذلك الوقت تواصلت الازمة من سيء الى اسوأ »لقد كانت الـ ٥٢ عاما الاخيرة الاسوأ في تاريخ البلاد. فقد حكمت البلاد من قبل رئيس الوزراء ومعه ايان هندرسون ، مستعملين سياسة القبضة الحديدية ومستخدمين اكثر وسائل التعذيب تعقيدا . وقد ناضل المواطنون ربع قرن من اجل استعادة دستور بلادهم«. وانتهى المقال الى القول »هناك حاجة لتحديث النظام الاستبدادي ووقف تجاوزات العائلة الحاكمة... وبرغم التراجعات فان هناك املا بعد ٥٢ عاما من احكام الطواريء في البحرين، بان يكون لدى الحاكم الجديد شجاعة كافية لاصلاح ا لنظام وانهاء الازمة التي هيمنت على البلاد طوال هذه الفترة«.

٨ سبتمبر
اعتقل في ٥ سبتمبر من منطقة كرانة اربعة من الشباب دون العشرين عاما من العمر. وهؤلاء هم محمود حسن علي العجيمي، فاضل عيسى ناصر، حسين سلمان سعيد وحسين ناجي كاظم صالح. وكان هؤلاء الشباب قد اعتقلوا في فترة سابقة وقضوا في غرف التعذيب ما بين عام وعامين بدون تهمة او محاكمة، قبل ان يفرج عنهم في مطلع العام الحالي. وكان عدد من المواطنين من بينهم اطفال قد اعتقلوا في الاسابيع القليلة الماضية، وذلك استمرارا لسياسة القمع والاضطهاد التي تمارسها العائلة الخليفية الحاكمة ضد أبناء البحرين. وتكثفت كتابة الشعارات مؤخرا في عدد من المناطق من بينها كرانة وأبوقوة وكرزكان.

ومن جهة اخرى بعث عبد الرحمن بن صقر آل خليفة، احد المعذبين المعروفين، ومحافظ المنطقة الشمالية رسالة رسمية الى اصحاب المحلات التجارية الواقعة على الشوارع الرئيسية بالمنطقة، يأمرهم فيها باظهار الاهتمام والترحيب بزيارة الامير للمنطقة في الاول من اكتوبر المقبل. ومن بين الاوامر التي احتوتها الرسالة »اقامة قوس على الشارع او ضع لافتات الترحيب بالقيادة الحكيمة«.وطلب الجلاد عبد الرحمن بن صقر من المواطنين الاتصال بالشيخ ابراهيم بن خالد آل خليفة لتأكيد موافقتهم. وهذا يعني ان من لا يتصل بهذا الخليفي فسوف يتعرض للانتقام. وسوف يقام التجمع المفروض على المواطنين عند ساحل ابو صبح بمنطقة الدراز، اي بالقرب من قبور الشهداء الذين قتلهم الجلادون من ابناء المنطقة مثل حميد قاسم وعبد القادر الفتلاوي ونضال النشابة.
واعتبرت هذه الاوامر الصادرة من احد اعمدة جهاز التعذيب الخليفي ملزمة للجميع، ولا يستبعد ان يعاقب المواطنون الذين لا يشاركون في ذلك. وكان جهاز التعذيب قد تبنى مشروع فرض الولاء للعائلة الحاكمة على المواطنين، وصدرت اوامر لموظفي الدولة بالتوقيع على اوراق معدة سلفا. وهناك تهديدات مبطنة لمن لا يستجيب لتلك الاوامر. وعبر دبلوماسيون غربيون في المنامة عن استغرابهم من هذا الاسلوب الذي لا يمارسه الا الحكام المستبدون المرفوضون من شعوبهم. واشاروا الى ان الانظمة الديمقراطية في الغرب مثلا لا تلجأ الى ذلك الاسلوب الرخيص الذي لا يغير من الواقع شيئا، لان مشاعر الناس، في نظرهم، لا يمكن توجيهها بأوامر امن اجهزة المخابرات.
وبدأت استعدادات كبيرة للتجمع الذي سوف تقيمه الحكومة باسم عمال البحرين للتعبير عن »الولاء« وذلك في ٦١ سبتمبر. وهناك استياء شعبي كبير من هذه التصرفات غير المسؤولة، خصوصا ان هذه التجمعات التي لا معنى لها تأتي في الوقت الذي ما تزال جراح المواطنين مفتوحة في اثر كارثة تحطم الطائرة. فما تزال العائلات المفجوعة في حالة حزن شديدة، وتشعر

بان تصرفات العائلة الحاكمة لا تعير اهتماما لتلك المشاعر الحزينة.
ومن جهة اخرى يسود المواطنين استياء عام لمحاولات الحكومة القاء تبعة كارثة الطيارة المنكوبة التابعة لطيران الخليج على الطيار. وهناك شعور شعبي راسخ بان الحكومة تخفي الكثير من الحقائق المتعلقة بالحادث لأسباب غير معروفة. هذا في الوقت الذي اكدت فيه مصادر مطلعة ان الطيار بعث باشارة استغاثة Mayday في اللحظات الاخيرة قبل تحطم الطائرة.، الامر الذي كانت الحكومة تسعى لانكاره.
وذكر موظفون بطيران الخليج ان الطائرة المنكوبة كانت قد واجهت صعوبات كبيرة قبل هبوطها في المطار قبل أسبوع واحد فقط من الحادثة، الامر الذي يفتح الباب امام احتمالات وجود خلل في الطائرة ادى الى سقوطهما ومقتل جميع ركابها الشهر الماضي.
وعلى صعيد آخر هناك تكهنات حول الاسباب التي دفعت رئيس الوزراء لاصدار قرار اقالة د. هلال الشايجي من منصبه كرئيس تحرير لصحيفة »اخبار الخليج«.
وتقول التقارير ان ثمة انزعاجا لدى رئيس الوزراء من الاعمدة اليومية التي يكتبها بعض الصحافيين مثل علي صالح ورضي السماك ورضي الموسوي، وان موظفين بالجريدة حرّضوا رئيس الوزراء على اقالته. وهناك شعور عام لدى المحسوبين على السلطة بعدم قيمتهم، وان رئيس الوزراء يستخدمهم لخدمة مآربه ثم يرمي بهم بأسلوب رخيص بدون اي احترام او تقدير. وكان وزير الاعلام السابق، طارق المؤيد، قد طرد من منصبه بأسلوب فظ، حتى توفي كمدا وغما. ويقول اصدقاء محمد المطوع انه ينتظر مصيرا مماثلا خصوصا بعد ان اوحى الى رئيس نادي الخريجين الشهر الماضي بان قرار الغاء الندوة التي كان مقررا اقامتها بالنادي جاء من رئاسة الوزراء وليس من وزارة الاعلام.

١١ سبتمبر
كشف جهاز التعذيب في الايام القليلة الماضية ارهابه ضد ابناء البحرين، فواصل جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب. فقد اعتقل الاسبوع الماضي من منطقة الديه كل من حسين فخر، ٦١، محمد يعقوب، ٢٢، محمد المشيمع، ٩١ ومحمود الخير، ٧١. وكان هؤلاء قد أفرج عنهم قبل اسبوع واحد فقط بعد اعتقال طويل تعرضوا فيه للتعذيب البشع. ولم تمض سوى بضعة ايام حتى اعيد اعتقالهم مجددا.
ومن منطقة عراد اعتقل كل من أيمن جاسم رضي حسين، ٧١، حسن علي حسن الفولاذ، محمد عبد الحسين محمد صادق، جاسم احمد عبد الله الداروغة، عباس احمد عبد الحسين. واعتقل في ٣ سبتمبر كل من عبد المنعم احمد النجار، احمد علي حسن عباس ومحمد علي حسن عباس. وجاءت هذه الاعتقالات لتؤكد شراسة جهاز التعذيب الخليفي ولتنهي الوهم الذي تسعى الحكومة لبثه بوجود اصلاحات سياسية.
وذكرت التقارير كذلك ان فرق الموت المسلحة بالرصاص الحي القاتل قامت في الايام القليلة الماضية بمطاردة المواطنين بمنطقة ابوقوة بعد اكتشاف شعارات جديدة في المنطقة. وذكرت تلك التقارير ان افراد تلك الفرق مشطت المنطقة وهي تشهر اسلحتها وتوجهها الى رؤوس المواطنين في استعراض سخيف للقوة والتهديد بالقتل. جاء ذلك بعد انتشار الشعارات الوطنية على نطاق واسع في عدد من مناطق البحرين ومنها منطقة ابوقوة. ويشعر مواطنو تلك المنطقة بالغضب الشديد بسبب استمرار اعتقال ابنائها وفي مقدمتهم فضيلة السيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، منذ يناير ١٩٩٦ بدون تهمة او محاكمة. وقد حرم هذا الرمز الديني والوطني من الزيارات العائلية منذ اكثر من اربعة شهور، بسبب رفضه التوقيع على افادات مزورة او تقديم تعهدات بالتنازل عن حقوقه الطبيعية المشروعة.
واستمرارا لسياسة فرض »الولاء« للعائلة الحاكمة بالقوة، بعثت المؤسسة العامة للشباب والرياضة رسائل الى الاندية والمراكز الشبابية تطلب منهم تقديم الاعمال التي ستساهم بها في اطار اعلان »آلولاء«

قبل ٥١ سبتمبر. ويسود المواطنين استياء كبير من سياسة الابتزاز هذه ويطالبون بوقفها فورا لانها اسلوب جديد من الاستعمال السيء لاجهزة الدولة لصالح العائلة الحاكمة في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من مشاكل اقتصادية وانسانية كثيرة.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية في عددها الصادر يوم السبت الماضي مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان »هل هناك مؤامرة حقا في موضوع العمالة بدول الخليج؟«. وجاء في المقال ان العمالة الاجنبية »تقوم بالاعمال المختلفة من كنس الشوراع الى اقامة الجسور الضخمة«. واضاف »عهد الى الاردن ان يرسل الخبراء الامنيين والعسكريين الى غالبية الامارات العربية من البحرين الى مسقط، حيث كان المناضلون يواجهون ضباط المخابرات الاردنيين ويواجهون التعذيب الشنيع بأيد عربية واسلامية باكستانيين.. . في السنوات الاخيرة تزايد هذا الدور بحيث باتت البحرين تستورد بدو بادية الشام من دير الزور على اساس طائفي وعلى اساس قبلي لتجنيسهم، وتضعهم في مواجهة الحركة الشعبية ضمن القوا ت الخاصة المكلفة بقمع الحركة الشعبية. وبات الناس يترحمون على المدرسين السوريين الذين كان لهم أشرف الادوار في الثلاثينات عندما طردتهم بريطانيا لانهم كانوا يقودون المظاهرات ضد المستشار البريطاني«. وانتهى المقال الى القول »اذا كان الحفاظ على مستقبل المنطقة وهويتها وارتباطها القومي مسؤولية كل قوى الخير والتقدم في منطقتنا وعلى الصعيد القومي، فان السؤال الكبير ما العمل؟ هو الذي يجب الاجابة عليه من قبل كل الحريصين على بلدانهم ومستقبلها من الشخصيات والهيئات وصناع القرار، وذلك حديث يطول يصعب الخوض فيه ادا كانت الديمقراطية شبه غائبة عن المنطقة، واذا كان الشعار المرفوع هو »الشيوخ أبخص«.

٣١ سبتمبر

وقّع سياسيون واكاديميون ومهنيون في نيوزيلاندا عريضة مهمة تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني بالاضافة الى مطالب اخرى. ووقع على العريضة ٨٣١ من كبار الشخصيات النيوزيلاندية. وجاء في العريضة ما يلي »بمناسبة الذكرى الـ ٥٢ لتعليق الممارسة الديمقراطية وبعض مواد الدستور، نحث حكومة البحرين على القيام بما يلي ١ اعادة العمل بالدستور ومن ضمنه المواد التي علقت وفق القرار الاميري الذي صدر في ٦٢ اغسطس ٥٧٩١، ٢ الغاء قوانين الطوارىء خصوصا قانون امن الدولة للعام ٤٧٩١ ومحكمة امن الدولة، ٣ اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ومن بينهم السيد عبد الوهاب حسين عضو لجنة العريضة الشعبية، ٤ السماح غير المشروط بعودة المبعدين، ٥ تقصي الحقائق بشأن حالات الوفاة في السجن وكل حالات القتل خارج اطار القانون«. ومن بين الموقعين على العريضة السيد جيم أندرتون، نائب رئيسة الوزراء في نيوزيلادندا، والسيدة روث ديسون، وزيرة شؤون العجزة بالحكومة والسيد تيم بارنت، عضو البرلمان الناشط في مجال حقوق الانسان. ووقعها كذلك ممثلون عن منظمة العفو الدولية في نيوزيلادنا وأطباء وسياسيون وعدد كبير من رموز حزب العمال الحاكم واكاديميون وناشطون في مجال حقوق الانسان.

وقام المنفيون البحرينيون في نيوزيلادندا بأنشطة مختلفة في الاسابيع الاخيرة لاحياء الذكرى المذكورة. فتم توزيع اعداد كبيرة من الملصقات والمنشورات والادبيات الصادرة عن المعارضة وكذلك التقارير حول حقوق الانسان. ووزعت الكتب التي تتطرق للوضع في البحرين، كما عرضت افلام حول انتهاكات حقوق الانسان في البلاد. وعبر برلمانيون نيوزيلانديون عن دهشتهم من تلك الانتهاكات، واكدوا دعمهم الكامل لنضال شعب البحرين من اجل استرداد حريته وحقوقه.

وعلى صعيد آخر تم تعيين انور عبد الرحمن، المدير الاداري لجريدة »اخبار الخليج« رئيس تحرير

بالوكالة، وذلك بعد طرد د. هلال الشايجي من منصبه بقرار من رئيس الوزراء. ولم يتحدث الاعلام الرسمي عن اقالة الشايجي نظرا لحساسية الموضوع بعد ان شعر المحسوبون على النظام باحتقار العائلة الخليفية لهم ومعاملتهم كأدوات تستعمل وقت الحاجة وترمى بعد ذلك. ويتردد ان الشايجي قد يعين عضوا بمجلس الشورى، وذلك بعد ان يستغني رئيس الوزراء عن خدمات بعض الذين عينهم في ذلك المجلس.

وعلى صعيد آخر صدر عن حركة احرار البحرين كتابان يتضمنان يوميات الانتفاضة الدستورية للعامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وبهذا يصل عدد الكتب التي توثق يوميات الانتفاضة الى خمسة تغطي السنوات الخمس الاولى من عمر الانتفاضة المباركة. وقد كانت الكتب الثلاثة التي صدرت سابقا مرجعا مهما للباحثين في اوضاع البحرين، حيث تعتبر مصدرا مهما للبلاد من وجهة نظر الشعب، التي تختلف عن وجهة نظر العائلة الخليفية.

٨١ سبتمبر

أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT التي تتخذ من جنيف مقرا لها بيانا حول استمرار اعتقال خمسة من الرموز السياسية الوطنية في البحرين. وجاء في البيان »يتعرض كل من عبد الوهاب حسين، وحسن سلطان، وحسين الديهي، وحسن مشيمع، والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، لمعاملة سيئة وضغط متصاعد لتوقيع رسالة يعترفون فيها بالسلوك الخاطيء والتعهد بعدم المشاركة في اي نشاط سياسي اذا ما أطلق سراحهم. وهؤلاء الخمسة هم ضمن عدد من الشخصيات المرموقة التي اعتقلت في يناير ١٩٩٦ في ما يتعلق بالعريضة التي قدمت الى الامير تطالبه بعدد من الامور من بينها اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني. وكان عبد الوهاب حسين، وهو احد الموقعين الاساسيين الاربعة عشر على عريضة ١٩٩٤ وعضو لجنة العريضة الشعبية، قد أطلق سراحه في ١٧ مارس ٢٠٠٠ بعد قرار من محكمة الاستئناف العليا، ولكن اعيد اعتقاله بعد ان قضى ساعة واحدة في منزله«. ومضى البيان ليقول »هناك قلق بالغ ازاء استعمال الاعتقال التعسفي بشكل منتظم. ولذلك تطالب المنظمة بالافراج الفوري وغيرالمشروط عن الاشخاص المذكورين، وتطالب بالغاء قانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي يسمح باعتقال اي شخص بدون تهمة او محاكمة لمدة تصل الى ثلاثة اعوام، والذي اقيمت على اساسه محكمة امن الدولة التي تفتقر اجراءاتها الى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة«. وطالبت المنظمة بالكتابة الى المسؤولين ومطالبتهم بـ اتخاذ كافة الاجراءات لضمان السلامة الجسدية والنفسية للاشخاص المذكورين واطلاق سراحهم فورا، انهاء الاعتقال التعسفي وقانون امن الدولة، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

ومن جهة اخرى أصدر عبد الرحمن بن صقر آل خليفة، احد المعذبين المعروفين، اوامر لرؤساء المآتم بالمنطقة الشمالية باظهار الولاء للعائلة الخليفية، وحضور المهرجان المفروض على ابناء المنطقة في الاول من اكتوبر المقبل. جاء ذلك في اجتماعه الاسبوع الماضي مع رؤساء المآتم والصنايق الخيرية بالمنطقة. وطلب منهم تشكيل لجان لاجبار المواطنين على حضور المهرجان الذي سيعقد قريبا من المقبرة التي دفن فيها شهداء الدراز وبني جمرة. وصدرت اوامر مشابهة لمدراء مدارس المنطقة للتوقف عن الدراسة في ذلك اليوم واجبار الاطفال على الوقوف على شارع البديع والتصفيق للعائلة الحاكمة. واعتبر المراقبون ان تصدر عبد الرحمن بن صقر لهذه المهمة يعكس استعداد جهاز التعذيب للبطش بمن لا يستجيب لاوامره.

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الهادي الخواجة، امين عام منظمة حقوق الانسان في البحرين التي تتخذ من كوبنهاجن مقرا لها، بعنوان »البحرين كنموذج لدولة عضو في الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتمييز العنصري«. وجاء في المقال استعراض لسياسات حكومة البحرين ازاء مسألة

التمييز العنصر، مؤكدا انها لم تلتزم بمستلزمات تلك الاتفاقية خصوصا انها لم تقدم اي تقرير للمنظمة الدولية حتى العام الماضي. وبعد ضغوط من منظمات حقوقية اعيد بحث القضية مجددا في شهر مارس الماضي بعد ان قدمت حكومة البحرين تقريرا يجمع التقارير الخمسة المستحقة عليها منذ عام ١٩٩١. وتطرق المقال الى اجتماع مارس الماضي مشيرا الى ان وفد البحرين ترأسه عبد العزيز عطية الله آل خليفة الذي وصف بانه »ضابط امن ومحافظ مدينة المنامة«. وتطرق المقال الى ما دار في المؤتمر السادس والخمسين لـ »لجنة القضاء على التمييز العنصري« في جنيف من مداولات وألاعيب من قبل ممثلي الحكومة، وكيف ان المسؤولين الدوليين لم يكترثوا كثيرا بما ادعاه ممثلو الحكومة. وبعد توضيح المؤاخذات الدولية على سياسات حكومة البحرين انتهى المقال الى القول »ان الانضمام الى المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان يعتبر تحديا حقيقيا لمصداقية الحكومات. اذ لا يكفي ان تتباهى اية حكومة بعدد الاتفاقيات التي وقعتها وانما المقياس الحقيقي هو مدى الالتزام بالتطبيق والتعاون المستمر مع الجهات المعنية بالاشراف والمراقبة«.

٩١ سبتمبر

اعتقلت قوات التعذيب في الساعات الاولى من صباح امس كلا من عبد الامير البصري، ٨٢، وحسن علي أحمد أمان، ٢٣، من منطقة كرانة. جاء ذلك في عدوان وحشي شنته قوات التعذيب في الساعة الثانية صباح الاثنين ٨١ سبتمبر. وخلال العدوان قام المعتدون بالعبث بمحتويات المنزلين وصادرت بعض محتويات منزل حسن أمان. واعتبر ذلك استمرارا لسياسات القمع التي تمارسها العائلة الخليفية ضد ابناء البحرين، في الوقت الذي تفرض عليهم ان يقابلوا اعمالها العدوانية بإعلان »الولاء« لها، اي شكرها على التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري. وذكرت المعلومات المتوفرة ان مواطني تلك المنطقة الذين اعتقلوا في ٥ سبتمبر وهم محمود حسن علي العجيمي، فاضل عيسى ناصر، حسين سلمان سعيد وحسين ناجي كاظم صالح، قد أطلق سراحهم بدون توجيه اية تهمة لهم، الامر الذي يؤكد ان اعتقالهم كان تعسفيا. ولكن تلك المعلومات اكدت ان هؤلاء المواطنين تعرضوا لتعذيب وحشي خلال اعتقالهم، وتعرضوا للكي بالمكاوي الكهربائية والضرب المبرح بعد التعليق بطريقة الفلقة. وقد أبلغت المنظمات الحقوقية الدولية بذلك وطلب منها القيام بما تستطيعه لوقف تلك الممارسات المهينة بحق ابناء البحرين.

ورأى المراقبون ان من اسباب استمرار الاعتقال والتعذيب فشل سياسات العائلة الخليفية في التشويش على المواطنين واجراءاتهم لفرض »الولاء« على ابناء البحرين. فبعد كل فشل يلحق بهم يلجأون للانتقام من المواطنين بالاعتقال والتعذيب. فمثلا بعد فشل المهرجان الذي أقامته الحكومة الليلة الماضية باسم عمال البحرين في اطار سياسة فرض الولاء على المواطنين، لا يستبعد حدوث المزيد من الاعتقالات والتعذيب في الايام المقبلة. فقد ذكرت التقارير ان قاعة مركز المعارض كان فارغا في بداية التجمع، الامر الذي دفع المعنيين لارسال باصات الى منطقة المحرق للمجيء ببعض المواطنين لملئها. وكان منظرا محرجا عندما كانت الكلمات التي اعدتها وزارة الاعلام تلقى امام كراس فارغة. وبعد ان اتضح ضعف الحضور امتنع رموز العائلة الحاكمة من الحضور واكتفوا بإنابة وزير العمل وبعض الاشخاص الآخرين لقراءة كلماتهم. وكان تردد اولئك الاشخاص باديا من خلال قراءتهم الكلمات المعدة سلفا، خصوصا البيان الختامي الذي اعدته وزارة الاعلام باسم عمال البحرين. وحدث عند نهاية التجمع خلاف بين رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين، عبد الغفار عبد الحسين، ونائبه، سعيد عباس السماك. فقد اقترح السماك اخذ صورة رسمية للمشاركين، لكن عبد الغفار رفض ذلك قائلا انه ليس من حق السماك التدخل في شؤون البرنامج. وحدثت مشادة بين الاثنين الامر الذي

اثار اضطرابا واضحا على وجوه المشاركين. وعزا المراقبون هذا الخلاف الى تنافس لاثنين على عضوية مجلس الشورى. ورفض أغلب ممثلي العمال المنتخبين المشاركة في المهرجان المفروض عليهم وطالبوا اللجنة العامة بالتمسك بالمطالب التي طرحتها اللجنة العمومية والتي رفضها رئيس الوزراء. ولم يحضر من العمال الـ ٥٢ الفا الذين تمثلهم اللجنة سوى حوالي ٥٠٠، بينما امتنع الباقون عن الحضور. وقال دبلوماسيون غربيون ان سياسة فرض »الولاء« بالقوة لا يتبعها سوى الانظمة الاستبدادية في العالم.

وعلم كذلك ان مدارس البحرين مهددة بالقمع اذا لم تشارك في المهرجان الذي اعدته العائلة الحاكمة الشهر المقبل. وقد صدرت اوامر لوزارات الدولة بتسخير كل امكاناتها لانجاح المهرجان، وبدأ العمل على قدم وساق لتزيين الشوارع ووضع البرامج لأطفال المدارس، كل ذلك للتشويش على مخلفات الانتفاضة الشعبية التي هزت موقع العائلة الخليفية في نفوس المواطنين بعد ما ارتكب من جرائم التعذيب والقتل بحق ابناء البحرين. وصدرت الاوامر الرسمية بالمشاركة حتى لمدارس المناطق البعيدة عن موقع التجمع المقبل مثل مدارس كرزكان ودمستان وشهركان. وقارن المراقبون بين ما يقوم به آل خليفة وما يمارسه صدام حسين وامثاله لتقديس النظام وفرضه على المواطنين بالقوة والتهديد.

ومن جهة اخرى أصدرت وزارة الدفاع الامريكية تعليمات الى جميع ضباطها العاملين في منطقة الخليج بعدم السفر على طائرات شركة »طيران الخليج« اثناء قيامهم بمهماتهم الرسمية حفاظا على سلامتهم. وجاء في مذكرة وزعتها الوزارة على قادة قواتها والملحقيات العسكرية الامريكية في الخليج ان عدم السفر على طائرات الشركة يجب ان يستمر على الاقل حتى ظهور نتائج التحقيقات في اسباب سقوط طائرة ايرباص التابعة للشركة في ٣٢ اغسطس الماضي. وهناك استياء كبير من طريقة تعامل الحكومة مع القضية خصوصا بعد ان اتضح انها حاولت استباق نتائج التحقيق لالقاء اللوم على الطيار. كما ان المعلومات التي ادلت بها الى وسائل الاعلام ساهمت في تقليص الثقة في ادائها. وكان للاداء الفاشل لعبد العظيم البابلي، المصري الجنسية والناطق الرسمي باسم العائلة الحاكمة، أثره السلبي على سمعة الحكومة. فقد كان اول تصريح له بعد الكارثة ان الطائرة كانت متجهة من البحرين الى القاهرة، وهو عكس الحقيقة، الامر الذي كانت له تبعاته الكبيرة في ما يتعلق بمشاعر المواطنين. وبدلا من معاقبته على ذلك أوكلت الحكومة اليه مهمة تدريب ٥٣ من المسؤولين الحكوميين في التعامل مع وسائل الاعلام. وسوف يشارك في برنامج التدريب الذي بدأ قبل يومين ويستمر شهرا واحدا مدربون من بريطانيا وامريكا والاردن ومصر.

٢٢ سبتمبر

اكدت المعلومات التي رشحت من داخل غرف التعذيب الخليفية ان الشيخ حامد حبيب عاشور يعاني كثيرا من مشاكل صحية في عينيه بسبب سوء المعاملة التي تعرض لها منذ اعتقاله قبل اكثر من اربعة اعوام. وبعد ان فقد البصر في عينيه اجريت له عملية جراحية في احداهما داخل السجن بعد اصرار عائلته، ورفضت الحكومة نقله الى المستشفى، كما انها ترفض اجراء عملية في العين الاخرى. ويحاول جهاز التعذيب اجباره على توقيع تعهد بعدم ممارسة العمل الديني او السياسي في مقابل الافراج عنه برغم انه يعتبر سجين رأي معتقلا بدون تهمة او محاكمة. وسبق له ان دخل السجن قبل هذه المرة وعومل بوحشية. واضافت التقارير ان اوضاع بقية الرموز الشعبية تدعو الى القلق بسبب استمرار القمع السلطوي لهم.

وعلم من جهة ثانية ان وزارة الداخلية وزعت على طلبة المدارس رسائل الى اولياء امور الاطفال للتوقيع عليها بالموافقة على وقوف ابنائهم على الشارع العام للترحيب بالامير عندما يقام الاحتفال الذي فرض على المنطقة بالقرب من مقابر ا لشهداء. ويشعر اولياء الامور بالاستياء العام من هذه

التصرفات غير الانسانية ويخشون من انتقام العائلة الخليفية منهم اذا لم يوقعوا على الاوراق بالموافقة. وسوف يفرض على الاطفال الوقوف على الشارع فترة طويلة تحت الشمس الحارقة بأوامر جهاز التعذيب. وتجدر الاشارة الى ان عددا من الاطفال اصيب بالاغماء عندما اجبروا على الوقوف على الشارع العام بمناسبة افتتاح الجسر الجديد الذي ربط بين المنامة والمحرق قبل فترة. وفرضت وزارة الداخلية على جميع الاندية والمآتم بالمنطقة المشاركة والتظاهر بالفرح خلال الزيارة المفروضة على الشعب بالابتزاز والترهيب. واجبرت رؤساء المآتم الـ ٤٢١ بالمنطقة على المشاركة ومن لا يوافق على ذلك يتعرض لانتقام رهيب من العائلة الخليفية.

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للسيد احمد الذوادي بعنوان »البحرين التيار الوطني الديمقراطي ومعضلات الاوضاع«. وجاء في المقال ان »الاجهزة المتسلطة فرضت، عن طريق قانون القوة وحدة، على المجتمع عامة والبلاد كافة اجواء من القمع المطلق والحرمان من ممارسة الحقوق الاساسية للمواطن، بحيث فرضت على المجتمع ان اية ممارسة لأي حق او حرية لا يمكن ان تتم الا عبرها وبموافقتها وبالشكل والمقاس الذي ترتضيه«. وبعد التوسع في وصف الاجراءات الحكومية ضد ابناء البحرين ووصف الاحوال الصعبة للمواطنين طرح السؤال التالي ما العمل؟ واجابة على ذلك قا ان المطلوب »الشروع والاستمرار في العمل ببرنامج ان امكن، او بدونه اذا تعذر، خصوصا ان الخطوط العريضة للبرنامج مطروحة في المطالب والشعارات التي رفضتها مختلف الحركات الاصلاحية التي عمر بها مجتمعنا عبر تطوره، وقد تلخصت في الحقبة الاخيرة في العريضة الشعبية الشهيرة«. وقال ان من الضروري ان تقوم في البلاد »دولة المؤسسات، دولة النظام والقانون ... وهذا يعني تفعيل الدستور واحترامه وتطبيقه والبدء باقامة المؤسسات التشريعية والقانونية والمجتمعية والمدنية المنتخبة والمقرة من الشعب«. واضاف قائلا »ان شعبنا ناضج بما فيه الكفاية وقادر على القيام بذلك، وهذا هو طريق الخروج من الازمة«.

وكانت الصحيفة نفسها قد نشرت يوم امس مقالا للدكتور يعقوب الجناحي، وهو كاتب وحقوقي من البحرين بعنوان »الديمقراطية وحقوق الانسان والخصوصية الخليجية«. واستعرض المقال في البداية قصة الصراع بين الشعب والحكومة في البحرين منذ حل الدستور قبل ربع قرن. وقال الكاتب »ان وجود برلمان منتخب وانفراج سياسي نسبي في كل من البحرين والكويت لم يرض بعض الدول المجاورة بسبب تأثير تلك التطورات على الرأي العام فيها، ولهذه الاسباب تم حل المجلس الوطني«. وكانت نظرية المؤامرة هي السائدة حينها في مواجهة وقمع اية حركة مطلبية في البحرين وفي دول المنطقة، حسب تعبير الكاتب. وقال المقال »للخروج من هذه الدوامة الدامية باهظة الثمن الشعب والدولة على حد السواء، على الحكم ان يعتبر من التجربة المأساوية للعقود المنصرمة وان يحترم ارادة الشعب«. واضاف »كخطوة تمهيدية على هذا الطريق على الحكم توسيع الانفراج السياسي في البلاد باطلاق سراح جميع المعتقلين والمحكومين السياسيين وعودة جميع ا لمنفيين الى البلاد والسماح بمزيد من الحريات والحقوق الدستورية للصحافة والجمعيات المهنية والادبية والرياضية وغيرها من الجمعيات الاهلية... ان هذا الطريق وحده كفيل بفتح صفحة جديدة بين الحكم والشعب وخلق تآزر ووحدة وطنية راسخين في مجمع خال من التوتر والاحتقان اللذين ولدتهما تلك الممارسات التي دأب عليها النظام لعقود عديدة مخالفا بذلك الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان«.

٥٢ سبتمبر

لاحظ المراقبون في الاسابيع الاخيرة تكريسا لسياسة القمع وتكميم الافواه التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد منذ ربع قرن. جاء ذلك التكريس عبر عدد

من المؤشرات الخطيرة التي حدثت في الايام القليلة الماضية. فقد استدعي الكاتب حافظ الشيخ صالح يوم امس للادلاء بأقواله امام قاضي التحقيق في إثر شكوى تقدم بها عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين. فقد تقدم الاخير ضد هذا المواطن البحريني متهما اياه بالقذف من خلال المقالات التي نشرت في جريدة »الراية« القطرية و »أخبار الخليج« البحرينية و »القدس العربي« التي تصدر في بريطانيا. وتطرقت المقالات الى اخفاق وزارة الاعلام ممثلة بالبابلي في تغطية حادثة الطائرة، بينما تطرق المقال الذي نشر في »القدس العربي« الى اسلوب تشكيل جمعية الصحافيين البحرينية التابعة لوزارة الاعلام. واعترض البابلي على وصفه بـ »المنبوذ« في بعض هذه المقالات. وأبدى عدد من المحامين والصحفيين استعدادهم لتقديم شهادات رسمية موثقة امام »كاتب العدل« تؤكد حقيقة ما وصف به البابلي، خصوصا بعد فشل ادائه الذريع في كارثة الطائرة المنكوبة الشهر الماضي، وان ذلك يعكس مشاعر قطاعات واسعة من المواطنين في البحرين.

واعتبر تجرؤ البابلي على خطوته هذه مؤشرا للهجمة التي يتعرض لها الصحافيون البحرينيون لفرض المزيد من القيود على حريتهم في التعبير، ومحاولة لاعادة الوضع الى ما كان عليه قبل الانتفاضة الشعبية المباركة. وثمة مؤشرات اخرى على ذلك، منها اقالة د. هلال الشايجي من رئاسة تحرير صحيفة »اخبار الخليج« بطريقة مهينة، والضغوط المفروضة على الصحافي علي صالح لمنعه من الكتابة. وقد عرض على الاخير الاختيار بين عموده اليومي او تحرير الصفحة الاقتصادية بالجريدة، مقابل تخفيض راتبه الشهري بمقدار النصف تقريبا. وقد عين مكانه في الصفحة الاقتصادية شخص سوداني يدعى عبد الرحيم فقيري. وكانت مقالات وتعليقات قد كتبت حول الوضع في البحرين مطالبة بشيء من الحرية والديمقراطية، الامر الذي لم يتحمله رئيس الوزراء فجاءت اجراءاته القمعية الاخيرة.

وعلى صعيد آخر يتكرس الاستياء الشعبي من المهرجان الحكومي المزمع اقامته الاسبوع المقبل بالقرب من قبور الشهداء بالمنطقة الشمالية، وتتكرس معه مشاعر الغضب. ولوحظ اصرار العائلة الخليفية على اجبار المواطنين على المشاركة في ذلك المهرجان الذي يرى فيه المواطنون تحديا لمشاعرهم وحقيقة مواقفهم، وتلاعبا بالمال العام، واعتداء على حقوق اطفال المنطقة وحرياتهم، باجبارهم على الوقوف فترة طويلة على الشارع العام لاستقبال الامير برغم ارادتهم. وبعثت الحكومة رسائل رسمية الى الآباء لاجبارهم على السماح لأبنائهم بالوقوف على الشارع والتظاهر بالفرح. وتضاعف الشعور بالحزن والاستياء بسبب تزامن تلك المناسبة مع مناسبة دينية حزينة لأهالي المنطقة. وينظر المراقبون الى هذه التجربة الفاشلة باعتبارها مؤشرا على تكريس الحكم الاستبدادي في البلاد واجبار المواطنين على اظهار مشاعر مغايرة لحقيقة ما يدور في نفوسهم. وقال بعض المواطنين انها واحدة من اكبر الكوارث التي تحل بالبلاد عندما يجبر اهالي القتيل على التصفيق للقتلة، والابتسام بينما دموع الحزن تسيل من آماقهم. ان في ذلك تعذيبا ليس فوقه تعذيب.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »العرب« اليومية التي تصدر في لندن في عددها يوم الجمعية الماضية ٢٢ سبتمبر مقالا للأستاذ هاني الريس، ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين ومقرها الدنمارك. وجاء في المقال الذي نشر بعنوان البحرين لماذا الاصرار على التمسك بأخطاء الماضي؟ وصفا لمعاناة شعب البحرين خلال ربع القرن الماضي اي منذ ان علق الامير السابق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني. وقال ان العائلة الحاكمة لم تلزم نفسها حتى الآن بأي موقف ايجابي تجاه المسألة الديمقراطية وعودة الدستور والحياة البرلمانية العامة، مشيرا الى ان الامير تراجع عن وعوده الاصلاحية التي اطلقها في بداية عهده قبل عام ونصف. وقال المقال »ان

الاصرا على تكريس سياسات الماضي ..... هو بمثابة التأكيد على معارضة الاسرة الحاكمة لاية تحولات جوهرية باتجاه عودة الديمقراطية وحكم القانون، واحترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين«.
وانتهى المقال الى القول »يبقى السؤال هل من المنطق والمعقول ان تدخل البحرين القرن الحادي والعشرين وهي ما زالت تحتفظ بسلطة وحكم الاسرة التي ترفض المشاركة الشعبية والاندماج الوطني على اسس دستورية وبرلمانية حديثة؟ ألم يحن الوقت الآن لتغيير وجه البحرين محليا وإقليميا وعربيا وعلى المستوى العالمي؟

٧٢ سبتمبر
استعدادا للزيارة الاميرية المفروضة على ابناء المنطقة الشمالية شنت قوات التعذيب الليلة قبل الماضية حملة اعتقالات واسعة طالت عددا من المواطنين بمنطقتي الديه والسنابس. وعرف من بين المعتقلين كل من محمد سلمان حسين، صالح الشيخ، علي يوسف. ولم تتوفر حتى الآن اسماء بقية المعتقلين. واعتبرت هذه الاعتقالات هدية العائلة الخليفية لابناء المنطقة قبيل الزيارة المفروضة على المواطنين بالقوة والابتزاز والتهديد. ويتوقع حدوث المزيد من الاعتقالات مع اقتراب الزيارة خصوصا مع تصاعد النقمة الشعبية ضد الممارسات الخليفية الهادفة لاهانة شعب البحرين وقمعه بأبشع الوسائل وأخبثها.
وهناك الآن استياء كبير يتصاعد مع اقتراب موعد الزيارة الفارغة من اي محتوى والتي لا يمكن ان تؤدي الا الى المزيد من الشعور بالظلامة والاهانة. فلم يترك لابناء المنطقة تقرير موقفهم منها، بل اعتبرتها الحكومة قرارا حاسما مثل قرارات محكمة امن الدولة التي لا يمكن استئنافها. وفرض على المواطنين المشاركة فيها واظهار الفرح واخفاء مشاعرهم الحقيقية. واختير موعدها بحيث يتزامن مع الذكرى الخامسة للاعتصام الذي قام به القادة الشعبيون في الاول من اكتوبر ٥٩٩١. ففي تلك الفترة شهدت البحرين اكبر تجمع في تاريخها ضم اكثر من ٠٨ الف مواطن اجتمعوا من كل مكان للتعبير عن دعمهم لرموز الحركة الشعبية والمطالب المشروعة. ورأى المراقبون في التجمع المفروض على الشعب بالقوة امعانا في الظلم والاستعباد والاهانة لمشاعر ابناء البحرين.
ولا يستبعد المراقبون ان يزداد الوضع توترا كردة فعل على السياسة الحكومية التي تهدف لفرض تغيير في المظاهر مع تجاهل حقيقة الوضع. وبدت مؤشرات ذلك من خلال بيان نشر في اليومين الماضيين بعنوان »دعوة للصمود امام الظالمين«، ووقع البيان باسم »أبناء البلد المحرومين«. ودعا البيان المواطنين الى ما يلي الاعتصام في البيوت عصر يوم الزيارة ٢ اكتوبر من الثالثة حتى الخامسة والنصف، غلق المحلات التجارية وقت الزيارة، وقف الانشطة الرياضية في المنطقة، تنبيه رؤساء المآتم الى خطورة هذه الزيارة وحثهم على عدم الالتزام بها، دعوة اولياء الامور لمنع اولادهم من حضور هذا التجمع وحثهم على الرجوع الى منازلهم بعد انتهاء الدوام.
ويتوقع ان يكثف جهاز التعذيب اعماله العدوانية ضد ابناء البحرين خصوصا مع انتشار حالة الرفض بين المواطنين لهذه الاساليب التي تعتبر تحديا لمشاعرهم ومصادرة لحرياتهم وحقوقهم. وهناك حالة غليان في نفوس الشباب خصوصا ازاء محاولات العائلة الخليفية فرض اجواء توحي بانتصار جهاز التعذيب على ابناء البحرين. واعتبرت الاعتقالات التي حدثت في السنابس والديه في اليومين الماضيين مؤشرا لنوايا النظام العدوانية.
واستمرارا لسياسة التشويش والتلاعب بالحقائق اصبحت الحكومة تتعامل مع المنظمات الحقوقية الدولية بالكذب الصريح والتزوير. ومن آخر هذه الاساليب ادعاؤها بان قانون امن الدولة السيء الصيت قد تم التوقف عن العمل به منذ فترة، وانه لا يستعمل الا في حالات خاصة. وطالبت المعارضة تلك المنظمات بالكتابة الى السلطات لاجبارها اما على

التراجع عن تلك المقولة او تأكيدها كتابيا وعدم التلاعب بالالفاظ وتضليل الآخرين. وقالت اذا كان الامر كذلك، فعلى اي اساس تتم الاعتقالات التي لم تتوقف؟ ووفق اي قانون يستمر اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته؟
وعلم من جهة اخرى ان النساء الثلاث اللاتي وقعن في أسر العائلة الخليفية قد أطلق سراحهن بعد ان قضين بضعة شهور وراء القضبان. وكانت تقارير عديدة اكدت تعرضهن لمعاملة وحشية خلال سجنهن، وانهن لقين من العذاب اصنافا خصوصا على يدي الجلادة الشهيرة موزة سلطان. واعتبرت هؤلاء النساء سبايا لدى آل خليفة الذين استحلوا دماء ابناء البحرين وممتلكاتهم واعراضهم واسترخصوها ظلما وعدوانا. وتطالب منظمات حقوقية دولية عديدة باطلاق سراح بقية المعتقلين فورا وبدون قيود او شروط.

يوميات أكتوبر ٢٠٠٠

٩٢ سبتمبر
أعادت المعارضة تأكيد مطالبتها باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني على اساسه. وقالت ان من حق الحكومة تعيين ما تشاء من هيئات استشارية، ولكن المجلس الوطني شأن دستوري يعتبر التنكر له انتهاكا لدستور البلاد. ولا تكتمل شرعية حكم الامير الا بتقديمه القسم امام المجلس الوطني المنتخب طبقا للمادة ٣٣ ح من الدستور الذي ينص على ما يلي »على الامير حماية شرعية الحكومة وسيادة القانون، وعليه الادلاء بالقسم التالي امام جلسة خاصة للمجلس الوطني »أقسم بالله العظيم ان احترم الدستور وقوانين الدولة، واحمي الحريات وممتلكات الناس ومصالحهم، واحمي استقلال البلاد وسيادتها على اراضيها«. وهذه المادة تحدد، بشكل لا يقبل التأويل، آلية حكم الامير ومسؤولياته التي في مقدمتها حماية الدستور. وقد مضى على تسلم الامير مقاليد الحكم اكثر من ثمانية عشر شهرا ولم يفعل ذلك. وبرغم التصريحات التي ادلى بها عن استعداده للاستماع الى مطالب المواطنين فقد تجاهل المطلب الرئيسي الذي يشكل عنوان الازمة السياسية في البلاد وهو اعادة ا لعمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. وتدرك المعارضة ان رئيس الوزراء ما يزال يشكل حجر عثرة امام اي اصلاح سياسي حقيقي في البلاد، ولكن مطلوب من الامير ان يلتزم بدستور البلاد الذي هو مصدر الشرعية الوحيد لحكم العائلة الخليفية، وبدون الالتزام به يبقى ذلك الحكم ديكتاتوريا مفروضا بالقوة.
وقد استقبلت المعارضة خبر تعيين اعضاء مجلس الشورى بموقف مسؤول، واعتبرت التعيينات شأنا خاصا بين العائلة الحاكمة والاعضاء الذين قبلوا العمل لديها كموظفين رسميين. بينما يطالب الشعب بانتخاب ممثليه للمجلس الوطني وفق مواد الدستور. وقالت ان الحكومة التي تستعين بالخبراء الاجانب لتحديد سياساتها في الداخل والخارج، وخبراء التعذيب مثل ايان هندرسون ودونالد برايان ومحمود العكوري وغيرهم، قررت الاستعانة ببعض ابناء البلد لتقديم بعض المشورات لرئيس الوزراء، وهي مشورات غير ملزمة ولا تمثل تطورا في اسلوب ادارة البلاد، خصوصا اذا ما قون الوضع بما كان عليه قبل ربع قرن. وناشدت المعارضة ان يتخذ الامير قرارا شجاعا بتطوير الوضع السياسي في البلاد ورفض سياسات رئيس الوزراء التي تهدف باستمرار لابقاء البلاد تحت تسلطه مستغلا امكانات الدولة لتكريس حكمه الاستبدادي.
وقالت المعارضة ان تعيين عضوين من الطائفتين اليهودية والمسيحية بمجلس الشورى لا يمثل تطورا حقيقيا لانه لم يتحقق عبر ممارسة انتخابية حرة تمثل رأي الشعب. وما دام الامر مرتبطا بقرار العائلة وليس امرا دستوريا فهذا التعيين ليس مضمونا في المستقبل ولا يمثل تطورا في عقلية الحكم. وليست هذه هي المرة الاولى التي يعين الحاكم فيها اشخاصا من غير المسلمين في وظائف حساسة. فهناك مستشارون اجانب لعدد من الوزراء، وربما تكون وظائفهم اهم من

وظيفة عضو مجلس الشورى الذي لا يحل و لا يربط. وكان المستشار البريطاني، تشارلز بليجريف، بمثابة رئيس للوزراء لمدة ١٣ عاما ٦٢٩١ ٧٥٩١. كما ان ايان هندرسون، وهو مواطن بريطاني غير مسلم، كانت له صلاحية وسلطة تفوق سلطات الوزراء فضلا عن اعضاء هيئة استشارية بدون اية صلاحيات. ويستطيع دونالد برايان، المعذب البريطاني الذي صعد نجمه في السنوات الاخيرة في دوائر التعذيب البحرينية، ان يعتقل من يشاء من المواطنين، حتى اعضاء مجلس الشورى. بينما لا يستطيع اي عضو بالمجلس ان يقدم سؤالا واحدا لهؤلاء الاجانب الذين يعذبون ابناء البحرين. وكانت المعارضة تتمنى ان تكون هناك انتخابات حرة للمجلس الوطني، يشارك فيها جميع ابناء البحرين، من مسلمين وغيرهم، فاذا كان هناك سلطة للقانون، فسوف يتساوى جميع امامه.

واكدت التقارير الواردة من المنطقة الشمالية ان جوا من الخوف والقلق يسود المواطنين خوفا من انتقام جهاز التعذيب ضد من لا يشارك في مهرجان »الولاء« الذي فرض على المنطقة بالقوة والابتزاز. وبعثت الحكومة ممثليها لجميع الفعاليات الشعبية والشخصيات المرموقة لاجبارها على المشاركة، وكانت نبرة كلامهم ترشح بالتهديد بأشد العقاب لمن لا يمتثل لما يطلب منه. هذا في الوقت الذي يشعر فيه المواطنون انهم يمرون بأسوأ ايامهم حيث يطلب من المفجوعين اظهار الابتسامات واخفاء الحزن. وقال بعضهم »سأبكي ضاحكا«. وقد بدأت قوات التعذيب والشغب في الانتشار بالمنطقة لمنع اي مظهر احتجاجي خلال هذه الزيارة التي أعلن الاعلام الرسمي نجاحها قبل ان تبدأ.

٢ أكتوبر

بمناسبة أربعينية ضحايا الطائرة المنكوبة التابعة لشركة »طيران الخليج« التي تصادف هذا اليوم وجهت المعارضة البحرينية تعازيها لأهالي الضحايا وعائلاتهم، داعية الله سبحانه وتعالى ان يرحمهم جميعا وان يلهم اهلهم الصبر، وان يجنّب اهل هذا البلد المكاره ويمتعهم بالخير والأمن. وكانت الطائرة المنكوبة قد سقطت في البحر في ٣٢ اغسطس الماضي بينما كانت قادمة من القاهرة، وتوفي جميع ركابها البالغ عددهم ٣٤١ راكبا منهم ٤٣ بحرينيا. وما يزال الحزن مخيما على البلاد بسبب تلك الكارثة الأليمة. وكان المواطنون يتوقعون ان تهتم الحكومة بأربعينية الضحايا ولكنها لم تفعل ذلك، الامر الذي أحزن أهاليهم كثيرا.

وبدلا من اظهار الحزن بالمناسبة عمدت الحكومة لاحتقار مشاعر ابناء البحرين بتنظيم مهرجان فارغ بالمنطقة الشمالية هذا اليوم. واستعدادا لهذا المهرجان شنت قوات التعذيب في اليومين الماضيين حملة اعتقالات طالت عددا من ابناء البحرين. ففي الساعات الاولى من صباح يوم امس اعتقل المواطن حسين سديف، ٣٢، من منطقة سترة. ومن منطقة السنابس اعتقل يوم امس الاول الشاب بدر الصباغ، ٣٢. ولم يعرف شيء عن مصيرهما، ويخشى عليهما من التعذيب الوحشي. واستدعي للتحقيق يوم امس المواطن يوسف الرومي، ٥٢. وجاء استدعاؤه في اثر المسيرة الدينية التي طافت شوارع العاصمة مساء امس الاول، والتي رفعت فيها شعارات تؤكد كرامة الشعب ورفضه الظلم والاستبداد. ومن بين الشعارات التي رفعت »هيهات منا الذلة«، و »لن نخضع الا لله«. وتعتبر العائلة الخليفية مثل هذه الشعارات تحديا لسلطتها وتهديدا لامن الدولة. وكانت اعداد كبيرة من قوات الشغب الاجنبية قد تجمعت بالقرب من المنطقة التي خرجت فيها المسيرة الدينية، وهي في حالة تأهب للانقضاض على ابناء البحرين.

وبسبب الغضب الشعبي ازاء التصرف الحكومي الهادف لاهانة مشاعر المواطنين بفرض مهرجانات فارغة عليهم واجبارهم على اظهار »الولاء« للعائلة الحاكمة، بدأ المواطنون في اعادة تقييم موقفهم من الوضع، وتكرست مشاعر الغضب والاحتقان وبدأت تتفاقم. وقد وزعت في اليومين الماضيين منشورات كثيرة تدعو لمقاطعة

مهرجانات العائلة الحاكمة ورفض الانصياع لقراراتها في ظل غياب الدستور. ولوحظ الحماس باديا على وجوه الجميع للتدبر في مشاريع العصيان المدني وافشال خطط الحكومة التشويشية.
وقد مارست الحكومة في الاسابيع الاخيرة سياسات لم تعرفها البلاد من قبل. ومن بين ما قامت به اجبار موظفي الدولة على توقيع »وثيقة الولاء« المهينة التي تنص على التعهد بالولاء لأفراد العائلة الحاكمة ومن بينهم رئيس الوزراء الذي تلطخت يداه بدماء شهداء البلاد على مدى ربع القرن الماضي. وفرضت على دائرة الاوقاف الجعفرية صرف اموال الاوقاف الشرعية على لافتات هابطة المحتوى تتحدث عن الولاء للعائلة الحاكمة وتبالغ في تمجيدها. كما فرض على الصناديق الخيرية اظهار الولاء وحضور المهرجان. وأنزلت القوات الخاصة في لباس مدني لمنع اي احتجاج شعبي على هذه الهرطقات الفارغة. وقدمت الحكومة من اموال الدولة ٠١ آلاف دينار لأهالي منطقة البديع لتمويل لافتات التأييد المفروضة عليهم.
وعلى صعيد آخر اعتدت القوات الحكومية على جمعية التوعية الاسلامية وقداستها وذلك بطلائها واخفاء آثار الحريق الذي نشب فيها قبل ثلاثة شهور بقرار من وزارة الداخلية. وكانت الجمعية قد أغلقت بقرار مباشر من رئيس الوزراء قبل ستة عشر عاما في اطار سياسة العدوان على ابناء البحرين. وتقع الجمعية على الشارع العام بالمنطقة الشمالية التي اقيم فيها المهرجان هذا اليوم. وذكرت الانباء الحكومية ان معبد اليهود في البحرين سوف يتم تجديده قريبا.
وأشارت التقارير الاولية ان المهرجان كان ضعيفا خصوصا مع تكثف وجود القوات الخاصة والاجراءات الامنية المتشددة. وبرغم اجبار المواطنين على الحضور فقد امتنع اغلبهم، وسط مشاعر بالخيبة من قدرة النظام القائم على الاصلاح السياسي. وادى المهرجان الى مشاعر عكسية لدى المواطنين الذين ازدادوا غضبا ضد قوات التعذيب والشغب التي فرضت عليهم التظاهر بما لا يؤمنون به، وفي اليوم ذاته الذي تذكروا فيه ضحايا الطائرة المنكوبة بمناسبة مرور ٠٤ يوما على الكارثة. وقال دبلوماسيون غربيون في المنامة ان العرض كان ضعيفا من ناحية العرض والمضمون، وان الحكومة ربما أججت المشاعر الكامنة لدى المواطنين ضد سياسات الحكومة.

٤ أكتوبر
اعتقل في الايام الثلاثة الماضية عدد من المواطنين عرف من بينهم الطفل السيد جعفر السيد موسى السيد ناصر، ٢١، من منطقة المرخ. جاء ذلك في اطار حملة ارهابية بحق ابناء المنطقة لترويعهم ومنعهم من القيام باي احتجاج سياسي خلال المهرجان الذي فرضته العائلة الحاكمة على المنطقة. وسمع دوي انفجار اسطوانة غازية بالقرب من منطقة بني جمرة، وهو اسلوب يمارسه المواطنون للتعبير عن غضبهم ورفضهم الاستبداد الخليفي. وكانت قوات التعذيب قد شنت اعتداءات صارخة على منازل عدد من المواطنين في الساعات الاولى من صباح يوم الاثنين الماضي، وطلبت من ساكنيها الحضور الى مراكز التعذيب في الساعة الثامنة صباحا. ووجه الجلادون لهم تهديدات بانتقام رهيب اذا حدث اي احتجاج خلال التجمع. ومنعت الشرطة وجهاز التعذيب مجموعة كبيرة من المواطنين كانت تريد ايصال رسائل الى الامير لمطالبته باطلاق ابنائها المعتقلين ظلما وعدوانا.
وأكدت التقارير فشل المهرجان في استقطاب اعداد كبيرة من المواطنين. فبينما كانت وسائل الاعلام الرسمية تتوقع حضور اكثر من ٠٨ الف مواطن، لم يكن هناك سوى بضعة آلاف لم تتجاوز الثمانية، أغلبهم من عناصر الامن المدنيين والعسكريين وطلبة المدارس الذين أجبروا على الوقوف ساعات طويلة على الشارع العام والتظاهر بالفرح. وبقي هؤلاء الاطفال واقفين حتى الساعة الثامنة ليلا وكان الارهاق واضحا عليهم. وذكرت تقارير موثقة ان هناك شعورا عميقا بالفشل في اوساط العائلة الحاكمة خصوصا انها وضعت

ثقلها وراء المهرجان، ومارست كل اساليب الابتزاز لاجبار المواطنين على اظهار مشاعر مغايرة لما يختلج في نفوسهم. وازداد غضب المواطنين بسبب تجاهل العائلة الحاكمة مشاعرهم خصوصا ان المهرجان أقيم في يوم أربعينية ضحايا الطائرة المنكوبة التابعة لشركة طيران الخليج، حيث عم الحزن أرجاء البلاد في ما عدا اوساط العائلة الحاكمة. كما ان سقوط الشهداء في فلسطين احدث حالة حزن كبيرة لدى المواطنين، فرفضوا مسايرة العائلة الحاكمة في مهرجانها العبثي. وهناك خشية كبيرة من لجوء العائلة الحاكمة لسياسة الانتقام من المنطقة عقابا لها لعدم تجاوبها مع المهرجان.

ومن جهة اخرى عبر المواطنون عن قلقهم الشديد في اثر الخطاب الاميري يوم امس بمناسبة افتتاح مجلس الشورى. وأشار الامير في خطابه الى ما يفيد بتوجهه لالغاء دستور البلاد وفرض دستور جديد يقمع الحريات السياسية ويسلب المواطنين حقوقهم الطبيعية. وبالرغم من محاولة الخطاب تغليف هذا الاحتمال التراجعي بألفاظ التقدم وعدم العودة الى الماضي، فقد لاحظ المراقبون ان ذلك اشارة الى احتمال التخلي عن دستور البلاد الذي وضع قبل اكثر من ربع قرن وشارك في اقراره ممثلون منتخبون عن الشعب. وقد عينت العائلة الحاكمة اعضاء بمجلس الشورى وحددت مهمتهم بالتداول في القضايا التي يعرضها عليهم رئيس الوزراء. وحيث ان هؤلاء موظفون لدى الحكومة، وليسوا منتخبين من المواطنين، فقد يجدون صعوبة في رفض اوامر رئيس الوزراء. وتجدر الاشارة الى ان دستور البلاد هو الوثيقة الوحيدة التي توفر للعائلة الحاكمة اساسا للحكم، بعد ان أقرها ممثلو الشعب المنتخبون. فاذا ألغيت فسوف يكون للشعب خيار اتخاذ ما يراه مناسبا من مواقف سياسية ضد اي انقلاب على الدستور.

٦ أكتوبر

خرجت ظهر اليوم مسيرة احتجاجية بالمنامة شارك فيها آلاف المواطنين من ابناء البحرين، وذلك لاستنكار المجازر الاسرائيلية بحق ابناء فلسطين. ورفعت خلال المسيرة شعارات كثيرة من بينها »هيهات منا الذلة«، »بالروح بالدم نفديك يا شهيد«، »بالروح بالدم نفديك يا أقصى«، »بالروح بالدم نفديك يا فلسطين«، »أبد والله ما ننسى فلسطين«، »الله اكبر، »النصر للاسلام، الموت لاسرائيل«، »خيبر، خيبر يا صهيون، حزب الله قادمون«، و »لا سنية، لا شيعية، كلنا ضد الصهيونية«. وقام المتظاهرون بحرق علم »اسرائيل«. وكانت السلطات قد رفضت السماح بأية مسيرة او تعبير عن الاحتجاج، ولكنها ارغمت على السماح بذلك بعد ان خرجت مسيرات الاحتجاج في عدد من البلدان العربية حتى الخليجية منها. ففي مسقط ودبي والدوحة شارك المواطنون في مسيرات احتجاجية طافت شوارع تلك العواصم منددة بقوات الاحتلال الصهيونية والسياسة الامريكية الداعمة لها. اما حكومة البحرين فقد قاومت المطالبة الشعبية بالتظاهر للتعبير عن دعم الشعب الفلسطيني، خصوصا بعد ان قامت مؤخرا ببعض الاجراءات غير الدستورية التي تهدف لارضاء الامريكيين والاسرائيليين. ونددد خطباء المساجد في صلاة الجمعة هذا اليوم بسياسات القمع التي تنتهجها قوات الاحتلال الاسرائيلية بحق ابناء فلسطين المظلومين، وهناك قلق من احتمال لجوء الحكومة لاعتقالات جديدة لان بعض ما قيل عن سياسة قوات الاحتلال تنطبق على سياسة آل خليفة في البحرين. وكانت حركة احرار البحرين قد أصدرت بيانا تحث فيه المواطنين على المشاركة الفاعلة في الاحتجاجات ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت في بيانها ان المسيرات هذا اليوم تتزامن مع الذكرى السابعة والعشرين لحرب رمضان اكتوبر التي سجلت انتصارات عسكرية على قوات الاحتلال الاسرائيلية.

وتخشى حكومة البحرين من ان يؤدي قيام مسيرات تندد بالسياسة الامريكية في المنطقة الى رفض واشنطن صفقة سلاح جديدة تقدمت بطلبها حكومة البحرين. وذكر بيان صحافي صادر عن مكتب نائب وزير الدفاع

الامريكي الاسبوع الماضي ان حكومة البحرين تقدمت بطلب شراء كمية من المدافع ومنصات الاطلاق وقطع الغيار واجهزة تدريب وانظمة كومبيوتر لتطوير اجهزة اطلاق الصواريخ المتعددة. وقالت الحكومة الامريكية ان هذه الطلبات توفر للبحرين قدرات دفاعية جديدة لكنها لن تؤثر على ميزان القوى في المنطقة ولن تؤثر على القوات الامريكية في المنطقة. وسوف تقوم شركة لوكهيد مارتن بتزويد البحرين بهذه الاسلحة. وتبلغ قيمة الصفقة ١٥ مليون دولار.
وعلى صعيد آخر اعتقلت قوات التعذيب يوم الاثنين الماضي خمسة من المواطنين من منطقة كرزكان وهم ابراهيم احمد شهاب الفردان، ٩١، حسين عيسى عبد الله الفردان، ٣٢، نصر الدين عيسى عبد الله الفردان، ٨١، فاضل عباس العاشوري، ٧١، وحميد حسن عبد الرسول، ٠٣. وقد أفرج عن الاخير لاحقا، بينما استمر اعتقال الآخرين، وهناك خشية كبيرة من تعرضهم للتعذيب الوحشي. وجاءت الاعتقالات في اثر احتجاجات عصر ذلك اليوم ضد استمرار القمع الحكومي ضد ابناء البحرين واصرار العائلة الحاكمة على تجاهل مطالب الشعب العادلة.
كما اعتقل قبل بضعة ايام الشاب محمد عبد الحسين صالح الشهابي لدى عودته الى البلاد من المملكة العربية السعودية عبر الجسر الذي يربط البلدين. وشوهد قبل ثلاثة ايام بمركز التعذيب بالبديع في حالة سيئة بسبب التعذيب الذي تعرض له. وقد تكرر اعتقال هذا المواطن من قبل، وهذه هي المرة الثالثة التي يعتقل فيها بدون اي مبرر. وتؤكد هذه الجرائم بحق ابناء البحرين استمرار الاعتقال التعسفي للمواطنين، وفراغ الدعاية الحكومية بالانفتاح من اي محتوى.

٩ اكتوبر
استمرت مشاعر المواطنين في التفاعل مع الشعب الفلسطيني، وسط محاولات حكومية لاحتواء تلك المشاعر ومنعها من التحول الى برنامج عملي لدعم انتفاضة الاقصى. وبعد المسيرتين اللتين فرضتا على الحكومة يومي الجمعة والسبت الماضيين، هناك مطالبة شعبية واسعة بتنظيم المزيد من التظاهرات للتعبير عن التضامن مع ضحايا القمع الاسرائيلي. ودعت المعارضة الى الاستمرار في التعبير العلني عن التضامن مع الشعب الفلسطيني، وطالبت الحكومة بوقف التعامل مع الكيان الاسرائيلي والتعهد بعدم تكرار دعوة الوزراء الاسرائيليين الى البلاد. وكان المواطنون قد خرجوا في مسيرة كبيرة يوم الجمعة الماضية ضد القمع الاسرائيلي، شارك فيها الآلاف، وذلك بعد ان اجبرت الحكومة عليها. ويطالب المواطنون بالسماح لهم بالتعبير الحر في المساجد والنوادي للمساهمة في التعبئة الشعبية ضد القمع الاسرائيلي، كما يطالبون بحق التظاهر الحر. وحاول جهاز التعذيب استغلال المسيرة التي خرجت بعد صلاة الجمعة الماضية لتلميع صور المعذبين، الامر الذي أزعج المشاركين بشكل كبير. وعبّر بعض ضحايا التعذيب عن سخطهم الشديد بسبب السماح لشخص مثل عبد العزيز عطية الله آل خليفة بالمشاركة في المسيرة والسير بجانب ضحاياه. وقال بعضهم ان هذا المعذب لا يقل شراسة عن القتلة الاسرائيليين، حيث عمل رئيسا للجنة التعذيب التي شكلها ايان هندرسون بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية المباركة في ٤٩٩١ وتتصاعد مشاعر المواطنين بشكل متواصل مع استمرار قمع ابناء فلسطين.
وكان طلاب جامعة البحرين قد خرجوا قبل يومين يوم السبت في مسيرة حماسية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ولكن الحكومة رفضت خروج المظاهرة في الشوارع وحصرتها في نطاق الحرم الجامعي، الامر الذي لم يلق ارتياحا لدى الطلبة والطالبات. وشارك في المسيرة حوالي ثلاثة آلاف شخص رفعوا هتافات مدوية ونددوا بالقمع الاسرائيلي للفلسطينيين. واندهشوا لحضور العسكري عبد العزيز الفاضل، رئيس الجامعة، الذي فرض على الجامعة اجواء قمعية غير مسبوقة، وحولها الى ثكنة عسكرية تحت ادارة جهاز التعذيب.

وطالبت المعارضة في الوقت نفسه، الحكومة، برفع الحصار عن المساجد والسماح للخطباء بالتعاطي مع القضية الفلسطينية وبقية القضايا بانفتاح وحرية. وعلى وجه التحديد طالبتها باعادة فتح مسجد الصادق بمنطقة القفول لصلاة الجمعة. وقد مضى على غلق هذا المساجد من قبل جهاز التعذيب قرابة عامين. ويفتح المسجد للصلاة العادية لكنه يغلق ظهر الجمعة من اكل اسبوع.
وقد عبر المواطنون عن مشاعرهم بتكثيف الشعارات على الحيطان في عدد من المناطق. ووصلت الكتابة قبل اسبوع الى قصر الصافرية وهو من اهم القصور الاميرية حيث يعتبر قصر الضيافة الرسمي. وقامت السلطات في اثر ذلك بوضع مدرعة رشاشة امام القصر لمنع كتابة الشعارات عليه.
وذكرت مصادر مطلعة ان العائلة الحاكمة قامت بتقديم مبالغ مالية كبيرة لعدد من الاشخاص الذين ساهموا في تنظيم مهرجانات العائلة الحاكمة مؤخرا. وذكرت تلك المصادر انه تم تقديم مبلغ ٥٣ الف دينار حوالي ٠٠١ الف دولار لكل من عبد الرحمن جمشير وحسين سلطان غانم العضوين باللجنة التي شكلتها العائلة الحاكمة لتنظيم مهرجاناتها ضد دولة قطر.
وعلى صعيد آخر نشرت دورية اسمها »الحقوق النقابية الدولية« في المجلد رقم ٧، العدد رقم ٣ للعام ٠٠٠٢ خبرا حول اوضاع العمال في البحرين جاء فيه ما يلي »طلبت اللجنة العامة لعمال البحرين بصورة رسمية بان تعيد السلطات النظر في موقفها من النقابات العمالية في البحرين. وعبرت اللجنة عن عن الحاجة لقبول البلاد المعايير الدولية للعمل ورفع الحظر الذي لا يسمح باقامة نقابات عمالية مستقلة ويسمح فقط بتشكيل لجان عمالية. وقد حاولت اللجان العمالية تشكيل نقابة عمالية في الماضي ولكنها قوبلت بقمع حكومي. وبهذه المناسبة قامت اللجنة بتقديم رسالة للحكومة تطالبها فيها بالسماح بتكوين نقابة عمالية طبقا لمباديء منظمة االعمل الدولية ومنظمة العمل العربية. ولكن تم استدعاء اعضاء اللجنة لوزارة العمل واخبروا بان طلباتهم »مرفوضة تماما« وسوف يكون هناك »تبعات خطيرة اذا ما استمروا بمثل هذه المطالب. وقد كتبت منظمة ICTUR رسالة الى مكاتب الامير في البحرين ووزارة العمل بطلب الاهتمام بالقضية ومطالب هؤلاء العمال«.

٠١ اكتوبر
في تطور خطير ستكون له انعكاساته السلبية، قرر مجلس ادارة شركة الالبان الدنماركية البحرينية فصل عدد كبير من العمال البحرينيين. وتم بالامس فصل ٣١ عاملا بحرينيا. وسوف تسلم رسائل الفصل لـ ٥٥ آخرين في الايام القليلة المقبلة. وتأتي هذه الخطوة التعسفية منسجمة مع سياسة الحكومة التي استعملت محاربة المواطنين في ارزاقهم سلاحا في معركتها ضد ابناء البحرين المطالبين بحقوقهم المشروعة. وتقع الشركة في المنطقة الوسطى من البلاد واغلب عمالها من هذه المنطقة وهم من ذوي الدخل المحدود ويعيش اغلبهم بمستويات ضعيفة ويعانون من الفقر والحرمان. وقد وافقت وزارة العمل على فصل العمال المذكورين، ولم تتدخل اللجنة العامة لعمال البحرين لوقف حالات الفصل التعسفي الكثيرة التي جرت في الفترة الاخيرة في البلاد مثل شركة بلكسكو وطيران الخليج. واقتصر دعم الحكومة على الاشخاص الذين قدموا خدمات للعائلة الحاكمة وأشرفوا على مهرجانات الولاء الفارغة التي نظمت مؤخرا. وقد قدمت لعدد من هؤلاء رشاوى وصلت في بعض الحالات الى ٥٠ الف دولار، وقام بعضهم بفتح محلات تجارية بهذه المبالغ. وتعتبر العائلة الحاكمة البلاد والشعب ملكا لها، فتعطي من تشاء وتمنع عمن تريد، خصوصا من يطالبها بحقوقه المشروعة. وكان رئيس الوزراء قد منع اعادة توظيف المعتقلين السياسيين بعد الافراج عنهم. وهناك الآن مئات المواطنين الممنوعين من العودة الى وظائفهم الحكومية ومن بينهم مهندسون. ولدى المعارضة قائمة بأسماء بعض هؤلاء.

وفي تطور آخر هناك سباق بين مؤسسات المجتمع المدني والعائلة الخليفية ازاء قضية فلسطين ودعمها. فقد عبر المواطنون عبر ما هو متاح لهم من اندية وجمعيات مهنية عن مشاعرهم الداعمة لشعب فلسطين، وطالبوا القمة العربية بقرارات قوية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني. وفي مقابل ذلك قامت الحكومة باحياء »لجنة القدس« الميتة سابقا برئاسة وزير العدل، وذلك من اجل قطع الطريق على الجمعيات الاهلية ومراقبة التحركات الشعبية ومنع تصاعدها، وتأميم كافة الفعاليات الشعبية الداعمة لها. وذكرت مصادر مطلعة ان الامريكيين والبريطانيين أبدوا لحكومة البحرين عدم ارتياحهم من التحرك الشعبي في هذا المجال. وذكرت مصادر مطلعة ان هناك توجها لبدء مقاطعة الجهات الامريكية في البلاد مثل المطاعم والافلام وغيرها ابتداء من يوم السبت المقبل ٤١ اكتوبر .

ومن جهة اخرى هناك قلق كبير على مستقبل اموال الاوقاف في البلاد بعد ان اتضح ان رئيس الوزراء يسعى للاستحواذ عليها. وكان قد اجبر مسؤولي هذه الجهات في السابقع على تقديم »قروض« له لتمويل امبراطوريته المالية، وهي قروض لم يسبق ان اعادها برغم انها اموال شرعية لا يحق له التصرف فيها. وهناك مؤشرات لرغبته في فرض اشخاص موالين له على هذه المؤسسات ليقوموا بتسهيل مهمته في نهب اموالها. هذا في الوقت الذي تعاني منه المؤسسات الدينية التي يفترض ان تستفيد من هذه الاوقاف من صعوبات حقيقية، حتى ان بعض المساجد لا تستطيع توفير ادنى احتياجات مرتاديها.

وثمة قلق آخر يسود المواطنين هذه الايام سببه سعي الحكومة لفرض براجها على المواطنين لتتزامن مع مناسبات دينية اعتادوا الاحتفاء بها منذ قرون، اي قبل احتلال آل خليفة البلاد قبل مائتي عام. وفي مثل هذه الحالة يمارس جهاز التعذيب سياسة الابتزاز والتهديد لاجبار المواطنين على التخلي عن التزاماتهم تجاه مناسباتهم الدينية والمشاركة في مهرجانات »الولاء« المفروضة بالقوة. ويستعد المواطنون لمقاومة اية محاولة حكومية للمساس بعقائد المواطنين والتزاماتهم الدينية في المستقبل القريب. فمثلا سوف تتزامن مناسبة عيد الجلوس« مع مناسبتين مهمتين للشعب احداهما مناسبة دينية والاخرى ذكرى عيد الشهداء. وسوف يحتدم الصراع بين الجانبين مع اقتراب تلك المناسبة. ومن المؤكد ان المواطنين سوف يقاومون اية محاولة حكومية للتخلي عن التزاماتهم الدينية والوطنية لصالح مناسبات العائلة الحاكمة الخاصة بها والتي لا تهم المواطنين من قريب او بعيد.

٢١ اكتوبر

أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا حول اطلاق سراح النساء البحرينيات الثلاث اللاتي بقين أسيرات لدى العائلة الخليفية الحاكمة أكثر من خمسة شهور وتعرضن لمعاملة سيئة خلال فترة الاسر. وقدمت المنظمة شكرها لكل الجهات التي بذلت جهودا لتحقيق اطلاق سراحهن قائلة »تود الامانة العامة ان تشكر كل المؤسسات والمنظمات والافراد الذين تدخلوا بالنيابة عنهن«. وجاء في البيان ما يلي »كانت الامانة العامة للمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب قلقة جدا بخصوص الوضع النفسي والجسدي لكل من ليدا احمد عيسى العريبي، حنان سلمان احمد حيدر، وسلوى حسن احمد حيدر، اللاتي حكم عليهن في ٣١ مايو ٢٠٠٢ بالسجن عاما واحدا. وحسب اجراءات محكمة امن الدولة لم تتوفر لهن فرصة الاستئناف. واكدت المنظمة ان النساء الثلاث عانين من اعتقال سابق واطلق سراحهن بسبب الضغط الداخلي والخارجي بعد ان تعرضن لمعاملة سيئة وتعذيب خلال الاعتقال«.

وعلى صعيد آخر قال السيد محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق ان اي تغيير في الدستور لن يكون مشروعا الا بحضور اعضاء المجلس

الوطني المنتخبين، وذلك طبقا لمواد دستور البلاد. وقال في عمود نشر بصحيفة »اخبار الخليج« يوم امس ان الخيار الاول امام الامير للاصلاح السياسي يتمثل بانتخاب المجلس الوطني وفقا لمواد الدستور وقال »ان هذا السيناريو يحقق البند الديمقراطي ... ويهيىء لاقوى وأصلب قاعدة من الانسجام والتلاحم بين الشعب والحكومة«. اما الخيار الثاني فهو ان يكون مجلس السلطة التشريعية مكونا بالانتخاب والتعيين. وقال انه اذا كان الجانب المعين محصورا بالوزراء فذلك يقع في اطار الدستور الذي ينص على ان يكون الوزراء اعضاء بالمجلس بحكم مناصبهم، اما اذا كان تعيين اعضاء بالمجلس من غير الوزراء فان ذلك مخالف للدستور. اما الخيار الثالث الذي ناقشه الاستاذ صباح فهو تشكيل مجلسين للسلطة التشريعية على شاكلة مجلس اللوردات ومجلس العموم البريطانيين ومجلس الشيوخ ومجلس الكونجرس الامريكيين. وقال ان هذا يستدعي تغيير الدستور، ولا بأس باستقدام خبراء قانونيين من تلك البلدان لتطوير الدستور وجعله اكثر ديمقراطية، وحينها، يقول الاستاذ صباح »ستكون احلى الأيام تلك التي لم نعشها بعد«.

ومن جهة اخرى خرجت يوم امس مسيرة طلابية من مدرسة احمد العمران بمنطقة الحورة. وشارك في المسيرة اكثر من ٥٥٢ طالبا قاموا بحرق العلمين الاسرائيلي والامريكي، ورددوا شعارات داعمة للشعب الفلسطيني. ورفضت السلطات خروج المسيرة الى الشارع وفرضت على الطلاب البقاء داخل المدرسة، كما حدث لمسيرة الجامعة يوم السبت الماضي. وترفض الحكومة خروج مظاهرات شعبية كبيرة في الشوارع لدعم الشعب الفلسطيني، وتهدد من يسعى لذلك بالاعتقال والتعذيب. وهناك اصرار شعبي شديد على اعلان موقف واضح وصريح من خلال مسيرات سلمية كبيرة في كل مناطق البحرين، الامر الذي يرفضه رئيس الوزراء رفضا قاطعا. وهتف المشاركون بصمود ابناء فلسطين وجهاد حزب الله، فيما كانت هناك خشية من اعتداءت على المسيرة من قبل جهاز التعذيب الذي يرفض اي هتاف يكرس روح الحماس والكرامة في النفوس ويوجه المشاعر نحو العطاء والتضحية.

وفي محاولة للتخفيف من غضب عائلات ضحايا الطائرة المنكوبة لشركة طيران الخليج في اثر المظاهر الاحتفالية العبثية التي فرضتها العائلة الحاكمة بالقوة على ابناء المنطقة الشمالية في اربعينية الضحايا، دعى رئيس الوزراء لمجلس تأبيني لم يحظ باهتمام كبير. وحاول رئيس الوزراء، الذي يعتبره الشعب المسؤول الاول عن العهد الاسود الذي خيم على البلاد منذ ربع قرن، اجبار المواطنين على التوجه الى مجلسه يوم امس لتأبين الضحايا، ولكن المواطنين لم يستجيبوا لذلك بعد حدوث ما حدث في أربعينية الضحايا. وكانت عائلات الضحايا تتوقع ان تبدي العائلة الحاكمة اهتماما حقيقيا وليس مظهريا بضحاياهم وتقيم تأبينا مناسبا في أربعينيتهم، ولكن لم يحدث ذلك، الامر الذي كرس مشاعر الغضب في النفوس.

٦١ اكتوبر

تواصل الغضب الشعبي في نفوس المواطنين البحرينيين، وخرجوا خلال الايام الماضية في مسيرات حاشدة رفعت هتافات الدعم للشعب الفلسطيني وشجب مسيرة التطبيع التي بدأتها الحكومات العربية. وطالب المتظاهرون بوقف مسيرة التطبيع وتعبئة الامة لمواجهة العدوان الاسرائيلي على المقدسات في فلسطين وخصوصا المسجد الاقصى. ومنعت الحكومة مسيرة دينية كان مخططا لها ان تخرج مساء الخميس الماضي من مأتم سلوم بالعاصمة. وكان المواطنون يعتزمون رفع الشعارات الداعمة للشعب الفلسطيني في تلك المسيرة. ومعروف ان جهاز التعذيب البحريني الذي يديره ضباط بريطانيون يعارض خروج اية مسيرة شعبية في البلاد ويمنع رفع الشعارات السياسية، لكنه أرغم في الايام الاخيرة على السماح ببعض المسيرات.

وبينما منع جهاز التعذيب خروج مسيرة دينية من مأتم سلوم، خرجت مسيرة اخرى من مأتم القصاب وتوجهت

الى مأتم سلوم تعبيرا عن الاحتجاج الشعبي ضد القرار التعسفي. وخلال المسيرة قام المشاركون بحرق العلمين الامريكي والاسرائيلي ورفعوا شعارات كثيرة من بينها »الموت لاسرائيل«، »بالروح بالدم نفديك يا شهيد«، »بالروح بالدم نفديك يا فلسطين«، »هيهات منا الذلة«. وتزامن مع ذلك خروج مسيرة دينية كبرى بمنطقة النعيم رفعت فيها الشعارات الداعمة للشعب الفلسطيني والمطالبة بوقف التطبيع مع الكيان الاسرائيلي. كما رفعت فيها صور للشهيد محمد جمال الدرة. ورفعت فيها اعلام فلسطين وحزب الله. وكانت قوات الشغب الاجنبية محيطة بالمنطقة ومتأهبة للانقضاض على ابناء البحرين في اية لحظة. وخرجت مسيرة اخرى الليلة السابقة من مأتم المديفع بالعاصمة وسط حضور مكثف من قوات الشغب الاجنبية.

اما يوم الجمعة فقد خرجت بعد الصلاة مسيرة ضخمة بالعاصمة. انطلقت المسيرة من مسجد رأس الرمان وتوجهت الى العاصمة الدبلوماسية بينما وقفت قوات التعذيب تراقب الوضع وتستفز المواطنين الغاضبين. ورفعت في المسيرة شعارات كان من بينها »خيبر خيبر يا صهيون، جند محمد قادمون«، »لن نركع الا لله«. وتزامن مع ذلك خروج مسيرة كبيرة بمنطقة المحرق شارك فيها آلاف المواطنين. وكانت دعوة رسمية قد وجهت للمواطنين للمشاركة في تلك المسيرة لتنطلق من جامع حمد كانو بالقرب من نادي البحرين في المحرق. وعبر ابناء البحرين الذين شاركوا في تلك المظاهرة عن تضامنهم القوي مع شعب فلسطين، متجاوزين بذلك محاولات السلطة تأميم الفعاليات من هذا النوع. وطالب المواطنون الانظمة العربية بوقف مسيرة التطبيع وتقديم الدعم الضروري لاستمرار الانتفاضة.

وفي عصر يوم الجمعة خرجت بمنطقة السنابس مسيرة شعبية كبيرة تضامنا مع معاناة الشعب الفلسطيني، هتف المتظاهرون فيها بشعارات مؤيدة للحق الفلسطيني، وقاموا بإحراق العلم الاسرائيلي. وطالب المتظاهرون بوقف كافة اشكال التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، واتخاذ مواقف قوية من الاعتداءات الوحشية التي يمارسها الجيش الاسرائيلي ضد الابرياء العزل. كما طالبوا باطلاق سراح المعتقلين السياسيين بالسجون الخليفية والسماح بعودة المبعدين. وتجدر الاشارة الى ان شعب البحرين يشعر بشكل واقعي معنى الظلم والقمع والاضطهاد من القوى الاجنبية، بشكل مماثل لمشاعر الشعب الفلسطيني المظلوم.

وخرجت مساء الجمعة مسيرة اخرى بمنطقة كرزكان، عبر فيه المشاركون عن مناصرة اخوتهم الفلسطينيين، ورفعوا شعارات عبرت عن مشاعر ابناء البحرين تجاه اخوتهم الفلسطينيين بحماس منقطع النظير.

وفي محاولة لارهاب المواطنين وتخويفهم من تبعات المشاركة في المسيرات الشعبية، استدعى جهاز التعذيب بعض الطلاب الذين شاركوا في المسيرات الاخيرة. ومن بين هؤلاء طالب شارك في المسيرة التي خرجت يوم الاربعاء الماضي بمدرسة الشيخ عبد العزيز بالمنامة قام خلالها بالقاء كلمة حماسية ضد العدوان الاسرائيلي، وتعرض للتهديد الشديد بعد تحقيق مطول. كما قام جهاز التعذيب بالتحرش بمعهد البحرين للتدريب بعد خروج مسيرة كبيرة نظمها طلابه الاسبوع الماضي.

وفي الوقت نفسه تتفاعل الرغبة الشعبية في توفير الدعم الحقيقي لابناء الانتفاضة، خصوصا ان كلمة الانتفاضة تحمل معنى خاصا لدى ابناء البحرين. ويسعى الاعلام المحلي لعدم استعمال هذه الكلمة نظرا لانعكاساتها على نفسيات المواطنين. ويقف عمال البحرين في طليعة القوى الوطنية المتصدية لمشاريع الدعم العملي. وهناك الآن مطالبة من اللجان العمالية بالشركات المختلفة الى اللجنة العامة لعمال البحرين بتخصيص نسبة من رواتب الموظفين لدعم انتفاضة الارض المحتلة. وهناك خشية من قمع السلطات البحرينية لهذه التوجهات التي قد تتحول الى عمل وطني ميداني ضد سياسات الحكومة التي كانت قد بدأت سياسات تطبيعية مع قوات الاحتلال الاسرائيلية.

٧١ اكتوبر
أعلن المشاركون في مؤتمر للمدافعين عن حقوق الانسان العرب عقد بمدينة الرباط المغربية تضامنهم مع شعب البحرين في نضاله العادل لنيل حقوقه المشروعة. ووقع هؤلاء عريضة تطالب حكومة البحرين بوقف انتهاكات حقوق الانسان، واطلاق جميع المعتقلين والموقوفين السياسيين في سجون البحرين، وعودة الدستور والبرلمان المعطلين منذ العام ١٩٧٥، وعودة جميع المبعدين والمنفيين بدون اية شروط مسبقة. كما طالبوا حكومة البحرين بالتوقيع على المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية. ووقع على العريضة ٩٢ شخصا يمثلون مختلف المنظمات الحقوقية ومراكز التأهيل في العالم العربي. وكانت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين قد شاركت في المؤتمر الذي نظمته مجموعة العمل العربية لحقوق الانسان بالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الانسان. وقدمت ورقة عمل للمؤتمر بعنوان »اوضاع المدافعين عن حقوق الانسان في البحرين«. وركزت الورقة على الانتهاكات الصارخة التي تمارسها حكومة البحرين ضد حريات الرأي والتعبير والضمير في ظل الدولة البوليسية التي يعيش المواطن البحريني تحت قمعها.
ومن جهة اخرى فشل وزير العمل في اعطاء اجابة واضحة حول موقف الحكومة من الطلب الذي تقدمت به مجموعة من المواطنين لتشكيل لجنة شعبية لحقوق الانسان. وقال في اجتماع عقده يوم امس مع بعض الصحافيين لدى جوابه على سؤال حول موقف الوزارة من الطلب قائلا »لدينا الآن ٨٤ طلبا بانشاء جمعيات مهنية وصناديق خيرية، ونحن الآن ندرس طلب انشاء جمعية اهلية لحقوق الانسان، والتعرف على اهدافها، والمقارنة بين دورها ودرو لجنة حقوق الانسان بمجلس الشورى، وعند الاقتناع بالهدف سيكون هناك القرار المناسب«.
وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر يوم السبت الماضي ٤١ اكتوبر مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي حول انعقاد مجلس الشورى وخطاب الامير امامه. وجاء في المقال استعراض لما قاله الامير امام المجلس والدور الذي يتصوره له. وتساءل كيف يمكن ان نطور نظامنا السياسي بحيث نكون مواكبين لتطلعات شعبنا والتطور الكبير في عالمنا الذي بات قرية كبيرة لا يمكن عزله عن بعضه البعض؟ واجاب الكاتب بالقول »ان الطريق الى تطوير التجربة السياسية يكمن في العودة الى انتخابات مجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية«. واضاف ان تطوير التجربة »يمر عبر المصالحة الوطنية باعلان العفو العام غير المشروط وبالتالي السماح لجميع المبعدين... واغلاق السجون والمعتقلات السياسية... بدون مكرمات من احد«. وقال ان ذلك »يتم عبر الحوار الشامل الذي لا يمر عبر الدولة الشمولية واساليبها في ادخال الرقيب الامني الى النفوس وجر المواطنين جرّا لتقديم الولاء الى الحاكم بدلا من قول الحقيقة«. وانتهى الى القول بان الجميع مسؤولون عن حماية الدستور، فذلك هو بداية الحوار بين الجميع »لتوضيح الرؤيا التي يريد البعض ان تكون ضبابية ليسهل عليهم تمرير ما يريدون«.
اما الاستاذ علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق فقد كتب مقالا مهما نشرته صحيفة »الخليج« الاماراتية في عددها الصادر يوم امس الاثنين ٦١ اكتوبر بعنوان »مسائل التطوير السياسي والدستوري في البحرين«. وجاء في البيان اشارات لما يتضمنه دستور البلاد حول تعديل مواده. فالمادة رقم ١٠٤ فقرة أ تقول »يشترط لتعديل اي حكم من احكام هذا الدستور ان تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وان يصدق الامير على التعديل«. واستنتج الكاتب من ذلك ان مجلس الشورى المعين لا يمثل سلطة تشريعية وليس من صلاحياته القيام بمهمة التعديل، مؤكدا ان التغيير لا يتم الا عبر المجلس الوطني المنتخب. ورفض رفضا قاطعا اي تعديل للدستور خارج هذا الاطار. وقال ان اي ميثاق وطني ينبثق لاصلاح

الامور يجب ان يركز على عدد من الثوابت من بينها التزام جميع الاطراف بفصل السلطات، تنظيم ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية التي نص عليها الدستور، ان يتضمن الميثاق نصوصا تؤكد تفعيل المواد الدستورية الخاصة بتكافؤ االفرص والمساواة بين المواطنين، تنمية الوعي بالديمقراطية والمشاركة السياسية، خلق الآليات الكفيلة بمحاربة الفساد الاداري والمحسوبية والرشوة وسرقة المال العام، الدعوة الى تشكيل المحكمة الدستورية المستقلة التي تراقب دستورية القوانين وتمنع انتهاكات الدستور وتبت في الخلافات الدستورية. وانتهى المقال الى القول »لا شك ان تفعيل المواد المجمدة من الدستور، والبدء في تطوير الحياة السياسية عن طريق توسيع المشاركة الشعبية بالاضافة الى اشراك الفعاليات السياسية في اصدار الميثاق الوطني. لا شك في ان هذه الاصلاحات السياسية ستحقق التلاحم المنشود بين الشعب وقادته وستعزز من مكانة البحرين بين الدول المتقدمة وتبرز وجه البحرين الحضاري«.

٠٢ اكتوبر

في تطور خطير شنت قوات التعذيب ظهر اليوم عدوانا على مسيرة سلمية خرجت تأييدا للشعب الفلسطيني. وذكرت التقارير الاولية ان عددا من المواطنين اصيب بجروح نتيجة العدوان غير المبرر، حيث استعملت قوات التعذيب الحكومية اسلحتها القمعية ضد المتظاهرين العزل. وأطلقت قوات الشغب كميات كبيرة من القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين بدون رحمة. ورأى المراقبون في هذا الاعتداء الصارخ على حرية المواطنين في التعبير موقفا حكوميا سلبيا ضد ضحايا الارهاب الاسرائيلي وخذلانا للشعب الفلسطيني، وخيانة لموقف الدعم المطلوب من العرب تجاه اخوانهم في الاراضي المحتلة. وكان المواطنون قد خرجوا بعد صلاة الجمعة من مسجد الصبور بمنطقة البلاد القديم في مسيرة شعبية واتجهوا نحو السفارة الامريكية. ورفع المشاركون في المسيرة شعارات تعبر عن التضامن مع الشعب الفلسطيني وشجب الارهاب الاسرائيلي والموقف الامريكي الداعم للكيان الصهيوني. وفوجيء المتظاهرون بالاعتداء الوحشي من قبل قوات القمع الحكومية في خطوة اعتبرت محاولة لاسترضاء اطراف معادية للامتين العربية والاسلامية ومنع التظاهر الشعبي لكي لا يعتاد المواطنون على هذه الممارسة التي تزعج العائلة الخليفية الحاكمة بشكل كبير. وقال شهود عيان ان حماس شعب البحرين في دعمه لاخوته الفلسطينيين أزعج نظام التعديب الحكومي الذي كان غاضبا ضد الشعب بسبب رفضه المشاركة في المهرجانات الحكومية العابثة التي فرضت على الشعب في الاسابيع الاخيرة. ولم يعرف عدد الجرحى في المسيرة، ولكن شوهدت الدماء تنزف من عدد غير قليل منهم.

وفي بيروت، وضمن فعاليات الحملة الدولية لمناهضة التعذيب التي أطلقتها منظمة العفو الدولية، فرع لبنان، أقيمت ورش عمل حول قضايا حقوق الانسان. والى جانب ذلك أقيم بمقر الانسكو معرض لصور التعذيب في العالم. وقد احتلت صور ضحايا التعذيب في البحرين جانبا كبيرا لفت انظار الزائرين الذين عبروا عن دهشتهم للانتهاكات التي يعاني منها ابناء البحرين وخصوصا ممارسة التعذيب على نطاق واسع.

وفيما يستمر الترقب والانتظار بانتظار الاصلاحات السياسية في البلاد التي تأخرت كثيرا، اصبح المجال مفتوحا للتكهنات بما سيفعله الامير في المستقبل القريب. ويجمع المراقبون على ان ما تم في عهده حتى الآن لم يتجاوز الشكليات، بينما بقيت القضايا الجوهرية عالقة. فالدستور ما يزال معطلا، والبرلمان غير معمول به، والسجناء السياسيون لم يطلق سراحهم، والمئات من المنفيين مجبرون على العيش خارج البلاد. وما يزال المعذبون المتهمون بارتكاب جرائم ضد الانسانية في مواقعهم. وفي الوقت نفسه ما تزال قوانين الطوارىء تحكم البلاد يدعمها جهاز التعذيب الذي يديره البريطانيون، وقوات الشغب التي تتكون من عناصر اجنبية. وليس هناك مواطن واحد يعوّل على رئيس الوزراء للقيام بأي إصلاح سياسي، اذ هو

المسؤول عن كل ما حدث في البلاد من كوارث سياسية واجتماعية منذ ثلاثين عاما، ويعتبره شعب البحرين خارج اطار اي اصلاح مطلوب. وقد راهن البعض على قيام الامير بالاصلاحات السياسية المطلوبة بعد صعوده الى الحكم، خصوصا بعد ان اطلق تصريحات ايجابية بشأن الاصلاحات وتلبية مطالب الشعب، ولكن لوحظ غياب التطبيق العملي لهذه التصريحات.

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر يوم امس الاول الاربعاء ٨١ أكتوبر مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي حول النظام العربي الرسمي وعجزه عن التعاطي مع التحديات التي تواجه العالم العربي. وجاء في المقال ان »الانظمة العربية عاجزة عن مواجهة العدو الصهيوني«. وأضاف ان حكومة البحرين تشغل نفسها بمهرجاناتها الخاصة لاظهار شعبيتها بين المواطنين. وانتقد بشدة اقامة المهرجان الرسمي في المنطقة الشمالية في مطلع الشهر »في الوقت الذي تلتهب فيه ارض فلسطين ضد قوات الاحتلال، وضد مجرمي الحرب«. ووصف ما دار في ذلك المهرجان من مظاهر احتفالية استعراضية بانه »ليس تضامنا مع شعب فلسطين بل مع الاسرة الحاكمة في نزاعها الحدودي مع الدوحة«. وقال ان الامير امر باقامة نصب تذكاري ارتفاعه ٠٠٣ متر لتسجيل كل من يعلن الولاء والوقوف الى جانب آل خليفة«. وقال ان البحرين ابتليت بمواطن مصري اسمه عبد العظيم البابلي يقوم بهذه المبادرات ويطلب من المواطنين دفع خمسة دنانير ثمنا لبرقيات الولاء. وقال ان الحكام العرب لهم شأن مشابه، فهم غير مهتمين بما يجري في فلسطين بل مشغولون بما يحفظ عروشهم. وانتهى المقال الى القول »انتفاضة الاقصى، انتفاضة شعب فلسطين هي الأنقى وهي الاطهر وهي الاشرف وهي الاقدس في وضعنا العربي والشعبي الملوث«.

٣٢ اكتوبر

اكدت التقارير ان المواطن السيد محمد السيد احمد الغربفي، ٨٢، تعرض لتعذيب وحشي لم يمارس مثله سوى الاسرائيليين بحق المواطنين الفلسطينيين. وذكرت تلك التقارير ان اعتقال السيد الغريفي جاء في اثر خروج المظاهرات الشعبية يوم الجمعة الماضية احتجاجا على قوات الاحتلال الاسرائيلية التي تقمع ابناء فلسطين. واعتقلت السلطات خلال المواجهات التي حدثت عددا من المواطنين من بينهم السيد محمد الغريفي. وتعرض خلال اعتقاله لتعذيب وحشي، شمل قلع الاظافر والضرب المبرح واشكالا اخرى من الممارسات الوحشية. وبعد دورة مكثفة من التعذيب استمرت ساعات متواصلة، اطلق سراحه لكي لا تقول المنظمات الحقوقية الدولية ان هناك معتقلين بسبب مشاركتهم في مسيرة سلمية لمناصرة اخوتهم الفلسطينيين. ويسود ابناء البحرين شعور عام بالظلامة والغضب بعد ما حدث للمواطن الغريفي، ويشعرون ان ارهاب العائلة الخليفية بحقهم لا يقل عن الارهاب الاسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية الاسراع بزيارة هذا المواطن لرؤية اظافره المنزوعة بأدوات التعذيب.

وقد وجهت المعارضة نداءها للحكومة لاطلاق سراح المواطنين الذين اعتقلوا في الايام القليلة الماضية بسبب مشاركتهم في المسيرات السلمية الداعمة للشعب الفلسطيني. ودعتها لعدم اعتقال ابناء البحرين الذين يعبرون عن تضامنهم مع اخوتهم في الاراضي المحتلة الذين يتعرضون للقمع الصهيوني المتواصل، وقالت المعارضة ان ذلك هو اقل ما يجب ان تفعله الحكومة في مثل هذه الظروف. وكانت سلطات التعذيب الحكومية قد اعتدت يوم الجمعة الماضية بالغازات المسيلة للدموع على المتظاهرين بمنطقة البلاد القديم، واعتقلت عددا منهم. وقبل ذلك بيومين اعتقلت تلك القوات الشرسة عددا من مواطني منطقة كرباباد بسبب خروجهم في مسيرة احتجاجية ضد الارهاب الاسرائيلي. واصيب عدد من المتظاهرين باصابات بعضها خطيرة بسبب العدوان الذي شنته قوات التعذيب. وشوهدت في مسيرات الجمعة الماضية سيارات

قوات الشغب والامن بصورة مكثفة، وكان الجنود في حالة تأهب للانقضاض على المواطنين في اية لحظة.
وكان المواطنون قد تظاهروا ضد العدوان الاسرائيلي في عدد من المناطق من بينها المحرق ومدينة عيسى ومدينة حمد ومنطقة القفول، ورأس الرمان والزنج، ورفع المتظاهرون صورا للانتفاضة الفلسطينية واعلام حزب الله اللبناني. وبرغم منع الحكومة ائمة الصلاة وعلماء الدين من الدخول في القضايا السياسية فقد كانت الخطب التي القيت يوم الجمعة الماضية تعبر عن غضب شعبي كبير بسبب ما يجري في فلسطين. ومارس الاعلام المحلي التعتيم على المسيرات الشعبية، ولكن الجهات الاعلامية الخارجية اهتمت بما جرى في البحرين. فقد بثت محطة »الجزيرة« القطرية نبأ العدوان على المتظاهرين، وكذلك تلفزيون »المنار«. وبثت الخبر كذلك صحيفة »الخليج« الاماراتية و »الراية« القطرية وغيرهما.
وعلم من جهة اخرى ان الحكومة تمارس ضغوطا كثيرة على المكتب الاقليمي للتنمية البشرية التابع للامم المتحدة للانتقال الى مكتب جديد مع مكتبين آخرين تابعين للامم المتحدة هما مكتب اليونيسيف ومكتب اعلامي آخر. وتود الحكومة ان تطلق على المكتب الجديد الذي يضم هذه الجهات الثلاث اسم »بيت الامم المتحدة« ويفتتحه السيد كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة خلال زيارته الى البلاد في شهر نوفمبر المقبل. وبالرغم من ان الانتقال لم يتحقق بعد، فقد بدأ الاعلام الرسمي يتحدث عن هذه الخطوة وكأنها تمت بالفعل. واخبرت الحكومة مكتب التنمية البشرية بانه لن يطالب بدفع ايجار مكاتبه الجديدة في الوقت الحاضر. وقالت مصادر مطلعة ان فيصل عبد القادر، الممثل الاقليمي لمكتب التنمية البشرية يسعى لتمديد اقامته في البحرين بوسائله الخاصة.

٥٢ اكتوبر
مع استمرار التظاهرات الشعبية في البحرين يزداد الوضع توترا خصوصا بعد ان بدأت السلطات في ممارسة اسلوب القمع في التعاطي مع تلك المسيرات. وما يزال المواطنان الشيخ حسين الحايكي، من منطقة سماهيج، والسيد محمد الغريفي من منطقة النعيم يعانيان من آثار التعذيب الوحشي الذي تعرضا له خلال اعتقالهما الاسبوع الماضي. وكانت قوات التعذيب الحكومية قد شنت عدوانا على مسيرة شعبية مساء الاحد الماضي بمنطقة النعيم بعد ان رفعت شعارات تندد بالعدوان الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وقال شهود عيان ان قوات الشغب اطلقت الرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع، وان عددا من المواطنين اصيب بسبب ذلك. وكانت الحكومة تسعى للسيطرة على الفعاليات الشعبية الداعمة لانتفاضة الشعب الفلسطيني من خلال تأميمها ومنع اية مسيرة لا تحصل على موافقة جهاز التعذيب الحكومي. ولكن ابناء البحرين، وهم أكثر الشعوب العربية شعورا بمعاناة الشعب الفلسطيني على ايدي قوات الاحتلال الاسرائيلي، وذلك نتيجة معاناتهم المتواصلة منذ ان بدأت انتفاضتهم المباركة في العام ٤٩٩١، مصرّون على التضامن مع اخوانهم في الاراضي المحتلة. وخلال السنوات الست الماضية عانى ابناء البحرين من عدوان القوات الاجنبية التي يعتبرونها قوات احتلال استقدمتها العائلة الحاكمة لحمايتها، شأنها شأن قوات الاحتلال الاسرائيلية. ويشعر ابناء البحرين جميعا بان تلك القوات التي وفرت لها العائلة الحاكمة كل مستلزمات الراحة والعيش الرغيد انما هي اداة ضد تطلعات ابناء البلاد.
واستمر المواطنون في التعبير عن مواقفهم الداعمة للشعب الفلسطيني بأساليب متعددة. ففي مدينة حمد انتشرت الشعارات الوطنية منددة بالعدوان الاسرائيلي ومطالبة الحكومة بتحقيق مطالب الشعب العادلة. وفي منطقة كرزكان هناك كر وفر بين المواطنين وقوات التعذيب الحكومية. فما ان يكتب المواطنون شعارا ضد قوات الاحتلال ومع الشعب الفلسطيني حتى تهرع قوات الشغب الاجنبية لشطبها، فيعود المواطنون للكتابة من جديد، وتستمر

الدورة. وفي منطقة كرباباد، شوهدت الشعارات الوطنية الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني بشكل مكثف على الجدران، وشوهدت قوات الشغب وهي تسارع لشطبها. ولوحظ ان مجلس الشورى الذي عيّن رئيس الوزراء اعضاءه لم يتخذ موقفا من العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والتزم »الحياد« في حرب قوات الاحتلال ضد ابناء فلسطين. وكان المواطنون قد قاموا باعتصام سلمي امام منزل السفير الامريكي بمنطقة سار، وتدخلت قوات الشغب لقمع الاعتصام وتفريق المشاركين فيه.
وكررت المعارضة نداءها للمواطنين بالاستمرار في اعلان الموقف الداعم لشعب فلسطين والاستفادة من كل مجال للتعبير عن ذلك، بما في ذلك جمع التبرعات والاستعداد للدفاع عن شعب فلسطين. وتشعر الحكومة بحساسية مفرطة من المسيرات الشعبية التي اصبحت تعم البحرين خصوصا في القرى. ويتوقع خروج مسيرات شعبية يوم الجمعة المقبلة، في الوقت الذي تزداد فيه الخشية من ردود فعل قوات الشغب الاجنبية خصوصا ان اجهزة الامن تدار من قبل عناصر اجنبية.
وعلى صعيد آخر دعت الحكومة الامريكية رعاياها في منطقة الخليج لاتخاذ احتياطات امنية اضافية خشية وقوع حوادث عنف تستهدف المصالح الامريكية. جاء ذلك في ضوء تصاعد العنف الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ونظرة العرب والمسلمين للموقف الامريكي بانه الداعم الاساسي لقوات الاحتلال. ولا يتوقع لجوء المواطنين لاعمال عنف برغم محاولات البعض تضخيم الوضع واثارة الخوف من ذلك. وفي المنامة قال متحدث باسم السفارة الامريكية في البحرين لصحيفة »الشرق الاوسط« ان السفارة لم تدع رعاياها لمغادرة البحرين او عدم الخروج من المنزل، ولكن تمت الدعوة من خلال الخط الساخن للسفارة لاتخاذ الحيطة والحذر والابتعاد عن اية مشكلات قد يتصادف حدوثها في اماكن وجودهم. وفي السياق نفسه كانت مدرسة البحرين الامريكية قد اغلقت ابوابها امس الثلاثاء حتى اشعار اخر. وقال متحدث السفارة ان المدرسة اغلقت لمراجعة الاجراءات الامنية المتبعة فيها. وتوقع ان يعاد فتح المدرسة مع بداية الاسبوع بعد استكمال هذه المهمة.

٢٢ أكتوبر
استغرب المواطنون من عدم صدور بيان حكومي يشجب قرار الكونجرس الامريكي الذي صدر يوم امس بلغة معادية للفلسطينيين وداعمة بصورة كاملة للكيان الاسرائيلي. ووجه القرار اللوم الكامل الى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات متهما اياه بما أسماه »التحريض على العنف«، وطالب الادارة الامريكية باستعمال حق الفيتو لافشال اي مشروع ضد »اسرائيل«، وتقديم دعم مالي كبير لها. وشعر العرب والمسلمون باستفزاز كبير وعداء غير محدود من قبل الكونجرس الامريكي تجاه الشعب الفلسطيني والموقفين العربي والاسلامي.
وعلم ان النائب اليهودي بنيامين غليمان، رئيس لجنة العلاقات الدولية بمجلس
النواب الامريكى، هو الذي طرح مشروع القرار امام الكونجرس، وصوت لصالحه اكثر من ٣٣٠ عضوا بينما امتنع ثلاثون عضوا عن التصويت. ولدى تقصي اسباب امتناع حكومة البحرين عن شجب القرار المذكور بقوة اتضح انها وجدت نفسها في موقف حرج جدا. فقبل يومين فقط كانت وسائل الاعلام الرسمية تروّج للنائب بنيامين غليمان وتعبر عن فرحها وغبطتها لتصريحاته التي تشيد بممارسات حكومة البحرين. واحتوت جميع وسائل الاعلام الرسمية على تقارير مطولة عما قاله النائب اليهودي بخصوص الوضع في البحرين، وروجت لها بشكل واسع. ولذلك وجدت الحكومة ان من الصعب شجب موقف النائب اليهودي برغم انه طرح مشروع القرار المعادي للشعب الفلسطيني وللعرب والمسلمين.
ومن جهة اخرى يناقش مجلس الشورى هذه الايام مرسوما بقانون خطير للتعليم. وتنص المادة السادسة من هذا المرسوم على ان »التعليم الاساسي يكون مجانيا بمدارس الدولة، ويجوز تحصيل رسوم لطلبة

العليم الثانوي يصدر بتحديدها وشروط الاعفاء منها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الوزراء«. وبغض النظر عن موقف مجلس الشورى ازاء هذا المرسوم فسوف تقرر العائلة الحاكمة ما اذا كانت ستفرض رسوما على التعليم الثانوي للمرة الاولى في تاريخ البلاد. وسوف تصبح البحرين البلد العربي الوحيد الذي يفرض رسوما على التعليم الثانوي. وليس معروفا حتى الآن دوافع الحكومة لطرح هذا المشروع، وربما يكون ذلك من ضمن خطة لتحسين سمعة مجلس الشورى الذي قد يرفض المرسوم، فتقر العائلة الحاكمة ذلك الرفض ويسجل للمجلس انه استطاع تحقيق شيء لصالح الشعب.

وعلى صعيد آخر شارك السيد عبدالهادي الخواجة، أمين عام »المنظمة البحرينية لحقوق الانسان«، في أعمال المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الانسان في العالم العربي، الذي انعقد في القاهرة تحت عنوان قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الانسان في الفترة ٣١ ٦١ أكتوبر ٢٠٠٢. وكان المؤتمر قد انعقد بدعوة من »مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان«، بالتنسيق مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان، ومشاركة نحو مائة خبير في مجال حقوق الانسان في العالم العربي، ومساهمة خبراء من أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وأوروبا. وقدم السيد الخواجة مداخلات متميزة سواء في ما يتعلق بمواضيع المؤتمر بشكل عام أو بعرض ما يرتبط بالبحرين وبتجربة عمل المنظمة البحرينية لحقوق الانسان. وعلى هامش أعمال المؤتمر التقى السيد عبدالهادي الخواجة العديد من المشاركين بغرض رفع مستوى التنسيق والتعاون، كان من بينهم ممثلة المفوضية السامية لحقوق الانسان بالأمم المتحدة ايلينا ايبوليتي ، وممثلة منظمة اليونسكو لويزة هكسهاوزن والعديد من الشخصيات ورؤساء وممثلي منظمات حقوق الانسان في العالم العربي. كما تم عرض مجموعة من التقارير المهمة حول البحرين، وتوزيع مطبوعات واصدارات المنظمة البحرينية.

وفي ختام المؤتمر، اصدر المشاركون بيانا باسم »اعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الانسان« تضمن ما يلي

١ مطالبة الحكومات العربية بالتصديق على كافة الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ومتابعة تنفيذها واسقاط التحفظات، وعلى احترام كافة حقوق الانسان دون تجزئة، وعدم التذرع بتلاعب بعض أطراف المجتمع الدولي بها أو بالخصوصية الثقافية، للتنصل من التزاماتها تجاه شعوبها ومواطنيها.

٢ مطالبة الحكومات العربية بازالة كافة القيود على حريات الرأي والتعبير والتجمع والحريات الأكاديمية، بما يتفق مع مبادئ حقوق الانسان المعترف بها عالميا، وازالة القيود أمام حق امتلاك وادارة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

٣ دعوة الحكومات العربية التي لم تقم بذلك بعد بوضع خطط وطنية لتعليم ونشر ثقافة حقوق الانسان باعتبار ذلك واجبا عليها، وباعتبار ذلك أفضل مساهمة في تعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة، وباعتبار أن رفع مستوى وعي الأفراد والمجتمعات بحقوق الانسان والشعوب هو خط الدفاع الأول عن حقوق الانسان وحقوق الأوطان.

يوميات نوفمبر ٢٠٠٢

٠٣ اكتوبر

شعر المواطنون بخيبة أمل كبيرة عندما قرر رئيس الوزراء رفض طلب تشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان. ورأوا في ذلك صفعة قوية لحقوق الانسان في البلاد وتأكيدا للنوايا الشريرة لرئيس الوزراء تجاه ابناء البحرين، وانتصارا لعقلية القمع التي يحملها عناصر جهاز التعذيب. وجاء الرفض على لسان وزير العمل الذي اجتمع »مع عدد من الشخصيات المعروفة في المجال القانوني والاجتماعي« حسب تعبير صحيفة »اخبار الخليج« الحكومية التي نشرت الخبر في عددها الصادر يوم امس. وقالت الصحيفة ان الوزير

»اوضح لهم ان لم يحن الأوان لتشكيل مثل هذه اللجنة وا نااللجنة الحلية المشكلة في مجلس الشورى والمختصة بحقوق الانسان أنشئت من اجل الاهتمام بحقوق الانسان وهي كفيلة بالقيام بدورها على الوجه الاكمل«. وبهدا التصري أغلق رئيس الوزراء الباب امام اية محاولة لتطوير حقوق الانسان في البلاد، حيث ان لجنة مجلس الشورى أثبتت، من خلال نشاطاتها، انها انشئت للدفاع عن العائلة الحاكمة في المحافل الدولية وليس عن ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري. وبرغم مرور عام كامل على انشائها فانها لم تقل كلمة واحدة حول هذه القضايا، لكنها نشطت في مجال الدفاع عن النظام امام المحافل الدولية.
وقال احد ناشطي حقوق الانسان البحرينيين المعنيين بالقضية ان المجموعة التي تقدمت بالطلب كانت تأمل ان يعبر النظام عن جديته في ما أسماه »الانفتاح« بالسماح بتأسيس مثل هذه المنظمات غير الحكومية، والسماح بقدر من الحريات العامة ووضع اسس لاحترام حقوق الانسان. وهذه المهمات لا يمكن ان تقوم بها لجنة تابعة للحكومة. وناشدت المعارضة الحكومات الصديقة للعائلة الخليفية والمنظمات الحقوقية الدولية اعادة النظر في اوضاع حقوق الانسان في البحرين وتكثيفة فعالياتها لحماية تلك الحقوق ووقف الاعتداءات الوحشية التي يقوم بها جهاز التعذيب الحكومي ضد ابناء البحرين.
وعلى صعيد آخر، تعمقت مشاعر الغضب لدى المواطنين بعد ما تعرضوا له من قمع خطير على ايدي قوات الشغب والامن يوم الجمعة الماضية، عندما خرجوا في مسيرة كبيرة للتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني. وعكست المعاملة الوحشية من قبل القوات الحكومية للمشاركين في المسيرة تشابها كبيرا في الوسائل مع ممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلية. وقال شاهد عيان رأيت شابين يافعين يقتادهما عناصر من قوات الشغب الاجنبية والدماء تسيل من يد احدهما بغزارة، بينما كان الجلاوزة يمعنون في ضربه وتعذيبه جهارا نهارا. عندما تراءت لي مشاهد قوات الاحتلال الاسرائيلية وهي قمع ابناء فلسطين، وقلت مستغربا لماذا هذا التشابه الكبير بين قوات الاحتلال الصهيونية وقوات الشغب الاجنبية في البحرين؟.
وكان المواطنون قد خرجوا في مسيرتهم من مسجد رأس الرمان وتوجهوا الى المنطقة الدبلوماسية بالمنامة وهم يرددون هتافات الدعم للشعب الفلسطيني. ولم يصدر عنهم ما يبرر العدوان الذي شنته تلك القوات المعتدية على المتظاهرين بعد فترة قصيرة من انطلاق المسيرة. وشوهد الشيخ دعيج بن احمد آل خليفة وهو يوجه العدوان على ابناء البحرين بحقد واضح. وامتلأت المنطقة بالغازات المسيلة للدموع واطلق الرصاص المطاطي على المشاركين بوحشية.
ومن جهة اخرى علم ان الاستاذ عبد الوهاب حسين يتعرض لمعاملة وحشية داخل الزنزانات، وانه، واخوته، يتعرضون لأبشع وسائل التعذيب لاجبارهم على التوقيع على افادات مزورة اعدتها وزارة الداخلية. واكدت مصادر مطلعة ان الاستاذ عبد الوهاب واخوته معزولون تماما عن العالم ولا يسمح لهم بمعرفة ما يجري خاجر جدران غرف التعذيب. وقالت تلك المصادر ان الاستاذ عبد الوهاب لم يلتق بأي محام منذ اعادة اعتقاله في شهر مارس الماضي بعد ساعة واحدة من اطلاق سراحه، وانهم لا يعلمون بالزيارة المفترضة للجنة الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحد التي كان مقررا لها القيام بزيارة في شهر فبراير المقبل.

١ نوفمبر

عبر عدد من ممثلي المنظمات الحقوقية الدولية عن غضبهم الشديد بعد رفض رئيس الوزراء طلب تشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان في البحرين. وقال هؤلاء خلال مناقشة الوضع معهم ان القرار الجائر الذي أبلغه وزير العمل قبل ثلاثة ايام لعدد من الشخصيات الوطنية المرموقة التي تقدمت بالطلب، يعتبر مؤشرا خطيرا لحقيقة سياسات حكومة البحرين وعدائها للعمل الحقوقي خصوصا اذا كان منطلقا من

جهات او شخصيات غير مرتبطة بها. واستسخفوا مقولة الحكومة بان لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى تكفي، خصوصا بعد ان اثبتت تلك اللجنة فشلها الذريع خلال عام كامل، في الدفاع عن حقوق الانسان، واكتفت بالدفاع عن العائلة الحاكمة وسمعتها في المحافل الدولية. وقالوا ان تلك اللجنة لم تقم بخطوة واحدة للدفاع عن المواطنين المعتقلين تعسفيا وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان وبقية سجناء الرأي القابعين في غرف التعذيب الخليفية. وعبر هؤلاء عن قلقهم الشديد ازاء احتمال مراوغة الحكومة تجاه زيارة وفد من لجنة الاعتقال التعسفي المزمعة في بداية العام المقبل.

وكتب الصحافي رضي الموسوي يوم امس عمودا بجريدة »اخبار الخليج« معبرا عن استغرابه من رفض طلب تشكيل لجنة حقوق الانسان المستقلة الذي تقدم به ٨١ مواطنا ومواطنة الى وزارة العمل. وقال ان القرار الذي أبلغه وزير العمل للشخصيات المذكورة يتنافي مع التوجهات الانفتاحية وسياسات الامير التي كررها مرارا. وكان وزير العمل قد أخبر تلك الشخصيات بانه ليس الوزير المسؤول عن ذلك الطلب، وان وزارة العمل ليست هي الجهة المعنية.

وعلى صعيد آخر سحب وزير شؤون مجلس الوزراء والاعلام، محمد المطوع، باسم الحكومة، خلال اجتماع مجلس الشورى يوم امس المادة السادسة من مشروع قانون التعليم حول فرض رسوم على التعليم الثانوي. وكانت هناك بدايات لغضب شعبي كبير فيما لو أصر رئيس الوزراء على فرض رسوم على الدراسة الثانوية. وعلم ان العائلة الحاكمة اتخذت القرار لانه كان سيسبب لها فضيحة كبيرة خصوصا ان ابناءها يبتعثون الى مدارس خاصة على نفقة ميزانية الدولة، الامر الذي يتناقض بشكل صارخ مع التوجه لفرض رسوم على التعليم الثانوي للمواطنين. والبحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تفرض رسوما على التعليم الجامعي، بينما تهدر العائلة الخليفية المال العام في حياة البذخ، خصوصا رئيس الوزراء الذي وضع يده على اراضي البلاد ويملك عددا من الفنادق الكبرى في البحرين ووكالات الشركات الاجنبية وغيرها.

ومن جهة اخرى أهابت المعارضة بالمواطنين الاستمرار في دعم الانتفاضة المباركة في الاراضي المحتلة، معربة عن اعتقادها بضرورة تجلي روح الحرية في النفوس والمشاعر، والثبات على خط دعم المظلومين في العالم. وقالت ان دعم الشعب الفلسطيني مسؤولية وطنية واسلامية، وبالتالي فان المشاركة في المسيرات المتواصلة تعبير بليغ عن ذلك الدعم. ويتجسد التواصل مع الانتفاضة الفلسطينية بالاستفادة من تلك التجربة الناصعة في امتنا، سواء من خلال التحلي بروح الصمود امام الظالمين ام بالاصرار على استعادة الكرامة خصوصا مع استمرار سياسات القمع والقتل خارج القانون والتعذيب في المعتقلات. واشارت الى روح التضامن التي تسود العالمين العربي والاسلامي والمشاركة الجماهيرية في المسيرات التي تخرج بعض صلاة الجمعة في اغلب البلدان، خصوصا التي تتمتع بقدر من الحرية. وناشدت المعارضة السلطات البحرينية التوقف عن منع تلك المسيرات السلمية، ومنع قوات الشغب الاجنبية من شن العدوان عليها، كما حدث في الاسبوعين الماضيين.

٣ نوفمبر

واصل المواطنون تعبيرهم عن التضامن مع الشعب الفلسطيني هذا اليوم. فقد تطرق عدد من الخطباء للقضية وشجب قوات الاحتلال الاسرائيلية، وطالب الزعماء العرب باتخاذ خطوات قوية لمنع العدوان المستمر على ذلك الشعب. وشوهدت قوات الشغب متمركزة في عدد من النقاط في المنامة لمنع مسيرات الاحتجاج الشعبية.

في الوقت نفسه تواصلت مظاهر الاحتجاج الشعبي ضد استمرار تغييب الدستور. فقد شوهد في صباح يوم

الاربعاء الماضي ١نوفمبر عبارة على جدار بوابة »قصر الصخير« تقول »البرلمان مطلبنا«. وكتبت العبارة بخط عريض يمكن مشاهدته على مسافة طويلة. وهذه البوابة مطلة على الشارع العام المؤدي الى جامعة البحرين بالصخير، وهو شارع حيوي. ومن المعروف عن هذا القصر انه المنزل الذي نفي اليه الشيخ عيسى بن علي آل خليفة في العشرينات من هذا القرن، بأمر من المعتمد السياسي البريطاني آنذاك، الميجور ديلي. وفي الآونة الاخيرة بدأت عمليات تجديد وترميم للقصر الذي سوف يكون في المستقبل قصر الضيافة للامير. وقد صرفت عليه مبالغ طائلة من اموال الدولة. وسوف يقام امام هذا القصر نصب يكتب عليه اسماء الذين أجبروا على اعلان الولاء للعائلة الحاكمة. وشوهدت كذلك شعارات مكثفة على الجدران بمنطقة كرزكان معظمها يشجب العدوان الاسرائيلي على فلسطين.

وعلى صعيد آخر ما يزال الغموض يلف الاجتماع الذي سيعقد يوم الاثنين المقبل بين الامير واعضاء مجلس الشورى بحضور رئيس الوزراء وولي العهد. وحضور رئيس الوزراء يوحي بان الاجتماع لن يتمخض عن قرارات بانفتاح سياسي او اعادة العمل بدستور البلاد. وهناك اشاعات عن توجه لدى العائلة الحاكمة لتحويل البلاد الى مملكة بدلا من امارة. وقد ينجم عن ذلك تنصل العائلة الحاكمة من دستور البلاد الحالي بحجة ان وضع البلاد الاداري والسياسي قد تغير.

ومن جهة اخرى علم ان السجناء السياسيين يتعرضون لتعذيب نفسي رهيب هذه الايام في اطار سياسة رئيس الوزراء لكسر معنويات المناضلين. وفي ضوء هذه السياسة يتم تسريب المعلومات المنتقاة من قبل الحكومة، بهدف إقناع المسجونين بعدم جدوى الاستمرار في المطالب الشعبية العادلة، وان المواطنين يقدمون الولاء للعائلة الحاكمة، وان مهرجانات كبرى تقام في مناطق البلاد لهذا الغرض. ويقوم عناصر جهاز التعذيب بمضايفة الاشخاص المعروفين بمواقفهم البطولية، حيث ينقلون الى زنزانات انفرادية ويعذبون ايضا. واكدت التقارير ان الرموز الشعبيين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان يتعرضون بشكل خاص لتعذيب نفسي وينقلون بين الحين والآخر الى زنزانات انفرادية.

اما في الخارج فتسعى الحكومة لتحسين صورتها لدى الآخرين مستغلة اموال البلاد في برنامجها الدعائي. وقد رصدت مبالغ كبيرة لصرفها على الطلاب البريطانيين الراغبين في زيارة البحرين على نفقتها. وتقوم مؤسسة اسمها المؤسسة البحرينية البريطانية بالترويج لهذا البرنامج، وقد وزعت آلاف النسخ لهذا الغرض. وتمنت المعارضة لو صرفت هذه الاموال في الجهات التي تعود بطائل على المواطنين مثل ابتعاث اعداد اكبر من المتفوقين الى الخارج لتحصيل المؤهلات العلمية العالية. وكانت الحكومة قد سحبت الاسبوع الماضي مشروعا بقانون لفرض رسوم على التعليم الجامعي بعد ان اتضح ان اصرارها على ذلك سوف يؤدي الى احتجاج شعبي واسع. واستغرب المراقبون من تلك الخطوة في الوقت الذي تصرف فيه اموال البلاد في اعمال دعائية غير ذات فائدة.

٦ نوفمبر

ذكرت التقارير ان قوات التعذيب الحكومية اعتقلت الاسبوع الماضي الدكتور جاسم علي، ٨٣، وهو استاذ جامعي بقسم ادارة الاعمال بجامعة البحرين. ولم تذكر المصادر اسباب اعتقاله، ولكن هناك تكهنات بانها مرتبطة بكتاباته الصحافية حول القضايا الاقتصادية في بعض الصحف الخليجية وغيرها. وكان الدكتور علي قد حصل على الدكتوراه من الولايات المتحدة الامريكية قبل بضع سنوات والتحق بجامعة البحرين. وهو متزوج وله طفلان. وجاء اعتقال هذا الاستاذ الجامعي في اطار سياسة قمع حرية الكلمة التي تتكرس يوميا. وكان جهاز التعذيب قد أصدر

قبل يومين امرا بإقالة الكاتب عمران سلمان، من صحيفة »اخبار الخليج«. ونفذ القرار أنور عبد الرحمن، احد افراد مجلس الادارة. وكان السيد عمران سلمان قد كتب عدة اعمدة لم تعجب جهاز التعذيب. وقال انور عبد الرحمن في رسالة الاقالة ان سياسة الجريدة قد تغيرت وانه لم تعد هناك حاجة لكتابات عمران سلمان.

واعتقلت قوات التعذيب كذلك عددا من المواطنين في الفترة الاخيرة عرف من بينهم صلاح الشيخ، ٧٢، من منطقة الديه. وكان اخوه، سعيد، قد حكم بالسجن ٢١ عاما. واعتقل من منطقة السهلة المواطن عبدالعظيم علي ا لملا، ٨٢. ومن منطقة السنابس اعتقل الشاب بدر، ٥٢. وذكرت الانباء ان خالد الوزان، الذي قتل الشهيد سعيد الاسكافي قبل خمسة اعوام، اشرف على جرائم الاعتقال المذكورة. وهناك قلق شديد من احتمال تعرض المعتقلين الى التعذيب وسوء المعاملة.

وبسبب سياسة قمع حرية التعبير، اضطر الكاتب البحريني، حافظ الشيخ، الى نشر مقال في صحيفة »الشرق« القطرية في ٢ نوفمبر. وجاء في المقال الذي كان يحمل عنوان »مقدمة كل حوار وميثاق«، مناشدة للامير بالتدخل لمنع التداعي المتواصل في الساحة الاعلامية، وهيمنة شخص أجنبي على الوضع الاعلامي في البلاد. وجاء في المقال »أود التشرف بأن أرفع الى مقام صاحب السمو أمير البلاد تساؤلا ها هنا عارضا ان كان من المنطقي، اي من المنسجم في هذه الساعة مع مزاج الحوار والميثاق الوطنيين، ان يحجب عن عموم الناس عنوة نبأ محاكمة جارية في ساحة القضاء البحريني الموقر بين أجير تعيس رخيص مرتزق في وزارة الاعلام وبين صحافي وكاتب سياسي بحريني، وان تأتي توجيهات من وزير الاعلام بمنع النبأ ومنع متابعات المحكمة من النشر. وفي الوقت نفسه، كذلك يحجب عن عموم الناس موقع على »آلانترنت« عن هذه القضية، لم يلجأ قوم شجعان الى ابتكاره وبنائه الا لسبب انسداد الدرب هنا في صحافة البلد. فلماذ الخشية هكذا والخوف من ان يتابع الناس وقائع المحكمة على نحو ما يتابعون كل واقعة عادية أخرى«. وانتهى المقال الى القول »هل يرضى سموكم يا أبا سلمان مثل هذا الاحتقار من جانب بعض الناس في المؤسسة الاعلامية الرسمية، لفطنة شعب البحرين ووعيه القارين المتقادمين؟«.

وفي اجراء خطير جدا اصدرت وزارة الداخلية امرا الى رئيس لجنة حقوق الانسان الجديد بمجلس الشورى، الدكتور فؤاد صالح شهاب، باطلاعها على كل الرسائل الواردة الى اللجنة قبل اطلاع الاعضاء الاخرين عليها. ويلزم قرار وزير الداخلية رئيس اللجنة بتسليم رسائل الاهالي والمواطنين بخصوص قضاياهم المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان ومطالبهم وشكاواهم من الجهات المعنية مثل الداخلية والمخابرات ومطالبتهم بالافراج عن ابنائهم او عودتهم من الخارج او ارجاعهم الى اعمالهم او غيرها.

واذا لم ترفض لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى هذا القرار الخطير، فسوف يتعرض المواطنون الذين يكتبون رسائل للجنة للاستدعاء والتحقيق من قبل جهاز التعذيب الذي يديره الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة.

وعلى صعيد آخر اكد الكاتب البحريني الاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي، لصحيفة »الوطن« اللبنانية رفضه »ما تقوم به الحكومة من تجييش الشارع البحريني، وكأننا سنخوض حربا شعواء ضد قطر«. ودعا حكومة البحرين لقبول ما تحكم به محكمة العدل الدولية، والكف عن الخطاب المحرض، وأعرب عن اعتقاده بان توفر حسن النية يمكن ان يؤدي الى حل مقبول.

نوفمبر

تواترت الانباء عن تواصل جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب في الايام القليلة الماضية. وعلم ان بعض المواطنين اعتقلوا بتهمة المشاركة في احتجاجات

سلمية حدثت في ذروة الانتفاضة الشعبية في ٥٩٩١. ومن الذين اعتقلوا في الحملة الاخيرة التي قادها الجلاد المعروف خالد الوزان من منطقة السهلة كل من علي عباس جمعة، ٧٢، صلاح مهدي حسن، ٥٢، عبد العظيم علي سعيد الملا، ٩٢. واعتقل من منطقة السنابس المواطن عبد الا مير. وذكرت المصادر ان هؤلاء جميعا موقوفون بزنزانات انفرادية بمركز التعذيب بالخميس وان التحقيقات معهم تتعلق بنشاطاتهم قبل خمسة اعوام. وهناك عدد آخر من المعتقلين من مناطق اخرى لم تتوفر اسماؤهم بعد. وتجدر الاشارة الى ان خالد الوزان متهم بارتكاب جرائم ضد الانسانية من أشهرها تمزيق جسد الشهيد سعيد الاسكافي والاعتداء عليه في يوليو ٥٩٩١.

ومن جهة اخرى اهتمت المنظمات الحقوقية الدولية بجريمة اعتقال الدكتور جاسم علي، الاستاذ بجامعة البحرين. فقد أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانا مهمة حول ذلك جاء فيه »علمت المنظمة ان الدكتور جاسم علي، ١٤، اعتقل في ١ نوفمبر ٠٠٠٢ من منزله بمدينة حمد. وقامت دائرة المخابرات بتفتيش مكاتبه وصادرت مقالات مكتوبة وأقراص كومبيوتر، ثم طلبت من عائلته ملابس له في اشارة الى ان اعتقاله سوف يطول«. وقدمت المنظمة موجزا عن الدكتور جاسم علي، الاكاديمي والكاتب معتبرة ان »كل المعلومات المتوفرة تشير الى انه اعتقل بسبب التعبير عما يعتقده«. واضافت »في تناقض واضح للمعايير الدولية ودستور البحرين، فان القرارات الاميرية والحكومية تحد من حرية التعبير، وتعتبر السلطات مخالفة هذه القرارات انتهاكات امنية تتعامل معها وفقا لقانون امن الدولة للعام ٤٧٩١«. وتطرق البيان لشرح هذا القانون وكذلك لمحكمة امن الدولة. وطالب في النهاية بالكتابة الى السلطات البحرينية لمطالبتها بضمان السلامة الجسدية للدكتور جاسم علي واطلاق سراحه فورا، والتدخل لدى السلطات المناسبة لضمان حصول الدكتور جاسم على حق مقابلة محاميه وعائلته، وانهاء العمل بقانون امن الدولة للعام ٤٧٩١، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

وعلم كذلك ان اتصالات دولية تجري لتوفير اوسع دعم للدكتور جاسم علي في محنته وهو يواجه جهاز التعذيب الذي أسسه ايان هندرسون والذي عرف بانه من اشرس الاجهزة القمعية في العالم. وقال خبراء حقوقيون ان هذه القضية ستكون معيارا لمدى جدية حكومة البحرين في احترام حرية التعبير في البلاد بعد عقود من قمعها بشراسة.

وفي القاهرة أصدرت منظمة البرنامج العربي لحماية نشطاء حقوق الانسان مناشدة عاجلة حول حرمان المنظمات الحقوقية الدولية من العمل داخل البلاد. وجاء في البيان »ان السلطات البحرينية اتهمت المنظمات الحقوقية في الخارج بالتواطؤ مع المعارضة السياسية ضد المصالح الوطنية للبحرين. ولكن في الوقت نفسه لا يسمح بالتواجد القانوني للمنظمات غير الحكومية في البحرين ولا يسمح لاية منظمة بمراقبة او توثيق الانتهاكات التي ترتكب من جانب السلطات«. واضافت ان السلطات البحرينية رفضت طلبا موقعا من ٨١ شخصا لتأسيس منظمة غير حكومية لحقوق الانسان. وقال البيان »ان البرنامج العربي للدفاع عن نشطاء حقوق الانسان يشجب القرار غير المبرر برفض طلب تكوين اول منظمة غير حكومية لحقوق الانسان في البحرين ... ويحث السلطات في البحرين على الاعتراف القانوني باللجنة المستقلة وعدم حصر قضايا حقوق الانسان بلجنة مجلس الشورى. ويؤكد البرنامج الحاجة الملحة لاعادة النظر في القانون الذي يحد كثيرا حرية تشكيل الجمعيات في البحرين مقارنة بما يجري في العالم«. وينتهي البيان الى القول »ان البرنامج يشجع كل المنظمات العربية على دعم مواطني البحرين في نضالهم من اجل الحرية وتشكيل الجمعيات الامر الذي سوف يساهم في تطوير النشاط العام في البحرين«.

وعلم من جانب آخر ان امير البلاد، الشيخ حمد بن

عيسى آل خليفة، اجتمع يوم امس مع اعضاء مجلس الشورى بحضور مستشاري الامير ووزير الاعلام. ورشحت بعض المعلومات عن الاجتماع تتلخص في رغبة الامير في احداث بعض التغييرات السياسية تبدأ بوضع ميثاق وطني للمرحلة القادمة، وتشكيل مجلسين تشريعيين على غرار ما يجري في بريطانيا وأمريكا، وانتخاب المجلس البلدي الذي أعلن عنه قبل عام ولم يدخل حيز التنفيذ، وفتح حوار مع »جميع الاطراف« لوضع الميثاق الوطني، وفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية. وبعد الانتهاء من الميثاق الوطني والتعديلات الادارية والسياسية والتعديلات الدستورية فستصدر قوانين ترفع الى مجلس الشورى الحالي لمناقشتها، قبل ان يصدر مرسوم أميري بذلك. وكانت المعارضة تطالب باعادة العمل بدستور البلاد الذي يحقق اغلب ما طرحه الامير في اجتماعه مع اعضاء مجلس الشورى يوم امس، ولكن إصرار رئيس الوزراء على رفض ذلك الطلب أدخل البلاد في دوامة من التوتر السياسي والعنف والقتل خارج اطار القانون والتعذيب والابعاد القسري. وتمنت المعارضة ان تتحرك الامور ايجابيا وان يصدر قرار اميري بوقف الانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان.

ومن جهة اخرى عبرت المعارضة عن اسفها لقرار امير البلاد مقاطعة القمة الاسلامية التي تعقد الاسبوع المقبل في الدوحة. وألمحت الى ادراكها لحساسية الموقف خصوصا مع استمرار الخلاف الحدودي بين البلدين، ولكنها اعتبرت ان حضور هذه القمة ضروري لخدمة قضية الشعب الفلسطيني المظلوم. فالموقف يتطلب وحدة الصف الاسلامي الذي يتأثر سلبا بامتناع الزعماء عن حضور القمة التي لا تعقد الا مرة واحدة كل ثلاثة اعوام.

٨ نوفمبر

اعتقلت قوات التعذيب يوم امس الشاب حيدر مهدي، ٣٢، من منطقة السهلة، وذلك بعد يومين فقط على اعتقال اخيه، مصطفى، ٥٢. واعتقل من منطقة السنابس يوم السبت الماضي ٤ نوفمبر الشاب عبد النبي حسن الحشاش، ١٣. وقد اعتقل هذا المواطن بينما كان يتلقى العلاج الطبيعي بمركز السلمانية الطبي. وفي الاسبوعين الماضيين اعتقل من منطقة السنابس عدد من المواطنين عرف من بينهم الشاب أمين ابراهيم عيسى، ٨٢. وتعرض هذا الشاب لتعذيب وحشي رغم انه يعاني من مرض في فقرات الظهر. وأجبره المعذبون على الوقوف ساعات طويلة بالاضافة الى الضرب والتعليق بالفلقة. واعتقل من المنطقة نفسها في ٥٢ اكتوبر الشاب علي حسن العصافرة، ٥٢. ومن منطقة رأس الرمان اعتقل في ٨٢ اكتوبر الشاب عبد الامير ضاحي عبد الله، ٧٢، ولا يزال يتعرض للتعذيب في السجن. كما اعتقل الشاب عبد الحسين مكي سلمان، ٧٢. واثناء التحقيق ادخل في خجرة خاصة للتعذيب، وفيها كيس كبير يشبه كيس الرز معلق بحبال في السقف. ويوضع المعتقل داخل الكيس ويربط بالحبال ثم يعلق من السقف ويصدم الكيس بمن فيه بالجدار بشكل متواصل. وهدد هذا الشاب بالتعذيب بهذه الطريقة، ولكن اخلي سبيله. وفي اليوم التالي استدعي مع اخته بشرى مكي سلمان، وتعرضا لمعاملة قاسية بتهمة المشاركة في المسيرة التي خرجت لدعم الشعب الفلسطيني. وكانت قوات التعذيب قد اعتقلت في ٦١ اكتوبر الشاب سلمان يوسف الصائغ، ٦١، وافرج عنه بعد ثلاثة ايام من التعذيب الوحشي. واعتقل الاسبوع الماضي كل من محمد علي يعقوب، ٣٢، وبشير الشجار ولا يزالان رهن الاعتقال. واعتقل المواطن حسن عبد الله سعد من جسر البحرين السعودية وافرج عنه لاحقا. كما اعتقل الشاب محمد سلمان حيدر وافرج عنه بعد ثلاثة ايام. وما يزال الشاب بدر جعفر الصباغ الذي اعتقل من منطقة السنابس يتعرض للتعذيب الوحشي داخل غرف التعذيب بسجن الخميس

وعلى صعيد آخر تواصل التنديد الدولي بجريمة اعتقال الدكتور جاسم علي، المحاضر بجامعة البحرين. وقد أصدرت اللجنة الدولية للكتاب المسجونين

International PEN بيانا بعنوان محاضر كبير وكاتب معتقل وقلق من سوء المعاملة. وجاء في البيان ما يلي »ان لجنة الكتاب المسجونين التابعة لمنظمة القلم الدولية International PEN قلقة جدا ازاء اعتقال محاضر كبير وكاتب هو الدكتور جاسم حسين علي، الذي يعتقد ان اعتقاله جاء بسبب كتاباته. وهناك مخاوف من تعرض الدكتور علي للمعاملة السيئة خلال الاحتجاز. وتطالب المنظمة باطلاق سراحه الفوري وغير المشروط الا اذا قدمت له تهمة بارتكاب جريمة واضحة. وتحث منظمة القلم الدولية السلطات البحرينية على اتخاذ كافة الاجراءات لحماية حقوق الانسان الاساسية للدكتورجاسم علي ما دام محتجزا.

وطبقا للمعومات، فان الدكتور جاسم علي ... اعتقل من منزله بمدينة حمد في الاول من نوفمبر. وقبل اعتقاله قام جهاز الاستخبارات بالتحقيق معه حول مقالاته وصودرت كتاباته. وبعد الاعتقال اتصلت دائرة الاستخبارات البحرينية بعائلته وطلبت منها ملابس للدكتور علي الامر الذي يشير الى احتمال احتجازه فترة طويلة. ويكتب الدكتور جاسم علي حول القضايا الاقتصادية الاجتماعية في صحف دول الخليج، ويعتقد ان اعتقاله ربما يتصل بمقالات كتبها. وبالرغم من عدم توجيه اية تهمة له حتى الآن فهناك مخاوف من استمرار اعتقاله طبقا لقانون امن الدولة للعام ٤٧٩١ الذي يسمح بالاعتقال لفترة تصل الى ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة.

ولا يميز قانون امن الدولة بين ممارسة الحقوق الاساسية والنشاطات الاجرامية، واستعمل على نطاق واسع من قبل السلطات البحرينية للحد من حرية التعبير. وبالاضافة الى ذلك، يعتمد قانون امن الدولة على الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب. وتعقد محكمة امن الدولة جلساتها بصورة سرية ولا تسمح بالاستئناف وبالتالي فهي تفتقر الى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ويعتقد ان الدكتور جاسم علي معتقل بزنزانة انفرادية ولا يسمح له بالاتصال بعائلته او محاميه«. وناشدت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لحثها على اطلاق سراح الدكتور جاسم علي، باعتبار ان اعتقاله يتناقض مع المادة ٩١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومطالبة السلطات البحرينية باتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لضمان سلامة الدكتور جاسم علي، والسماح له بالاتصال بعائلته ومحاميه وما يحتاجه من عناية طبية طبقا للمعايير الدولية لحقوق الانسان.

ومن جهة اخرى اعتبرت حركة احرار البحرين ان عودة الدكتور مجيد العلوي الى البلاد بعد غياب دام ٨١ عاما تعكس جانبا مهما من جوانب الازمة التي يعيشها ابناء البحرين، يتمثل في إبعاد المواطنين قسرا او منعهم من العودة الى البلاد. ومنذ استلام الامير الحالي الحكم في مارس ٩٩٩١ قامت السلطات بإبعاد اكثر من خمسين مواطنا لدى عودتهم. وتعتبر البحرين البلد الوحيد في العالم الذي يتبنى الإبعاد كعقوبة للمعارضين. وجددت المعارضة مطالبها المتمثلة اساسا في اعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني المنتخب واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين والغاء قوانين الطواريء.

٩ نوفمبر

في خطوة لها دلالاتها الخطيرة أصدر مجلس ادارة جريدة »الايام« الحكومية قرارا بطرد ستة من صحافييها المعروفين، وهم احمد البوسطة، خالد البسام، رضي الموسوي، سعيد محمد، محمد فاضل ومحمد المنصور. ولم تقدم الجريدة اسبابا منطقية لهذه الخطوة، ولكن يعتقد ان القرار جزء من سياسة رئيس الوزراء التي تصادر الحريات الاساسية ومنها حرية التعبير. واغلب هؤلاء معروفون من خلال اعمدتهم التي تناولوا فيها احيانا قضايا الوضع المحلي والسياسات الجائرة المفروضة على البلاد. وجاء قرار فصل هؤلاء الصحافيين بعد اقل من اسبوع من منع المواطن عمران

سلمان من الكتابة في صحيفة »اخبار الخليج« وهي الصحيفة الثانية التابعة لوزارة الاعلام. وكلا الصحيفتين تخضعان لقرارات رئيس الوزراء. وجاءت هذه ا لحملة الشرسة ضد الصحافيين متزامنة مع حملة اعتقالات واسعة طالت عددا غير قليل من المواطنين من بينهم الاستاذ الجامعي، والكاتب الدكتور جاسم علي. وقد اهتمت جهات دولية كثيرة بجريمة اعتقال الاخير. وبعثت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين رسائل احتجاج الى الامير ورئيس الوزراء ووزير الداخلية مطالبة بالافراج الفوري وغير المشروط عن هذا المواطن. ورشحت معلومات عن تحرك بعض الدبلوماسيين في المنامة في اطار هذه القضية.

وقد استمرت مطاردة جهاز التعذيب للمواطنين في عدد من المناطق. فقد شنت عناصر ذلك الجهازالقمعي يوم امس عدوانا على منزل المواطن علي الملا، ١٣، بمنطقة السنابس لاعتقاله. ولكنه لم يكون موجودا في المنزل. وقامت العناصر المعتدية بالعبث بمحتويات المنزل بشكل همجي. واكدت الانباء ان المواطن عبد النبي الخشاش الذي اعتقل يوم السبت الماضي قد تعرض لتعذيب وحشي. فقد أشرف الجلاد المعروف، خالد الوزان، على تعذيب هذا المواطن بوحشية متناهية، وشوهد بعد اعتقاله وهو في حالة سيئة، وآثار التعذيب واضحة على جميع اجزاء جسده، وبدا غير قادر على المشي بسبب الآلام التي اصيب بها في رجله نتيجة التعذيب. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة هذا السجين في اقرب فرصة واتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الوزان من الاستمرار في اعتداءاته وتعذيبه. ويسود منطقة السنابس حالة من الخوف بسبب العدوان المتواصل الذي تشنه عناصر التعذيب التابعة لرئيس الوزراء ضد مواطنيها.

ومن جهة اخرى افتتح يوم امس معرض الصور التاريخية والشخصية لرئيس الوزراء والعائلة الحاكمة وبعضها مرسوم بريشة فنانين عراقيين هما حيدر علي ومزاحم الناصري. وذكرت بعض المصادر انهما الرسامان الشخصيان للرئيس العراقي صدام حسين. وعند البوابة الرئيسية عرضت صورة كبيرة يظهر فيها رئيس الوزراء مع شاه ايران المقبور بزيه العسكري. وقد أثارت هذه الصورة استياء الحاضرين. وذكرت تلك المصادر ان تكاليف المعرض اخذت من خزينة البلاد. وقام الشيخ علي بن خليفة، نجل رئيس الوزراء، بافتتاح المعرض الخاص بمناسبة صدور كتاب »الشقيقان والسنوات الصعبة« الذي اقيم بمركز الفنون بمتحف البحرين. وصدر الكتاب بمناسبة ذكرى ميلاد رئيس الوزراء الخامسة والستين. ويتم الانفاق على هذه الفعاليات الهادفة لتمجيد شخصية رئيس الوزراء من خزينة الدولة.

وهناك استياء كبير من الفساد المالي الذي يتم امام اعين المواطنين. وتقدم القصة التالية نموذجا لذلك. يقول مواطن بحريني انه ذهب لتسديد فاتورة الكهرباء بدائرة شؤون المستهلكين فرأى مواطنة طاعنة في السن وهي تشتكي للمسؤولين من قطع الكهرباء عن منزلها بسبب عدم تسديد فواتير متأخرة بلغت قيمتها اقل من ٠٠١ دينار ٠٥٢ دولارا. وخلال تواجده هناك رأى بعينه فاتورة باسم الشيخ سلمان احمد سلمان آل خليفة، مكتب ٢١، شارع ٢٤، المنامة ٣٤٢، الرقم الشخصي ٣٠٣٠٠٧٠٤٧ . وتؤكد الفاتورة ان مجموع الاستهلاك والمتأخرات هو ٥٧٥,٨٩٢٥ دينار حوالي ٤١ الف دولار . فهو لم يدفع فواتيره منذ ستة اعوام. لكن الكهرباء لم تقطع عنه، بينما قطعت عن منزل المرأة العجوز المذكورة.

٠١ نوفمبر

أصدرت منظمة العفو الدولية في بيان أصدرته امس مناشدة عاجلة حول اعتقال الدكتور جاسم علي الذي اعتقلته السلطات البحرينية الاسبوع الماضي. وجاء في المناشدة ما يلي »اعتقال انفرادي الخشية من التعذيب، البحرين جاسم حسين علي، ١٤.

لم يُسمع اي شيء عن محاضر جامعي كان قد كتب تحليلات لخدمة اعلامية تجارية حول الاوضاع السياسية وحقوق

الانسان في البحرين، منذ اعتقاله على ايدي قوات الامن في الاول من نوفمبر. ويعتقد انه معتقل بشكل انفرادي وهناك مخاوف من احتمال تعرضه لمعاملة سيئة. فقد اعتقل الدكتور جاسم حسين علي من منزله بمدينة حمد جنوب العاصمة المنامة، وهو محاضر بقسم ادارة الاعمال والاقتصاد بجامعة البحرين وله طفلان. وذكرت التقارير انه محتجز بمركز المخابرات بالقلعة، ولكن عندما طلبت عائلته زيارته رفض طلبها. ولم تعرف اسباب اعتقاله بشكل كامل ولكنها ربما تكون مرتبطة بمساهماته التحليلية حول حقوق الانسان والاوضاع السياسية والاقتصادية في البحرين لوحدة المعلومات التابعة للايكونوميست، المختصة بتوفير المعلومات التجارية، والتي تتبع مجموعة الايكونوميست. وكان الدكتور جاسم حسين علي، قد تعرض للتحقيق في سبتمبر الماضي من قبل السلطات بمطار البحرين لدى عودته من الخارج، وتمت مصادرة قرص كومبيوتر منه. ومنذ ذلك الوقت قامت المخابرات بتفتيش منزله عدة مرات وصادرت المزيد من اقراص الكومبيوتر وواصلت التحقيق معه حول علاقته بوحدة الايكونوميست للمعلومات. وفي ٦ نوفمبر كتبت منظمة العفو الدولية للسلطات البحرينية مطالبة بتوضيح اسباب اعتقال جاسم حسين علي. ولم تستلم اي جواب حتى الآن«. وقدمت المنظمة خلفية عن الاوضاع قائلة »يتم ابقاء المعتقلين السياسيين عادة في سجن انفرادي، ويواجهون خطر التعرض للتعذيب والمعاملة السيئة خلال الفترات الاولى بعد الاعتقال في محاولة لسحب المعلومات. وقد يتم توقيفهم لشهور او سنوات بدون تهمة او محاكمة طبقا لاجراءات قانون امن الدولة للعام ٤٧٩١ التي تسمح بالتوقيف الاداري لمدة ثلاث سنوات. وقد توفي عدد من المعتقلين في المعتقل منذ ديسمبر ٤٩٩١ غتدما انفجرت الاحتجاجات الواسعة ضد الحكومة. ولم يتم التحقيق في حالات التعذيب او الوفاة خلال التوقيف، برغم ان اسماء بعض موظفي المخابرات برزت في افادات السجناء السياسيين. وقد قلت ممارسة التعذيب في السنوات الاخيرة، واتخذت خطوات ايجابية من قبل السلطات في مجال حقوق الانسان. وفي مارس ٨٩٩١ وقعت البحرين على معاهدة منع التعذيب والمعاملة غير الانسانية الحاطة والقاسية. وفي اكتوبر ٩٩٩١ انشئت لجنة لمراقبة حقوق الانسان«. وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية للمطالبة باطلاق سراحه الفوري وضمان سلامته وعدم تعريضه لمعاملة سيئة.

وتجدر الاشارة الى ان ادارة الجامعة سعت للتمويه على الطلاب، فأخبرتهم بان الدكتور جاسم حسين في اجازة مرضية. وفشل رئيس الجامعة في القيام بمسؤوليته، ولا يبدو انه يسعى لاطلاق سراحه، برغم انه كان يستطيع ذلك خلال مقابلته الامير يوم امس. وكان الدكتور محمد جاسم الغتم، وهو عسكري عينه رئيس الوزراء رئيسا للجامعة، مع عدد من اساتذة الجامعة، قد اجتمعوا يوم امس مع الامير بدعوة من الاخير لمناقشة بعض القضايا، ولكن لم تتوفر اية مؤشرات تدل على انهم طرحوا جريمة اعتقال زميلهم، وهو امر مخالف لشرف المهنة وروح التضامن ودفع الظلم عن المظلومين.

ومن جهة اخرى اكدت الحكومة الامريكية علمها بوجود انتهاكات لحقوق الانسان في البحرين. وجاء في رسالة موقعة باسم مارجريت سكوبي، مديرة مكتب شؤون الجزيرة العربية الاسبوع الماضي، ما يلي »ان الخارجية الامريكية على اطلاع باوضاع حقوق الانسان في البحرين. وما تزال قضايا الاعتقال التعسفي والاحتجاز ومعاملة السجناء مصادر قلق. وتناقش الولايات المتحدة حكومة البحرين حول هذه المسائل بشكل منتظم. وبالرغم من ان هناك حاجة لعمل المزيد، فقد رأينا بعض التطور. وكان من اول اعمال الامير الجديد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، الذي تولى الحكم بعد وفاة والده في مارس ٩٩٩١، اصدار عفو واطلاق سراح اكثر من ٠٠٤ سجين سياسي، ومحتجز ومنفي«.

٣١ نوفمبر

بعث عدد كبير من موظفي شركة طيران الخليج يوم امس رسالة الى الشيخ احمد بن سيف آل نهيان، الرئيس التنفيذي للشركة، طالبوا فيها يزيادة بتحسين اوضاع العمل من ناحية الرواتب. وعبّر موقعو الرسالة وهم موظفو قسم الهندسة والصيانة بالشركة عن تقديرهم لظروف الشركة، ثم قدموا مقارنة بين رواتبهم والرواتب التي يستلمها موظفو الشركات الاخرى قائلين انها لا تتعدى ٠٤ بالمائة منها. كما ألمحوا الى المخاطر التي يواجهونها في عملهم خصوصا استنشاق الغازات والزيوت الكيماوية. وبعد ذلك طرح الموعقون مطالبهم بالصيغة التالية حضرة الرئيس لنا فيكم الامل المرجو بالنظر في التماسنا المرفوع الى عنايتكم الكريمة لدراسته والتوصية بتحقيق الآتي

١ زيادة الراتب الاساسي بنسبة ٠٣ بالمائة.

٢ زيادة العلاوة الفنية لتتناسب مع حجم المسؤولية والكفاءة الفنية وصرفها لمن لا يستفيد منها حاليا في قسم الهندسة.

٣ إعادة العمل بنظام الزيادات السنوية بالشركة«.

ووقعت الرسالة باسم »مهندسي وفنيي وعمال قسم الهندسة والصيانة بشركة طيران الخليج«، وبلغ عدد الموقعين عليها ٠٥٢ موظفا.

ومن جهة اخرى علم ان السلطات البحرينية رضخت أخيرا للضغط الدولي وأطلقت سراح الدكتور جاسم علي الذي اعتقلته قبل اسبوعين. وجاء الافراج عن هذا الاستاذ الجامعي بعد ضغوط دولية طوال الاسبوع الماضي. وعلم ان الامين العام للامم المتحدة، السيد كوفي عنان، أبدى اهتماما شخصيا بجريمة اعتقال الدكتور علي خلال زيارته للمنامة لافتتاح المقر الجديد لمكاتب الامم المتحدة في البحرين. واهتم على الاقل دبلوماسيان اجنبيان في المنامة بالجريمة وطالبا الحكومة باطلاق سراح الدكتور علي الذي اعتقل بسبب ممارسته حرية التعبير. وكانت منظمات دولية عديدة قد أصدرت بيانات وبعثت رسائل الى السلطات البحرينية للافراج عن الدكتور جاسم علي. ومن هذه المنظمات، منظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، ولجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية، ومنظمة هيومن رايتس ووج، ومنظمة القلم الدولية، والجهات المختصة بحقوق الانسان بالامم المتحدة في جنيف، بالاضافة الى ناشطين سياسيين في عدد من البلدان. وبثت نبأ جريمة الاعتقال مؤسسات اعلامية دولية عديدة من بينها رويترز وكالة الانباء الفرنسية وهيئة الاذاعة البريطانية وراديو مونت كارلو وراديو طهران وجريدة »القدس العربي« البريطانية، وصحيفتا »الراية« و »الشروق« القطريتان. وكانت جهات دولية عديدة قد تعهدت بمتابعة القضية وفضح جهاز التعذيب البحريني في المحافل الدولية اذا استمر في انتهاكاته الفظيعة لحقوق الانسان.

وعلى صعيد آخر أعربت المعارضة عن حزنها لوفاة الشيخ منصور الستري، ٠٨ عاما، الذي توفي الاسبوع الماضي. وأعربت المعارضة عن مواساتها عائلة المرحوم داعية الله ان يتغمده برحمته، وانا لله وانا اليه راجعون.

٦١ نوفمبر

توفرت معلومات جديدة حول عدوان رهيب قامت به قوات التعذيب الحكومية على منزل احد المواطنين من منطقة »سند« جنوبي البلاد مؤخرا. ففي الساعات الاولى من صباح يوم السبت ٨٢ اكتوبر الماضي، اقتحم سبعة من عناصر جهاز التعذيب وهم مدججون بالسلاح منزل الشاب حسين مهدي احمد عبيد، ٧١، بطريقة وحشية للغاية، واقتادوه الى غرف التعذيب. وخلال العدوان بث المعتدون رعبا شديدا في المنزل وأرهبوا الاطفال والنساء الذين كانوا نياما. ثم عادوا في الساعة الثالثة صباحا وعاثوا في المنزل فسادا وهو معهم مغلل اليدين امام والديه. وفي الصباح عادوا مرة ثالثة وفتشوا المنزل مجددا وقلبوا كل شيء فيه حتى الارز والسكر. وازاحوا

السجاد عن الارض. وبعد يومين جاؤوا مرة اخرى للمنزل واخذوا بعض القطن، واداة تنظيف منزلية. وكان هذا الشاب قد اعتقل اربع مرات في السابق. هذه المعاملة الوحشية المستمرة تشبه الى حد كبير اساليب الاسرائيليين في اعتداءاتهم على ابناء فلسطين.

وعلم من جهة اخرى ان الامير دعا رؤساء بعض الجمعيات والصناديق الخيرية في البلاد الى قصره بمنطقة السافرية جنوبي البلاد، واخبرهم بما سيفعله في ٦١ ديسمبر، عشية عيد الشهداء. واشارت الانباء الى انه تطرق لموضوع الاصلاحات السياسية بشكل عام، وانه عازم على القيام بتغييرات دستورية لم يوضح شكلها، وتشكيل مجلسين احدهما معيّن والآخر ربما يكون منتخبا، على غرار مجلسي اللوردات والعموم البريطانيين. ولم يتطرق الحديث الى دستور البلاد، وما اذا كان سيعيد العمل به. وهناك شعور عام بان رئيس الوزراء يعارض اي اصلاح حقيقي في البلاد، وانه يصر على الاستمرار في سياسات القمع والتعذيب. وليس معلوما ما اذا كان الامير على اطلاع بسياسات القمع المتواصلة واعتقال الابرياء من منازلهم وترويع الآمنين، وهي السياسات التي ينتهجها رئيس الوزراء منذ اكثر من ربع قرن، ولم تتوقف حتى الآن برغم الحديث عن الاصلاحات.

وعلى صعيد آخر، شاركت المعارضة البحرينية في نشاطات المؤتمر الثاني للحركة العالمية من اجل الديمقراطية الذي عقد هذا الاسبوع بالعاصمة البرازيلية، ساو باولو. وقد افتتح الرئيس البرازيلي السيد فرناندو كاردوسا المؤتمر الذي كان بعنوان »مواجهة التحديات التي تواجه الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين«. وقدم الدكتور منصور الجمري مداخلة اثناء الورشة الخاصة بـ »مناصرة الديمقراطيين في المجتمعات المغلقة«. وجاء في المداخلة توضيح لخصوصية البحرين. فحكومة البلاد تحصل على تأييد الولايات المتحدة الامريكية والغرب في الوقت الذي يعاني المجتمع فيه من الحرمان السياسي. واشارت المداخلة الى الموقف الامريكي الذي عبر عنه بنيامين جيلمان، عضو الكونجرس الامريكي، بعد زيارته البحرين مؤخرا، والذي أيد النظام بصورة انتقائية. وبعد خروجه من البحرين اعتقلت الحكومة استاذا بجامعة البحرين، وزجته في السجن لانه كتب مقالات لم تعجب الحكومة. ولم يفرج عن هذا الاستاذ الجامعي الا بعد تدخل من جهات عليا من بينها السيد كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة الذي كان في زيارة الى البحرين الاسبوع الماضي. وجاء في المداخلة ان الحكومة منعت تشكيل لجنة اهلية مستقلة لحقوق الانسان، واوضحت انه ليس هناك مجال واسع للنشاط الحر المناصر للديمقراطية. فالحكومة تسيطر على الصحافة وتمنع تشكيل النقابات، وتتدخل في جميع اوجه الحياة العامة. وقال الدكتور الجمري ان الناشطين من اجل الديمقراطية يستطعيون مساندة الناشطين في البحرين من خلال الضغط على الحكومة الامريكية والحكومات الغربية الاخرى التي لديها نفوذ في البحرين لطرح موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان خلال المداولات بين الجانبين، مراقبة ما يجري في البحرين بدقة لتحريك لجان الامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان وقّعت الحكومة على معاهدة منع التعذيب، ولكن التعذيب يمارس بصورة يومية حتى الآن، حث الحكومة البحرينية على احترام مباديء الديمقراطية وحقوق الانسان من خلال السماح بانشاء لجنة مستقلة لحقوق الانسان والسماح بتشكيل نقابات عمالية حرة، ومناصرة القيادات الشعبية المعتقلة والمطالبة بالسماح بحرية التعبير والرأي للمثقفين والناشطين السياسيين. وعبر الحاضرون عن تعاطفهم مع شعب البحرين في نضاله العادل لاسترجاع حقوقه المسلوبة.

٧١ نوفمبر

اكد السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ان زيارة وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة سوف تتم في موعدها.

وجاء في رسالة بعثها الى احدى الشخصيات السياسية البريطانية ما يلي »انني اتفق معك ان هناك صعوبات في اثبات دعاوى انتهاكات حقوق الانسان التي توجه للسلطات البحرينية. ولكن البحرينيين يتحركون نحو مجتمع اكثر انفتاحا. وربما حدث ان أجلت زيارة وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة مرتين، ولكن في هذه المرة حددت تواريخ لذلك وهي ٥٢ فبراير ٣ مارس ١٠٠٢، وبين هذين التاريخين سوف تتم الزيارة. وأتمنى كذلك ان تستطيع منظمة العفو الدولية مواصلة البناء الذي بدأته خلال زيارتها الاولى، وان يصدر عنها تقييم مستقل وغير منحاز«.

وأشار الوزير في رسالته ضمنا الى ان تدخل حكومته في بعض الحالات أدى الى بعض النتائج »يبدو ان حوارنا البناء مع السلطات البحرينية قد حقق بعض النتائج. وأنا أرحب بالافراج عن النساء الثلاث اللاتي صدرت بحقهن ادانة بمخالفات تتضمن تفجيرات نارية. وهذه الافراجات الاخيرة مؤشرات ايجابية حول الاستعداد المتواصل من قبل الشيخ حمد للتصدي لموضوع المعتقلين الصعب. ونحن نتأمل في بعض مجالات الاصلاح التي يمكن ان نقدم للبحرينيين دعما ومن ضمنها القضايا الدستورية«.

وجاء تأكيد الوزير البريطاني في الوقت الذي رفضت فيه السلطات البحرينية السماح لمنظمات حقوقية دولية بزيارة البلاد. ورفضت كذلك طلبا من اللورد ايفبوري، نائب اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية لزيارة البلاد. ولم يستلم جوابا على طلبه الذي تقدم به منذ بضعة اسابيع. وكانت منظمات اخرى قد تقدمت بطلبات مماثلة من السلطات البحرينية، ولكنها لم تحصل على موافقة، بينما حصل بعضها على اعتذارات بان الوقت الحاضر غير مناسب، ووعدت بالسماح لها بالزيارة في العام المقبل. وتأمل سلطات التعذيب ان تتمكن في الاسابيع المقبلة من غلق ملفات المعتقلين، وذلك باجبارهم على تقديم اعتذارات للسلطات لكي يتم الافراج عنهم. وتطالب المعارضة بتقديم عدد من ضباط التعذيب وفي مقدمتهم وزير الداخلية وايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان.

ومن جهة اخرى انتشرت في الايام الاخيرة كتابة الشعارات السياسية على الحيطان في مناطق عديدة. وشوهدت قبل يومين شعارات وطنية بمعهد البحرين للتدريب، وكذلك بمدرسة حمد الثانوية. وتطرقت الشعارات للوضع السياسي القائم في البلاد مطالبة باطلاق سراح السجناء السياسيين واعادة العمل بدستور البلاد. كما علقت صور الشهداء الابرار الذين قتلوا في سجون رئيس الوزراء.

,ولوحظ من جهة اخرى توقف المنتدى الثقافي في المنامة عن النشاط منذ ان تدخلت السلطات لمنع المحاضرات التي كان قد أعدّ لها قبل اسابيع. وكتب الصحافي علي صالح في صحيفة »الايام« يوم امس في عموده متسائلا عن سبب ذلك التوقف. ورأى المراقبون في الاجراءات الحكومية الاخيرة مؤشرا على تكريس سياسة القمع في البلاد ومنع حرية الكلمة. جاء ذلك في اثر توقف نشاط المنتدى الثقافي واعتقال الدكتور جاسم علي وتوقيف ستة من الصحافيين عن كتابة اعمدتهم بصحيفة »الايام«. وتراقب المنظمات الدولية المهتمة بحرية التعبير الوضع في البحرين عن كثب.

٠٢ نوفمبر

استمرارا لسياسات قمع حرية التعبير منعت السلطات البحرينية عقد ندوة مستقلة الاسبوع الماضي. فقد صدرت دعوة لندوة بعنوان »التعايش بين الوحدة والتعددية«، كان يفترض عقدها مساء الاربعاء الماضي ٥١ نوفمبر بمأتم القصاب في المنامة. وكان من المقرر ان يشارك فيها كل من السيد كامل الهاشمي، الشيخ عبد الشهيد الستراوي، الشيخ عبد المحسن ملا عطية والاستاذ كريم رضي. وأرسلت دعوات رسمية باسم ادارة مأتم القصاب الى العلماء والمثقفين والتجار والوجهاء. ولكن جهاز التعذيب استدعى السيد حسين العلوي، احد المسؤولين بالمأتم، وطلب منه الغاء

الندوة فوراً، والا تعرض للعقاب وربما السجن والتعذيب. وجاء الغاء هذه الندوة، في اطار سلسلة من الاجراءات القمعية ضد حرية الكلمة من بينها اعتقال استاذ جامعي بسبب كتاباته، وتوقيف عدد من كتاب الاعمدة بصحيفة »الايام« بقرار من اجهزة التعذيب.

وعلى صعيد آخر عقدت منظمة مراقبة حقوق الانسان بالتعاون مع لجنة الدفاع عن الحريات الاكاديمية التابعة لرابطة دراسات الشرق الاوسط ندوة مهمة في ٧١ نوفمبر بمدينة فلوريدا بالولايات المتحدة الامريكية. وادار الندوة السيد جو ستورك، مدير برنامج حقوق الانسان بالشرق الاوسط التابع للمنظمة، . وكان من بين المشاركين العرب الدكتورة منيرة فخرو التي تحدثت في مداخلتها عن الوضع الاكاديمي في البحرين. وتطرقت الى الظروف التي تمر بها الحياة الجامعية في البحرين خصوصا منذ العام ٥٩٩١ عندما خرجت الجامعة عن طبيعتها ولم يعد هناك احترام للحرم الجامعي. وجاءت الندوة بعد الاعتداء على حرية الدكتور جاسم علي الذي اعتقلته وزارة الداخلية لمدة عشرة ايام في بداية هذا الشهر بسبب كتاباته وآرائه حول الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الخليج. وحدثت تدخلات على اعلى المستويات السياسية العالمية للافراج عنه، الامر الذي أرغم السلطات على اطلاق سراحه. وما يزال جواز سفره محتجزا لدى جهاز التعذيب.

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ محمد جابر صباح عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق قبل ربع قرن، بعنوان »تشكيل لجنان أهلية وحكومية لحقوق الانسان ليس زراعة موسمية«. وجاء في المقال استعراض للطريقة التي رفضت بها الحكومة طلبا تقدمت به مجموعة من المواطنين البحرينيين لانشاء لجنة مستقلة لحقوق الانسان. واعتبر الكاتب ان وزير العمل الذي التقى اعضاء المجموعة واخبرهم بقرار الرفض، ليس مخولا بمثل ذلك القرار. وقال ان امام المجتمع اليوم يقف على مفترق طريقين احدهما يؤدي به الى الغائه خارج التاريخ، والثاني يفضي به الى دخول الالفية الثالثة ومعتركها الحضاري، مؤكدا ان ذلك مرتبط بعودة العمل بدستور البلاد. وقلل الكاتب من اهمية لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى، مشيرا الى فشلها في اي تغيير في مجال حقوق الانسان، وتحدى الحكومة ان تنشر شيئا مما حققته تلك اللجنة. واعتبر ان نجاح لجنة مجلس الشورى يتحقق اذا استطاعت التعاطي مع ثلاث قضايا مهمة اولها اعادة العمل بدستور البلاد »ماذا عسى ان تفعل لجنة الشورى ازاء هذا الوضع المؤلم الذي لم يحدث لشعب مثله عبر تاريخ الديمقراطيات في العالم؟«، ثانيها استمرار انتهاكات حقوق الانسان والعمل وفق مواد قانون امن الدولة. وبعد ان طرح قضية الاستاذ عبد الوهاب حسين للتدليل على ذلك تساءل »ماذا عسى ان تقوم به لجنة الشورى ازاء هذا الانتهاك لحقوق الانسان؟، ثالثها قضية المواطنين الذين يعيشون في الخارج، فهل تطالب اللجنة بالسماح لهؤلاء بالعودة مكرّمين وتعويضهم واحترامهم ام »عليهم ان يوقعوا صكوك غفران يشترونها بثمن دفع حرياتهم ومجمل حقوقهم التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكفلها دستور بلدهم؟«. وانتهى الكاتب الى القول »ماذا عسى ان تعمل لجنة الشورى تجاه اي مما عرضناه؟ انه لمن الواضح ان لجنة حقوق الانسان في مجلس الشورى، لا تستطيع ان تعمل اي شيء تجاه ما سقناه من امثلة تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان، ولذا فان المطلوب قيام لجنة اهلية لحقوق الانسان في ظل الاوضاع القائمة التي يجب الا تخدعنا عن كوامنها ظواهر المهرجانات الموسمية«.

١٢ نوفمبر

أصدرت منظمة العفو الدولية هذا اليوم تقريرا مهما بعنوان »البحرين مخاوف منظمة العفو الدولية بشأن حقوق الانسان«. والتقرير يقع في حوالي ٥٢ صفحة باللغتين العربية والانجليزية،

ويتطرق لاوضاع حقوق الانسان في البحرين في الوقت الحاضر. وقد أصدرت المنظمة بيانا صحافيا حول التقرر بثته الى وكالات الانباء جاء فيه ما يلي قالت المنظمة في تقريرها ان الآليات التي سهلت الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان في الماضي ما تزال قائمة، برغم تحسن اوضاع حقوق الانسان في العامين الماضيين باطلاق سراح مئات المعتقلين السياسيين وتشكيل لجنة لحقوق الانسان بمجلس الشورى والتصديق على معاهدة منع التعذيب. وقد استمرت انتهاكات حقوق الانسان على نطاق اضيق مما كان الامر عليه خلال الاضطرابات المدنية في منتصف التسعينات. ويتم اعتقال المحتجين ضد الحكومة بشكل روتيني بينما يواجه المحتجزون احتمال بقائهم في الاعتقال لفترة تصل الى ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة، وهي اقصى فترة وفق اجراءات قانون امن الدولة الذي يطبق منذ اكتوبر ٤٩٩١. وما يزال هناك بضع مئات من الناس معتقلين بدون تهمة او محاكمة. وبينهم خمسة رموز سياسية مرموقة وعلماء دين، وجميعهم سجناء رأي بقوا في الاحتجاز منذ يناير ٦٩٩١. وقد وضع هؤلاء الخمسة مؤخرا في سجون انفرادية لانهم رفضوا توقيع افادات يعتذرون فيها عن نشاطاتهم السياسية السابقة او الزام انفسهم بعدم المشاركة في الفعاليات السياسية والاجتماعية في المستقبل.

وما تزال المحاكمات السياسية تعقد امام محكمة امن الدولة التي تقصر اجراءاتها عن المعايير الدولية المعترف بها للمحاكمة العادلة، حيث يحرم المتهمون من حق استئناف الاحكام التي تصدر بحقهم. وتعقد جلسات هذه المحاكمة بصورة سرية وقد يدان المتهمون على اساس الاعترافات التي يسحبها الشرطة منهم او افادات الشرطة بانهم اعترفوا بها.

والرغم من التصديق في ٨٩٩١ على معاهدة منع التعذيب الصادرة عن الامم المتحدة فقد وردت عشرات التقارير حول التعذيب والمعاملة السيئة ولكن نادرا ما تم التحقيق فيها.

وما تزال الحكومة تستعمل الابعاد القسري كإجراء عقابي ضد النشطاء السياسيين السلميين او المعارضين.، وهناك مئات البحرينيين، ومن ضمنهم نساء واطفال ممنوعون من دخول البلاد ويجبرون على البقاء في المنفى.

وتفرض قيود كثيرة على الجمعيات غير الحكومية ولا يسمح بقيام منظمة وطنية مستقلة لحقوق الانسان. وفي اكتوبر ٠٠٠٢ رفضت السلطات طلبا من مجموعة من الناس، بينهم محامون، لانشاء منظمة مستقلة لحقوق الانسان. وقالت منظمة العفو الدولية ان على السلطات تم تسمح للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان ليس فقط بالعمل بدون معوقات او قيود، بل بتشجيعها على تطوير الوعي بحقوق الانسان وحمايتها.

وترحب منظمة العفو الدولية بالخطوات الايجابية التي اتخذت حتى الآن ولكنها تحث حكومة البحرين على تطوير قوانين البلاد وممارساتها لتنسجم مع المعاهدات الدولية حول حقوق الانسان بدون تأخير«.

وهناك اهتمام دولي واسع بهذا التقرير الذي يؤكد استمرار الانتهاكات على نطاق واسع، وقد بدأت بعض المحطات الاذاعية والتلفزيونية ووكالات الانباء ببث خبر صدور التقرير.

٣٢ نوفمبر

عبّر سياسيون غربيون عن دهشتهم لاستمرار انتهاكات حقوق الانسان في البحرين على النطاق الواسع الذي جاء في تقرير منظمة العفو الدولية الدي صدر قبل يومين. وقال هؤلاء انهم شعروا بوجود سياسة تضليلية واسعة تبنتها حكومة البحرين ودعمتها بعض الجهات التجارية والسياسية الغربية. وأبدى هؤلاء استعدادهم لدعم شعب البحرين في نضاله العادل للفضاء على الآليات التي تسهل تلك الانتهاكات، وطالبوا بمحاكمة المسؤولين عن سياسة التعذيب التي بدأها ايان هندرسون ورئيس الوزراء. وحظي التقرير بتغطية اعلامية واسعة حيث بثته وكالات الانباء وعدد من الاذاعات والمحطات التلفزيونية.

وتميزت تغطية قناة »الجزيرة« بسعة التغطية حيث بثت مقابلات مع حقوقيين دوليين وبثت خبر التقرير في عدد من برامجها الاخبارية. وعبر الناشطون الحقوقيون البحرينيون والدوليون عن تصميمهم على متابعة ملف حقوق الانسان في البحرين في الشهور المقبلة، والضغط على الحكومات الغربية لاتخاذ مواقف قوية ضد حكومة البحرين اذا استمرت في قمع المواطنين بالوحشية التي وصفها التقرير.

ومن جهة اخرى علم ان سياسة العائلة الخليفية الحاكمة في مجال تجنيس الاجانب تواصلت بهدوء. وذكرت مصادر مطلعة ان عددا كبيرا من افراد قبيلة الدواسر السعودية حصلوا على جوازات سفر بحرينية في الشهور الاخيرة. وقدرت تلك المصادر عدد الدواسر السعوديين الذين تم تجنيسهم حتى الآن بما يصل الى ٠١ آلاف. ولم يمكن التأكد من الرقم المذكور. وكان رئيس الوزراء قد انتهج تلك السياسة منذ بضع سنوات، واستقدم آلافا من البدو السوريين الى البلاد ومنحهم الجنسية البحرينية، وذلك في اطار سياسة تغيير التركيبة السكانية في البلاد.

كما رشحت انباء عن اتصالات قام بها وزير العدل مع عدد من المواطنين وطلب منهم المشاركة في وضع »ميثاق وطني« لم تتضح معالمه بعد. وطبقا للمعلومات المتوفرة فقد أكد هؤلاء المواطنون الشرفاء التزامهم الكامل بدستور البلاد ورفضهم المطلق لتغييره بأساليب غير دستورية. وهناك خشية ان تكون تلك الاتصالات محاولة للالتفاف على المطالب الشعبية العادلة، خصوصا انها تأتي في الوقت الذي تتواصل فيه اساليب القمع بحق المواطنين وتصادر فيه حرية الكلمة وتمنع التجمعات وعقد الندوات. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة استدعت في العام ٣٩٩١ الدكتور احمد كمال ابو المجد لصياغة مسودة قانون مجلس الشورى فاعتذر عن ذلك قائلا ان مجلس الشورى يتعارض مع الدستور، وانه ليس هناك اي نص قانوني يبرر احلاله محل المجلس الوطني المنتخب.

ومن الممارسات القمعية الاخيرة قيام جهاز التعذيب باستدعاء الشيخ محمد الرياش وتهديده بالاعتقال والتعذيب اذا مارس ايا من حقوقه الدستورية المشروعة. وكان الشيخ الرياش قد اعتقل بشكل تعسفي لمدة اربع سنوات بدون تهمة او محاكمة، وأطلق سراحه قبل بضعة شهور. وطلب ضباط التعذيب من الشيخ الرياش عدم الخطابة الدينية خلال شهر رمضان المبارك. كما هددوا الجهة التي تعاقدت معه لالقاء الخطب الدينية خلال شهر رمضان المبارك. ومعروف ان سياسة تكميم الافواه مستمرة برغم ادعاءات الحكومة واساليب تضليلها، فلا يسمح للاحرار بالتعبير الحر او التجمع. ويرفض رئيس الوزراء اي اصلاح سياسي في البلاد ويصر على فرض قوانين الطوارىء التعسفية على البلاد بالقوة.

واستمرارا للتعبير عن رفض تلك السياسات التعسفية خرج اهالي منطقة جدحفص يوم السبت الماضي وأشعلوا النيران في اطارات السيارات، وشوهدت اعمدة الدخان المتصاعدة على مسافات بعيدة.

يوميات ديسمبر ٢٠٠٠

٧٢ نوفمبر

عقدعدد من فصائل المعارضة البحرينية يوم امس ٦٢ نوفمبر ٢٠٠٠ ، اجتماعا في العاصمة البريطانية نوقشت فيه تطورات الاوضاع في البحرين، واتفق المجتمعون على عدد من القضايا والمواقف، وشارك في الاجتماع فصائل المعارضة الرئيسية وشخصيات مستقله، ومن بين الاطراف المشاركه »الجبهه الاسلامية لتحرير البحرين«، »حركة احرار البحرين الاسلامية«، »التيار الديمقراطي في الحركة الوطنية«. وتناول الاجتماع مسيرة الحركة السياسية والمطلبية منذ تعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني في ٥٧٩١، واوضاع حقوق الانسان في البلاد، وسياسات الحكومة من الاصلاح السياسي. ورای المشاركون ان المعوقات الاساسية للاصلاح السياسي لازالت قائمه وان مشروع الامير وخطوات الحكومة الاصلاحية لا ترقى الى

مستوى المطالب الشعبية في عودة الحياة الدستورية حيث ينص الدستور على ان الشعب هو مصدر السلطات جميعا. كما لاحظ المجتمعون اهمال البرنامج الحكومي مسائل تصفية تبعات المرحلة السابقة وتعويض المتضررين من اجراءات القمع ومساءلة المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

كما انتقدت فصائل المعارضة تشكيل لجنة لاعداد ميثاق وطني، لعرضه على مؤتمر
يعين الامير اعضاءه، قبل تصديق الامير عليه، لافتقادها الشرعية الدستورية، وعدم وجود عملية حوار حقيقية من خلال اللجنة المعينة التي هيمنت الحكومة باعضائها على اغلبيتها الساحقة، واستبعاد الشخصيات والتيارات السياسية الفاعلة.

وما يزال البحرينيون الذين يعيشون خارج البلاد ممنوعين من العودة الا بشروط مهينه، كما ان القوانين والاجراءات التعسفيه ما تزال قائمة، وفي مقدمتها قانون العقوبات وقانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. ومضافا الى ذلك تشدد الحكومة في منع حرية التعبير والتجمع واصرارها على منع النشطاء السياسيين من ممارسة دورهم، واستمرار اعتقال مئات المواطنين بشكل تعسفي، وفي مقدمتهم الاستاذ عبدالوهاب حسين واخوته. ورات المعارضة ان هذه الحقائق، مجتمعة، تؤكد على عدم استيعاب الحكم دروس الانتفاضة الشعبية المباركة التى هزت النظام باندلاعها في ديسمبر ٤٩٩١.

وحرصا منها على تدعيم الوئام الوطني وتحريك مشاريع التنمية السياسية
والاقتصادية والاجتماعية في ظل استقرار صلب، دعت المعارضة الحكومة لاعادة
النظر في سياساتها التعسفية وطالبتها باصلاح سياسي ديمقراطي شامل وجدي يحقق واقعا ديمقراطيا ونظاما سياسيا تعدديا يسمح بتداول السلطه. واشاد المجتمعون بوحدة شعب البحرين بمختلف قواه الدينية والسياسية والاجتماعية، ودعوا الى تدعيم هذه الوحدة. وقد اتفقت المعارضة على تفعيل آليات التعاون والتنسيق في ما بينها بما يتناسب والوضع السياسي الراهن، وانشاء خطوط اتصال ساخنة بين فصائلها وشخصياتها، وتوجيه الطاقات باتجاه تحقيق المطالب الشعبية العادلة.

ودعا المجتمعون المجتمع الدولي للوقوف بجانب شعب البحرين، ومساندة مطالبه العادلة.

لندن

وقد اهتمت بعض وسائل الاعلام الدولية بخبر اجتماع المعارضة البحرينية، ونشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم الخبر بشيء من التفصيل.

ومن جهة اخرى ساد البلاد استياء شديد من رفض الحكومة تلبية المطالب الشعبية، واصرارها على سياسات الالتفاف والتشويش. وعبّر المواطنون عن غضبهم لرفض الامير الغاء القرار المشؤوم الذي أصدره والده قبل ربع قرن بتعليق العمل بالدستور وانهاء الحياة البرلمانية، وتكريس سياسة الحكم وفق الاوامر والقرارات الاميرية وتعقيد الموقف بتشكيل لجان تتألف عضويتها من افراد أعلبهم يمثل النظام، بينما تبقى الارادة الشعبية مغيّبة. ورأى سياسيون دوليون ان استمرار رفض العمل خارج الحكم الدستوري يكرس الاستبداد ويعكس رفض العائلة الخليفية الوفاء بالتزاماتها تجاه شعب البحرين، تلك الالتزامات التي حددها دستور البلاد الذي يعتبر المصدر الشرعي الوحيد للحكم. ويتوقع استمرار التوتر السياسي في البلاد بسبب استمرار هذه العقلية التي ترفض الاصلاح الحقيقي وتهدف لاطالة امد الازمة بأساليب ملتوية. ولاحظ اولئك السياسيون رفض نظام الحكم اعتقال المجرمين المتهمين بممارسة التعذيب او تعويض ضحايا التعذيب وعائلات الشهداء. وقالوا ان بيان المعارضة يؤكد استيعابها لما يجري، وقوة موقفها في التصدي لعقلية الاستبداد والقمع.

وعلى صعيد آخر وجهت المعارضة تبريكاتها للشعب البحريني والشعوب الاسلامية الاخرى بحلول شهر رمضان

المبارك، ودعت الله سبحانه وتعالى ان يجعله شهر نصر للمظلومين على الظالمين والمحتلين والمستبدين.

٠٣ نوفمبر
اعتقل قبل ثلاثة ايام المواطن عباس ابوصفوان، سكرتير نادي سماهيج، وتم التحقيق معه بأسلوب تعسفي من قبل جهاز التعذيب. واقتيد هذا المواطن من منزله بأسلوب مهين، وعومل بطريقة انتهكت فيها ابسط حقوقه. وعلم ان سبب هذه المعاملة الوحشية الدعوة التي وجهها النادي لكل من المحامي عبد الله هاشم ود. عبد العزيز أبل للمشاركة في حلقة حوار حول موضوع الميثاق الوطني. وكانت الدعوة عامة للجميع، ولكن الندوة ألغيت من قبل جهاز التعذيب. وساد شعور عام بالاستياء من هذه الخطوة التي تتناقض تماما مع الشعارات التي يرفعها النظام حول التغيير والاصلاح. وقد فرض على المواطنين وضع جديد يتميز بخطاب أميري يتحدث عن التغيير ويعد بالاصلاح السياسي، وسياسة حكومية تنتهك أبسط مباديء حقوق الانسان وتحاصر الكلمة وتمنع حرية التعبير وتقمع التجمعات الشعبية وترفض السماح باقامة الندوات المستقلة. والمعروف ان رئيس الوزراء يقف وراء سياسات القمع منذ اكثر من ربع قرن.
ومن جهة اخرى قال رئيس الهيئة البلدية المركزية، سيف البنعلي، الليلة الماضية ان المجلس البلدي سوف يضم اعضاء معيّنين. جاء ذلك خلال حديثه في جلسة رمضانية بثها التلفزيون البحريني. وقال البنعلي ان اعضاء المجلس لن يكون تعيينهم جميعا بالانتخاب، حسب الاعتقاد السائد، بل ان بعض الاعضاء سوف يعينهم رئيس الوزراء. واذا كان قول البنعلي صحيحا فسوف يكون صفعة للجهات التي راهنت على تلك الانتخابات واعتبرتها مؤشرا على »ديمقراطية« النظام.
وعلم كذلك ان رئيس الوزراء أصدر أمرا ببناء مكتب جديد له على الارض التي كان قصر القضيبية القديم مشيدا عليها. وذكرت المصادر ان شركة زخريادس القبرصية، تنفذ المشروع حاليا بميزانية قدرها اكثر من ٠٤ مليون دولار. وعلم كذلك ان وزير الاعلام هو الوكيل المحلي لهذه الشركة، وان رئيس الوزراء امر الشركة بعدم تشغيل المواطنين البحرينيين في المشروع.
وما يزال الغموض يلف مصير المواطن عمران الخيامي الذي أقيل من منصبه بمعهد البحرين للتدريب. فقد صدر قرار توقيفه عن العمل بعد تصريح أدلى به الى صحيفة »الايام« حول تقديم موظفي المعهد عرضا لوزارة العمل في اطار مناقصة تتعلق ببعض خدمات المعهد التي تمت خصخصتها. وهناك شركات اجنبية قدمت عروضا اخرى في اطار هذه المناقصة. ولا يستبعد ان تكون تلك الشركات مرتبطة بوكلاء محليين تابعين لرئيس الوزراء، وان المناقصة التي قدمها موظفو المعهد ربما تكون أفضل من بقية العروض، وبالتالي تقلل فرص فوز تلك العطاءات.
وعلى صعيد آخر استمر النقاش حول لجنة الميثاق الوطني التي شكلها الامير لوضع تصوراتها حول العمل السياسي في البلاد مستقبلا. وذكرت مصادر صحافية ان من المتوقع ان يترتب على عمل تلك اللجنة انتخابات تشريعية عامة »هي الاولى منذ ٥٢ عاما« حسب تلك المصادر. واشارت الى ان من مهمات اللجنة »اعادة النظر في القوانين الانتخابية الحالية التي يتضمنها الدستور بهدف تغييرها«. واكتفت تلك المصادر بالتأكيد على ان تلك اللجنة سوف »تلتزم باحترام تراث البحرين والمباديء الصلبة المنبثقة عنه«.
واضافت »سوف تستفيد اللجنة من خبرات الدول الاخرى التي تتشابه ظروفها السياسية والاجتماعية مع البحرين«، وقالت جريدة »الايام« ان الامير قد يصادق على قرارات اللجنة ويعلن عنها في ٦١ ديسمبر، اي عشية عيد الشهداء. وفي الوقت الذي ترحب فيه المعارضة بأية خطوة تساعد على انهاء العهد الاسود الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد منذ ربع قرن، فانها تحذر فيه من محاولات تجاوز

الدستور وفرض واقع جديد على المواطنين بالقوة تحت شعارات مضللة. واشارت الى ان هناك تلميحات قوية لتغيير دستور البلاد بغير الآليات المنصوص عليها في الدستور، الامر الذي يجعل ذلك التغيير انتهاكا للوثيقة المتفق عليها بين أبناء البحرين والعائلة الخليفية الحاكمة. وعبّرت المعارضة عن أسفها الشديد لعدم قيام الحكومة بأية خطوة ايجابية في مجال تنفيذ التطلعات الاصلاحية، خصوصا في ما يتعلق بالانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان ومصادرة الحريات العامة، واستمرار الاعتقال التعسفي، وقوانين الطوارئ واستمرار الابعاد القسري للمواطنين. ولدى المعارضة أسماء المواطنين الذين أبعدوا قسرا قبل بضعة أسابيع فقط.

٤ ديسمبر
شنت قوا ت التعذيب الحكومية في الاسبوعين الماضيين حملة اعتقالات طالت عددا من المواطنين الابرياء. ففي الساعات الاولى من ٥٢ نوفمبر اعتقل من منطقة توبلي الشاب عادل ابراهيم خليل، ٨٢. وقام المعتدون بالعبث بمحتويات منزل الشاب ومصادرة حاجياته الشخصية. وفي ٠٢ نوفمبر اعتقل من منطقة توبلي كل من جعفر السيد محمد السيد هاشم، ٢١ والسيد جعفر السيد عبد الله السيد شرف، ٠٢، وشنت عناصر جهاز التعذيب عدوانا وحشيا على منزل الشاب سامي احمد مفتاح لاعتقاله. وحيث لم يكن موجودا قاموا باعتقال والده الحاج احمد كرهينة. وفي اليوم التالي ذهب عباس، شقيق سامي، الى مركز التعذيب و طلب منهم اخلاء سبيل والده وانه مستعد للاعتقال مكان والده، فرفضوا ذلك. وفي ٨١ نوفمبر اعتقل من منطقة توبلي الشاب عبد القادر عبد الحسين، ٢١ وعلي جعفر الهندي، ٠٢. وجاء اعتقالهما في الساعات الاولى من الصباح بعد ترويع عائلتيهما والعبث بمنزليهما ومن منطقة السنابس اعتقل الشاب جميل جعفر الصباغ.وكان شقيقه، بدر، قد اعتقل قبل شهرين تقريبا. وبعد بضعة ايام اعتقل اخوهما، فاضل، وافرج عنه في اليوم التالي. ولا يزال جميل رهن الاعتقال. كما اعتقل الشاب علي الملا، الذي سبق ان تعرض منزله لعدوان وحشي من جهاز التعذيب اكثر من مرة. وعلم ان المجموعة التي اعتقلت قبل شهرين من منطقتي السنابس والسهلة قد تعرض افرادها لتعذيب وحشي جدا بسجن الخميس. وقبل أسبوعين جيء بالشاب عبد النبي الحشاش الذي كان قد اعتقل أوائل الشهر الماضي، مع مجموعة من افراد جهاز التعذيب، الى منزله لتفتيشه. وكان الشاب عبد النبي لا يستطيع المشي بسبب وحشية التعذيب الذي تعرض له.
وعلم كذلك ان الشاب محمد علي يعقوب، من منطقة الديه، قد أفرج عنه مؤخرا بعد اجباره على دفع ضريبة قدرها ٠٠٥ دينار الى جهاز التعذيب. اما الشاب بشير الشجار من المنطقة نفسها فقد طلب جهاز التعذيب من اهله دفع ضريبة قدرها ٠٠٠١ دينار حوالي ٠٠٧٢ دولار ، ولكن العائلة لم تستطع دفع ذلك فبقي مرتهنا في قيود اعداء الشعب وقد شوهد في الايام القليلة الماضية شعارات كثيرة على شارع البديع بالقرب من منطقتي الشاخورة و أبو صيبع. وشوهدت قوات الشغب الا جنبية وهي تهرع لمسح تلك الشعارات.
وعلم من جهة اخرى ان المواطن الشيخ محمد الرياش، قد أبلغ رسميا بان احد افراد جهاز التعذيب سوف يراقب جميع تحركاته خلال شهر رمضان المبارك، وسوف يراقب خطبه الدينية التي سوف يلقيها في احد المآتم، وقد يتعرض للاعتقال والتعذيب اذا تحدث عن أي موضوع لا يعجب خبراء التعذيب.
وعلى صعيد آخر بدأت الاسبوع الماضي محاكمة الكاتب البحريني الاستاذ حافظ الشيخ في ضوء التهم المختلقة التي زوّرها ضده عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم العائلة الحاكمة. وتراقب الجهات الحقوقية المهتمة بقمع حرية التعبير في البحرين هذه المحاكمة عن كثب خصوصا انها تؤكد منحى جديدا لجهاز التعذيب البحريني. وشوهد محامي حافظ الشيخ وهو

يطالب البابلي بالاجابة الصريحة على اسئلته وعدم الاسفاف في اهانة شعب البحرين بكلماته البذيئة. ويتمتع البابلي بدعم من رئيس الوزراء برغم اساءته لسمعة البلاد وشعبها واهانته لمهنة الصحافة.

وفي اطار سياسات رئيس الوزراء التي تقصي ابناء البحرين عن الوظائف المهمة باسنادها الى الاجانب، اعلنت وسائل اعلامه بان الحكومة تعتزم فتح قنصلية في هونج كونج، وانها قامت بتعيين رجل اعمال يحمل جنسية تلك البلاد ليمثلها وهو الدكتور تشاو بي تشينج. وهذا الشخص يملك اربع شركات مدرجة في بورصة هونج كونج. وسوف يكون مقر القنصلية بمقر شركة شيفاليير التي يملكها الدكتور تشينج. ولا يستبعد ان يكون الشخص المذكور مرتبطا بعلاقات تجارية مع رئيس الوزراء.

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر يوم الخميس الماضي ٠٣ نوفمبر مقالا للدكتور عبد الهادي خلف، المعارض البحريني والاستاذ بجامعة لوند بالسويد، بعنوان »التغيير يكمن بين فئتي »أقل من مواطن« و »أكثر من مواطن««. وجاء في المقال ان الامير »سيكتشف ان الاعلان عن تحويل الامارة الى مملكة اسهل بكثير من بناء دولة«. واعتبر المقال ان عروض الا مير من خلال اعلان تشكيل لجنة الميثاق الوطني »قاصرة عما تطالب به المعارضة وما يتوقعه الناس من اصلاحات سياسية ودستورية جدية«. وقال ان الامير ومستشاريه »لا يزالون عاجزين عن تصور ان اي مشروع لاصلاح دستوري في البحرين لا بد ان يبدأ باعادة العمل بالدستور ووقف العمل بقانون امن الدولة ... واطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة المنفيين والممنوعين من دخول البلاد«. وقال ان ا لامير يعلم ان اي اصلاح حقيقي يتطلب التخلص من عمه رئيس الوزراء، وبالتالي ستبقى عروضه قاصرة ما لم يقم بهذه الخطوة. وانتهى المقال الى القول »ان نجاحه الامير في تحويل الخليفي الى مواطن لا يقل عن اهمية نجاحه في تحويل البدون الى مواطن. لن تكون المهمة سهلة بالنسبة للامير، ولكن من قال ان بناء الدولة يتم بالنوايا فقط، او عن طريق مكاتب العلاقات العامة«.

٥ ديسمبر

بمناسبة حلول الذكرى السادسة للانتفاضة الشعبية المباركة التي انطلقت في اثر اعتقال المجاهد الشيخ علي سلمان، وجهت المعارضة تحياتها الى شعب البحرين لجهاده المتواصل ضد عقلية القمع والاستبداد وجهاز التعذيب الذي اسسه ايان هندرسون. واعربت المعارضة عن مواساتها أسر الشهداء الابرار وتضامنها مع اسر المعتقلين الابطال، ودعت الله سبحانه وتعالى في هذا الشهر المبارك ان يتقبل التضحيات الكريمة وان يحقق لابناء البحرين العزة والكرامة في وطنهم ويخذل القتلة والسفاحين والمستبدين. ووجهت تحيات خاصة الى الابطال الصامدين وراء القضبان الذين ضحوا بحرياتهم من اجل حرية الشعب. كما حيّت الانتفاضة الفلسطينية المباركة ودعت الى دعمها بكل الوسائل.

وعلم من جهة اخرى ان مشروع الميثاق الوطني الذي طلبت الحكومة من اعضاء لجنة الميثاق التصديق عليه يتضمن قضايا خطيرة منها تحويل البلاد الى مملكة خليفية، وتعديل احكام الفصل الثاني من الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية لكي تتضمن ان يتكون البرلمان من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشورى، بطريقة تفقد الاول قدرته على تشريع القوانين الا بموافقة المجلس الثاني الذي يمثل العائلة الخليفية. هذا بالاضافة الى تغييرات اخرى ذات ابعاد خطيرة. ويعتبر هذا المنحى لتغيير الدستور بالقوة خارج الاطر التي تنص عليها مواده تطورا خطيرا قد يؤدي الى المزيد من الاضطراب السياسي في البلاد. ويتألف الميثاق الذي سوف يصادق عليه اعضاء اللجنة الذين عينهم الامير على محتواه بدون مناقشة من ستة فصول. ويحتوي على البيان الختامي لما يسمى المؤتمر الشعبي الذي اختارت العائلة الحاكمة اعضاءه، والذي سوف

يجتمع في ٣٢ ديسمبر. ويحتوي الميثاق الذي وضعته العائلة الخليفية الحاكمة وطلب من اعضاء اللجنة التوقيع عليه على نصوص خطيرة جدا منها البند السابع بعنوان نظام الحكم، وينص على ما يلي »شكل الدولة الدستوري قد من الله عزوجل على دولة البحرين بنعمة استقرار البلاد، وقد تغيرت الظروف التاريخية التي وضع فيها دستور البلاد الحالي، وذلك بمرور نحو ثلاثين عاما على وضع الدستور. فقد صار من المناسب الآن النظر في طبيعة الشكل الدستوري للدولة بما يتناسب ورؤية صاحب السمو الامير وشعبه الوفي، وما بلغته البحرين من تقدم وقطعته من أشواط واجتازته من تحديات بما يؤهلها لأن تحتل مكانتها بين الممالك الدستورية المتقدمة في هذا العصر، ذلك ان وضع البحرين كإمارة قد أملاه التواجد الاجنبي الذي حد من تنامي السيادة الوطنية بشكل طبيعي في العقود الماضي. وحيث ان البحرين منذ الاستقلال التام قد اكتمل نضجها كدولة في علاقاتها الدولية وفي مؤسساتها السيادية القائمة على المساواة بين المواطنين ومراعاة مصالحهم وبما لا يستند الى حكم فرد او نخبة وبما يعبر عن وحدة المواطنين ووحدتهم الوطنية، فانه قد حان الوقت للانتقال من وضعية الامارة التقليدية الى مستوى المملكة الدستورية ذات النظام الديمقراطي، حيث يخدم الملك شعبه ويمثل رمزا لهويته المستقلة وتطلعاته نحو التقدم«. ومن المتوقع ان يبصم أعضاء اللجنة على هذه المؤامرة الخطيرة بحق الشعب، والمتمثلة بالتلاعب بالدستور والقضاء على الايجابية الوحيدة خلال اكثر من مائتي عام من الحكم الخليفي. وسوف يسجل التاريخ لمن يوقع على هذه الوثيقة العار انه خان شعبه وتنكر لدماء الشهداء واستسلم لاجهزة التعذيب والاستبداد. يأتي ذلك في غياب ابناء البحرين المناضلين اما في السجون او في المنافي او في القبور.

وعلى صعيد آخر بعثت لجنة العريضة الشعبية رسالة مفتوحة الى امير البلاد حول مشروع الميثاق الوطني. وقالت ان هذا الميثاق، اذا اريد له ان ينجح، يجب ان يتضمن ٥١ ركيزة هي الالتزام بدستور البلاد، حماية النظام الديمقراطي والشرعية الدستورية، حماية الوحدة الوطنية، ضمان الحقوق والحريات الاساسية التي كفلها الدستور، التقيد باحترام الاتفاقات والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية وحقوق الانسان، تشكيل المحكمة الدستورية، نشر الوعي الديمقراطي، تحقيق المساواة امام القانون، توفير فرص العمل للمواطنين، حل أزمة السكن، منع الاجانب من تولي الوظائف العامة، الغاء نظام الادعاء العام التابع لوزارة الداخلية واستبداله بالنيابة العامة التابعة لوزارة العدل، اعطاء المرأة حقوقها، انشاء ديوان المراقبة المالية وتقوية المجتمع المدني. ولكي ينجح الحوار الوطني طالبت لجنة العريضة بتحقيق عدد من الشروط منها خلق المناخ السياسي المناسب باطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين ورفع الاقامة الجبرية عن الشيخ الجمري وتعويض المتضررين في الاحداث والغاء قانون امن الدولة وكل القوانين المخالفة للدستور واطلاق الحريات الاساسية والسماح بتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان.

وعلم ان جهاز التعذيب تدخل الاسبوع الماضي لمنع مسيرة شعبية كانت ستخرج في المحرق لدعم الانتفاضة الفلسطينية. ووجه هذا الجهاز القمعي الذي أسسه ايان هندرسون تحديرات خطيرة للمحامي عبد الله هاشم بانه سوف يعتقل ويعذب اذا استمر في نشاطه الداعم للقضية الفلسطينية، خارج اطار الدائرة الحكومية. وكانت قوات التعذيب الحكومية قد اعتدت اكثر من مرة على المسيرات الشعبية التي خرجت لدعم القضية الفلسطينية.

٦ ديسمبر

تدخل جهاز التعذيب بقوة لمنع ندوة كان مقررا عقدها يوم امس الاول ٤ ديسمبر بنادي العروبة. وهدد ضباط التعذيب منظميها بالاعتقال والتعذيب

اذا عقدوا الندوة التي كانت ستناقش ما يسمى بمشروع الميثاق الوطني. وصدر القرار بأمر مباشر من رئيس الوزراء الذي يرفض ان يناقش احد قراراته الاستبدادية. ورأى المراقبون في منع مناقشة المشروع الحكومي استمرار لسياسة قمع الحريات وفرض المشاريع الحكومية على الشعب بالقوة.

وأدلى رئيس الوزراء بتصريح رسمي نشرته جريدة »اخبار الخليج« في عددها الصادر هذا اليوم اتهم فيه منظمات حقوق الانسان الدولية بانها مدفوعة من »جهات تعمل ضد مصلحة الوطن«، وانه لن يستمع لما تقوله. وقال انه »لا تسامح ابدا في هذا الامر الامن مهما حاولت جهات او لجان تسمى لجان حقوق الانسان دعم من يحاولون الاضرار بهذا البلد او الدعوة الى التسامح معهم«. ونسبت الصحيفة اليه قوله »لن نهتم بأي كلام او تشويه لسمعة البلاد تحت اية مزاعم او مسميات«، مضيفا ان »الدعوات التي ترفعها مثل هذه اللجان عادة ما تكون وراءها جهات تعمل ضد مصلحة البلاد، وتطلق الابواق زاعمة ان هناك من سجن بلا جريمة او عذب في السجون لا تقصد سوى الاساءة للبلاد وابتغاء البلبلة وبث السموم في هذه البلاد، متناسين ما يجري في بلدان اخرى مثل اسرائيل التي ضربت بحقوق الانسان عرض الحائط«. واعتبر المواطنون هذا التصريح الغاء لكل ما طرحته الابواق الحكومية عن وجود مشروع اصلاحي في البلاد واعتداء على مصداقية المنظمات الحقوقية الدولية.

والمعروف ان رئيس الوزراء هو المسؤول الاول عن سياسات الاستبداد والقمع والتعذيب في البلاد حيث أعطى للضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون، صلاحيات واسعة لقمع المناضلين، الامر الذي أدى الى استشهاد العشرات من ابناء البحرين تحت التعذيب. وتبنى رئيس الوزراء سياسة الاعتماد على الاجانب لقمع ابناء البلاد. فمثلا أعلنت ابواقه الاعلامية يوم امس عن تعيين ثلاثة مصريين لمحكمة امن الدولة ومحكمة التمييز وهم محمد رأفت مصطفى، عبد العليم بدوي، وشريف عبد المنعم اسماعيل، وكأن أبناء البحرين غير قادرين على ممارسة مهنة القضاء. وقال احد المحامين ان الشرفاء من ابناء البحرين يرفضون العمل في محكمة تتلقى اوامرها واحكامها من رئيس الوزراء شخصيا ولا تستند الى دستور البلاد، بينما هناك من الأجانب من هو مستعد للقيام بذلك.

ويعم البلاد استياء عام من الخطوة المتخلفة التي اتخذت لفرض تغييرات دستورية بالقوة على البلاد من خلال ما سمي بلجنة الميثاق الوطني. وأكدت المعلومات المتوفرة ان هذه اللجنة تقتصر مهمتها على إقرار المشروع الحكومي وليس مناقشته. وحتى لو نوقش فقد ضمنت الحكومة من خلال اختيار اعضاء اللجنة تمرير مشروعها تماما كما تريد. ومن خلال الاطلاع على المشروع تبين ان صياغته ركيكة لا يعكس مستوى لائقا. وعندما اجتمع اعضاء اللجنة يوم امس واقتراح بعض الاعضاء وضع لائحة داخلية غضب وزير الاعلام ورفض ذلك، ولم يوافق الا بعد ان هدد بعض الاعضاء بالانسحاب. وعندما اقترح ان تتضمن اللائحة الداخلية تأكيدا على عدم المساس بالدستور طبقا للمادة ٤٠١، وعدم اقرار اية مادة تخالف الدستور اعترض رئيس اللجنة على ذلك، وغضب وزير الاعلام على رافضي تغيير الدستور. كما حاول جواد العريض ثنيهم عن موقفهم بعد انتهاء الجلسة. وهناك شعور عام بان المشروع الحكومي سوف يمرر بكامله لان الحكومة عيّنت عددا كافيا من الاعضاء الذين يقرون سياساتها الاستبدادية.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر يوم السبت الماضي ٢ ديسمبر مقالا مهما للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، بعنوان مقام الشيخوخة بين الانسان والدساتير ... تقع بين الحتمية والمجازية. واكد الكاتب في المقال ان دستور البلاد حدد من له حق اقتراح التعديل. والمقال عبارة عن رد على مقال كتبه احد المحسوبين على حزب الحكومة بصحيفة »اخبار الخليج« حول التغييرات الدستورية

التي تعمل العائلة الخليفية لفرضها على ابناء البحرين. وقال الاستاذ صباح بعد ان طرح أدلة دستورية موسعة للرد على مقولات عضو الحزب الحكومي المذكور »ليس في الدستور مادة تتيح للأمير التدخل في تعديل الدستور ولا إلغائه، ولا تجميده ولو جزئيا طبقا للمادة ٨٠١.» وأضاف ان المادة ٥٣ تنص على صلاحيات الامير وتقول »للأمير حق اقتراح القوانين، ويختص بالتصديق عليها وإصدارها«. واستنتج الاستاذ صباح من ذلك ما يلي »ان الامير ليس له حق أو اقتراح اي تعديل على الدستور كما ليس له خيار في التصديق على التعديل اذا ما أقر من قبل ثلثي الاعضاء«.

٨ ديسمبر

في تطور مهم جدا قدم ستة من اعضاء لجنة الميثاق الوطني الذين عيّنهم الامير لتغيير دستور البلاد استقالتهم وانسحابهم من اللجنة. جاء ذلك بعد ان اتضح لهم ان الهدف الرئيسي للجنة هو تغيير الوثيقة الوحيدة التي تحدد العلاقة بين شعب البحرين وآل خليفة من خلال أطر غير دستورية، ومحاولة استغلال بعض المواطنين لإقرار ذلك. وهؤلاء المواطنون الشرفاء هم علي عبد الله الايوبي، رئيس جمعية المحامين، حسن رضي، محام، عبد الله الشملاوي، محام، عبد الغفار عبد الحسين، من اللجنة العامة لعمال البحرين، جاسم فخرو، رئيس نادي العروبة، وعبد العزيز أبل. وكان هؤلاء قد اجتمعوا مع وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، الذي يرأس لجنة تغيير الدستور يوم أمس الاول لتقديم استقالتهم. واستمر الاجتماع ساعات طويلة حاول الوزير خلالها ثنيهم عن ذلك بالتهديد والترغيب، ولكنهم تمسكوا بمواقفهم. وعرض الوزير عليهم مقابلة الامير وشرح الامر له، فوافقوا على ذلك قائلين ان ذلك لن يغير القرار الذي اتخذوه والذي لا رجعة عنه، بعد ان وجدوا ان الميثاق يتضمن بنودا لا تخدم الوطن وشعبه. وسألوا الوزير اذا كان هذا الميثاق لمصلحة الشعب فلماذا لا تعرضونه على المواطنين لاعطائهم فرصة التعبير عن موقفهم تجاهه؟ وفشل الوزير في تقديم اي مبرر منطقي للمؤامرة التي تحيكها العائلة الخليفية الحاكمة ضد شعب البحرين.

وقال المواطنون الشرفاء ان الوضع السياسي في البلاد متأزم وانهم لا يريدون المشاركة في زيادة تأزيمه. وأضافوا ان الميثاق يحتاج فترة طويلة ولا يمكن ان يحسم خلال جلسة او جلستين كما تريد العائلة الحاكمة، وان من المصلحة ان تسمح الحكومة بعقد الندوات واللقاءات مع ابناء البحرين حتى يتبلور مشروع ناجح يخدم الوطن. فقال الوزير ان الامير يريد ان يعرض الميثاق على زعماء دول مجلس التعاون خلال القمة المقبلة في نهاية الشهر، لاثبات تغير الوضع في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان جهاز التعذيب منع مناقشة الميثاق سواء في الصحافة او الندوات. ومنع كذلك نادي العروبة ونادي سماهيج من عقد ندوتين هذا الاسبوع لمناقشة الموضوع. واتضح لهؤلاء المواطنين الشرفاء ان العائلة الخليفية تحيك مؤامرة كبرى ضد حقوق الشعب باسم ميثاق يفرض عليهم بالقوة ولا يسمح لاحد بمناقشته. اتضح ذلك خلال الجلستين اللتين عقدتهما لجنة الميثاق واللتين وقف فيهما محمد المطوع، وزير الاعلام، موقفا سخيفا من اية محاولة للاستفسار او الاقتراح من قبل الاعضاء. وبعد هاتين الجلستين صدر قرار بتعيين لجنة من تسعة اشخاص برئاسة احد افراد آل خليفة لصياغة الميثاق، وهي عملية شكلية لان المسودة التي قدمتها العائلة الحاكمة بقيت على حالها بدون تغيير لان اعضاء اللجنة منعوا من اجراء اي تغيير عليها.

وقد أشادت المعارضة بموقف المواطنين الشرفاء الذين أعلنوا انسحابهم من لجنة تغيير الدستور، وأهابت ببقية الاعضاء احتذاء حذوهم والانسحاب من لجنة تغيير الدستور، والا فان التاريخ سوف يسجلهم في خانة المتآمرين ضده، الداعمين لنظام الاستعباد والاستبداد.

وكان وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل

خليفة، قد اجتمع قبل يومين مع ممثلين عن لجنة حقوق الانسان المستقلة، وأخبرهم بقرار عائلته الرافض لجمعيتهم بالعمل في البلاد، وفهم من كلامه تهديد باعتقال وتعذيب من لا يلتزم بأوامر العائلة الحاكمة. وفي اليوم التالي للاجتماع أدلى رئيس الوزراء بتصريحه الذي هاجم فيه لجان حقوق الانسان التي قال انها تتحدث عن وجود معتقلين بدون محاكمة في السجون ووجود تعذيب للسجناء. ولكنه لم ينف ذلك، حسب النص الذي نقلته صحافة النظام. قد تابعت المنظمات الحقوقية الدولية ذلك التصريح السيء الذي يعكس نية مبطنة للاستمرار في سياسات القمع والتعذيب بحجة الدفاع عن امن الوطن. وتساءل ممثلو تلك الجمعيات أين هو التهديد الذي يتعلل به رئيس الوزراء؟ وعبّر هؤلاء عن خيبة أملهم من اي اصلاح حقيقي في البلاد ما دام رئيس الوزراء، مهندس سياسات القمع والتعذيب، في منصبه الحالي.
يأتي ذلك في الوقت الذي تستمر فيه سياسات القمع بحق ابناء البحرين. فقد اعتقل يوم الثلاثاء الماضي من منطقة اسكان دمستان، الشاب حسين عبد الله السهلاوي، ١٢، واقتيد الى غرف التعذيب. وجاء اعتقاله بعد عدوان رهيب على منزله عند منتصف الليل، وترويع عائلته والعبث بمحتويات المنزل.

١١ ديسمبر
بعد الخطوة البطولية التي اتخذها ستة من المواطنين الشرفاء الاسبوع الماضي بالانسحاب من اللجنة الخليفية لتغيير الدستور، تصاعدت المناشدات لبقية اعضاء اللجنة الذين عينتهم العائلة الخليفية للانسحاب منها واعلان رفضهم للمؤامرة التي تحاك ضد شعب البحرين. واعتبر المواطنون ان المشاركة في هذه المؤامرة خيانة لدماء الشهداء ونضالات الآباء والاجداد والابناء. وعبّر العديد من المراجع السياسية والدينية في اتصالات متواصلة عن أمله في اتخاذ خطوة الانسحاب من قبل الاعضاء المعيّنين. وناشدت المعارضة اولئك المواطنين ان ينأوا بأنفسهم عن السقوط في وحل التآمر واقرار ما تريده العائلة الخليفية، وقالت ان اطفال البحرين وعوا للقضية منذ سنوات، وقدموا انفسهم فداء للحرية، ورسموا بدمائهم خطا واضحا لمستقبل البحرين، ورفعوا رؤوسنا جميعا، فكيف يسمح اعضاء اللجنة لانفسهم بالتنكر لتلك الدماء والانصياع لاوامر القتلة والسفاحين؟ أيكون طفل لا يتجاوز السادسة عشرة مثل سعيد الاسكافي أوعى من هؤلاء وأكثر وطنية وشجاعة واستبسالا؟ واستغربت المعارضة من قبول الاشخاص الذين عينوا مكان المواطنين الشرفاء المنسحبين بعضوية لجنة تقتصر مهمتها على التوقيع على ما تريده العائلة الخليفية وهم د. محمد جامس الغتم، حميد سلمان الصيرفي، د. اسماعيل محمد المدني، حسين محمد تقي، د. سعيد عبد الله محمد، ضياء وعبد العزيز توفيقي. وربما يمكن فهم ان يقبل شخص مثل العسكري محمد جاسم الغتم بالعضوية، ولكن يستعصي فهم دوافع الخمسة الآخرين لقبول ذلك التعيين. فهل يعتبرون اقرار المؤامرة ضد الشعب خدمة وطنية؟
ومن جهة اخرى، ناشدت المعارضة ابناء البحرين مقاطعة المؤتمر التآمري الذي تزمع العائلة الخليفية اقامته بالقوة لاقرار دستورها الجديد الذي تفرضه بالقوة على شعب البحرين، واهابت بالهيئات والفعاليات الشعبية والوطنية بذل ما في وسعها لمنع انعقاد ذلك الاجتماع، تماما كما أفشلت المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية وكذلك مهرجان الدراز في شهر اكتوبر الماضي. واكدت ان الدستور حدد بشكل واضح آلية تغيير مواده، وان اي تغيير خارج ذلك يعتبر انتهاكا للعهد الذي أبرمته العائلة الخليفية مع شعب البحرين قبل ثلاثين عاما، وبالتالي فان فرضه بالقوة يعتبر جريمة تاريخية بحق ابناء البحرين. وتعهدت المعارضة بمواصلة نضالها العادل لمنع استمرار الظلم المفروض على ابناء البلاد.
اخبار اخرى
عينت العائلة الخليفية احدى نسائها لرئاسة احدى

الجمعيات الرياضية. فقد عينت الشيخة حياة بنت عبد العزيز آل خليفة، رئيسة لاتحاد البحرين لتنس الطاولة، لفترة اربع سنوات، واعتبرت ان هذا التعيين »تطوير لموقع المرأة البحرينية«. وتحت هذا العنوان كانت العائلة الخليفية قد عينت الشيخة هيا آل خليفة، سفيرة لها في باريس وعددا آخر من نسائها في مناصب قيادية اخرى. ولتضليل الرأي العام يطرح الاعلام المحلي سياسة »خلفنة« المناصب العليا في الدولة على انه »بحرنة« احيانا و »تطوير لدور المرأة« تارة اخرى.

وفي هذا المجال ذكرت الانباء ان اغلبية المواطنين ممنوعون من تملك منازل بمنطقة الرفاع التي تقطنها العائلة الخليفية، بينما يسمح لغير البحرينيين بذلك.

وقد أصدرت منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية تقريرها للعام ٢٠٠١ الذي تطرقت فيه لاوضاع حقوق الانسان في البحرين. وأكد التقرير أغلب ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر الشهر الماضي حول استمرار الانتهاكات. ولكن الاعلام الخليفي اكتفى بذكر ما جاء في التقرير حول بعض الخطوات التي اتخذت في العام الماضي مثل اطلاق بعض السجناء وتشكيل لجنة حكومية لحقوق الانسان والسماح لبعض المبعدين بالعودة، ولا يشكل ذلك الا نسبة صغيرة جدا من حجم التقرير الذي يتحدث عن الانتهاكات الرهيبة لحقوق ابناء البحرين. وأهابت المعارضة بالمواطنين الاطلاع على النص الكامل للتقرير المنشور على صفحات الانترنت لتتضح سياسة التشويه والتضليل التي يمارسها الاعلام الرسمي. وسوف يتم التطرق لما جاء في التقرير لاحقا انشاء الله.

وذكرت انباء لم تتأكد بعد ان شركة الطيران الاسرائيلية »العال« سوف تفتح مكتبا تمثيليا لها في البحرين. جاء هذا الخبر بمجلة »التحدي« الاليكترونية التي تنشر في الانترنت في العدد ٦٤، وعنوانها http://www.hevanet.com/atahaddi/.

ومن جهة اخرى دعا اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان الى مؤتمر صحافي بعنوان البحرين الوعود التي لم تتحقق، وذلك في الساعة ٠٣,١١ صباح يوم الجمعة المقبلة على العنوان التالي Moses Room, House of Lords, London SW1. ويتزامن المؤتمر مع الاستعدادات التي تجري لاحياء عيد الشهداء.

٢١ ديسمبر

رفض رئيس الوزراء حضور رئيس لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى او اي من أعضائها لتقديم تقريرها السري حول عملها، وقام ابراهيم حميدان، رئيس المجلس، بتقديم التقرير الى رئيس الوزراء وعدد من افراد اسرته. ولم يتسرب شيء عن محتوى التقرير السري، لكن مصادر مطلعة قالت انه احتوى ما يريد رئيس الوزراء سماعه من المديح والاطراء لنظام حكمه ولشخصه بالذات. وقد رفضت اللجنة حتى الآن التصدي لانتهاكات حقوق الانسان في البلاد، وقبلت قبل شهرين بتقديم كل رسالة تصلها من اي مواطن الى جهاز التعذيب بوزارة الداخلية بطلب مباشر من الوزارة. وقامت اللجنة في السابق بالدفاع عن العائلة الحاكمة في المحافل الدولية.

وعلم من جهة اخرى ان توجيهات رسمية صدرت لبعض كتّاب الاعمدة اليومية بالصحافة المحلية بعدم التطرق بالنقد للمشروع الخليفي لتغيير الدستور والا واجهوا احتمال توقيفهم عن الكتابة وربما الاعتقال والتعذيب. وجاءت تلك التحذيرات بعد تفجر الازمة بشأن اللجنة الخليفية لتغييرالدستور وانسحاب ستة من المواطنين الشرفاء منها. وهناك ضغوط شعبية كبيرة على بقية الاعضاء للانسحاب لكي لا ترتبط سمعتهم بجريمة انتهاك العهد الوحيد بين شعب البحرين وآل خليفة.

ومن جهة اخرى احتوى التقرير الذي اصدرته منظمة هيومن رايتس ووج حول حقوق الانسان في العالم للعام ٢٠٠١ تفصيلات موثقة حول استمرار الانتهاكات في البحرين. فمثلا تطرق التقرير الى سياسة ابعاد

الفلسطينيين من اراضيهم على ايدي قوات الاحتلال الاسرائيلية وإبعاد المواطنين البحرينيين عن بلادهم من قبل العائلة الخليفية. وقال التقرير »استمرت الحكومة في اعتقال خمسة من المعارضين النشطين بدون محاكمة، الذين اعتقلوا في يناير ٦٩٩١ بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور ٣٧٩١. وكان الاستاذ عبد الوهاب حسين قد اطلق سراحه في ٧١ مارس بقرار من المحكمة العليا للاستئناف ولكن اعيد اعتقاله بعد قضاء ساعة واحدة في منزله«. وفي مكان آخر ذكر التقرير »ان هناك تقييدات مستمرة للافراد والمجموعات والمنظمات التي لديها آراء نقدية للسياسات الحكومة« وقدم التقرير امثلة حول الغاء ندوات واجتماعات لمناقشة اوضاع البلاد من قبل جهاز الامن. واضاف التقرير »واصلت حكومة البحرين سياستها بعدم توفير اية معلومات حول اعداد وهويات الاشخاص المعتقلين او المحكومين او المفرج عنهم، طبقا لقانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة التي لا تتناسب اجراءاتهما مع المعايير الاساسية للعدالة، وليس هناك حق استئناف ضد الاحكام«. وتطرق التقرير الى استمرار حرمان العمال من حقوقهم. واضاف التقرير »في تطور سلبي، ارجأت الحكومة مرة اخرى زيارة لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة التي كان مخططا ان تحدث في ٩٩٩١ والتي ارجئت الى اكتوبر ٢٠٠٢، و لكنها أجلت مرة اخرى الى فبراير ١٠٠٢. وفي ٨٢ اكتوبر، طبقا لصحيفة اخبار الخليج، رفض وزير العمل والشؤون الاجتماعية طلبا مكتوبا قدم في ٨ اغسطس من قبل ٨١ مواطنا بحرينيا بالسماح باقامة لجنة مستقلة لحقوق الانسان«. هذه اضواء سريعة على تقرير المنظمة المذكورة التي حاولت ابواق السلطة اظهاره مؤيدا لسياسات التعذيب المفروضة على ابناء البحرين.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر يوم السبت ٩ ديسمبر مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان »ملاحظات اولية على مشورع ميثاق العمل الوطني بدولة البحرين«. وجاء في المقال ان الامير يريد ان يكون ملكا ويغير تسمية دولة البحرين الى »مملكة البحرين الخليفية«، وان الامير يريد تغيير الدستور من خلال لجنة الميثاق ومؤتمر يعقد لاحقا، وتشكيل مجلسين تشريعيين. واعتبر الكاتب ان هذه التركيبة سوف تضمن للحكومة »عدم صدور قانون لا يقبل به الحكم وتكون الاغلبية المطلقة في صنع القرار السياسي للحكم«. وقال ان »تشكيل مجلسين احدهما منتخب ويضنم الوزراء بحكم مناصبهم والثاني معين، ويتمتعان بالصلاحيات الدستورية، يعني خطوات كبيرة الى الوراء، بحيث يبدو الامير الراحل اكثر استجابة لرغبات شعبه من ابنه بعد ثلاثين عاما«. واقترح الكاتب »ان يقتصر دوره مجلس الشورى على تقديم الشورى للامير او الحكومة او الملك، بدون ان تكون له صلاحيات دستورية«. واضاف »لعل أخطر ما في مشروع الميثاق انه كتب بانتقائية عالية تجمّل الاسرة الحاكمة وتلغي من التاريخ كل ما يمكن ان يكون مرفوضا من العهد، وتم تسطيح التاريخ بطريقة تجعل الاسرة الحاكمة في البحرين هي التي حررت البلاد من سيطرة الفرس، وهي التي قاومت الاستعمار البريطاني، وهي التي لولاها لما عرفنا الى اين وصلنا من درك سحيق«. وانتهى الكاتب الى القول »ان الحركة الوطنية الديمقراطية والاسلامية امام امتحان كبير، ان شعبنا امام امتحان كبير، فكيف نواجه هذا التزوير، وكيف نواجه هذا المشروع؟«.

٤١ ديسمبر

مع اقتراب عيد الشهداء الذي يصادف عشية السادس عشر من ديسمبر يستعد المواطنون لاحياء تلك الذكرى الاليمة التي احتلت موقعها في نفوس ابناء البحرين. وكان رئيس الوزراء قد أصدر في ٦١ ديسمبر ٤٩٩١ اوامره الى جهاز التعذيب وقوات الشغب باطلاق النار على المتظاهرين لقتل ابناء البحرين المشاركين فيها. وكان اول شهيدين قتلا في الانتفاضة

الشعبية المباركة هما هاني خميس وهاني الوسطي اللذين استشهدا في اليوم التالي ٧١ ديسمبر ٤٩٩١ ، وبعدهما بثلاثة ايام استشهد الحاج ميرزا علي عبد الرضا، واستمر سقوط الشهداء تباعاحتى بلغ عددهم ٠٤ شهيدا. ويزيد من مشاعر الألم ان مرتكبي جرائم القتل ما يزالون يتمتعون بحماية النظام الذي يرفض التحقيق في جرائهم، وفي مقدمة هؤلاء عبد العزيز عطية الله آل خليفة ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان. وحثت المعارضة المواطنين على قراءة القرآن على ارواح الشهداء وزيارة عائلاتهم لاعلان التضامن معها والتعبير عن رفض نظام التعسف والاستبداد، والمطالبة بمحاكمة مرتكبي جرائم القتل والتعذيب.

واستعدادا لتلك المناسبة الأليمة انتشرت شعارات كثيرة في عدد من المناطق. فمثلا شوهدت شعارات وطنية بالقرب من الدوار العاشر بمدينة حمد، وصدرت بيانات محلية من بينها منشور مذيل باسم »صوت الشهيد«. وتحسبا لتصاعد مشاعر الغضب الشعبي انتشرت الليلة قبل البارحة فرق الموت الاجنبية في عدد من المناطق مثل الدير والسهلة وأبوقوة. ونزل افراد تلك القوات من سياراتهم وهم مدججون بالاسلحة الموجهة الى صدور ابناء البحرين لارهابهم واستفزازهم. ويتوقع تصاعد حدة التوتر في الايام القليلة المقبلة خصوصا مع اقتراب مناسبة استشهاد الامام علي بن أبي طالب التي تخرج فيها عادة مسيرات دينية عملاقة.

وساعد على انتشار مشاعر الاستياء إصرار الحكومة على إجبار المواطنين على حضور مؤتمر تآمري ضد دستور البلاد تعتزم عقده قريبا. وقد اتصل مندوبوها برؤساء الجمعيات والصناديق الخيرية والاندية والمآتم والمساجد لاجبارهم على حضور تجمعهم المشؤوم، وطلبوا من كل شخص احضار اربعة آخرين لكي يتحقق الرقم الذي طرحوه وهو ٠٠٠٣ شخص. ولوحظ شغف رئيس الوزراء بالارقام العالية وعدم قدرته على تحقيق شيء منها الا بالقوة والاستفزاز والتهديد. فمثلا عندما خططت العائلة الحاكمة لمهرجانها الذي فرضته على المنطقة الغربية في شهر اكتوبر الماضي قالت وسائل اعلامها ان ٠٨ الفا سوف يحضرون المهرجان، ولكن لم يحضر سوى بضعة آلاف اغلبهم من طلبة المدارس. وتتحدث الآن عن ان ٠٠٣ الف مواطن سوف يشاركون في مهرجان العائلة الحاكمة في ٦١ ديسمبر، بينما يعتبر المواطنون انهم اكثر ميلا لاحياء ذكرى عيد الشهداء. وطرحت العائلة الحاكمة رقم ٠٠٠٣ شخص لاقرار المشروع الخليفي لتغيير دستور البلاد بالقوة، ولكن لا يتوقع تحقق ذلك.

وكررت صحف النظام هذا اليوم قرار العائلة الحاكمة بتشكيل مجلسين لمواجهة الموقف الشعبي وهما مجلس الشورى ومجلس منتخب. ونسبت الى اللجنة الخليفية لتغيير الدستور التي يرأسها الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة قولها ان ذلك النظام هو الافضل للبحرين. وتجتمع اللجنة بقصر الرفاع تحت اشراف العائلة الحاكمة ويمنع اعضاؤها من الخروج عن نص الميثاق الذي طلب منهم اقراره بدون مناقشة. وطبقا لصحف النظام، فقد مر اعضاء اللجنة بسرعة مذهلة بمواد المشروع الخليفي وأقروها بدون ان يكون امامهم خيار آخر. وكان ستة من اعضاء اللجنة قد انسحبوا منها بعد ان تبين ان السلطة تسعى لتوريطهم في جريمة تغيير دستور البلاد بالقوة.

وفي اطار سياسات التشويش وخلط الاوراق، يتوقع ان يعلن الامير في خطابه في اليومين المقبلين عن زيادة رواتب الموظفين بعد تجميدها سنوات عديدة. ويأمل ان يتم شراء الموقف الشعبي بمثل هذه الخطوات بدون تحقيق المطالب الشعبية.

وفي عددها الصادر هذا اليوم نشرت صحيفة »القدس العربي« الصادرة في لندن مقالا للدكتور سعيد الشهابي بعنوان »البحرين والتحول الى مملكة«. وجاء في المقال استعراض عام للوضع والبعد الاقتصادي للأزمة السياسية التي تعاني منها البلاد، وكيف استطاع رئيس الوزراء ان يحكم قبضته على الوضع بينما اكتفى الامير بالمظاهر المهرجانية.

وتطرق المقال الى تحويل البلاد الى مملكة بقرار من العائلة الخليفية بدون ان يكون للشعب دور في ذلك القرار. واستعرض كذلك مشروع تغيير الدستور بطريقة غير دستورية. وانتهى الى القول »يبدو السباق محتدما بين دعاة الاصلاح الحقيقي والراغبين في فرض تغييرات دستورية بالقوة لمنع تلك التغييرات. وتبقى المشكلة، وفق هذا التقييم، قائمة، وآفاقها واسعة، برغم ما تسعى الحكومة لاشاعته بين الناس. ان تحويل البحرين الى النظام الملكي خطوة الى الوراء يستبعد ان تنال استحسان قادة دول مجلس التعاون الخليجي عندما يجتمعون في المنامة في نهاية الشهر. الامر المؤكد انها احدثت سخطا عارما في صفوف المواطنين لا يعلم احد بآثاره المستقبلية.«

ومن جهة أخرى دعا اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان الى مؤتمر صحافي حول الوضع في البحرين. وسوف يعقد المؤتمر الساعة ٠٣,١١ غدا بمجلس اللوردات البريطاني.

٧١ ديسمبر

جاء الخطاب الاميري في ٦١ ديسمبر اكثر جدية في التعاطي مع القضايا السياسية والاقتصادية لشعب البحرين، ولكنه من جانب اخر كان مخيبا للامال من حيث عدم اطلاق سراح جميع الموقوفين والمعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن مشيمع والسيد إبراهيم السيد عدنان العلوي والشيخ حسن سلطان. كما تجاهل الأمير المواضيع العالقة الاخرى. فقد كان شعب البحرين يأمل ان يتضمن الخطاب الاميري قرارا واضحا بطي الصفحة السوداء التي امتدت ٥٢ سنة.

وعلقت المعارضة على الخطاب الاميري قائلة ان الالتزام بدستور البحرين لعام ٣٧٩١ بدون تغيير او تشويه هو اساس الاستقرار السياسي في البلاد. وإذا كانت ثمة رغبة لتغيير أي من بنوده فأن المادة ٤٠١ من الدستور تنص على موافقة ثلثي اعضاء المجلس الوطني المنتخب بعد مناقشته بصورة موضوعية وحرة. أما اذا ارتأت الحكومة قبل ذلك التغيير في الاستمرار بمجلس شورى بشكل او اخر فان من حقها ان تستعين باي لجنة استشارية كانت. غير ان سلطة التشريع والمراقبة بيد المجلس الوطني المنتخب،كما نص على ذلك دستور البلاد. وتعتبر المعارضة ان انتخاب المجلس الوطني هو الاستفتاء الشعبي الحقيقي على التغيير الدستوري .

وكانت المعارضة قد طرحت رأيها عبر بيان وزع اثناء المؤتمر الصحافي الذي عقد في البرلمان البريطاني في ٥١ ديسمبر اشتمل على المطالب العادلة والواضحة المتمثلة في ما يلي

١ الوقف الكامل لانتهاكات حقوق الإنسان وعودة الحياة الدستورية وعدم تسيير البلاد بواسطة المراسيم.

٢ المطالب الرئيسة لاكثرية شعب البحرين لازالت كما اشارت اليها عريضة ٤٩٩١ والتي ترتكز على تفعيل الدستور واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين دون شروط وانهاء حالة الطوارئ المتمثلة بقانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة والقوانين الاستثنائية التي صدرت في مارس ٦٩٩١ وعودة المجلس الوطني ومشاركة المرأة الكاملة والتحقيق في قضايا الانتهاكات التي حصلت خلال ال٥٢ سنة الماضية.

٣ ان شعب البحرين يرغب في عصر جديد بحكمة القانون العادل ويؤطره دستور ٣٧٩١.

٤ ان أي تغيير لدستور البلاد لابد ان يلتزم

بالمادة ٤٠١ القائلة يشترط
لتعديل أي حكم من احكام هذا الدستور ان تتم
الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي
الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس الوطني ، وان
يصدق الأمير على التعديل .
٥ وعلى هذا الأساس فأن أي تغيير من خلال لجنة او
مؤتمر تعينه الحكومة غير
دستوري ومرفوض شعبيا. وإذا فرضت الحكومة هذا
التغيير بالوسائل المذكور فأن
تصرفها لايملك الشرعية الدستورية وسوف يؤدي لمزيد
من عدم الاستقرار السياسي.
٦ ان البحرين تحتاج لنظام ديمقراطي معاصر وليست
بحاجة لان تعود إلى الوراء
وتأخذ بأنظمة بالية تعتمد على حكم ملكي مطلق
تتحول فيه السلطات من البرلمان
إلى الملك، في الوقت الذي لايمكن البرلمان محاسبته لان
ذاته مصونة. ولذا فأن
الالتزام بدستور ٣٧٩١ ارقى بكثير من التغييرات
المقترحة من قبل الحكومة.
٧ من الصعب التفاؤل بالمستقبل مادامت اليات
القمع لازالت غير معطلة.
فالمعارضة تطالب بتعطيل قانون أمن الدولة السيء
الصيت ومحكمة أمن الدولة التي
لاتتوافق مع المعايير الدولية.
٨ ان الطريق للخروج من الأزمة الحالية يتلخص
بعودة المجلس الوطني. وإذا
ماكان هناك استفتاء فان المعارضة تطالب بضرورة
مشاركة جميع شرائح المجتمع بما
في ذلك قوى المعارضة في الداخل والخارج في الاعداد
والتنفيذ لاستفتاء شعبي
يحتوى المواصفات المعترف بها دوليا، وان يجري مثل هذا
الاستفتاء بحضور مراقبين
دوليين مستقلين للتأكد من طريقة الاستفتاء ومن
رغبة شعب البحرين في أي أجراء
أي تغيير دستوري,

٨١ ديسمبر
بالرغم مما يبدو من اعتراف متأخر بالمطالب الشعبية
العادلة الذي احتواه خطاب الامير يوم امس الاول،
فقد شعر المواطنون باستياء عام لعدم صدور قرار
اميري حاسم بغلق ملف الحقبة السوداء التي ميزت
الحكم الاستبدادي لعمه رئيس الوزراء. فلم يطلق
سراح المعتقلين السياسيين على نطاق واسع، ولم يتضمن
الخطاب الاميري اشارة الى مصالحة وطنية شاملة، كما لم
يتم التطرق الى قضية المبعدين السياسيين او قوانين
الطوارىء. وكانت هناك اشاعات واسعة في الايام
القليلة الماضية سرت في اوساط عائلات السجناء بان
ابناءهم سوف يقضون عيد الفطر المبارك هذا العام
خارج غرف التعذيب. وعندما أدرك المواطنون ان
ثلاثة سجناء سياسيين فقط هم الذين افرج عنهم
شعروا بخية أمل كبيرة. وكان كل من الشيخ حسين
الديهي والاستاذ مهدي سهوان والشيخ صادق
الدرازي قد اعتقلوا بشكل تعسفي منذ فترات طويلة.
فقد قضى الشيخ الديهي قرابة الخمسة اعوام في غرف
التعذيب بدون تهمة او محاكمة واصبح يعاني من
مشاكل في عينيه بسبب سوء المعاملة وقلة الرعاية
الصحية. وقضى مهدي سهوان ما يقرب من ستة اعوام
بدون تهمة او محاكمة. وقضى الشيخ الدرازي فترات
متقطعة في السجن حيث كان يعتقل ويطلق سراحه
ليعتقل مرة اخرى. ولم تقدم له تهمة. واعتبر هؤلاء
المواطنون سجناء رأي. وما يزال الاستاذ عبد
الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والسيد ابراهيم
السيد عدنان والشيخ حسن سلطان معتقلين بدون تهمة
او محاكمة.
وعلى صعيد آخر هناك رفض شعبي مطلق لتحويل مجلس
الشورى الى هيئة تشريعية، واصرار على الالتزام
بدستور البلاد وعدم تغييره بالقوة. وكررت المعارضة
مناشدتها لاعضاء اللجنة الخليفية لتغيير الدستور
بالانسحاب منها لكي لا تتلطخ سمعتهم بالمشاركة في
جريمة تاريخية بحق الشعب وذلك باقرار تغيير غير

دستوري لكي يناسب رغبات رئيس الوزراء وعصابته. وكان المواطنون قد عبّروا كذلك عن رفضهم الكامل لمشروع تغيير البحرين الى مملكة خليفية، معتبرين ذلك مشروعا عبثيا لا يعود بطائل على الشعب. وقد انتشرت في البلاد شعارات كثيرة ضد هذا المشروع.
وجددت المعارضة تأكيدها على ان العودة الى العمل بدستور ٣٧٩١ هو الاساس الذي يجب ان يعتمد لاعادة الامن والاستقرار الى البلاد وليس عبر سياسات القمع التي انتهجها رئيس الوزراء منذ ربع قرن. واهتمت وكالات الانباء وبعض المحطات الاذاعية بموقف المعارضة يوم امس. فنشرت وكالة الانباء الفرنسية مقتطفات من بيان حركة احرار البحرين الذي اكدت فيه التزامها بالمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. واجرت اذاعة مونت كارلو حوارا مع احد رموز المعارضة حول الموضوع. واجرت محطة الجزيرة حوارا مع الاستاذ عبد الرحمن النعيمي الذي اكد ضرورة العودة الى دستور البلاد بدون تغيير او تشويه معبرا عن استغرابه لعدم اطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وأصدر الاستاذ النعيمي يوم امس بيانا طويلا احتوى تحليلا للوضع وسرد فيه القضايا العالقة التي لم يتطرق الامير اليها في خطابه.
وفي المنامة خرجت يوم امس الاول مسيرات دينية كبيرة بمناسبة استشهاد الامام علي بن ابي طالب شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين بحماس كبير وتطلع لوضع سياسي أفضل في البلاد. وكانت قوات الشغب الاجنبية تراقب الوضع عن كثب.
ومن جهة اخرى قامت المعارضة البحرينية في نيوزيلاندا بعدد من الفعاليات بمناسبة عيد الشهداء. فقد وزعت وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقد يوم الجمعة الماضي بمجلس اللوردات البريطاني على اعضاء البرلمان النيوزيلاندي وعدد كبير من المواطنين، وقامت بعرض قضية شعب البحرين بشكل مفصل عبر القنوات المتاحة امامها.
وسوف يقوم المواطنون البحرينيون المبعدون في لندن مساء اليوم باعتصام سلمي امام فندق الدورشستر الذي يقام فيه الحفل السنوي للسفارة البحرينية في لندن. وسوف يرفع المشاركون شعارات تطالب بعدم تغيير الدستور بطرق غير دستورية، واطلاق سراح السجناء السياسيين و السماح بعودة المبعدين، ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب والاعتقال التعسفي.

٠٢ ديسمبر
مع استمرار الجدل حول اطروحات الحكومة بشأن المطالب الشعبية، اتضح بشكل اكبر حجم الرفض الشعبي لمحاولات تغيير الدستور بالقوة. فقد رفضت المعارضة اية محاولة لتغيير الدستور الا من خلال الآليات المنصوص عليها دستوريا والتي تلخصها المادة ٤٠١. وتشترط تلك المادة موافقة ثلثي اعضاء المجلس الوطني المنتخب على اية تعديلات، ومصادقة الامير عليها. وفي هذا الاطار علم ان الحكومة اجبرت اعضاء اللجنة الخليفية لتغيير الدستور على اقرار ما سمته »الميثاق الوطني« بدون مناقشة او تغيير، الامر الذي يعتبر انتهاكا صارخا للدستور واعتداء على كرامة الشعب وانسانيته، واستعمالا غير مشروع لامكانات الدولة. وكان اعضاء تلك اللجنة قد عقدوا آخر اجتماع سري لهم قبل ثلاثة ايام بقصر الرفاع التابع للعائلة الخليفية برئاسة وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة. وعبر بعض اعضاء اللجنة عن أسفه لمشاركته في جريمة اقرار تغيير الدستور مبررا موقفه بعدم قدرته على مواجهة تهديدات جهاز التعذيب. وكان بعض اعضاء اللجنة قد انسحب منها بعد ان اتضح ان المطلوب من اعضائها هو التواطؤ في الجريمة. بينما أعد التيار الوطني في البلاد مشروعا موازيا لميثاق وطني آخر وقّع عليه آلاف المواطنين.
ومن جهة اخرى اعتبرت المعارضة ان اي استفتاء على التغييرات الدستورية يجب ان يكون تحت اشراف دولي وبعد تحقق المصالحة الوطنية الشاملة. وقالت المعارضة ان من غير المعقول اجراء اي استفتاء ما

دامت اجواء البلاد متوترة والسجون مكتظة بالابرياء وابناء البلاد ممنوعين من العودة الى بلادهم. فالاستفتاءات عادة لا تجرى الا في اجواء مصالحة واتفاق على اقرار مبدأ الاخذ للمظلوم من الظالم والاقتصاص من القتلة والمعذبين، والغاء القوانين التعسفية التي تكمم الافواه وتقمع الحريات. فبدون تلك الاجواء سوف يكون اي استفتاء محاولة للابتزاز وشراء الضمائر والذمم بالمال تارة والتهديد اخرى.

وعلى صعيد آخر قال السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، في رسالة الى اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان انه مهتم بحدوث تطويرات في الاوضاع السياسية في تلك البلاد. وبعد ان اشار الى تقرير منظمة العفو الدولية قال »انني حريص على ان ارى تطويرات اكثر، وسوف استمر في سياستنا التي تقوم على اساس الحوار البنّاء مع السلطات البحرينية، بتقديم التشجيع والدعم والمساعدة«. وتطرق الى مشروع الميثاق الوطني واللجنة المكلفة بذلك بدون تعليق ملحوظ. وانهى رسالته قائلا »تحدث المسؤولون البريطانيون مع السفير البحريني حول زيارتك الى البحرين ، مطالبين الحكومة البحرينية بالتعاطي الايجابي معها. وقال السفير انه لم يتم اتخاذ اي قرار بعد وانها ما تزال قيد الدراسة. وقال كذلك ان هناك صعوبات بخصوص بعض مطالبك. وأتمنى ان تحصل على جواب ايجابي بسرعة«. وكان اللورد ايفبوري قد تقدم بطلب لزيارة البلاد والالتقاء بالمعتقلين وضحايا التعذيب والمحامين والمواطنين العاديين. ورفض الذهاب الى البلاد كضيف للحكومة. وتوضح الرسالة ان الحكومة ترفض السماح له بمقابلة ضحايا التعذيب، بسبب سياستها التي تهدف لحماية المعذبين والجلادين.

وفي ٨١ ديسمبر بثت القناة الربعة للاذاعة البريطانية Radio 4 قصة ريتشارد ميتشان، وهو بريطاني حكم بالسجن ٥١ عاما بتهمة قتل امريكي. وادعى ميتشان انه كان يدافع عن نفسه عندما قام ايمونز الامريكي الجنسية بمهاجمته مرتين في منزله بالمنامة، البحرين. وقد فتح والد ريتشارد، تيري ميتشان، صفحة على الانترنت لاطلاع العالم على القضية وتطورات الاستئناف. وكشف تيري ميتشان ان هناك ابعادا سياسية وراء تأكيد الحكم نظرا لان الطرف الآخر مواطن امريكي. وكشف ان الاعترافات التي استعملت لادانة ابنه اعيدت كتابتها من قبل ضابط بريطاني يعمل بجهاز المخابرات البحريني. ولم يسمح لريتشارد بدفاع قبل محاكمته الاولى. وكان عضو البرلمان عن منطقة ريتشارد قد قال في مقابلة ان السياسة والاقتصاد يتقدمان على حقوق الانسان عندما تكون هناك قضية تشمل بلدا مثل البحرين«.

وكان عدد من المبعدين البحرينيين قد اعتصموا مساء امس الاول امام فندق الدورشستر وسط العاصمة البريطانية مطالبين باطلاق سراح السجناء السياسيين واجراء اصلاحات سياسية حقيقية في البلاد. ورفع المشاركون في الاعتصام لافتات كتبت عليها شعارات بالاضافة الى رفع صور شهداء التعذيب. وتعرف المدعوون للحفل السنوي الذي تقيمه السفارة على قضية شعب البحرين من خلال الادبيات التي وزعت عليهم بعد خروجهم.

١٢ ديسمبر

ارتكب فاروق المعاودة يوم امس جريمة كبيرة بتعذيبه عالم دين صائما وتهديده بالمزيد اذا ما تحدث لاحد عنها. فقد ذهبت قوات التعذيب صباح امس الى منزل الشيخ حسين فردان الأكرف، ٠٣، بمنطقة الدراز واعتقلته الى مركز التعذيب بالبديع. وهناك استقبله فاروق المعاودة الذي أخبره بانه سوف يلحق به اشد العقاب بسبب مشاركته في موكب ديني سلمي خرج مساء الاحد الماضي بالمنامة. وعلى مدى ساعات متواصلة، تعرض هذا الشيخ الصابر لوجبات من التعذيب الوحشي على يدي ذلك الجلاد، وبعد ذلك أجبره على توقيع تعهد بالتنازل عن

حقوقه التي ضمنها دستور البلاد ونص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وأخبره بانه سوف يواجه المعاملة الوحشية نفسها اذا شوهد في موكب ديني آخر او القى كلمة في المصلين او أدّى الصلاة امامها للجماعة.

وفي الوقت نفسه علم ان جهاز التعذيب، باوامر من رئيس الوزراء ودونالد برايان، منع الشيخ الجمري من حضور مجلس الفاتحة الذي أقيم على روح اخته، زهرة، التي توفيت قبل بضعة أيام. ويأتي ذلك انتقاما شخصيا من رئيس الوزراء الذي أسدل على البلاد عهدا أسود على مدى ربع قرن، وما يزال مستمرا في ذلك.

ومن جهة اخرى قالت منظمة »بيت الحرية Freedom House« الامريكية ان حكومة البحرين ما تزال تقمع مواطنيها برغم وعود اميرها بالاصلاح. جاء ذلك في التقرير السنوي الذي أصدرته المنظمة هذا الاسبوع. وقال التقرير »بالرغم من طرح بعض الاشارات الحكومية للتعبير عن حسن النوايا، فقد استمرت الاعتقالات التعسفية والابعاد القسري والتعذيب للناشطين من المعارضة خلال ٩٩٩١.« وأضافت »احتكر الامير السلطة حتى اقرار الدستور في ٣٧٩١ الذي ينص على مجلس وطني منتخب جزئيا، حله الامير في ٥٧٩١ متهما اياه بالاعاقة«. وقال التقرير »اعتقل المعارضون الناشطون وأبعدوا باعداد كبيرة في الثمانينات والتسعينات. واستجابة للدعوات الدولية لانفتاح سياسي عين الشيخ عيسى مجلس شورى مكونا من ٠٣ شخصية تجارية ودينية في ٣٩٩١ .« وبعد ان وصف التقرير تطورات الاوضاع في ٤٩٩١ قال »طبقا لمراقبي حقوق الانسان الدوليين فقد اعتقلت حكومة البحرين آلاف الناس وسجنت المئات منهم وأبعدت قرابة ٠٠٥ شخص. وتقوم قوات الامن بمداهمة المنازل بشكل روتيني وضرب العائلات واعتقالها. وقال التقرير »استمرت الحكومة في قمع النشاط الشيعي، واصدرت احكاما بالجملة بحق المعتقلين قبيل زيارة منظمة العفو الدولية للبلاد لتقليل عدد المعتقلين اداريا«. وانتهى التقرير الى القول »لقد أبقى الشيخ حمد عمه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيسا للوزراء الذي يبدو انه هو الذي أملى السياسة المتصلبة التي اتخذتها الحكومة تجاه المعارضة منذ ٤٩٩١. وطبقا للمنفيين المطالبين بالاصلاح فان آفاق المصالحة تبقى ضعيفة بينما يبقى الجو السياسي متوترا«. واهتمت وكالات الانباء بالتقرير. وجاء في تغطية الاسوشيتد برس ما يلي »لاحظ التقرير مفارقات فبعض البلدان الفقيرة سمحت بمستويات عالية من الحرية مثل بليز وبنين وبوليفيا وجامايكا، بينما تبنت دول غنية مستويات عالية من القمع مثل البحرين وبروناي وليبيا«.

على صعيد آخر اهتمت وسائل الاعلام الخليجية بالمشروع الخليفي لتغيير البلاد ودستورها بأساليب ساخرة ومتهكمة. فنشرت صحيفة »الرأي العام« الكويتية يوم امس خبرا بعنوان »المملكة البحرينية الخليفية بعد تعديل الدستور« وصفت فيه ما احتوته الوثيقة الخليفية لتغيير الدستور من توجه لاعادة تشكيل البلاد وفق ما ترتئيه العائلة الحاكمة. وتتضمن تلك الوثيقة مخالفات خطيرة للدستور يتم التخطيط لفرضها على شعب البحرين بالقوة. وأكدت الوثيقة توجه العائلة الحاكمة لتكريس سياسات القمع دستوريا حيث حظي البند الثامن الذي يتطرق للأمن باكثر مما حظيت به البنود السبعة التي سبقته من حيث التركيز والتفصيل. وتركز الوثيقة صلاحيات وسلطات مطلقة بيد الامير، حتى تسمية دولة البحرين الرسمية. وبعد ان طرحت الوثيقة ما تريد العائلة الخليفية فرضه من تغييرات بالقوة على الشعب وذلك باقحام مجلس الشورى كجهة تشريعية، اضافت »وهكذا فان هذا التشكيل المقترح للمجلس التشريعي الذي سوف يتطلب تعديلا دستوريا سوف يتيح له ان يستمد الحكمة والدراية من جانب، وكافة التوجهات العامة للناخب البحرين من جانب آخر. ولا شك ان هذا التعذيل يؤدي الى فتح آفاق أرحب«. وبسبب هذا

التغيير الدستوري المفروض على شعب البحرين بالقوة يعم البلاد جو من الاستياء والغضب الشديدين، ورفض مطلق لهذا للاعتداء المتعمد على العهد الوحيد بين آل خليفة وشعب البحرين.

٢٢ ديسمبر
شنت قوات التعذيب الحكومية ظهر اليوم عدوانا وحشيا هلى مسيرة شعبية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد خرجت المسيرة بعد صلاة الجمعة من مسجد رأس الرمان بالعاصمة، ولكن ما ان بدأ المشاركون فيها السير والهتاف ضد العدو الاسرائيلي حتى شنت القوات المعتدية عدوانها على المتظاهرين، و اعتقلت عددا منهم. ولم يتضح بعد ما اذا تم اطلاق سراح هؤلاء. واستعمل في العدوان الغازات المسيلة للدموع والخانقة لقمع المشاركين فيها. وشوهد احد الضباط وهو يتصل بمسؤوليه للحصول على توجيهاتهم حول ما يجب عمله مع المسيرة السلمية. وكانت الحكومة قد منعت المواطنين من القيام بمسيرات لدعم الشعب الفلسطيني لان ذلك في نظرها »يهدد امن الدولة«. وشوهدت عناصر الشرطة وهي تفحص البطاقات الشخصية للمصلين في اعتداء سافر على الحريات خلال شهر الصوم المبارك.
ومن جهة اخرى شوهدت يوم امس شعارات مكثفة على طول شارع كرزكان العام من ضمنها »لتعلم الحكومة انه كلما تأخر الحل ارتفع سقف المطالب«. وكانت هناك شعارات اخرى على جدران المنازل المطلة على الشارع العام بالدوار الاول بمدينة حمد. ويلجأ المواطنون لكتابة الشعارات بسب غلق كافة الوسائل الاعلامية الرسمية بوجه المطالبين بالحقوق المشروعة.
وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القبس« الكويتية في في عددها الصادر يوم امس ١٢ ديسمبر مقالا للكاتب الكويتي محمد مساعد الصالح بعنوان »مملكة البحرين«. وجاء في المقال انه »يجب ان لا يكون لمجلس الشورى المعيّن سلطات واسعة تعصف بقرارات مجلس النواب المنتخب. وهذا امر يجب ان يكون واضحا في الدستورالجديد او الوثيقة، لان اي سلطات واسعة للمجلس المعيّن تجرد التجربة البرلمانية، ولا يعود لنواب الشعب اهمية في الوجاهة«. واضاف الكاتب »بعد هذا تأتي خطوة تحويل البحرين من امارة وأمير الى مملكة وملك، وهذا التغيير شكلي لا معنى له. ويؤدي الى صرف اموال من الأولى ان تذهب الى تحسين الوضع المعيشي للشعب في البحرين، لان التحول الى الملكية سيحتاج الى تغيير الشعارات الرسمية واسم الدولة ومطبوعاتها وجوازت سفر المواطنين. وكل ذلك لا مبرر له في دولة فقيرة كالبحرين لا تصدر النفط الا بكميات قليلة وتعتمد في دخلها على الخدمات مثل البنوك وشركات السياحة والسفر«.
كما نشرت صحيفة »السفير« اللبنانية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للسيد حسن السبع بعنوان »البحرين تفك أسرها« جاء فيه »باستثناء الاعلان عن انشاء المجلسين لم يعلن أمير البحرين عن قرارات اخرى كانت متوقعة، مثل اطلاق السجناء السياسيين وفتح صفحة جديدة من الحريات الحزبية«. وبعد الدخول في تفصيلات حول المجالس البلدية في تاريخ البحرين والانتخابات البلدية المتوقعة قال الكاتب »بين العامين ٥٧٩١ و٤٩٩١ كثرت الاحتجاجات العمالية والسياسية في البحرين، لكن اكثرها عنفا تلك التي اشتعلت بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران التي اتهمت من النظام الاميري بتدبير »مؤامرة تخريبية« والعمل على إحداث شرخ طائفي في البحرين. وفي ظل رفض السلطات الحاكمة في البحرين الاستماع الى الكثير من المطالب السياسية وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور ٣٧٩١ واجراء انتخابات نيابية وكان قد جرى حل البرلمان منذ العام ٥٧٩١، وكذلك الى الكثير من المطالب الاجتماعية بما فيها ضرورة »بجرنة« الوظائف وفرص العمل، تفجرت احداث ٤٩٩١ ٨٩٩١ التي اتهمت السلطات تنظيما سياسيا دينيا بالوقوف وراءها«. وانتهى الكاتب الى القول »التحدي الأول والأخير للأمير حمد بن عيسى آل خليفة ان تكون الخطوة التي

أعلنها أمس الاول أمام مجلس الشورى، خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى على طريق تجديد الحياة السياسية والاجتماعية في الامارة التي تمتلك من مخزون النخب الكثير في كافة المجالات ولا ينقصها الا فك أسرها.. لتنطلق «